

موسوعة الاقتصاد الإسلامي الخصائص العامة



الأستاذ الدكتور
غازي عنايه

٢٠٠٢



موسوعة

الاقتصاد الاسلامي

الخصائص العامة

موسوعة

الاقتصاد الاسلامي

الخصائص العامة

الأستاذ الدكتور

غازي عناية

الطبعة الأولى
1434 هـ - 2013 م

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
2012م

عناية ، غازي

موسوعة الاقتصاد الإسلامي: الخصائص العامة/ غازي عناية.- عمان: دار زهران للنشر

والتوزيع، 2012

() ص.

ر.أ.:

الواصفات: الاقتصاد الإسلامي // اقتصاد/

❖ يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

Copyright ©
All Rights Reserved

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو تخزين مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه أو بأي طريقة إلكترونية كانت أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل وبخلاف ذلك إلا بموافقة الناشر على هذا الكتاب مقدماً .

المخصصون في الكتاب الجامعي الأكاديمي العربي والأجنبي

دار زهران للنشر والتوزيع

تلفاكس : 5331289 - 6 - 962+، ص.ب 1170 عمان 11941 الأردن

E-mail : Zahran.publishers@gmail.com

www.darzahran.net

إهداء

إلى قلقيلية

قريتي الآمنة المطمئنة ، المجاهدة الصابرة



محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة
مقدمة الكتاب	٩
-الباب الأول-	١٥
التعريف بعلم الاقتصاد	
مقدمة	
الفصل الأول- التعريف بعلم الاقتصاد الاسلامي	٢٣
الفصل الثاني - التعريف بالنظام الاقتصادي الاسلامي	٢٥
الفصل الثالث - التعريف بموضوع الاقتصاد الإسلامي	٣٣
- الباب الثاني-	٣٩
- الخصائص العامة للاقتصاد الاسلامي	
الفصل الأول - ألوهية الاقتصاد الإسلامي	٤١
المبحث الأول - الأصول الإلهية للإيرادات المالية	٤٣
المبحث الثاني - الأصول الإلهية للنفقات المالية	٦٥
الفصل الثاني - روحية الاقتصاد الاسلامي	٦٧
المبحث الأول - روحية التكليف بالمادة والروح	٦٩
المبحث الثاني - روحية التعامل بالحلال دون الحرام	٧١
الفصل الثالث - استقلالية الاقتصاد الاسلامي بثوابته	٨١
الفصل الرابع - انضباطية الاقتصاد الاسلامي	٨٩
الفصل الخامس - مرونة الاقتصاد الاسلامي	٩٧

الصفحة

الموضوع

- ١٠٧ الفصل السادس - عدالة التكليف الضريبي في الاقتصاد الاسلامي
- ١٠٨ المبحث الأول - مبدأ عدالة العمومية في التطبيق
- ١١٠ المبحث الثاني - مبدأ عدالة الوحدة في التطبيق
- ١١٨ المبحث الثالث - مبدأ عدالة الكفاءة في التطبيق
- ١٢٣ المبحث الرابع - مبدأ عدالة السياسة الضريبية في التطبيق
- ١٢٧ الفصل السابع - التوفيق بين المصلحتين الخاصة والعامة في الاقتصاد الاسلامي
- ١٣١ الفصل الثامن - تقديس العمل في الاقتصاد الاسلامي
- ١٣٣ المبحث الأول - روحية العمل
- ١٣٧ المبحث الثاني - أولويات تعاطي العمل
- ١٤٥ المبحث الثالث - الكفاءة الإنتاجية للعمل
- ١٤٩ المبحث الرابع - التخصص وتقسيم العمل
- ١٥١ الفصل التاسع - تطبيق مبدأ التخصيص والتوزيع في الاقتصاد الاسلامي
- ١٥١ المبحث الأول - تطبيق مبدأ التخصيص المالي
- ١٥٣ المبحث الثاني - تطبيق مبدأ التوزيع المالي
- ١٦٣ الفصل العاشر - العمل بقاعدة قوامه وترشيد الإنفاق في الاقتصاد الإسلامي
- ١٦٥ المبحث الأول - قوامه وترشيد الإنفاق في مجال المشروعات
- ١٧٥ المبحث الثاني - قوامه وترشيد الإنفاق في مجال الاستهلاك
- ١٨٣ المبحث الثالث - قوامه وترشيد الإنفاق في مجال التكليف

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
١٨٩	الفصل الحادي عشر - العمل بالسياسة للتدخلية للدولة في الاقتصاد الإسلامي
١٩١	المبحث الأول - التدخل الوظيفي الاقتصادي للسياسة الاقتصادية الإسلامية
١٩٣	المبحث الثاني - التدخل الوظيفي الاجتماعي للسياسة الاقتصادية الإسلامية
١٩٥	المبحث الثالث - التدخل الوظيفي الإيجابي للسياسة الاقتصادية الإسلامية
١٩٩	المبحث الرابع - التدخل الوظيفي السبقي للسياسة الاقتصادية الإسلامية
٢٠٣	الفصل الثاني عشر - قدسية الملكية الفردية في الاقتصاد الإسلامي
٢١٥	الفصل الثالث عشر - ازدواجية ملكية وسائل الإنتاج الفردية والجماعية في الاقتصاد الإسلامي
٢١٧	المبحث الأول - الملكية الخاصة الفردية
٢٣٥	المبحث الثاني - الملكية العامة الجماعية
٢٤٣	الفصل الرابع عشر - العمل بقواعد المنافسة الحرة في اقتصاد السوق في الاقتصاد الإسلامي
٢٤٥	المبحث الأول - مفهوم المنافسة
٢٧٧	المبحث الثاني - ضوابط وقواعد المنافسة الحرة في اقتصاد السوق الإسلامي

الصفحة

الموضوع

٢٧٩	الفصل الخامس عشر - التوسع في أغراض الضمان الاجتماعي في الاقتصاد الإسلامي
٢٨٠	المبحث الأول - النفقات العامة ومصارف الزكاة
٢٨٤	المبحث الثاني - النفقات العامة والضمان الاجتماعي
٢٨٦	المبحث الثالث - الضمان الاجتماعي وشمولية الأغراض
٣٠٥	الفصل السادس عشر - التوسع في أغراض التكافل الاجتماعي في الاقتصاد الإسلامي
٣٨١	خاتمة الكتاب
٣٨٣	فهرس المراجع

- مقدمة الكتاب -

إن الحمد لله نحمده ، ونستعينه ، ونستغفره ، ونصلي على نبيه المصطفى؛
وسلام على عباده الذين اصطفى ؛ اللهم إنا نعوذ بك من شرور أنفسنا وسيئات
أعمالنا ، وبعد :

تتناول الدراسات الاقتصادية أربعة موضوعات رئيسية تشكل اللبنة الأولى ،
والأساسية في فهم الاقتصاد وهي : علم الاقتصاد ، والنظرية الاقتصادية ، والنظام
الاقتصادي ، والسياسة الاقتصادية .

أما علم الاقتصاد : فيتناول تفسير مجريات الحياة الاقتصادية ، وظواهرها ،
وأحداثها ، وربط تلك الظواهر والأحداث بالعوامل ، والأسباب التي تؤثر فيها ،
وتتحكم بها .

وأما النظرية الاقتصادية : فهي جزء من علم الاقتصاد ، وتشكل معه وحدة
واحدة ، وأنها الأداة التي يستعين بها علم الاقتصاد في تفسير الحياة الاقتصادية .
وعادة يشتمل علم الاقتصاد على نظريات اقتصادية عديدة ؛ وهي عبارة عن جملة
مفاهيم ، وآراء اقتصادية تقوم على أساس الاستقراء ، والملاحظة للظواهر
الاقتصادية ، والحياتية المختلفة . وتتسم هذه النظريات غالباً بعدم الديمومة ،
والاستمرار وكثيراً ما تتعرض للتغيير ، والتحويل ، والإلغاء ؛ نظراً لتغير المفاهيم
الاستقرائية ، والملاحظات التجريبية للظواهر الحياتية ؛ فضلاً عن أنها عبارة عن
آراء لأصحابها تستند في شأنها إلى استقراءاتهم ، ومفاهيمهم ، وتجاربهم في ميادين
الاقتصاد ليس إلا .

وتشكل النظريات الاقتصادية الأدوات التحليلية لعلم الاقتصاد ، وهي بذلك غير مستقلة عنه . فيقال أحيانا : علم الاقتصاد ، أو النظرية الاقتصادية . ومن أمثلة النظريات الاقتصادية :-

نظرية العرض والطلب ، ونظرية الغلة ، ونظرية التكاليف ، ونظرية القيمة ، ونظرية الأسعار ، ونظرية الإنتاج ، ونظرية التوزيع ، ونظرية الأجور ، ونظرية التضخم ، ونظرية الاتكماش ، ونظرية التوازن العام ، ونظرية الدخل القومي ، ونظرية الاستهلاك ، ونظرية كينز في الفائدة ، والنقود والبنوك ، ونظرية ريكاردو في الربح ، ونظرية مالتس في السكان ، وغيرها من النظريات التي تعتبر قوانين اقتصادية لا غنى لعلم الاقتصاد عنها .

وأما النظام الاقتصادي : فهو يتناول الكيفية ، والطريقة ، والأسلوب التي تتبع في تفسير الحياة الاقتصادية ، ومن ثم حل مشاكلها العملية .

وأما السياسة الاقتصادية : فهي الأسلوب أو الإجراء الذي يستخدمه النظام الاقتصادي في حله للمشاكل الاقتصادية . وهي تعني الإجراءات العملية التي تباشرها السلطات الحكومية في تسيير الحياة الاقتصادية ، وتنظيم شؤونها .

وكما تعني السياسة الاقتصادية الإجراءات العملية ، فهي الأهداف المبرمج تحقيقها أيضا . وقد تستخدم السياسة الاقتصادية بمفهوم ضيق عندما تعالج مشاكل اقتصادية محدودة : كمشكلة دعم الإنتاج ، أو دعم الأسعار ، فيطلق عليها في الحالة بسياسة دعم الإنتاج ، أو سياسة دعم الأسعار .

وعلى النقيض من ذلك ، فقد تستخدم بمفهوم أوسع عندما يراد معالجة أهداف عديدة بوسائل عديدة ، وفيما يعرف بالبرنامج، والخطط الاقتصادية المبرمجة، والطموحة ، والتي يقصد منها تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة ، أو

حفز النمو الاقتصادي بمعدلات عالية . وقد توصف تلك البرامج والخطط بالخطية الاقتصادية الخمسية، أو السبعية ، أو العشرية ؛ وقد توصف أيضا بالسياسة الاقتصادية المخطط تنفيذها خلال خمس سنوات ، أو سبع ، أو عشر .

فالساسة الاقتصادية أداة النظام الاقتصادي ، وتشكل معه وحدة واحدة ؛ وهي بذلك غير مستقلة عنه ، فيقال أحياناً : النظام الاقتصادي ، أو السياسة الاقتصادية ، وأنواعها : السياسة المالية، والسياسة النقدية .

ويمكننا القول : بأن علم الاقتصاد بنظرياته ، وقوانينه يختلف عن النظام الاقتصادي ، وسياساته ، فعلم الاقتصاد يتناول تفسير الحياة الاقتصادية ، وظواهرها ، وأحداثها ، ويبحث في عواملها ، وأسبابها .

بينما يتناول النظام الاقتصادي الخطط ، والوسائل ، والإجراءات التي تتبع في تفسير الحياة الاقتصادية، وحل مشاكلها العملية .

وكذلك ينصب علم الاقتصاد على الأمور المادية ، والحاجات الإنسانية ، ووسائل إشباعها ، وبغض النظر عن المبادئ، والأفكار الروحية ، والدينية ، وبغض النظر عن المفاهيم السلوكية ، والأخلاقية ، أو الحلال والحرام ، أو النفع والضرر .

بينما يعكس النظام الاقتصادي المبادئ ، والأفكار السائدة في المجتمع . ومن المعلوم أن علم الاقتصاد الوضعي يستند في تفسيره لحركة الظواهر الاقتصادية ، وفي حله للمشكلات الاقتصادية إلى مفاهيم ، وأفكار ، ونظريات مادية وضعية ؛ وهو يستعين في تحقيق أهدافه بقوانين، وأساليب ، وأنظمة ، وإجراءات ذات مضامين ظالمة مجحفة ، وغير أخلاقية عرفت بأنظمة المال والاقتصاد الرأسمالية ، والاشتراكية ؛ والتي أثبتت التجارب العملية فشلها الذريع

في حل المشكلات الاقتصادية، ومسؤوليتها الفعلية عن الأزمات الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية العنيفة التي يعاني منها العالم اليوم . فمن الثابت أن كلا من النظامين الاقتصاديين الرأسمالي ، والاشتراكي انطلقا من نظرة مبدئية خاطئة عن الخلق ، والخالق ، الكون ، والحياة . فهما ينكران الله ، ويفصلان الدين عن الحياة ، والاقتصاد عن الأخلاق ؛ ويجعلان من المادة أساس كل تفسير ، وتحليل لحركة الحياة الاقتصادية ، فكانت هذه نتاجا للعقل البشري المحدود ؛ ولم تستطع الإحاطة بحلولها المزعومة بمشاكل البشر غير المحدودة ، فكانت الرأسمالية ، والشيوعية وبالا على العالم .

ومن هنا وعلى ضوء انهيار الاقتصاديات الوضعية الرأسمالية ، والشيوعية، فإن البشرية بحاجة دائما إلى الاقتصاد الإلهي ، الاقتصاد الإسلامي لعلاج المشكلات الحياتية في ميادين الاقتصاد ، والاجتماع .

فالإقتصاد الإسلامي إلهية مبادئه ، ومستمدة من القرآن ، والسنة ، والاجتهاد المبني عليهما .

والاقتصاد الإسلامي يستند في إجراءاته ، وأساليبه إلى قواعد شرعية ، ويستعين في حله للمشكلات الاقتصادية بأدوات، وقوانين ، ونظريات ، وأنظمة ذات مضامين إلهية إسلامية شرعية عادلة ، فكان بحق هو الاقتصاد الوحيد الذي يجب أن تعول عليه شعوب العالم، وإلى قيام الساعة . وحيث أثبتت ، وتثبت الدلائل العقلية، والعقلية ، والتجارب التطبيقية أصالة ، ونجاعة ، وفعالية الاقتصاد الإسلامي الإلهي ، وفشل الاقتصاديات الرأسمالية ، والاشتراكية الوضعية البشرية الظالمة .

وإذا كان النظام الإقتصادي الإسلامي يلتقي مع نظيره الوضعي،
الرأسمالي، والاشتراكي في كثير من المفاهيم، والنظريات، والقوانين،
والموضوعات إلا أنه يبقى دائماً منفرداً عنه، ومحتفظاً بأصالته، وفيما يتعلق
بأصوله، وخصائصه، وأساليبه، وأهدافه، ونظرياته، وموضوعاته، ويبقى أكثر
منه نجاعة، وفاعلية في حل مشاكل البشر الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية.

فالنظام الاقتصادي الإسلامي نظام الهي قبل كل شيء، وخصائصه،
وأساليبه، وأهدافه من جنس مبادئه، ويتناول بالمعالجة جميع جوانب الحياة
الاقتصادية المادية، والروحية، والدنيوية، والاخلاقية، إذ لا فصل للدين عن
السياسة، وما أحوجنا نحن المسلمين اليوم إلى نظام الإله الاقتصادي لحل مشاكلنا
الاقتصادية، إذ فشلت إزاءها أنظمة المال، والاقتصاد الوضعية.

ويجب التنويه إلى أن العودة إلى التطبيق الفعلي للنظام الاقتصادي الإسلامي
يجب أن يكون من خلال التطبيق الكلي للنظام الإسلامي الشامل، لأنه لا تجزأه بين
أنظمة الإسلام في التطبيق. وكذلك فإن ضرورة العودة إلى النظام الاقتصادي
الإسلامي تقتضي تعاوناً كبيراً بين علماء المسلمين، وعلى الأخص المتخصصين
في علوم الفقه، والاقتصاد من أجل تحديد الأصول الكلية، والمعالم الأساسية له،
ومن ثم تحديد نظريته الاقتصادية، وبالتالي تحديد معالم الفكر الاقتصادي الإسلامي
ككل.

وما هذه الدراسة المتواضعة في هذا الكتاب إلا جهد يسير، ومساهمة
متواضعة أقدمها في هذا الميدان، وأضعها بين أيدي طلابنا، وباحثينا، ومتقفينا،
لتكون عوناً لهم، ومدخلاً لمن أراد أن يتفهم اقتصاد الإسلام، والقي الضوء بها على
أهم الخصائص، والسمات، والمعالم الأساسية للاقتصاد الإسلامي، وذلك من خلال

ما اطلقت عليه الخصائص العامة للاقتصاد الاسلامي، أفردت لكل خاصية فصلاً مستقلاً بذاته .

وقد ضمنت هذه الدراسة بابين يتناول الأول بعضاً من الدراسات الاقتصادية التعريفية، ويتناول الثاني بالتأصيل، والتحليل المعالم الأساسية، والخصائص العامة للاقتصاد الإسلامي.

أرجو الله أن أكون قد وفقت في توضيح تلك للخصائص، والمعالم، وأن أكون قد قدمت شيئاً من علم ، أو معرفة عن هذا العلم الجليل - علم الاقتصاد الإسلامي - وأن ينفع الله بهذه الدراسة المتواضعة أمة محمد صلى الله عليه وسلم، وأن يجعلها خالصة لوجهه تعالى آمين .

المؤلف

الأستاذ الدكتور غازي عناية

جامعة جرش

١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م

- الباب الأول -

- التحریر و علم القضاة -

— 12 —

إن كلمة الاقتصاد مشتقة من لفظ إغريقي قديم معناه : ((تدبير شؤون البيت)).

وكلمة الاقتصاد تعني في لغة العرب : التوفير ، وهذا مصداق ما رواه الإمام أحمد بن حنبل عن الرسول " صلى الله عليه وسلم " أنه قال : ((ما عال من اقتصد)) أي ما افتقر من وفر ماله ، وأنفقه بحكمة ، وعقلانية ، وتدبر . وكذلك الحكمة القائلة : الاقتصاد نصف المعيشة . وتعني كلمة الاقتصاد أيضا : الوسطية ، والاعتدال . وهذا المعنى عبر عنه القرآن الكريم . حيث يقول الله تعالى : (ثم أوردناهم إلى ربهم موثقين) (سورة فاطر آية ٣٢) .

قال ابن جزى ((وأكثر المفسرين أن هذه الأصناف الثلاثة في أمة صلى الله عليه وسلم، فالظالم لنفسه : العاصى . والسابق : التقى . والمقتصد بينهما)) .

وقال الحسن البصري : ((السابق : ومن رجحت حسناته على سيئاته ، والظالم لنفسه : من رجحت سيئاته . والمقتصد من استوت حسناته ، وسيئاته ، وجميعهم يدخلون الجنة))^١.

وبالنسبة لتحديد المقصود بعلم الاقتصاد يرى علماء الاقتصاد الرأسماليون أن ذلك مرتبط بتحديد المشكلة الاقتصادية ، والتي وجد علم الاقتصاد أصلاً لمعالجتها . وتعني المشكلة الاقتصادية : زيادة الحاجات عن الموارد ، أو نقصان الموارد عن الحاجات . وهو ما يعبر عنها أحياناً بمشكلة الندرة . أي ندرة الموارد .

ويفسر الاقتصاديون هذه الظاهرة : بأن الموارد المتاحة لأي مجتمع في وقت من الأوقات لا تكفي لإنتاج ، وإشباع الحاجات المتزايدة ، والمتعددة له .

وبهذا فإن التعريف لعلم الاقتصاد يتحدد طبقاً لمدى شموله على عناصر المشكلة الاقتصادية، وهي الحاجات ، والإنسان ، والموارد : كالأرض ، والمواد الخام ، ورؤوس الأموال ، والآلات وغيرها . وعلى ضوء ذلك فقد ظهرت تعريفات عديدة لعلم الاقتصاد نلخص أهمها :-^٢

أولاً : تعريف الاقتصاد الإنجليزي آدم سميث :- ويعرف علم الاقتصاد : بأنه علم الثروة ، أو العلم الذي يختص بدراسة وسائل اغتناء الأمم ، مع التركيز بصفة خاصة على الأسباب المادية للرفاهية : كالإنتاج الصناعي ، أو الزراعي ... الخ . ويؤخذ على هذا التعريف بأنه غير جامع ؛ لأنه ينحصر في علم الثروة ، ويتجاهل الإنسان أهم عناصر الإنتاج ، وأهم عنصر يتعلق به علم الاقتصاد .

^١ - محمد علي الصابوني - صفوة التفاسير - ج ٢ ص ٦٧٧ .

^٢ - ينظر في هذه التعريفات د . مصطفى كامل السعيد - محاضرات في علم الاقتصاد ١٩٧٠ م - ص ١٦ . و د . أحمد النجار : النظرية الاقتصادية في الإسلام - ص ١٠ . و د . غازي عناية - الأصول العامة للاقتصاد الإسلامي ص ٢١ .

وكذلك يؤخذ عليه : أنه بتركيزه على الأسباب المادية للرفاهية يخرج عدداً من الأنشطة ، والخدمات الإنسانية من نطاق علم الاقتصاد : كالخدمات الاجتماعية من صحة ، وتعليم ، وثقافة ، وتدريب ... الخ .

ثانياً - تعريف الاقتصادي الأمريكي مارشال - ويعرف علم الاقتصاد : بأنه ذلك العلم الذي يتعلق بدراسة تصرفات الفرد في نطاق أعمال حياته اليومية ، وأنه يتناول تلك الجزء من حياة الإنسان الذي يتصل بكيفية حصوله على الدخل ، وكيفية استخدامه له :

ويؤخذ على هذا التعريف : أنه يتجاهل أيضاً أنشطة الإنسان الأخرى : كالصحة ، والتعليم ، والثقافة ... الخ .

ثالثاً - تعريف الاقتصادي روينز - ويعرف علم الاقتصاد : بأنه ذلك العلم الذي يدرس سلوك الإنسان إزاء حاجاته المتعددة ، ووسائله المحدودة ذات الاستعمالات المتنوعة . ويؤخذ على هذا التعريف : أنه يجعل من علم الاقتصاد علماً محايداً يقتصر دوره على شرح ، وتحليل الظواهر الاقتصادية دون أن يتجاوز ذلك إلى بيان الأحكام ، والسياسات ، والإجراءات الواجب اتباعها إزاء هذه الظواهر الاقتصادية .

وتقادياً للانتقادات الموجهة لمثل هذه التعاريف حاول البعض من الاقتصاديين أن يقدموا تعريفاً مقبولاً لعلم الاقتصاد ، ويجمع الجوانب الأساسية للظاهرة الاقتصادية . وأهم هذه التعريفات ما أورده دكتور مصطفى كامل السعيد في كتابه مبادئ الاقتصاد .

فيعرف علم الاقتصاد ؛ بأنه علم اجتماعي موضوعه الإنسان ذو الإرادة يهدف إلى دراسة العلاقة بين الحاجات المتعددة ، والموارد المحدودة ؛ بغرض تحقيق

أكبر قدر ممكن من إشباع الحاجات عن طريق الاستخدام الكفء للموارد المتاحة ، مع العمل على إنمائها بأقصى طاقة ممكنة .

وتتمثل كمالية هذا التعريف في أنه يتناول العناصر ، والجوانب الأساسية للمشكلة الاقتصادية : ١ - فهو يتناول عنصر الإنسان ذي الإرادة ، أهم موضوعات علم الاقتصاد . فالتعريف بذلك يركز على الجانب الإنساني ، والاجتماعي للمشكلة الاقتصادية .

٢- وهو يتناول الهدف من الدراسة الاقتصادية ، أي هدف علم الاقتصاد . وهو تحقيق إشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات بما هو متاح من الموارد مع العمل على إنماء هذه الموارد بأكبر قدر ممكن . وهو بذلك ينتقل بعلم الاقتصاد من الدور الحيادي بتحليل ، وشرح الظواهر الاقتصادية إلى الدور الإيجابي في المعالجة ، وتقديم الحلول لتلك الظواهر ، والمشكلات الاقتصادية .

٣- وهو يتناول بالتوضيح سبب المشكلة الاقتصادية : وهو عدم التعادل بين الحاجات المتعددة ، والموارد المحدودة . وتعتبر هذه الظاهرة - عدم التعادلة - المشكلة الأساسية التي يواجهها علم الاقتصاد .

ويعرف علم الاقتصاد عادة بتعريفات عديدة ، نشأت ، وتطورت منذ نشأة هذا العلم منذ أكثر من مائتي عام ، ومعظمها يركز على بعض جوانب المشكلة الاقتصادية ، نذكر منها على سبيل الاسترشاد : فقد عرف العلماء علم الاقتصاد في بداية نشأته : بأنه العلم الذي يبحث في إنتاج الثروة ، وتحقيق الغنى للمجتمع . ويعرف أيضا : بأنه العلم الذي يبحث في الإنتاج ، وزيادته ، وتحسينه ، وإيجاد وسائله ، وتطويرها .

ويعرف كذلك : بأنه العلم الذي يختص بدراسة القوانين المنظمة للثروة ، وتوزيعها ، واستهلاكها .

ويعرف أيضا : بأنه العلم الذي يدرس كيفية حصول الإنسان على الدخل ، وكيفية استعماله له .

ويعرف أيضا : بأنه العلم المختص بدراسة الرفاهية الاقتصادية .

ويعرف أيضا : بأنه العلم الذي يبحث في كيفية حل المشاكل الاقتصادية .

ويعرف في الفكر العربي : بأنه العلم الذي يبحث في إشباع حاجات الإنسان المتعددة باستخدام الموارد المحدودة في استخداماتها البديلة .

ولعلم الاقتصاد علاقات وثيقة مع غيره من العلوم الاجتماعية الأخرى : كعلم التاريخ ، والسكان ، والقانون ، والسياسة ، والاجتماع ، وغيرها ؛ لأن هذه العلوم جميعها تختص بدراسة السلوك الإنساني في المجتمع ؛ ولذلك لا يمكن تجاهلها في تفسير هذا السلوك .

وإذا كان علم الاقتصاد يتناول الجوانب الاقتصادية فقط إلا أنه من المهم إضافة إلى ذلك النظر إلى الجوانب غير الاقتصادية التي تتناولها بالدراسة العلوم الاجتماعية الأخرى ، حتى تكون الدراسة متكاملة للظواهر الإنسانية المتعددة .

ولعلم الاقتصاد أيضا علاقات وثيقة ببعض العلوم الأخرى : كالرياضة ، والإحصاء ، والقياس ؛ إذ أن الدراسات الاقتصادية المتقدمة تعتمد على الأساليب الرياضية ، والإحصائية في معالجة المسائل الاقتصادية ، وإيجاد الحلول لها .

فلا شك أن المعادلات الرياضية تعتبر أداة هامة يستند إليها الباحثون الاقتصاديون في تحليلاتهم للظواهر الحياتية المختلفة ؛ وذلك نتيجة التطور العلمي الكبير في

المجالات الحياتية المختلفة ، وبحيث تدعو الحاجة إلى استخدام الرياضيات في تصميم الخطط ، والبرامج اللازمة لتحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة .

وبالنظر إلى تعريفات علم الاقتصاد المتعددة فإننا نلاحظ أنها تنحصر في الجانب المادي فقط للحياة الإنسانية ، والمتعلقة بالمشكلة الاقتصادية . ولهذا فإن مفهومه يعد قاصرا لعدم إحاطته بالجوانب الأخرى التي علاقتها وثيقة بالجانب الاقتصادي كالجوانب الروحية الدينية ، والسلوكية الأخلاقية ؛ ناهيك عن أن علم الاقتصاد بتعريفاته السابقة إنما يعكس نمطا حياتيا ، وسلوكا إنسانيا بشريا يسود مجتمعات غير إسلامية تختلف في حياتها ، وأفكارها ، ومفاهيمها ، وأنظمتها ، ومبادئها ، وأخلاقها ، وسلوكها عما هو عليه في المجتمعات الإسلامية .

وعلى الرغم من وحدة بعض موضوعات علم الاقتصاد في مجتمعات الكفر ، والإسلام ، كاستعمال وسائل التكنولوجيا الحديثة في الزراعة ، والصناعة ، والتجارة ، والتي تجعل من علم الاقتصاد عالميا إلا أنه ، ومع ذلك يبقى قاصرا في حله للمشكلات الحياتية للإنسان في المجالات الاقتصادية ؛ نظرا لأنه يهمل الجوانب الروحية ، والسلوكية للنشاطات الإنسانية في تلك المجالات . ولهذا تبقى الإنسانية بحاجة إلى اقتصاد يجمع في تناول ، والمعالجة الجوانب الروحية الدينية إلى جانب الجوانب المادية الحياتية . ويمكننا تحديد هذا بالاقتصاد الإسلامي الذي تجمع الأدلة الفعلية ، والنقلية ، والعملية التطبيقية ، وطيلة قرون عديدة صلاحية هذا الاقتصاد ، وفاعليته في معالجة الأمور الحياتية ، والمشكلات الاقتصادية ، والمالية إلى قيام الساعة ، ويستند ذلك كله إلى كونه اقتصادا إلهيا ، ذا أصول شرعية ، ومصدره كتاب رباني أحاط بجميع مشاكل البشرية ، وأشبعها ، وأوسعها

معالجة ، وحلا . وأصبح الاقتصاد فيه علما من علوم الشريعة الإسلامية الغراء ، وفرعا من فروع الفقه الإسلامي التي بلغت حوالي أربعة عشر فرعا .
فالإسلام بعلومه دين متناسق متماسك يجمع بين خلوه من الإقراط، والتفريط وبين مسايرته لمصالح الناس على اختلاف أماكنهم ، وأزمنتهم ، وظروفهم ما يمكن الأفراد ، والمجتمعات من توفير الحقوق الطبيعية التي أوجبها الله لهم ، وهي حق الحياة ، وحق الحرية ، وحق العلم ، وحق العمل ، وحق الملك لما اكتسب بالطرق المشروعة ، وحق العدالة، والمساواة .^٢

^٢ مصطفى السباعي - كتاب : اشتراكية الإسلام . القاهرة سنة ١٩٦٢ . ص ٥٠ - ١٢٠ .

- الفصل الأول -

التعريف بعلم الاقتصاد الإسلامي

يعرف الاقتصاد الإسلامي بعدة تعريفات منها : ((بأنه العلم الذي يبحث في كيفية استخدام الإنسان ما استخلف فيه من موارد لسد حاجات أفراد المجتمع الإسلامي الدينية ، والدنيوية طبقاً للمنهج الشرعي المحدد)) .

ويعرف أيضا : ((بأنه علم دراسة كيفية إشباع الحاجات الحياتية ، والأخروية بالموارد الشرعية المتاحة على مر الزمن)) .

ويعرف أيضا : ((بأنه علم دراسة استخدام الموارد في إشباع الحاجات المادية ، والروحية)) .

وتستمد هذه التعاريف إلى الوسائل ، والأهداف ، وليس إلى الأهداف فقط كما هو الحال بالنسبة لعلم الاقتصاد الوضعي ، وذلك حتى يتناول تعريف الاقتصاد الإسلامي المشروع فقط من تلك الوسائل ، والأهداف ، وحتى يتناول أيضا جميع الجوانب الحياتية المادية منها ، والروحية بحكم كونه اقتصادا إلهيا يتصف بطابع الشمولية ، والكمال في المعالجة ، والتطبيق .

^٤ انظر في تعريف الاقتصاد الإسلامي : د . غاري عاية . الأصول العامة للاقتصاد الإسلامي ص ٢٣ .

الفصل الثاني -

التعريف بالنظام الاقتصادي الإسلامي

يعرف استنادا إلى المفاهيم السابقة بعدة تعريفات أهمها : ((أنه مجموعة القواعد ، والأحكام الشرعية التي تبين كيفية توزيع الثروة ، وتملكها ، والتصرف بها ، وتنظيم العلاقات الاقتصادية بين الأفراد المسلمين فيما بينهم ، وبينهم ، وبين الدولة الإسلامية ، وبينهم ، وبين الأفراد في المجتمعات الأخرى)) . ويعرف أيضا : ((بأنه مجموعة الإجراءات الإسلامية الشرعية المؤثرة في الاختيار الاقتصادي الذي يهدف إلى توجيه الموارد نحو تحقيق الأهداف)) . ويعرف أيضا : ((بأنه الطريق الشرعي الذي يتعين على المجتمع الإسلامي اتباعه في حياته الاقتصادية ، وحل مشاكله العملية)) . واستنادا إلى كون النظام هو التطبيق الفعلي للمذهب الاقتصادي ، فقد عرفه البعض بعدة تعريفات منها :-

فقد عرفه الإمام محمد باقر الصدر : ((بأنه المذهب الاقتصادي للإسلام الذي تتجسد فيه الطريقة الإسلامية في تنظيم الحياة الاقتصادية بما يملك هذا المذهب ، ويدل عليه من رصيد فكري يتألف من أفكار الإسلام الأخلاقية ، والأفكار العلمية الاقتصادية ، أو التاريخية التي تتصل بمسائل الاقتصاد السياسي ، أو بتحليل المجتمعات البشرية)) .^٥

^٥ محمد باقر الصدر . اقتصادنا . دار الفكر - بيروت . ١٩٦٨ . ص ٩ .

وعرفه الدكتور محمد عبد الله العربي : ((بأنه مجموعة الأصول العامة الاقتصادية التي تستخرجها من القرآن ، والسنة ، والبناء الاقتصادي الذي تقيمه على أساس تلك الأصول بحسب كل بيئة ، وكل عمر))^١ .

وعرفه آخرون : ((بأنه الذي يوجه النشاط الاقتصادي ، وينظمه وفقا لأصول الإسلام ، وسياسته الاقتصادية))^٢ .

ولعل أفضل تعريف للنظام الاقتصادي الإسلامي هو الذي يشير إلى أصوله، ووسائله ، وأهدافه ، وشرعيته ، وتطبيقاته ، وهو ما لم يتحقق جميعه في التعاريف السابقة ، والذي يعتبر أفضلها هو تعريف الدكتور محمد عبد الله العربي حيث أشار إلى التطبيقات الاجتهادية بالبناء الاقتصادي ، ولكن ينقصه أنه لم يشر إلى الإجراءات ، والأهداف بصورة واضحة .

ولعل أفضل تعريف للنظام الاقتصادي الإسلامي ، ويجمع العناصر السابقة هو ما نختاره :- ((بأنه مجموعة الأصول ، والمبادئ العامة الاقتصادية الثابتة ، والمستخرجة من القرآن ، والسنة ، ومجموعة التطبيقات ، والحلول الاجتهادية المتغيرة ، والإجراءات الشرعية ، والسياسات الاقتصادية المستتدة إلى تلك الأصول، والمبادئ العامة ، والتي تحكم ، وتنظم الحياة الاقتصادية للمجتمع الإسلامي)) .

وبتحليل تعريفنا المختار للنظام الاقتصادي الإسلامي نجده يشير إلى عناصره الأساسية ، وهي : العنصر الأول - إنه مجموعة الأصول ، والمبادئ العامة الاقتصادية المستخرجة من القرآن ، والسنة . وهي عبارة عن مبادئ عامة ،

^١ دكتور محمد العربي . محاضرة عن الاقتصاد الإسلامي ألقاها بقاعة المحاضرات الكبرى بجامعة الأزهر . للموسم الثقافي الثاني . ص ٢١ .

^٢ دكتور محمد شوقي الفنجري . المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي - المرجع السابق . ص ٥٥ - ٥٦ .

وقواعد شرعية كلية وردت بها نصوص قرآنية ، ونبوية تتعلق بشؤون الاقتصاد ، وصالحه لكل زمان ، ومكان وتتصف الثبات ، والديمومة ، والاستمرارية ، وغير قابلة للتغيير ، أو التبديل ، أو الإلغاء ، عملاً بالقاعدة الشرعية : ((لا مساغ للاجتهاد في مورد النص)) .

وتكون هذه النصوص ، والأصول أساساً يستند إليه في استخراج الأحكام الاجتهادية في مسائل الاقتصاد .

ومن المبادئ الاقتصادية العامة الثابتة ، والتي وردت بها نصوص قرآنية ، ونبوية ما يلي:-

١ - مبدأ وجوب الإتفاق من المال .

وقال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا أنفقوا مما رزقناكم) [سورة البقرة آية ٢٥٤] .
وقال تعالى : (وأنفقوا مما رزقناكم وأرسلوا مع الرسل) [سورة البقرة آية ٤٣] .

وقال تعالى : (والذين في أموالهم حظ معلوم ، للهلكة والكره) [سورة المعارج آية ٢٤ ، ٢٥] .

٢ - مبدأ وجوب الإتفاق من طيب المال الحلال .

قال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم وما أخرجا لكم من الرزق ولا تبسوا أنفسكم به تنفقوا) [سورة البقرة آية ٢٦٧] .

وقال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا أنفقوا مما أنفقوا) [سورة آل عمران آية ٩٢] .

٣ - مبدأ تحديد أوجه إتفاق الزكاة .

قال تعالى : (إِنَّمَا الْمَسْكُونَةُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ فِيهَا وَالْأُولَىٰ لَهُمْ وَنَحْنُ الْمُرْتَدُونَ وَالْخَالِصِينَ وَنَحْنُ عَسِيرٌ عَلَى الْخَالِصِينَ وَالْعَسِيرُ فَرِيدٌ عَلَى الْخَالِصِينَ وَالْأُولَىٰ عَلَيْهِمْ) [سورة التوبة آية ٦٠].

٤ - مبدأ أن الأصل في الكسب الإباحة .

قال تعالى : (لَوْ كُنَّا نَسْتَلْزِمُهُم مَّا فَدَّرْنَا بِهِمْ ذَرْبًا) [سورة البقرة آية ٢٩] .
وقال تعالى : (أَلَمْ تَرَ أَنَّ الْخَالِصِينَ لَهُمْ مَّا فِي الْعَالَمِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَهُمْ فِيهَا عَلَيْهِمْ كَيْدٌ) [سورة لقمان آية ٢٠] .

٥ - مبدأ تحليل البيع ، وتحريم الربا .

قال تعالى : (وَاللَّهُ الْبَرُّ الرَّحِيمُ الْكَرِيمُ) [سورة البقرة آية ٢٧٥] .

٦ - مبدأ تحريم الكسب الحرام .

قال تعالى : (وَلَا تَجْعَلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَهُم بِالرِّبَا وَتَذْهَبُوا بِهَا إِلَى الْأَنْفُسِ الَّتِي كُفِّرَتْ) [سورة البقرة آية ٢٨٨] .

وروى الترمذي أن الرسول صلى الله عليه وسلم : ((قال : كل المسلم على المسلم حرام : دمه ، وعرضه ، وماله)) .

٧ - مبدأ تحريم الاعتداء على الأموال .

قال تعالى : (إِنِ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلُونَ سَعِيرًا) [سورة النساء آية ١٠] .

وقال تعالى : (وَالْعَارِفُونَ بِالْغَيْبِ لَهَا جُزَاءٌ بِمَا هُمْ بِهَا عَامِلُونَ) [سورة الحديد آية ٢٨] .

٨ - مبدأ وجوب توزيع الثروة .

قال تعالى : (للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون مما قل منه أو كثر نصيبا مفروفا) [النساء آية ٧] .

وقال تعالى : (ما آفاه الله على رسوله من الآلهة القديسة والآلهة القديسة والآلهة العظيمة والآلهة العظيمة والآلهة العظيمة والآلهة العظيمة) [سورة الحشر آية ٧] .

٩ - مبدأ وجوب الجزية في أموال الذميين .

قال تعالى : (فاتلوا القرآن رويونا بالقرآن والقرآن بالقرآن والقرآن بالقرآن) [سورة التوبة آية ٢٩] .

١٠ - مبدأ عودة ثمرة العمل على صاحبه ذكر أو أنثى .

قال تعالى : (للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن) [سورة النساء آية ٣٢] .

العنصر الثاني - إنه مجموعة التطبيقات ، والحلول الاجتهادية المتغيرة .
ويقصد بها تلك التي يتوصل إليها المجتهدون من العلماء المسلمين تطبيقا ، واستنادا إلى المبادئ الكلية العامة السابقة . ويطلق عليها البعض : النظم الاقتصادية الإسلامية تميزا لها عن المبادئ العامة الثابتة . وهذه قابلة للتغيير ، والتبديل ؛ لأنها مسائل اجتهادية قد تصلح لزمن ، وقد لا تصلح لزمن آخر ، وقد تصلح في مكان ، ولا تصلح في مكان آخر ، وكذلك قد تصلح لمجتمع ، أو لبيئة معينة ، ولا تصلح لأخرى . وحتى البيئة الواحدة تتغير من زمن لآخر .

وأماثلها كثيرة ، ومنها : بيان أنواع البيوع المحللة ، وبيان أنواع الربا المحرم ، وبيان العمليات التي يصدق عليها وصف الربا ، وحد الكفاية بالنسبة

للزكاة ، وكيفية تحقيق التوازن داخل المجتمع ، وبيان الأوعية ، والأموال التي تجب فيها الزكاة : كالنقود الورقية ، وكسب العمل ، وأرباح العمارات المستغلة ، وأرباح وسائل النقل كالسيارات ، والسفن ، والطائرات ، وأرباح المصانع ، وغيرها .

العنصر الثالث - إنه الإجراءات الفرعية ، والسياسات الاقتصادية المستندة إلى تلك الأصول ، والمبادئ العامة .

وهذه إشارة إلى الوسائل ، والأساليب ، والسياسات الاقتصادية المتبعة في تحقيق أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي ، وعلى رأسها حل المشكلات الاقتصادية.

وكذلك إشارة إلى كون هذه الوسائل ، والأساليب شرعية ؛ تأصيلاً للجوانب الدينية ، والأخلاقية ، والتي لا تتفصل أبداً عن النشاطات الاقتصادية ؛ حيث أن الإجراءات ، والوسائل يجب أن تكون من جنس المبادئ ، والأصول العامة ، وامتداداً وإعمالاً ، وتطبيقاً لها . فلا مجال في الشريعة الإسلامية للعمل بقاعدة : الغاية يبرر الوسيلة . فالوسيلة في جميع الميادين ، ومنها الاقتصادية يجب أن تكون شرعية ، والغاية كذلك .

العنصر الرابع - إنها تحكم ، وتنظم الحياة الاقتصادية للمجتمع الإسلامي .

وذلك جميع جوانب ، ونشاطات ، وعلاقات المجتمع الإسلامي : سواء أكانت نشاطات الأفراد داخل المجتمع ، أو خارجه ، أو علاقات المجتمع الإسلامي مع أفراد ، أو أفراد المجتمعات الأخرى ، أو علاقات الدولة الإسلامية مع رعاياها ، أو رعايا غيرها من الدول ، والمجتمعات الأخرى . أو علاقات الأفراد مع ربهم ، أو مع دولتهم ، أو مع رعايا الدول الأخرى ..

وغني عن البيان القول : بأنه إذا كانت النظم الاقتصادية السائدة في هذا العالم اليوم هي : النظام الاقتصادي الرأسمالي ، والنظام الاقتصادي الاشتراكي ، والنظام الاقتصادي الإسلامي ، فإن النظميين الاقتصاديين الرأسمالي والاشتراكي ، هما المطبقان فقط ، ولهما دولهما العديدة ، وقد أثبتا فشلهما في تسيير الحياة الاقتصادية ، وهما بأصولهما المادية ، وإنكارهما للجوانب الروحية ، والدينية ، والأخلاقية أعجز من أن يحلا مشاكل البشرية الاقتصادية ، والسياسية ، والاجتماعية :

فالنظام الاقتصادي الذي أساسه العقل البشري المحدود ، محدود في طاقته ، وقدرته على حل المشاكل . والأدلة العملية قائمة ، وشاهدة على عجز هذه النظم الاقتصادية الوضعية ، ودورها في تفاقم الأزمات الاقتصادية ، والأخلاقية التي تعاني منها أمم ، ودول ، ومجتمعات العالم في هذه الأيام .

ولسنا نبالغ في القول : بأنه لا خلاص للبشرية من أزماتها ، ومشاكلها إلا بالإسلام ، ونظامه الاقتصادي ؛ يشهد على ذلك الأحزاب ، والأعداء . وإذا كان النظام الاقتصادي اليوم لا دولة له ؛ فإن غيابه هو الذي أفسح المجال للنظم الاقتصادية الوضعية اللادينية ، واللاأخلاقية من أن تتحكم بهذا العالم ، وتنتشر فيه ويلاتها ، وشروورها ، وأزماتها العنيفة؛ فالنظام الاقتصادي الإسلامي أثبت ، وبالأدلة العملية القاطعة صلاحيته في المعالجة لشؤون الحياة الاقتصادية ، ولعدة قرون امتدت من عهد الرسول " صلى الله عليه وسلم " إلى نهاية الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٨ عندما انتهى حكم آخر دولة إسلامية هي الدولة العثمانية .

ويكفي القول في هذا المجال : أن صلاحية النظام الاقتصادي الإسلامي في ميادين المعالجة تستند إلى كونه نظاما ربانيا ، ورب العباد أعلم بطول مشاكل

العباد ، وهو نظام إلهي في أصوله ، وأصاليته ، وله خصائصه ، وسماته ، ومفاهيمه ، وأفكاره ، ووسائله ، وأهدافه ، وحلوله لا يتفصل أبدا عن أركان الشريعة الإسلامية الأخرى : من عقائد ، وعبادات ، وأخلاق . وهو في سموه الشمولي في المعالجة يتناول الجوانب الروحية الدينية ، والسلوكية الأخلاقية ، والمادية الدنيوية ، فليس لنا ، وليس للبشرية كلها غني عن هذا النظام ، نظام الاقتصاد في الإسلام .

الفصل الثالث -

التعريف بموضوع الاقتصاد الإسلامي

يرتبط تحديد موضوع الاقتصاد الإسلامي بتحديد تعريفه ، فتحدد أحدهما يؤدي إلى تحديد الآخر . وغني عن البيان القول : إن تحديد موضوع الاقتصاد الإسلامي تحديدا واضحا ، ومميزا ليس من السهولة بمكان ؛ وذلك نظرا لعلاقاته الوطيدة مع العلوم الإنسانية الأخرى : كعلم السكان ، والسياسة ، والقانون ، والاجتماع ؛ وغيرها .

ومع العلوم ، والمعارف الإسلامية الأخرى وعلى رأسها الفقه الإسلامي ؛ وعلى الأخص الجانب منه المتعلق بأحكام الموضوعات المالية ، والاقتصادية ، وأهمها : المعاملات ، والعقود ، والبيوع .

فإن موضوع الاقتصاد الإسلامي تتداخل فيه مجموعة عناصر ترتبط ، وتتداخل مع بعضها البعض تكون معا ما يعرف بموضوع الاقتصاد الإسلامي . وأهم هذه العناصر :-

العنصر الأول - العلوم المالية ، والاقتصادية الفقهية - وتستند إلى الأحكام الشرعية الفقهية المبينة للمسائل المالية ، والاقتصادية. ومصدر هذا النوع من الموضوعات كتب الفقه العامة ، وكتب الفقه المتخصصة في الفقه المالي ، والاقتصادي . وهذا النوع من الكتب ظهر منذ بدء التكوين للفقه ، ومسائله .

وتشكل اقتصاديات الفقه المالي ، والاقتصادي أهم موضوعات الاقتصاد الإسلامي. ونظرا للعلاقة الوثيقة بين الفقه ، والاقتصاد الإسلامي ، فقد يكونان تنظيرا ، أو قسما واحدا من العلوم الإسلامية ، وهو الفقه الإسلامي ؛ ولكنهما ليسا

موضوعا واحدا . فعلم الفقه في المال والاقتصاد ليس هو علم الاقتصاد الإسلامي ،
والذي يؤلف الفرع الرابع عشر من فروع الفقه.

فعلم الفقه في المال ، والاقتصاد هو الأصل ، ويليه الاقتصاد الإسلامي في
مرحلة تالية في التنظير ، والرؤية ، والاستناد ، والاستنباط للفقه الإسلامي .
وبعبارة أخرى : فإن موضوع الفقه يعني إعمال العقل في الدليل الشرعي
لاستنباط الحكم . أما الاقتصاد فيعني إعمال العقل في هذا الحكم لاستنباط ، وتنظير
المعلومة الاقتصادية .

ومن هنا : فإن الفقيه لا يفترض فيه أن يكون اقتصاديا ، فليس من
الضروري أن يكون الفقيه معلما ، أو عالما ، أو عارفا بالاقتصاد ، ولو أنه أقدر
الناس على العلم به لأنه جزء من فقهه . وبالمقابل فإن الاقتصادي ، أو ذا الاهتمام
بالاقتصاد من الضروري لهم أن يكونوا قادرين كحد أدنى على قراءة ، وفهم الفقه ،
وعلى الأخص بالجانب الاقتصادي منه ، والمتعلق بالمسائل ، والأحكام الفقهية
المتعلقة بالمال ، والاقتصاد .

وعليه فكل كتابة ، وكل بحث في الاقتصاد الإسلامي يكون تعضيذا من
المنظور الاقتصادي لأحكام فقهية ، بينما لا يلزم بالضرورة أن تكون كل كتابة
فقهية حتى ولو كانت في فقه البيوع ، والعقود ، والمعاملات هي كتابة اقتصادية .

العنصر الثاني - العلوم المالية ، والاقتصادية الإسلامية العامة - وهي غير
الفقهية ، وتستند في وجودها إلى آراء ، وكتابات العلماء المسلمين في الاقتصاد
الإسلامي ، أو في المسائل الاقتصادية المقبولة إسلاميا . ومصدر هذا النوع من
العلوم :-

أ - كُتِبَ التَّراثُ الإسلامي ، والتي تحتوي على موضوعات في الاقتصاد مقبولة إسلامياً :

مثل كتاب : مقدمة ابن خلدون . وكتاب : " الفلاكة والمفلكون " لعلي بن الولجي - وكتاب : " الاكتساب في الرزق المستطاب " للإمام محمد بن الحسن الشيباني . وكتاب : " البركة في فضل السعي ، والحركة " للقاضي عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن عمر .

ب - الكتابات الاقتصادية الحديثة في الاقتصاد الإسلامي ، وهي المحاولات الجارية من قبل بعض المفكرين الإسلاميين لتوضيح أهمية الاقتصاد الإسلامي ، وأصالته في ميادين الإصلاحات الاقتصادية ، ومعالجة المشاكل الاقتصادية الحديثة، ويحاولون بها أيضاً فهم ، وتفسير حركة الظواهر ، والمتغيرات الاقتصادية ، وتفسير حركة الحياة الاقتصادية على نحو إسلامي مقبول .

العنصر الثالث :- النظامية الاقتصادية الإسلامية - وموضوعها الطريقة التي يسير بها ، وعليها الاقتصاد الإسلامي في تفسيره لحركة الحياة الاقتصادية داخل المجتمع الإسلامي ، وخارجه . فالنظامية الاقتصادية تعني الديناميكية الإجرائية ، أي الطرق الإجرائية التي يتبعها الاقتصاد الإسلامي من خلال نظامه الاقتصادي في التأثير على مجريات الأمور الاقتصادية ، وفي تفسير الظواهر الاقتصادية ، وفي ضبط حركة التطور الاقتصادي ، وعلى شكل ، أو نحو إسلامي .

وتجسد النظامية الاقتصادية الإسلامية عادة العقيدة ، والأيدلوجية ، والمفاهيم الإسلامية التي تستند إليها شرعية الإجراءات ؛ وعلى اعتبار أن الوسيلة يجب أن تكون من جنس المبدأ .

وأهم هذه الإجراءات ما يتعلق بطرق ، وأدوات التحكم بالموارد الاقتصادية، وهي السوق ، والملكية. وتتمثل مثالية النظامية الاقتصادية الإسلامية في أخذها بحرية السوق ، والتدخل فيها في آن واحد .

فهي تتضمن المسار الحر لحركة التبادل في الأسواق بتفاعل قوى العرض والطلب وهي تجيز التدخل الحكومي عند الضرورة فقط لضمان حرية تلك الحركة. وهي بهذا تختلف تماما عن الرأسمالية التي تبيح فقط حرية السوق .

وأیضا تتمثل تلك المثالية في أخذها للملكية الفردية ، والجماعية في آن واحد، ووسائل الإنتاج ؛ ضبطا لحركتها في الاكتساب ، والتصرف ، والتخلي .

وهي بهذا تختلف عن الرأسمالية التي لا تعترف إلا بالملكية الفردية لوسائل الإنتاج ، ولو كان ذلك على حساب المجموع . وعن الاشتراكية التي لا تعترف إلا بالملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ، ولو كان ذلك على حساب الأفراد . فديناميكية النظامية الإسلامية تعترف بدور الفرد ، والدولة في آن واحد .

العنصر الرابع - النظرية الاقتصادية الإسلامية - وموضوعها القوانين ، والنظريات ، والأدوات التي يستخدمها الاقتصاد الإسلامي في شرح المعلومة الاقتصادية . والنظريات ، والقوانين كثيرة ، ومتعددة ، ومنها : نظرية القيمة ، ونظرية التوزيع ، ونظرية الأثمان ، ونظرية التضخم النقدي ، ونظرية التدخل ، ونظرية الإنتاج ، وغيرها . ولا بد أن يكون في الاقتصاد الإسلامي مثل هذه القوانين ، والنظريات ، وألا يقتصر وجودها على الاقتصاد الوضعي.. ولكن يجب أن يلاحظ أن مثل هذه القوانين ، والنظريات يجب أن يكون لها مضامين إسلامية ، وألا تتعارض مع الأحكام الشرعية ، خاصة الثابتة .

فإن نظرية الربا ، والتي تعتبر أهم القوانين التي تفسر حركة العرض النقدي في الأسواق ، أو في الاستثمار سواء في الرأسمالية ، أو الاشتراكية لا وجود لها في الاقتصاد الإسلامي . وعوضا عنها فهناك نظرية المضاربة ، أو المشاركة في الأرباح .

وكذلك نظرية تحديد الثمن في الاقتصاد الإسلامي تقوم على حرية قوى العرض والطلب في السوق ، وعلى تدخل الدولة أيضا .
وبالنسبة لأدوات التحليل : كدالة الاستهلاك ، ودالة الطلب على النقود ، فيجب أن تستند إلى مضامين إسلامية ، وعدم استخدام ما هو في الرأسمالية ، أو الاشتراكية كيفما اتفق .

فلا شك أن مثل هذه الأدوات قد يكون لها مضامين عقائدية ، وفلسفية ، ومنهجية ، تتناقض مع الإسلام ، أو على الأقل تكون قاصرة عن استيعاب العناصر الإسلامية التي تحكم الموضوع محل البحث .

فدالة الاستهلاك في الرأسمالية ، والاشتراكية لها مضامين غير إسلامية . ودالة الادخار ، والاستثمار كذلك ، وحيث ترتبط داليا بالفائدة ، وحركة أسعارها . ونفس الشيء بالنسبة لدالة الطلب على النقود .

ولعل مثالية النظرية الاقتصادية الإسلامية تتأصل أن يكون لها نظرياتها ، وقوانينها ، وأدواتها التحليلية ، وذات المضامين الإسلامية ، وتعبّر عن الأبعاد العقدية ، والفلسفة الإسلامية ، وأن تختار دائما من الصيغ ، والنظريات ، والقوانين اللازمة لتفسير الظواهر ، والمتغيرات الاقتصادية ما يكون دائما متفقا مع عقيدتنا ، ومفاهيمنا ، وتقاليدنا الإسلامية .

-الباب الثاني -

-الأوضاع العامة للأقليات الإسلامية -

الفصل الأول -

الخاصية الأولى

الولاية الاقتصادية الإسلامية

مقدمة

إنه يستند في أصوله ، ومعالمه ، ونشاطاته الرئيسية إلى مجموعة من القواعد الكلية ، والمبادئ الشرعية ذات أصول إلهية أوردها المشرع الإسلامي في القرآن ، والسنة ؛ وتشكل الإطار الأساسي العام للنظام الاقتصادي الإسلامي ؛ وهي تحكم ، وتنظم حركة النشاط الاقتصادي في المجتمع الإسلامي ؛ ويستعان بها في رسم السياسة الاقتصادية للدولة الإسلامية.

فالنظام الاقتصادي الإسلامي يستند إلى أصوله الإلهية في وجوده ، ونشأته ، وشرعيته ، وتسييره للفعاليات الاستهلاكية ، والإنتاجية ، والاستثمارية لمختلف القطاعات الاقتصادية .

وهو بذلك نظام يتسم بالفاعلية في التحكم ، والاستمرارية في المعالجة ، والثبات في التنظيم . وهو بأصوله الإلهية يؤصل شواهد التنظيم الرباني لحركة النشاط الاقتصادي . ويرسي دعائم الحلول الناجعة للمشكلات الاقتصادية في جميع القطاعات ، وبالنسبة لجميع الأفراد ، وفي جميع الحالات ، والأمكنة ، والأزمات ، وإلى قيام الساعة . فنظام مصدره الألوهية في النشأة ، والوجود أقدر على الإحاطة بمشاكل البشرية في ميدان المعالجة ، والحلول ، وبالقدر الكافي ، والذي يسمح بالقول دون أية مبالغة : إن المشكلة الاقتصادية لا وجود لها بالنسبة للنظام الاقتصادي الإسلامي ، وأن ندرة الموارد المالية لا يعاني منها المجتمع الإسلامي ،

وأن عدم إشباع الحاجات الإنسانية لا وجود له في الاقتصاد الإسلامي . فالمشكلة الاقتصادية ، وبآثارها ، وجوانبها السلبية تبقى حكرا مستعصيا على أنظمة المال ، والاقتصاد الوضعية رأسمالية كانت ، أو اشتراكية ، وتبقى تعاني منها المجتمعات غير الإسلامية .

ويمكننا تأصل شواهد الألوهية للنظام الاقتصادي الإسلامي من خلال معالجة أهم ظواهر ، ومعالم حركة النشاط الاقتصادي الأساسية لهذا النظام ، وأهمها عناصر الإنتاج الرئيسية ، وعلى رأسها رأس المال بجانبه الإيرادي ، والإنفلاقي ، وذلك من خلال أمرين اثنين نضمنها مبحثين اثنين هما :-

المبحث الأول - الأصول الإلهية للإيرادات المالية .

المبحث الثاني - الأصول الإلهية للتفقات المالية .

المبحث الأول

الأصول الإلهية للإيرادات المالية - فأساس فرضيتها النصوص الإلهية في القرآن ؛ وسند شرعيتها النصوص النبوية في السنة تؤازرها شواهد الإجماع ، والاجتهاد من القرآن ، والسنة.

١ - فبالنسبة للنصوص الإلهية القرآنية - فهي أساس ، ومصدر الفرضية الشرعية لأهم التجمعات ، والمحتصلات ، والإيرادات المالية لبيت مال المسلمين . فالنصوص الإلهية القرآنية هي أساس فرضية الزكاة أهم موارد بيت مال المسلمين الثابتة ، والمنتظمة ، والدورية .

وقد وردت الزكاة في العديد من الآيات القرآنية مقرونة بالصلاة ، منها :- قوله تعالى : ((وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واركعوا مع الراكعين)) سورة البقرة آية ٤٣ .

وقوله تعالى : ((وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأطيعوا الرسول لعلكم ترحمون)) النور ٥٦ .

وقوله تعالى : ((خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها)) سورة التوبة آية ١٠٣ .

والنصوص الإلهية القرآنية هي أساس فرضية الغنائم أهم موارد بيت المال غير المنتظمة . قال تعالى : ((واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن الله خمسه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل)) سورة الأنفال آية ٤١ . وقال تعالى : ((فكلوا مما غنمتم حلالا طيبا واتقوا الله إن الله غفور رحيم)) الأنفال ٦٩ .

والنصوص الإلهية القرآنية هي أساس فرضية الفيء من أهم موارد بيت المال غير الدورية . قال تعالى : ((وما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب ولكن الله يسلط رسله على من يشاء والله على كل شيء قدير)) سورة الحشر آية ٦ .

وقال تعالى : ((ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى قلله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم)) سورة الحشر آية ٧ .

والنصوص الإلهية في القرآن هي مصدر فرضية ضريبة الجزية من أهم موارد بيت المال الثابتة . قال تعالى : ((قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون)) سورة التوبة آية ٢٩ .

٢ - وبالنسبة للنصوص النبوية في السنة - فهي أساس ، ومصدر فرضية الزكاة - الصدقة أيضا - فقد وردت الزكاة في العديد من الأحاديث النبوية، ومنها:-
أ- عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (بني الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وحج البيت ، وصوم رمضان)) متفق عليه .

ب- وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ، وأن محمدا رسول الله ، ويقيموا الصلاة ، ويؤتوا الزكاة ، فإذا فعلوا ، عصموا مني دماءهم وأموالهم ، وحسابهم على الله)) متفق عليه .

ج- وعن ابن عباس رضي الله عنهما - ((أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاذ رضي الله عنه - إلى اليمن فقال : أدعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله ، وأني رسول الله ؛ فإن هم أطاعوك لذلك ، فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم ، وترد على فقرائهم)) متفق عليه .

والنصوص النبوية هي أساس ، ومصدر فرضية ضريبة الجزية :

أ- جاء في كتاب الرسول " صلى الله عليه وسلم " إلى الصحابي معاذ بن جبل - رضي الله عنه - : ((أن يأخذ من كل حالم ، أو حالمة دينارا ، ولا يفتن يهودي عن يهوديته)) .

ب- وعن الصحابي عروة بن الزبير - رضي الله عنه أن الرسول صلى الله عليه وسلم كتب إلى أهل اليمن : ((إن من كان على يهوديته ، أو نصرانيته فإنه لا يفتن عنها ، وعليه الجزية ، على كل حاكم ذكر أو أنثى ، عبد أو أمه ، دينار واف ، أو قيمته من المعافر)) .

٣ - وبالنسبة للإجماع - فهو أساس فرضية الزكاة .

قال العلامة ابن رشد : ((واتفقوا على أنها تجب على كل مسلم حر ، بالغ ، عاقل ، مالك للنصاب ملكا تاما))^٨ .

والإجماع أيضا هو أساس فرضية ضريبة الجزية .

قال شيخ الإسلام ابن قدامة صاحب المغني : ((إن الجزية من أهل الكتاب ، والمجوس ثابت بالإجماع لا نعلم في هذا خلافا ؛ فإن الصحابة - رضي الله عنهم - أجمعوا على ذلك ، وعمل به الخلفاء الراشدين ، ومن بعدهم إلى زمننا هذا من غير نكير ، ولا مخالف ، وبه يقول أهل العلم من أهل الحجاز ، والعراق ، والشام ،

^٨ ابن رشد - بداية المجتهد ونهاية المقتصد .

ومصر ، وغيرهم مع دلالة الكتاب على أخذ الجزية من أهل الكتاب ، ودلالة السنة على أخذ الجزية من المجوس))^١.

٤ - وبالنسبة للاجتihad - فهو مصدر أساسي مؤازر للنصوص الإلهية القرآنية، والنصوص النبوية في فرضية الزكاة ، والضرائب على بعض الأوعية الحديثة من الأموال ، ومنها :

أولا - الزكاة

أ - فرضية الزكاة على الأوراق النقدية ، والمالية - البنكنوت - وذلك قياسا على فرضية الزكاة على الذهب ، والفضة ؛ باعتبار أن الأوراق المالية أثمان للمقومات أي أثمان تقوم بها الأشياء ، ورؤوس الأموال ، ويتم بها التعامل في البيع والشراء ، ولها قوة الذهب ، والفضة في قضاء الحاجات ، وتيسير المبادلات ، وتحقيق المكاسب، والأرباح ، فهي أموال نامية ، أو قابلة للنماء شأنها شأن الذهب، والفضة .

ولقد ورد في كتاب : ((الفقه على المذاهب الأربعة)) الذي ألفته لجنة تمثل علماء هذه المذاهب في مصر ما يقر الزكاة على مثل هذه الأوراق النقدية ، والمالية:-

فعلماء الشافعية يقررون : أن الورق النقدي ، فالتعامل به قبيل الحوالة على البنك بقيمته ، فيملك قيمته دينا على البنك ، والبنك مليء مقر مستعد للدفع حاضر ، ومتى كان المدين بهذه الأوصاف ، وجبت زكاة الدين في الحال . وعدم الإيجاب والقبول اللفظيين في الحوالة لا يبطلها ، حيث جرى العرف بذلك .

^١ ابن قدامة - المغني - طبعة مكتبة القاهرة - الطبعة الأولى سنة ١٩٦٩ .

وعلماء الحنفية يقررون : أن الأوراق النقدية والمالية - البنكنوت - من قبيل الدين القوي ، إلا أنها يمكن صرفها فضة فوراً ، فتجب الزكاة فيها فوراً .
وعلماء المالكية يقررون : أن أوراق البنكنوت ، وإن كانت سندات دين إلا أنها يمكن صرفها فضة فوراً ، وتقوم مقام الذهب في التعامل ، فتجب فيها الزكاة بشروط .

وعلماء الحنابلة يقررون : أنه لا تجب زكاة الأوراق النقدية إلا إذا صرفت ذهباً ، أو فضة ، ويتحقق فيها شروط الزكاة .

ولنا القول : بأنه إذا كان صرف الأوراق النقدية إلى ذهب ، وفضة قد بطل التعامل به الآن ، فإن هذا لا يعني انتفاء الزكاة على تلك الأوراق ؛ لأنها أصبحت تقوم مقام الذهب ، والفضة في التعامل ؛ وتقوم بها الأشياء ، والأموال ، وباتفاق الملة في أثمان للمقومات ، وعلى ذلك تجب الزكاة فيها بالقياس : كزكاة الفلوس المعدنية ، والنحاس .

ب - فرضية الزكاة على الأرباح التجارية . فقد ذكر العلامة ابن رشد : أن العروض المتخذة للتجارة مال مقصود به التنمية ، فأشبهه الأجناس الثلاثة التي فيها الزكاة باتفاق ، أعني : الحرث ، والماشية ، والذهب ، والفضة .^{١٠}
وقد روى أبو عبيدة بسنده عن عبد القاري من قبيلة القارة ، قال : ((كنت على بيت المال زمن عمر بن الخطاب ، فكان إذ خرج العطاء ، جمع أموال التجار ، ثم حسبها : شاهدها ، وغائبها ، ثم أخذ الزكاة من شاهد المال على الشاهد ، والغائب)) .

رواه ابن حزم في المحلى وقال : إسناده صحيح .

^{١٠} ابن رشد - بداية المجتهد - ١ - طبعة مصطفى الحلبي ص ٢١٧ .

ويذكر الدكتور يوسف القرضاوي في كتابه : " فقه الزكاة " : أن فقهاء التابعين ، ومن بعدهم أجمعوا على القول بوجوب الزكاة في أموال التجارة ، ونقل الإجماع على ذلك ابن المنذر ، وأبو عبيد .

قال ابن المنذر : ((أجمع أهل العلم على أن في العروض التي يراد بها التجارة الزكاة إذا حال عليها الحول)) روي ذلك عن عمر ، وابنه ، وابن عباس . وبه قال الفقهاء السبعة ، والحسن ، وجابر بن زيد ، وميمون بن مهران ، وطاؤوس ، والنخعي ، والثوري ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأبو عبيد ، وأصحاب الرأي (أبو حنيفة وأصحابه) ، وهو مذهب مالك ، وأحمد .^{١١}

ج - فرضية الزكاة على الأموال ، والأموال المستغلة : كالعمارات ، والدور المعدة للكراء ، والاستغلال ، والمصانع التي تعد للإنتاج ، والسيارات ، والطائرات ، والسفن التي تنقل الركاب ، والأمتعة ، وغيرها من رؤوس الأموال الثابتة المغلة النامية غير المتداولة التي تدر دخلا على أصحابها .

وقد أجمع الفقهاء على أن الزكاة على نمائها ، وليس على رأسها ، وذاتها ؛ اجتهدا ، وقياسا على الأموال التي تجب الزكاة في نمائها : كزكاة الزروع ، والثمار .

وهذا هو رأي المالكية ، والحنابلة ، والهادوية من الزيدية ، والإمام أبو زهرة ، وعبد الوهاب خلاف ، وعبد الرحمن حسن من علماء الأزهر حديثا ، وقالوا : إن علة وجوب الزكاة في المال معقولة ، وهي النماء . وإذا كان النماء هو العلة في وجوب الزكاة ، فإن الحكم يدور معه وجودا ، وعدما فحيث تحقق النماء في مال ، وجبت الزكاة فيه .

^{١١} د . يوسف القرضاوي - فقه الزكاة - ج ١ ص ٣٢٠ .

ثانيا - الضرائب :

والاجتهاد أيضا أساس فرضية الخراج حيث بدأ بها الخليفة عمر بن الخطاب "رضي الله عنه" .

والاجتهاد أيضا أساس فرضية العشور حيث بدأ بها الخليفة عمر بن الخطاب - "رضي الله عنه" -

والاجتهاد أيضا أساس مؤازر للنصوص القرآنية ، والنبوية في فرضية ضريبة الجزية ، وخاصة في تحديد مقدارها ، ونوعيتها حيث لم يرد تحديد لها في القرآن ، وجعلها عمر بن الخطاب حسب المقدرة التكليفية للممول ، ففرض اثني عشر درهما على الفقراء ، وثمانية عشر درهما على الفئة متوسطة الدخل ، وأربعا وعشرين درهما على الأغنياء من الممولين الذميين . فحدها الأدنى حدد بالسنة ، وهو دينار على كل واحد ذمي عالم ، أما حدها الأعلى فيترك لاجتهاد الإمام .

والاجتهاد أساس فرضية الضرائب المستخدمة (التوظيف) ، لتمويل نفقات الظروف الطارئة : كالحروب ، وكوارث الطبيعة .

فقد ثبتت فرضية الخراج بالاجتهاد ، ومن ثم بإجماع الصحابة . ويعتبر الخليفة عمر بن الخطاب أول من فرض الخراج باجتهاده ، ورأيه ، كضريبة تؤخذ على أراضي السواد في العراق ، والشام . وتقرر هذا الاجتهاد بعد خلاف بين عمر بن الخطاب ، وبعض أصحابه .

أورد الإمام أبو يوسف صاحب الإمام أبي حنيفة في كتابه الخراج : قد سأل بلال ، وأصحابه عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) عن قسمة ما أفاء الله عليهم

من العراق ، والشام ، وقالوا : أقسم الأرضين بين الذين افتنحوها كما تقسم غنيمة
العسكر ؟ فأبى عمر ذلك عليهم ، وتلا عليهم هذه الآيات :-

"ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى ... إلى قوله إنك رؤوف رحيم"
وقال: قد أشرك الله الذين يأتون من بعدكم في هذا الفيء ، فلو قسمته لم يبق لمن
بعدكم شيء ، ولئن بقيت ، ليلغن الراعي بصنعاء نصيبه من هذا الفيء ، ودمه في
وجهه ، وشاورهم - أي عمر - في قسمه الأرضين التي أفاء الله على المسلمين
من أرض العراق ، والشام ، فتكلم قوم فيها ، وأرادوا أن يقسم لهم حقوقهم ، وما
فتحوا ، فقال عمر (رضي الله عنه) : كيف بمن يأتي من المسلمين ، فيجدون
الأرض بعلاجها قد اقتسمت ، وورثت عن الآباء ، وحيزت . ما هذا برأي . فقال
له " عبد الرحمن بن عوف " (رضي الله عنه) : فما الرأي ؟ ما الأرض ،
والعلاج إلا مما أفاء الله عليهم . فقال عمر : ما هو إلا ما تقول ، ولست أرى ذلك ،
والله لا يفتح بعدي بلد فيكون فيه كبير نيل بل عسى أن يكون كلا على المسلمين ؛
فإذا قسمت أهل العراق بعلاجها ، وأرض الشام بعلاجها ، فما يسد به الثغور ؟ وما
يكون للذرية ، والأرامل بهذا البلد ، وبغيره من أرض الشام ، والعراق !!؟

فأكثرُوا على عمر رضي الله عنه ، وقالوا : أتقف ما أفاء الله علينا بأسياقنا
على قوم لم يحضروا ، ولم يشهدوا ، ولأبناء القوم ، ولأبناء أبنائهم ، ولم
يحضروا؟؟!!

فكان عمر (رضي الله عنه) لا يزيد على أن يقول : " هذا رأيي " . قالوا :
فاستشِر .

قال : فاستشار المهاجرين الأولين ، فاختلفوا . فأما عبد الرحمن بن عوف
(رضي الله عنه) فكان رأيُه أن تقسم لهم حقوقهم ، ورأى عثمان بن عفان ،

وظلحة ، وابن عمر (رضوان الله عليهم) رأي عمر . فأرسل إلى عشرة من الأنصار خمسة من الأوس ، وخمسة من الخزرج من كبارهم ، وأشرافهم ، فلمّا اجتمعوا حمد الله ، وأثنى عليه بما هو أهله ثم قال : إني لم أزعجكم إلا أن تشركوا في أمانتي فيما حملت من أموركم ، فإني واحد كأحدكم ، وأنتم تقرون بالحق ، خالفني من خالفني ، ووافقني من وافقني ، ولست أريد أن تتبعوا هذا الذي هوأى ، معكم من الله كتاب ينطق بالحق ، فوالله لئن كنت نطقت بأمر أريده ، ما أريد به إلا الحق . قالوا : قل : نسمع يا أمير المؤمنين " قال : " قد سمعتم كلام هؤلاء القوم الذين زعموا أني أظلمهم حقوقهم ، وأنني أعوذ بالله أن أركب ظلما ، لئن كنت ظلمتهم شيئا هولهم أعطيت غيرهم ، لقد شقيت ؛ ولكن رأيت أنه لم يبق شيء يفتح بعد أرض كسرى ، وقد غنمنا الله أموالهم ، وأرضهم ، وعلوهم ، وأنا في توجيهه ، وقد رأيت أن أحبس الأرضين بعلوجها ، وأضع عليهم فيها الخراج ، وفي رقابهم الجزية يؤدونها ، فتكون فينا للمسلمين : المقاتلة ، والذرية ، ولمن يأتي من بعدهم ، أرأيتم هذه الثغور : لا بد من رجال يلزمونها ، أرأيتم هذه المدن العظام ، كالشام ، والجزيرة ، والكوفة ، والبصرة ، ومصر ، لا بد لها من أن تشحن بالجيوش ، وإدراك العطاء عليهم ، فمن أين يعطى هؤلاء إذا قسمت الأرضين ، والعلوج ؟! فقالوا جميعا : الرأي رأيك ، فنعم ما قلت ، وما رأيت . إن لم تشحن هذه الثغور ، وهذه المدن بالرجال ، وتجري عليهم ما يتقون به رجوع أهل الكفر إلى كفرهم ، فقال : بان لي الأمر ... وكان عمر يقول " اللهم اكفني بلالا ، وأصحابه . ثم قال عمر : إني وجدت الحجة ، فتلا قوله تعالى : " وما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب ولكن الله يسلط رسله على

من يشاء والله على كل شيء قدير " . حتى فرغ من شأن بني النضير ، وقال : هذه الآية عامة في القرى كلها .

ثم تلى قوله تعالى : ((ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله إن الله شديد العقاب)) ثم تلى قوله تعالى : ((للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون)) ثم لم يرض حتى خلط بهم غيرهم ، فقال : ((والذين تبوءوا الدار والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون)) فهذه بينت حقوق الأنصار ، ثم قرأ قوله تعالى : ((والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم)) فهذه كانت عامة لمن جاء بعدهم . ثم قال عمر لمعارضيه : صار هذا الفيء بين هؤلاء جميعا ، فكيف نقسمه لهؤلاء ، ونزع من تخلف بعدهم بغير قسم " فأجمع على تركه ، وجمع خراجهم .^{١٢}

وروى الإمام الماوردي في كتابه الأحكام السلطانية :^{١٣} أن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) كلف عامله عثمان بن حنيف بمسح أراضي السواد ، وتقدير ضريبة الخراج عليها ، ففعل ، وكان التقدير كما يلي :

١ - خراج الجريب من الكروم ، والشجر الملتف . ١٠ عشرة دراهم .

^{١٢} الإمام أبو يوسف - الخراج - ص ٣٢ .

^{١٣} الإمام الماوردي - الأحكام السلطانية - ص ١٦٨ .

- ٢- خراج الجريب من النخيل .
- ٣ - خراج الجريب من قصب السكر .
- ٤- خراج الجريب من الرطبة - البرسيم -
- ٥- خراج الجريب من البر - القمح -
- ٦- خراج الجريب من الشعير .
- ٨ ثماني دراهم .
- ٦ ستة دراهم .
- ٥ خمسة دراهم .
- ٤ أربعة دراهم .
- ٢ درهمان .

وقد روى ابن رجب الحنبلي في كتابه " الاستخراج لأحكام الخراج " : أن الإمام علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) طلب من عامله أن يضع الخراج على ما سقي من الفرات ، فكان كالتالي :

١- على كل جريب زرع من البر وسط غليظ البذار : درهما ونصف ، وصاعا من طعام .

٢- على كل جريب زرع من البر وسط لزراع : درهما .

٣- على كل جريب زرع من البر رقيق الزرع : ثلثي درهم .

٤- على كل جريب زرع من الشعير رقيق الزرع : ثلثي درهم .

٥- على كل جريب من الأراضي التي تجمع النخل ، والشجر : عشرة دراهم .

٦- على كل كريب من الكرم إذا مضى عليه ثلاث سنوات ، ودخل

الرابعة : عشرة دراهم.^{١٤}

والاجتهاد أيضا أساس ضريبة العشور ، وأجمع المسلمون على فرضيتها

- ويعتبر الخليفة الفاروق هو أول من فرضها ، وقد أقره باقي الصحابة ، وجمهور الفقهاء في زمنه ، فوجبت إجماعا .

^{١٤} ابن رجب الحنبلي - الاستخراج لأحكام الخراج - المطبعة الإسلامية . الأزهر . ١٩٣٤ . ص ٦٣ ، ٦٤ .

روى الإمام أبو عبيد في كتابه الأموال عن عاصم بن سلمان عن الشعبي قوله : ((أول من وضع العشر في الإسلام عمر .))^{١٥}

وقد روى الإمام أبو عبيد أيضا عن أبي حجاز بن حميد قال : ((قالوا لعمر : كيف نأخذ من أهل الحرب إذا قدموا علينا ؟! قال : كيف يأخذون منكم إذا دخلتم عليهم ؟ . قالوا : العشر . قال : فكذلك خذوا منهم))^{١٦}.

وروى الإمام أبو عبيد أيضا أن ضريبة العشر إنما فرضت على الكفار المحاربين ، ولم تفرض على المسلمين ، والمعاهدين . فقد روى عن إبراهيم بن مهاجر قوله : سمعت زياد بن حدير يقول : أنا أول عاشر عشر في الإسلام . قلت : من كنتم تعشرون ؟ قال : ما كنا نعشر مسلما ، ولا معاهدا . كنا نعشر تجار الحرب كما كانوا يعشروننا إذا أتيناهم^{١٧}

وأما بالنسبة للتجار الذميين فإن فرضية ضريبة العشر يجب أن تكون من قبيل التصالح معهم أي أن ينص عليها في عقد الصلح . ولذلك روى الإمام أبو عبيد عن الإمام ابن حزم : إلى أنه لا تعشير على ما يتجر به الكفار إلا إذا صولحوا عليه مع الجزية في أصل عقدهم ؛ لأن الله تعالى لم يوجب عليهم إلا الجزية .^{١٨}

والاجتهاد أيضا أساس فرضية الضرائب المستحدثة . " التوظيف " ويستند الفقهاء المسلمون في حق التوظيف على أمور ، وأسانيد شرعية كثيرة تتبنى في معظمها على نصوص قرآنية ، ونبوية ، ومن هذه الأمور :-

^{١٥} ١٦ الإمام أبو عبيد - الأموال . ص ٧١٢ - ٧١٣ . بند ١٦٦٤ وبند ١٦٦٥ .

^{١٧} الإمام أبو عبيد - المرجع السابق . ص ٧٠٥ .

^{١٨} الإمام أبو عبيد - المرجع السابق - ص ٧٠٩ ، ص ٧١٢ ، بند ١٦٥٢ - بند ١٦٦٤ .

١ - التوظيف للضرورة :- كفاية لحاجات الفقراء عند عدم كفاية الزكاة ، ومن أموال الأغنياء متضامنين متكافلين ؛ وبتوفير متطلبات الحياة الضرورية ، من : طعام ، وشراب ، وسكن ، ولباس ، وتوفير الحماية لعامة المسلمين من غوائل الطبيعة من الكوارث ، والنوازل ، والنائبات ، والأمراض ؛ وإصلاح أحوالهم تمكينا لحياة الأمة ، والفرد عضو فيها ، وحياته من حياتها ، ووجوده من وجودها .

قال تعالى: ((وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان))^{١٩} .

وقال أيضا: "محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم"^{٢٠} .

وقال تعالى : " وبالوالدين إحسانا وبذي القربى واليتامى والمساكين والجار ذي القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت أيمانكم " .^{٢١}

ويؤصل الإمام ابن حزم حق التوظيف في مال الأغنياء بالاستناد إلى الآية الكريمة قال تعالى : " ما سلككم في سقر ، قالوا لم نك من المصلين ، ولم نك نطعم المسكين " .^{٢٢}

فقرن الله تعالى إطعام المسكين بوجوب الصلاة . وكلاهما واجب في الفرضية.

وتوصل السنة النبوية مبدأ التوظيف للضرورة بقوله " صلى الله عليه وسلم " : " في مالك حق سوى الزكاة " . وإبرسائه دعائم التكافل ، والتضامن بين أعضاء المجتمع الإسلامي الواحد ، وحق على أفرادهم مرهون وقت الحاجة ، والضرورة . والحق

^{١٩} سورة المائدة : آية ٢ .

^{٢٠} سورة التفتح : آية ٢٩ .

^{٢١} سورة النساء : آية ٣٦ .

^{٢٢} سورة المدثر : آية ٤٢ - ٤٤ .

في أموال الأغنياء على النذب تتصرف إلى اللوجوب في حالة الضرورة ، وتبقى على فرضية الكفاية ، ويأثم إن لم يقم بعد الحاجة .

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " إن الله فرض على أغنياء المسلمين في أموالهم بقدر الذي يسع فقراءهم ؛ ولن يجهد الفقراء إذا جاعوا ، أو عروا ، إلا بما يصنع أغنيائهم ؛ إلا وأن الله يحاسبهم حسابا شديدا ، ويعذبهم عذابا أليما " .^{٢٢}

وقال صلى الله عليه وسلم: " مثل المؤمنين في توادهم ، وتعاطفهم، وتراحيمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر، والحمى " .^{٢٣}

وقال صلى الله عليه وسلم: " من لا يرحم الناس ، لا يرحمه الله " .^{٢٤}

وقال صلى الله عليه وسلم: " من لم يهتم أمر المسلمين ، فليس منهم " .^{٢٥}

فهذه الدلائل الشرعية ، وغيرها تؤصل مبدأ الضمان الاجتماعي في الرعاية الإنسانية ، وحفظ الكرامة الآدمية ، بالتعاون ، والتعاطف فيما بين الجميع في سد الحاجات ، وتلبية الضرورات ، ودفع المكاره ، وبكل سخاء وكرم ، ودون بخس أو شح . قال تعالى : " ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تعثوا في الأرض مفسدين " .^{٢٦} وإذا كان البخس في الأشياء فما بالك في البخس بالكرامة الإنسانية ؟ !

قال : صلى الله عليه وسلم: " ومن يسر على معسر ، يسر الله عليه في الدنيا ، والآخرة " ، " والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه " .^{٢٧}

^{٢٢} رواد ابن حزم موقوفا على علي بن أبي طالب ، انظر : ابن حزم : المحلى . المرجع السابق . ج ١ : ص ٥٨ .

^{٢٣} متفق عليه . انظر : صحيح مسلم . الجزء الخامس . طبعة دار الشعب . ص ٤٤٧ .

^{٢٤} سنن أبي دارود ، المرجع السابق . المطبعة التتازية . بمصر . ج ١ . ص ٢٦٤ .

^{٢٥} متفق عليه : الصحيحان .

^{٢٦} سورة الشعراء : آية ١٨٣ .

^{٢٧} عبد سعيد يماني : الضمان الاجتماعي في الإسلام . المرجع السابق . ص ٥٢ .

والقرآن الكريم يعد المنفقين ، والمفرجين للكرب ، مغفرة منه ، ورحمة ،
وجنات نعيم ، وحوار عين .

قال تعالى : " لن تتالوا البر حتى تتفقوا مما تحبون " .^{٢٩}

والسنة النبوية تعد المنفقين بالخير ، والفوز ، والمانعين بالشر ، والحميم .

قال صلى الله عليه وسلم : " إن في الجنة بيتا يقال له بيت الأسخياء " .^{٣٠}

وقال صلى الله عليه وسلم : " السخي قريب من الله ، قريب من الناس ، قريب من

الجنة ، بعيد عن النار ، ولجاهل سخي أحب إلى الله من عابد بخيل " .^{٣١}

وحق الجماعة على الأفراد مجمع عليه من قبل الفقهاء عند الضرورة . يقول

القرطبي : " يقول الإمام مالك بن أنس رحمه الله : " يجب على الناس فداء

أسراهم ، وإن استغرق ذلك أموالهم " . ثم يقول ، أي القرطبي : وهذا بإجماع

أيضا ، وهو يقوي ما اخترناه .^{٣٢}

ويؤكد الإمام القرطبي حق التوظيف في النوازل بقوله : " وافق العلماء

على أنه إذا نزلت بالمسلمين حاجة بعد أداء الزكاة ، يجب صرف المال إليها " .^{٣٣}

ويقول الإمام الرملي في شرح المنهاج : " ومن فروض الكفاية : دفع ضرر

المسلمين : ككسوة عار ، وإطعام جائع ، إذا لم يندفع بزكاة ، وبيت مال ، على

القادرين ، وهم من عنده زيادة على كفاية سنة لهم ، ولممონهم .^{٣٤}

^{٢٩} سورة آل عمران : آية ٩٢ .

^{٣٠} عبده سعيد يميني : المرجع السابق . ص ٨٧ .

^{٣١} الإمام ابن الأثير الجزري : جامع الأصول تحقيق الأرنؤطي .

^{٣٢} القرطبي : تفسير القرطبي : المرجع السابق . ج ٢ . ص ٢٢٣ .

^{٣٣} القرطبي : المرجع السابق . ص ٢٢٣ .

^{٣٤} العلامة شمس الدين الرملي : نهاية المحتاج إلى شرح امحتاج . طبعة عيسى الحلبي ج ٨ ، ص ١٦٤ .

ويقول الإمام الشاطبي من المالكية : " إذا خلا بيت المال ، وارتفعت حاجات الجند إلى ما لا يكفيهم ، فالإمام - إذا كان عدلا - أن يوظف على الأغنياء بما يراه كافيا لهم من المال إلى أن يظهر مال في بيت المال . ثم إليه النظر في توظيف ذلك على الغلات ، والثمار ، وغير ذلك ... فإنه لو لم يفعل الإمام ذلك ، بطلت شوكة الإمام وصارت ديارنا عرضة لاستيلاء الكفار ... " ^{٢٥}

ويقول الإمام الشاطبي أيضا : " الاستقراض في الأزمات إنما يكون حيث يرجى لبيت المال دخل ينتظر ، وأما إذا لم ينتظر شيء ، وضعت وجوه الدخل بحيث لا يغنى فلا بد من جريان التوظيف " . ^{٢٦}

٢ - حق الضيف :- عن أبي شريح - خويلد بن عمرو " رضي الله عنه " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه ، جائزته يوم وليلة ، والضيافة ثلاثة أيام ، فما كان بعد ذلك فهو صدقة " . ^{٢٧}
وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " أيما ضيف نزل بقوم ، فأصبح الضيف محروما ، فله أن يأخذ بقدر قراه ، ولا حرج عليه " . ^{٢٨}
وروى المقدم بن معد يكرب الكندي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " أيما رجل أضاف قوما فأصبح الضيف محروما ، فإن نصره حق على كل مسلم حتى يأخذ بقري ليلته من زرعه ، وماله " . ^{٢٩}

^{٢٥} الإمام الشاطبي : الاعتصام . ج ٢ . ص ٢٩٥ . طبعة النار . ١٩١٤ م .

^{٢٦} الإمام الشاطبي : المرجع السابق . ص ٢٩٦ .

^{٢٧} رواد مالك ، والبخاري ، ومسلم ، وداوود ، والترمذي ، وابن ماجه ، انظر الترغيب والترهيب ، المرجع السابق .

ج ٣ . ص ٢٤١ . وانظر الشوكاني : نيل الأوطار . المرجع السابق . ج ٨ . ص ١٧٥ - ١٧٦ .

^{٢٨} رواد أحمد ، والحاكم وقال صحيح الإسناد . انظر الترغيب والترهيب : مرجع سابق . ص ٢٤١ .

^{٢٩} رواد أبو داود ، والحاكم : الترغيب والترهيب . المرجع السابق .

وروى المقدم أيضا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " ليلة الضيف حق على كل مسلم ، من أصبح بفنائهم ، فهو عليه دين " .^{٤٠}

وإجماع الصحابة استنادا إلى هذه الأحاديث على حق المسلم الضيف في مال الجماعة ، وحق الضيافة هنا سوى الزكاة ، لحلوله في وقته ، وهذا عكس الزكاة لحلولها بعد مرور الحول ، واكتمال النصاب . وحق الضيافة على سبيل الوجوب لا على سبيل الاستحباب ، وكما في الحديث الشريف فإن ليلة الضيف حق على كل مسلم ، وهي دين يجب قضاؤه .

٣ - حق الماعون :- قال تعالى في سورة الماعون : " فويل للمصلين ، الذين هم عن صلاتهم ساهون ، الذين هم يراعون ويمنعون الماعون " .^{٤١}

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : كنا نعد الماعون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم " عارية الدلو ، والقدر " .^{٤٢}

وعن عبد الله بن عباس في تفسير الماعون في الآية : " أنه متاع البيت " .^{٤٣}

ويروي الإمام ابن حزم عن ابن مسعود أيضا : " الماعون ما تعاوره الناس : الفأس ، القدر ، وأشباهه " .^{٤٤}

وإجماع الفقهاء على وجوب حق الماعون ، النص عليه وبالاقتران مع الصلاة ، والتهديد ، والوعيد لمن لم يقم بهما ، أي بعدم أداء الصلاة ، وعدم أداء حق الماعون ، وهذا دليل الحق في مال الجماعة سوى الزكاة .

^{٤٠} رواد أبو داود ، وابن ماجه . الترغيب والترهيب . مرجع سابق . ج ٣ . ص ٢٤١ . وما بعدها .

^{٤١} سورة الماعون : آية ٤ - ٧ .

^{٤٢} سنن أبي داود : ج ١ . الطبعة النازية . مصر = المرجع السابق . ص ٢٦٣ .

^{٤٣} الإمام ابن حزم : المحلى . المرجع السابق . ج ١٠ . ص ١٦١ . وج ٩ . ص ١٦٨ . الطبعة المنيرية ١٩٧١ .

^{٤٤} الإمام ابن حزم المحلى : المرجع السابق ، ج ١٠ . ص ١٦١ . وج ٩ . ص ١٦٨ . الطبعة المنيرية ١٩٧١ .

- ٤ - حق الزرع عند الحصاد :- وقال تعالى : " كلوا من ثمره إذا أثمر وآثروا حقه يوم حصاده ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين " .^{٤٥}
- وإجماع الفقهاء على أن حق الحصاد سوى الزكاة استنادا إلى :-
- ١- أن الآية مكية نزلت قبل فرض الزكاة في المدينة المنورة .
 - ٢- أن إيتاء الحق يوم الحصاد ، وغير زكاة العشر ، لأنه إنما يخرج بعد التصفية ، والتقية ، فيخرج المكلف العشر ، أو نصفه .
 - ٣- قوله تعالى : " ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين " هو غير الزكاة ، لأنه لا إسراف فيها ، لتحديدتها من قبل الشارع ، فلا نقص ، ولا زيادة .^{٤٦}
- ويقول الإمام ابن حزم : فإن قيل : فما هو الحق المفترض في الآية قلنا : نعم . هو حق غير الزكاة ، وهو أن يعطى الحاصد حين الحصد ما طلبت به نفسه... وهذا ظاهر الآية ، وهو قول طائفة من السلف^{٤٧} . ويفسر ابن عمر رضي الله عنه هذا الحق بقوله : " كانوا يعطون شيئا سوى الزكاة " .^{٤٨}
- وقال عطاء : " يعطي من حضره يومئذ ما تيسر ، وليس بالزكاة " .^{٤٩}

^{٤٥} سورة الأنعام : آية ١٤١ .

^{٤٦} الإمام ابن حزم : المحلى . المرجع السابق . ج ٥ . طبعة الكليات الأزهرية . ١٩٧١ م . ص ٣٢ ، ٢١ .

^{٤٧} الإمام ابن حزم : المرجع السابق . ص ٣٢١ .

^{٤٨} دكتور يوسف القرضاوي : المرجع السابق . ص ٩٧١ - ٩٨٢ .

ودكتور عبد العزيز العلي النعيم : نظام الضرائب في الإسلام . ص ١٧٠ .

^{٤٩} دكتور يوسف القرضاوي : المرجع السابق . ص ٩٧١ - ٩٨٢ .

ودكتور عبد العزيز العلي النعيم : نظام الضرائب في الإسلام . ص ١٧٠ .

وقال مجاهد : " إذا حضرت المساكين طرحت لهم منه " . وقال أيضا : " عند الزرع يعطى القبضة ، وعند الصرام يعطى القبضة ، ويتركهم يتبعون آثار الصرام " .^{٥٠}

وقال مجاهد أيضا : " عند الزرع يعطى القبضة ، وعند الصرام يطرح لهم من التفاريق ، والثمر " .^{٥١}

وقال إبراهيم النخعي : " يعطى مثل الضغث " .^{٥٢}

وهذا إجماع على أن في المال حق سوى الزكاة .

٥ - حقوق الأنعام ، والخيول :- عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

تأت الإبل على صاحبها على خير ما كانت ، إذا هو لم يعط فيها حقها ، تطؤه بأخفافها . وتأتي الغنم على صاحبها خير ما كانت ، إذا لم يعط فيها حقها ، تطؤه بأظلافها ، وتنطحه بقرونها . قال : ومن حقها أن تحلب على الماء " .^{٥٣}

وروى النسائي عن جابر بن عبد الله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ما من

صاحب إبل ، ولا بقر ، ولا غنم ولا يؤدي حقها إلا وقف لها يوم القيامة بقاع قرقر (أرض مستوية ملساء) تطؤه ذات الأظلاف بأظلافها ، وتنطحه ذات القرون بقرونها ، وليس فيها يومئذ جماء ، ولا مكسورة القرن . قلنا : يا رسول الله ، وما حقها ؟ قال : اطراق فحلها ، وإعطاء دلولها ، وحمل عليها في سبيل الله " .^{٥٤}

^{٥٠} الإمام ابن حزم . المرجع السابق . الطبعة الميرية . ص ٢١٦ - ٢١٧ .

^{٥١} الإمام ابن حزم . المرجع السابق . الطبعة المنيرية . ص ٢١٦ - ٢١٧ .

^{٥٢} الإمام ابن حزم : المرجع السابق . طبعة ١٩٧١ م . ص ٣٢١ - ٣٢٤ .

^{٥٣} والظاهر أن قوله : " ومن حقها أن تحلب على الماء يشمل الإبل ، والغنم معا ، وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " ومن حق الإبل أن تحلب على الماء " . انظر : الإمام ابن حجر العسقلاني : فتح الباري بشرح البخاري : طبعة مصطفى الحلبي - القاهرة - ١٩٥٩ . ج ٣ . ص ١٠ .

^{٥٤} الإمام مسلم : صحيح مسلم . طبعة دار الشعب . ج ٣ . ص ١٨ ، ٢٨ ، ٢٦ .

وسئل الرسول صلى الله عليه وسلم: ما حق الإبل؟ قال: أن ينحر سمينها ،
ويطرق فحلها ، ويحلبها يوم وردها " .^{٥٥}

وروى البخاري ، ومسلم في صحيحهما عن أبي هريرة أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم: قال: " الخيل لرجل أجر ، ولرجل ستر ، وعلى رجل وزر . فأما الذي
له أجر ، فرجل ربطها في سبيل الله ... ورجل ربطها ، تغنيا ، وتعففا ثم لم ينس
حق الله في رقابها ، ولا ظهورها ، فهي لذلك ستر ... ورجل ربطها ، فخر ،
ورياء لأهل الإسلام ، فهي لذلك وزر " .^{٥٦}

وإجماع الفقهاء استنادا إلى هذه الأحاديث النبوية على أن حقوق الأنعام ،
والخيل غير الزكاة ، وهي حقوق واجبه قرنت السنة النبوية أداءها بلفظ الوعيد ،
والتهديد .^{٥٧}

ويعلق الإمام ابن حزم على حديث أبي هريرة بقوله: " ومن قال أنه لا حق
في المال غير الزكاة ، قال الباطل ، ولا برهان على صحة قوله ، لا من نص ،
ولا إجماع ، وكل ما أوجبه رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأموال ، فهو واجب " .^{٥٨}
٦ - تضخم نفقات الدولة :- يقابلها محدودية مصارف الزكاة ، واستقلالية
مميزاتها ، وحصر بنود مصارفها في الثمانية ، لا يجوز تعديها بالإنفاق على
المصالح الأخرى .

^{٥٥} ويعني اطراق الفحل : إعادته للضرائب لا يمنعه ممن طلبه ، وإعادة دلوها لإخراج الماء من البئر لمن يحتاج إليه ، ولا
دلو معه . والحمل عليها في سبيل الله إركاب من لا وركوبه في الجاهدين . الإمام مسلم . نفس المرجع . ص ١٧ - ١٨
- ٢٣ - ٢٦ .

^{٥٦} صحيح مسلم : ج ٣ . ص ١٨ ، ١٩ .

^{٥٧} أبو عبيد : الأموال - بند ٩٣٥ . طبعة الكليات الأزهرية ، ١٩٦٨ .

^{٥٨} دكتور يوسف القرضاوي : المرجع السابق . ص ٩٧٤ .

يقول الإمام أبو يوسف : لا ينبغي أن يضم مال الخراج إلى مال الصدقات ؛ لأن الخراج فيء لجميع المسلمين ، والصدقات ، ومن سمي الله عز وجل " . ويقول أيضا : " لا تصرف الزكاة لبناء الجسور ، وتمهيد الطرق ، وشق الأنهار ، وبناء المساجد ، والمدارس ، والسقايات ، ومد البثوق ، وتكفين الموتى ، وأشباه ذلك من القرب " .^{٥٩}

وتضخم النفقات في هذا العصر يجب معالجتها بالتوظيف على أموال الأغنياء ؛ قضاء للمصلحة العامة ، وإعمالا لقاعدة : " ما لا يتم الواجب إلا به ، فهو واجب " .

وقلة النفقات بالأمس كانت تعالجها موارد الفيء ، والباقي من خمس الغنائم . وهذا ما لا يمكن تحقيقه الآن . ويقرر الإمام النووي الشافعي المذهب ضرورة إعانة أغنياء المسلمين من غير الزكاة لإخوانهم المجاهدين في حالة عدم كفاية موارد بيت المال " .^{٦٠}

٧ - قواعد الشرع الكلية : يعول عليها كأصول أساسية في التشريع ، وفرض الضرائب ، وقضاء الحاجات . ومن هذه القواعد : درء المفسد أولى من جلب المنافع . ويتحمل الضرر الخاص لدفع ضرر عام .

٨ - نفقات الجهاد :- وتضخمها في هذا العصر ، تملئ الضرورة تمويلها ؛ استجابة لأوامر الله ، وأداة للفريضة . وفي وقت تعقدت فيه وسائل القتال ، وتعددت ، وتضخمت نفقات التسليح ، وتحديث الأسلحة ، ومجaraة الأعداء أمر واجب تمليه الضرورة ، ونفقاتها أمر خارج عن مصرف الزكاة ، يجابه الإمام

^{٥٩} ابن قدامة : المغني . الناشر مكتبة الجمهورية العربية بالأزهر . ومكتبة الرياض الحديثة ، ١٩٧١ - ج ٦ . ص

. ٦٦٧

^{٦٠} الإمام النووي : الروضة . المرحع السابق . ج ٢ . ص ٣٢١ . ونخفة احتاج . ج ٣ . ص ٩٦ .

تمويلها من كل قادر. ومن أسباب الانتصار محاربة العدو بسلحه ، وإلا فهو انتحار للأمة الإسلامية ، ومهما بلغت آثار أدوات الحرب من خطورة .

قال تعالى : " وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم " . سورة الأنفال آية ٦٠ .

والإعداد واجب ولو بالاقطاع من أموال الناس ، ورباط الخيل يشمل كل وسائل الحرب دون تخلف ، أو تقصر ، أو امتناع .

قال تعالى : " انفروا خفافا وثقالا وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله " التوبة آية ١٤ . والجهاد بالمال كما يكون بالنفس .

٩ - المساهمة في تحمل الأعباء :- عملا بالقاعدة الشرعية : الغرم بالغنم . فكما يستفيد المسلم من حماية الدولة ، وخدماتها ، يجب أن يساهم في تحمل أعبائها . فوجوده من وجودها ، ومصالحته مصطلحتها ، ولا بقاء للفرد بزوال جماعته . وهو عضو فعال في المجتمع ، يحميه ، ويساعده ، وينب عنه ؛ فهو يأكل من خيراته ، وواجبه حمايته ، وأداء متطلباته ، وتوفير عوامل بقائه .

١٠ - حق السيادة للدولة :- وما يترتب على هذا الحق من تبعية اقتصادية ، وسياسية تمارس الدولة حقها في السيادة على جميع رعاياها ، سواء كانوا يقطنون الدولة الإسلامية ، أو خارجها . وكذلك على جميع الأموال التي سببها وقوعها في الدولة . وحق السيادة للدولة يملي لها الحق في فرض التبعات على الأفراد ، والأموال التي تنتسب لها . والدولة يمثلها الإمام يحمل تابعيه من الأفراد تبعات ، وفرائض مالية ، تقتضيها مصلحة الدولة ، ودون تهرب من الأفراد من تلك الفرائض المالية . وسلطة ينتسبون لها ، وعليهم تأدية حقوقها ، والقيام بواجبها ، كما أنهم يمارسون حقوقهم فيها ، ويتمتعون بواجباتها في تأدية خدماتها لهم .

-المبحث الثاني -

-المسألة الأولى للإنفاق المالية -

فأساس فرضيتها النصوص الإلهية في القرآن ، والنصوص النبوية في السنة، والإجماع .

١ - فبالنسبة للنصوص الإلهية في القرآن : فهي أساس ، ومصدر الفرضية الشرعية في الإنفاق سواء على المستوى الفردي ، أو الحكومي . وقد وردت فرضية الإنفاق في العديد من الآيات القرآنية ، ومنها :-

قوله تعالى : " وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه " سورة الحديد آية ٧ .

وقوله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا أنفقوا مما رزقناكم " سورة البقرة آية ٢٥٤ .

وقوله تعالى : " وأتوهم من مال الله الذي آتاكم " سورة النور آية ٣٣ .

وقوله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم ومما أخرجنا لكم من الأرض ولا تيمموا الخبيث منه تتفقون ولستم بأخذه إلا أن تغمضوا فيه واعلموا أن الله غني حميد " سورة البقرة آية ٢٦٧ .

٢ - وبالنسبة للنصوص النبوية في السنة : فقد حض العديد منها على الصدقة، والإنفاق . قال صلى الله عليه وسلم: " استنزلوا الرزق بالصدقة " رواه البيهقي فقال أيضا : " الصدقة تقع في يد الرحمن قبل أن تقع في كف الفقير " رواه ابن جرير عن ابن مسعود . وقال صلى الله عليه وسلم: " ظل المؤمن يوم القيامة صدقته " رواه أحمد بن حنبل .

وقال صلى الله عليه وسلم: " بسم الله الرحمن الرحيم . هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم " والتي أمر بها الله ، ورسوله ، فمن سألها من المسلمين على وجهها ، فليعطها ؛ ومن سئل فوقها ، فلا يعط " .

٣ - بالنسبة للإجماع :- فهو أساس ، ومصدر مؤازر للنصوص القرآنية ، والنبوية في الإنفاق . قال الخليفة أبو بكر - رضي الله عنه : " والله ، لأقاتلن من فرق بين الصلاة ، والزكاة ؛ فإن الزكاة حق للمال " .^{١١} وقال عندما خالفه أصحابه: " والله ، لو أفردت من جمعكم لقاتلتهم حتى أهلك مهلكا ، أو أنال مأربا " .^{١٢}

^{١١} دكتور شوقي إسماعيل شحاته - كتاب : التطبيق المعاصر للزكاة ، القاهرة ١٩٧٧ ، ص ١٧ - ٢٨ .

^{١٢} دكتور شوقي إسماعيل شحاته - كتاب التطبيق المعاصر للزكاة ، القاهرة ١٩٧٧ ، ص ١٧ - ٢٨ .

الفصل الثاني

الخاصية الثانية

رواية الاقتصاد الإسلامي

مقدمة

وتستند هذه الروحية إلى أصول إلهية ، ومبادئ كلية ، وقواعد شرعية مكانها القرآن ، والسنة ، والاجتهاد المبني عليهما ، تجعل من الاقتصاد الإسلامي ملما في تناول ، والمعالجة بجميع جوانب الحياة المادية ، والروحية ، والأخلاقية ، وضابطا لجميع أنواع السلوك الإنساني ، والنشاط البشري ، وفي جميع الميادين الحياتية : السياسية منها ، والاقتصادية ، والاجتماعية.

فالإقتصاد الإسلامي بأصوله الإلهية ، وشواهد الروحية يحقق جميع أشكال الرفاهية ، والسعادة الحقيقية للإنسان ؛ لأنه يربط بين الدين ، والحياة ؛ ويقرن النشاط بالأخلاق ، والسلوك بالالتزام ، والعمل بالإتقان ، والكسب بالثواب ، والسعي بالحلال دون الحرام — والإنفاق بالاعتدال . وهو بشواهد الروحية يلزم جميع الأفراد — حكما ، محكومين — وبالنسبة لجميع نشاطاتهم ، وفي جميع الميادين ، ومنها المالية ، والاقتصادية ، والاجتماعية بأحكام الشرع الإسلامي ؛ إذ لا فصل بين الالتزام، الديني والروحي ، وبين النشاط المادي ، والدنيوي .

وهذا كله على عكس ما تستند إليه الاقتصاديات الوضعية رأسمالية ، واشتراكية ، فأصولها : المادة في التنظيم ، ومناطها : العقل في المعالجة ، والحلول ؛ إذ لا مكان عندها للشواهد الروحية ، والدينية ، ولا اهتمام لها بالمبادئ

الأخلاقية ، والسلوكية حيث فصلت بين الدين ، والسياسة ، وجعلت المادة أساس كل شيء في الحياة ، ففُشِلَتْ في معالجة كل شيء في ميادين الحياة الرئيسية : الاقتصادية ، والاجتماعية ، فكانت بتخليها عن القيم الروحية أبعد الأنظمة عن المعالجة الإيجابية لمشاكل الناس الحياتية ، وأهمها : الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية .

وتتبنى شواهد الروحية للاقتصاد الإسلامي على قواعد الشرع الكلية في معالجة أمور الحياة الاقتصادية ، ونشاطات الأفراد المسلمين سواء فيما يتعلق بمفاهيم التكليف ، أو الحلال والحرام ، أو التوفيق ، أو القوامة ، أو التخصيص ، أو العمل . وهذا مدار البحث في المبحثين التاليين ، وهما :- المبحث الأول : روحية التكليف بالمادة ، والروح .

المبحث الثاني - روحية التعامل بالحلال دون الحرام .

- البحث الأول -

- روحية التكليف بالمادة ، والروح -

فبالنسبة لفريضة الزكاة فهو يجمع بين التكليف المالي في المادة ، وبين التكليف الروحي في العبادة .

قال تعالى : " خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها " سورة التوبة آية ١٠٣ .

وقال تعالى : " وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه " سورة الحديد آية ٧ .

وقال تعالى : " والذين في أموالهم حق معلوم ، للسائل والمحروم " سورة المعارج آية ٢٤ - ٢٥ . وقال تعالى : " وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واركعوا مع الراكعين " سورة البقرة آية ٤٣ .

وبالنسبة لتكليف النفقة عموما ، فهو يجمع بين التكليف المالي، وبين العبادة .

قال تعالى : " يا أيها الذين آمنوا أنفقوا مما رزقناكم من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة والكافرون هم الظالمون " سورة البقرة آية ٢٥٤ .

وقال تعالى : " يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم ومما أخرجنا لكم من الأرض ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون " سورة البقرة آية ٢٦٧ .

وقال تعالى : " وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل ولا تبذر تبذيرا " سورة الإسراء آية ٢٦ .

وبالنسبة لفريضتي الصلاة ، والزكاة في النص القرآني الواحد فهو يجمع بين التكليف الروحي البدني ، وبين التكليف الروحي المالي .

قال تعالى : " وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة " .

وبالسببة لفريضة الحج : فهو يجمع بين التكليف المالي ، البدني ، وبين
العبادة .

قال تعالى : " وأذن في الناس بالحج يأتوك رجالا وعلى كل ضامر يأتين من
كل فج عميق ، ليشهدوا منافع لهم " سورة الحج آية ٢٧ - ٢٨ .

المبحث الثاني - روحية التعامل بالحلال ، والحرام

سواء في الكسب أو الإنفاق ؛ حيث تقتضي هذه الروحية التقيد بقواعد ، وأحكام الحلال ، والحرام بالنسبة لجميع أنواع التعامل ، والمعاملات ، والنشاطات المالية ، والاقتصادية التي تتم في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي . وحيث تقتضي أحكام الشرع الإسلامي تحليل الحلال ، وتحريم الحرام في الكسب ، والتجارة ، والإنفاق ، والصرف ... الخ . فلا مكان للحرام في التعامل بجميع أنواعه .

فروحية النظام الاقتصادي الإسلامي تقتضي استبعاد جميع المعاملات ، والنشاطات المالية ، والاقتصادية ، وتجميع الموارد المالية ، وإنفاقها الناشئة ، أو المرتبة أضراراً للأفراد ، أو المجتمع الإسلامي ، فيمنع توظيف الموارد في مشروعات ذات نفع خاص لأصحابها ، وضارة للأفراد الآخرين ، وخاصة أصحاب الدخول الضعيفة ، أو ضارة للمجتمع برفع تكلفة الإنتاج ، ورفع أسعار سلع الاستهلاك ، ومن ثم الضارة بالاستثمار . وكذلك يمنع ممارسة أي نشاط اقتصادي ، أو مالي يترتب عليه أكل مال الأيتام ، أو خيانة الكيل والميزان ، أو أكل أموال الناس بالباطل ، أو الرشوة ، أو التقرب بالأموال إلى الحكام ، أو منع الزكاة ، أو إهدار الحقوق المالية ، أو التجارة بالميتة ، أو الخمر ، أو لحم الخنزير إلا للضرورة ، وبقدرها ، أو تعلم السحر ، والعمل به ، أو السرقة ، أو الغصب ، أو الغرر ، أو الغبن في البيوعات ، أو التجارة بالتمثيل ، والأصنام إلى غير ذلك من النشاطات المحرمة ، والتي يعتبر الكثير منها من كبائر الذنوب يغفل الكثير عنها بسبب إغواء المادة لهم . قال تعالى : " إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم وندخلكم مدخلا كريما " سورة النساء آية ٣١ .

وقال صلى الله عليه وسلم: " اجتنبوا السبع الموبقات . قيل يا رسول الله ، وما هن ؟ قال : الشرك بالله ، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق ، والسحر وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ، والتولي يوم الزحف ، وقذف المحصنات الغافلات " رواه البخاري ومسلم .

وقد أخرج ابن مريويه حديثاً آخر قال فيه : " كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أهل اليمن كتاباً مع عمرو بن حزم كان مما فيه : " إن أكبر الكبائر عند الله يوم القيامة إشراك بالله ، وقتل النفس المؤمنة بغير حق ، والفرار في سبيل الله يوم الزحف ، وعقوق الوالدين ، ورمي المحصنة ، وتعلم السحر ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم " .^{١٢}

وبهذا فإن روحية التعامل بالحلال دون الحرام في النظام الاقتصادي الإسلامي تستدعي عدم التعامل بالربا بجميع أنواعه سواء بالنسبة للدولة ، أو الأفراد .

قال تعالى : " الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره إلى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون " سورة البقرة آية ٢٧٥ .

والله تعالى بتحليله البيع الشرعي ، وتحريمه للربا ينذر بمحققه ، وتعذيب متعاطيه . قال تعالى : " يحق الله الربا ويربي الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم " سورة البقرة آية ٢٧٦ .

^{١٢} عمدة علي الصابوني - مختصر ابن كثير - ج ١ ، ص ٣٨٠ .

والله تعالى يقرن التقوى بترك الربا ، ويجعله من علامات التقوى ، والإيمان نص على ذلك في أواخر ما نزل من القرآن من آيات الربا .

قال تعالى : " يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذرّوا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين " سورة البقرة آية ٢٧٨ .

وتأصيلا لحرمة الربا ، وحرمة تعاطيه ينذر الله تعالى المصريين على تعاطيه بالحرب منه، ومن رسوله .

قال تعالى : " فإن لم تفعلوا فأنزّلنا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون " سورة البقرة آية ٢٧٩ .

وكذلك فإن روحية التعامل بالحلال تقتضي حرمة أكل أموال الناس بالباطل، أو استخدامها في التقرب للحكام ، وأصحاب السلطة ؛ لأكل أموال الناس ، وإيقاع الضرر بهم .

قال تعالى : " ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلّوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون " سورة البقرة آية ١٨٨ .

وكذلك فإن روحية التعامل بالحلال تقتضي حرمة أكل أموال اليتامى ظلما ، وجزاء ذلك نار السعير . قال تعالى : " إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما إنما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيرا : سورة النساء آية ١٠ .

وأیضا فإن روحية التعامل بالحلال تقتضي حرمة أكل أموال النساء ، ومنها الزوجات ؛ باعتبار الاستقلال المالي بين الزوجين ، وهذا سمو في صيانة حقوق الأزواج المالية لم تصل إليه أنظمة المال ، والاقتصاد الوضعية .

قال تعالى : " وأن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتیتم إحداهن قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا أتأخذونه بهتانا وإثما مبينا " سورة النساء آية ٢٠ .

وروى ابن مردويه من حديث أبي هريرة أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال :

أخرج مال الضعيفين : المرأة ، واليتيم " .^{٦٤}

وأيضاً فإن روحية التعامل بالحلال تقتضي حرمة أكل أموال الناس بتطفيف الكيل ، أو تخسير الميزان ، قال تعالى : " ويل للمطففين ، الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون ، وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون " سورة المطففين الآيات ١ - ٣ .

وأيضاً تقتضي روحية التعامل بالحلال عدم تنمية الأموال ، أو استثمارها ، أو إنفاقها في الميتة ، أو لحم الخنزير ، أو الدم .

قال تعالى : " قل لا أجد في ما أوحى إلي محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحم خنزير فإنه رجس أو فسقاً أهل لغير الله به فمن اضطر غير باغ ولا عاد فإن ربك غفور رحيم " سورة الأنعام آية ١٤٥ .

وقال تعالى : " حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به " سورة المائدة آية ٣ .

وتقتضي روحية التعامل بالحلال أيضاً عدم تنمية الأموال ، أو استثمارها في الإنفاق ، أو التجارة في الخمر ، والأنصاب ، والأزلام ، واليانصيب المحرم ، والقمار بأنواعه .

قال تعالى : " يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون " سورة المائدة آية ٩٠ .
حيث يبين الله تعالى إثم الخمر ، والقمار على نفوس المسلمين ، وأيمانهم .

^{٦٤} محمد علي الصابوني - تفسير ابن كثير ج ١ ص ٣٦١ .

قال تعالى : " إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون " سورة المائدة ٩١ .
وروى الإمامان البخاري ، ومسلم أن الرسول صلى الله عليه وسلم : قال : " إن الله حرم بيع الخمر ، والميتة ، والخنزير ، والأصنام ، فقيل : يا رسول الله، أرأيت شحوم الميتة ، فإنه يطلى بها السفن ، ويدهن بها الجلود ، ويستصبح بها الناس . فقال لا ، هو حرام . ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذلك : قاتل الله اليهود ، إن الله حرم عليهم شحومها جملوه ثم باعوه ، فأكلوا ثمنه " .

وروى الإمامان مسلم ، والترمذي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لطارق الجعفي عندما سأله عن الخمر ، فنهاه ، فقال طارق : إنما أصفها للدواء ، فقال الرسول صلى الله عليه وسلم : " إنه ليس بدواء ، ولكنه داء " .

ويستفاد من تلك الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية حكمة تحريم التعامل بتلك المحرمات ؛ لأنها نجسة أولا ؛ ولأنها مضيعة للمال ثانيا ، وهذا حرام . ولا يجوز أبدا تبرير التعامل ، والتجارة ، وإنفاق الأموال في الحرام ، ولو للضرورة ؛ لأن هذا المبرر كثيرا ما يتخذ ذريعة للتعامل بالحرام . فقد أخرج أبو داود في سننه أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : " إن الله أنزل الدواء ، وجعل لكل داء دواء ، فتداؤوا ، ولا تتداؤوا بحرام " .

وتقتضي روحية التعامل بالحلال ، والحرام تحريم تنمية المال ، أو كسبه عن طريق السرقة ، أو الغصب .

قال تعالى : " والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم " سورة المائدة آية ٣٨ .

وكذلك تحريم الغلول في تنمية المال ، وخاصة أوقات الحروب .

قال تعالى : " ومن يغلل يأت بما غل يوم القيامة ثم توفى كل نفس ما كسبت وهم لا يظلمون " سورة آل عمران آية ١٥١ .

وكذلك تحريم حتى التبادل ، والتعامل بالمسروقات عند العلم بها .
قال صلى الله عليه وسلم : " من اشترى سرقة ، وهو يعلم أنها سرقة ، فقد اشترك في إثمها ، وعارها " .

وتقتضي روحية التعامل بالحلال ، والحرام أيضا تحريم تنمية المال ، أو كسبه عن طريق الإفساد في الأرض بالسرقة ، والغلول ، والغصب ، والاعتداء على أموال الناس ، وأعراضهم ، وممتلكاتهم ، وهو ما يتناوله حد الحرابة في الإسلام .

قال تعالى : " إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم " سورة المائدة آية ٣٣ .

وقد روى الإمام الشافعي عن ابن عباس قوله : " إن قطاع الطرق إذا قتلوا وأخذوا المال ، قتلوا ، وصلبوا . وإذا قتلوا ، ولم يأخذوا المال ، قتلوا ، ولم يصلبوا ، وإذا أخذوا المال ، ولم يقتلوا ، قطعت أيديهم ، وأرجلهم من خلاف ، وإذا أخافوا السبيل ، ولم يأخذوا المال ، نفوا من الأرض " .^{٦٥}

هذا وقد قرر العلماء أحكام التعامل مع المال المختلط حلاله بحرامه ، وكن الحرام غير متعين ، ولا معلوم ؛ فإن غلب على المال الحلال جازت معالجته كما أقر بذلك أصحاب الإمام الشافعي ، وأحمد . وإن غلب على المال الحرام ، فمعاملته تدور بين الحرمة ، والكراهة .

^{٦٥} محمد علي الصابوني - تفسير مختصر ابن كثير . ج ١ ص ٥١٢ .

وتقتضي روحية التعامل بالحلال ، والحرام عدم تنمية المال أو اكتسابه عن طريق الغش .

روى مسلم أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : " من حمل علينا السلاح ، فليس منا ؛ ومن غشنا فليس منا " .

والغش المحرم في المعاملات المالية ، والاقتصادية يتناول جميع أنواعه سواء في مواصفات السلع ، أو في الأثمان ، أو في الكيل ، والميزان ، أو في النقود ، أو التجارة ... الخ .

وكذلك تقتضي عدم تنمية المال عن طريق بيع الغرر ، أو الاضطرار .

روى أبو داود في سننه عن أبي هريرة أن الرسول صلى الله عليه وسلم : " نهى عن بيع المضطر ، وبيع الغرر ، وبيع الثمرة حتى تدرك " .

وروى أحمد عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لا تشتروا السمك في الماء ، فإنه غرر " .

وروى أحمد ، وابن ماجه عن أبي ساعد قال : " نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن شراء ما في بطون الأنعام حتى تضع ، وعن بيع ما في ضروعها إلا بكيل ، وعن شراء العبد ، وهو أبق ، وعن شراء المغنم حتى تقسم ، وعن شراء الصدقات حتى تقبض ، وعن ضربة الغائص " .

وروى الدار قطني عن ابن عباس قال : " نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يباع تمر حتى يطعم ، أو صوف على ظهر ، أو لبن في ضرع ، أو سمن في لبن " .

وحكمة تحريم مثل هذه البيوعات من المعاملات الاقتصادية تتمثل في عدم إلحاق الضرر بأحد من المتعاملين ؛ لعدم القدرة على التسليم ، أو الجهالة بحقيقة الشيء محل العقد .

وتقتضي روحية التعامل بالحلال ، والحرام حرمة الغبن ؛ لأن فيه استغلال للآخرين . والغبن هو بيع السلعة بأكثر من قيمتها بشكل فاحش . والمرجع في الثمن ، والربح يعود به إلى العرف السائد . وذلك لحديث الرسول صلى الله عليه وسلم : " غبن المسترسل ربا " . والمسترسل هو الجاهل بالسعر ، أو المماكس الذي لا يطالب ، ولا يحتاج .

وتقتضي أيضا حرمة الاحتكار . روى مسلم عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال : " من احتكر ، فهو خاطئ " . وروى أحمد أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : " من دخل في شيء من أسعار المسلمين ، ليغليه عليهم كان حقا على الله أن يقعه بعظم من النار يوم القيامة .

وتقتضي تلك الروحية أيضا تحريم جمع المال عن طريق الرشوة ، أو خيانة الأمانة . فقد لعن الرسول صلى الله عليه وسلم : الراشي ، والمرتشى ، والرائش . وروى أحمد عن الرسول صلى الله عليه وسلم أن قال : " لا إيمان لمن لا أمانة له ، ولا دين لمن لا عهد له " .^{٦٦}

وتقتضي روحية التعامل بالحلال ، والحرام حرمة الإنفاق من الحرام ، ونفي الأجر عليه ، وانعدام الثواب فيه .

روى المنذري في " الترغيب والترهيب " عن ابن خزيمة ، وابن حبان ، والحاكم ، أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : " من جمع مالا من حرام ثم تصدق به ، لم يكن له فيه أجر ، وكان إصره عليه " .^{٦٧}

^{٦٦} يراجع في مثل هذه الأحاديث - كتاب : نيل الأوطار للشوكاني ج ١ - ص ١٤ - ٤٩ .

^{٦٧} الإمام المنذري - كتاب : الترغيب والترهيب . طبعة مصطفى الحلبي ج ١ ، ص ٢٦٦ ، ج ٣ ص ٩٤ .

وروى المنذري في كتابه أيضا عن أحمد أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : " والذي نفسي بيده ، لا يكسب عبد مالا حراما ، فيتصدق به ، فيقل منه ، ولا ينفق منه ، فيبارك له فيه ، ولا يتركه خلف ظهره إلا كان زاده إلى النار . إن الله لا يمحو السيئ بالسيئ ، ولكن يمحو السيئ بالحسن ، إن الخبيث لا يمحو الخبيث"^{٦٨} .
وروى أبو داود عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " لا يقبل الله صدقة من غلول " .^{٦٩}

ويقول الإمام القرطبي : " وإنما لا يقبل الله الصدقة بالحرام ؛ لأنه غير مملوك للمتصدق ، وهو ممنوع من التصرف فيه " .^{٧٠}

ولعل ما يتوج روحية النظام الاقتصادي الإسلامي في التعامل بقواعد الحلال والحرام في التصرف بالمال ما وضعه الخليفة الفاروق من قواعد ، وسنن التصرف بالمال بالحلال . فقد قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : " إني لا أجد هذا المال يصلحه إلا خلال ثلاث : أن يؤخذ بالحق ، ويعطى في الحق ، ويمنع من الباطل " وقال أيضا : " إنما أنا ، ومالككم كولي اليتيم ، إن استغنيت ، استعفت ، وإن افتقرت ، أكلت بالمعروف ، ولست أدع أحدا يظلم أحدا ، أو يعتدي عليه حتى أضع خذه على الأرض ، وأضع قدمي على الحد الآخر حتى يذعن للحق . ولكم علي أيها الناس خصال أنكرها لكم ، فخذوني بها : لكن علي إلا أجتبي شيئا من خراجكم ،

^{٦٨} الإمام المنذري - كتاب : الترغيب والترهيب . طبعة مصطفى الحلبي ج ١ ، ص ٢٦٦ ، ج ٣ ص ٩٤ .

^{٦٩} ابن حجر العسقلاني - فتح الباري شرح صحيح البخاري ، طبعة مصطفى الحلبي ج ٣ ص ١٧٨ - ص ١٨٠ .

^{٧٠} ابن حجر العسقلاني - فتح الباري شرح صحيح البخاري ، طبعة مصطفى الحلبي ج ٣ ص ١٧٨ - ص ١٨٠ .

^{٧١} دكتور إبراهيم أحمد فؤاد علي - كتاب الإتفاق العام في الإسلام . سنة ١٩٧٣ م ص ٩٦ - ٩٧ .

ولا مما أفاء الله عليكم إلا من وجهه . ولكم علي إذا وقع في يدي ألا يخرج مني إلا بحقه ، ولكم علي أن أزيد أعطياتكم ، ولرزاقكم ، إن شاء الله ، وأسد ثغورككم".^{٧٢}

^{٧٢} دكتور إبراهيم أحمد فزاد علي - كتاب الإنفاق العام في الإسلام . سنة ١٩٧٣ م ص ٩٦ - ٩٧ .

الفصل الثالث

الخاصية الثالثة

استقلالية الاقتصاد الإسلامي بثوابته

وذلك ضمن نظام مالي، واقتصادي كامل، ومتكامل، وفعال أساسه النصوص الإلهية، والنبوية في التشريع، والتكليف، والفرضية، والتنظيم. وسنده قواعد الشرع الكلية في التطبيق. وتتمثل استقلاليته بثوابته أيضا في أساليبه، وأغراضه تعددا؛ وفي هياكل موارده، ونفقاته وميزاته تنوعا؛ وبقواعدها، وطرقها، وأشكالها، وأنظمتها، وبشكل لا نظير له في الاقتصاديات الوضعية رأسمالية أو اشتراكية. وتتأصل ثوابت الاقتصاد الإسلامي ضمن مبادئ اقتصادية عامة عديدة تتبني على نصوص قرآنية، ونبوية، وفتاوى اجتهادية. وتتعلق، وترتبط هذه الثوابت الاقتصادية بشؤون الحياة الاقتصادية؛ وهي صالحة لكل زمان، ومكان؛ وتتصف بالثبات، والديمومة، والاستمرارية. فهي غير قابلة للتغيير، أو التبديل، أو التحويل، أو الإلغاء، ولو بحجة الاجتهاد ما دام هناك نص شرعي ينص على تلك المبادئ حيث: ((لا مساغ للاجتهاد في مورد النص)) .

ومن أهم الثوابت المبدئية في الاقتصاد الإسلامي :-

أولا : - مبدأ أن الأصل في الكسب الإباحة .

قال تعالى : " هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعا " سورة البقرة آية ٢٩ .

وقال تعالى : " ألم تروا أن الله سخر لكم ما في السموات وما في الأرض

وأسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة " . سورة لقمان آية ٢٠ .

ثانيا: مبدأ تحريم الكسب الحرام .

قال تعالى : " ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون " سورة البقرة آية ١٨٨ .
وروى الترمذي أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : " كل المسلم على المسلم حرام: دمه ، وعرضه، وماله " .

ثالثا – مبدأ وجوب الإنفاق من المال .

قال تعالى : " يا أيها الذين آمنوا أنفقوا مما رزقناكم " سورة البقرة آية ٢٥٤ .
وقال تعالى : " وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واركعوا مع الراكعين " سورة البقرة آية ٤٣ .
وقال تعالى : " والذين في أموالهم حق معلوم ، للسائل والمحروم " سورة المعارج آية ٢٤ ، ٢٥ .

رابعا – مبدأ وجوب الإنفاق من طيب المال الحلال .

قال تعالى : " يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم ومما أخرجنا لكم من الأرض ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون " سورة البقرة آية ٢٦٧ .
وقال تعالى : " لن تتالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون " سورة آل عمران آية ٩٢ .

خامسا – مبدأ تحليل البيع ، وتحريم الربا .

قال تعالى : " وأحل الله البيع وحرم الربا " سورة البقرة آية ٢٧٠ .

سادسا – مبدأ تحريم الاعتداء على الأموال .

قال تعالى : " إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما إنما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيرا " النساء آية ١٠ .

وقال تعالى : " والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاءً بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم " المائدة ٣٨ .

سابعاً - مبدأ وجوب توزيع الثروة .

قال تعالى : " للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون مما قل منه أو كثر نصيباً مفروضاً " سورة النساء آية ٧ .
وقال تعالى : " ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم " سورة الحشر آية ٧ .

ثامناً - مبدأ عودة ثمرة العمل على صاحبه من ذكر، أو أنثى .

قال تعالى : " للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن " سورة النساء آية ٣٢ .

وقال تعالى : " فاستجاب لهم ربهم أني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضهم من بعض " آل عمران آية ١٩٥ .

تاسعاً - مبدأ فرضية الزكاة في أموال المسلمين .

قال تعالى : " وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأطيعوا الرسول لعلكم ترحمون " سورة النور آية ٥٦ .

قال تعالى : " خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها " سورة التوبة آية ١٠٣ .

وقال صلى الله عليه وسلم: " بني الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده، ورسوله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وحج البيت ، وصوم رمضان " رواه البخاري ، ومسلم .

وقال صلى الله عليه وسلم لعاذ بن جبل رضي الله عنه حين بعثه إلى اليمن : " اعلم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم ، وترد على فقرائهم " رواه البخاري.

عاشرا - مبدأ تحديد مصارف الزكاة الثمانية .

قال تعالى : " إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم " سورة التوبة آية ٦٠ .

أحد عشر - مبدأ توزيع الغنائم على مستحقيها المسلمين .

قال تعالى : " واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل " سورة الأنفال آية ٤١ .
اثنا عشر - مبدأ توزيع الفياء على مستحقيه المسلمين .

قال تعالى : " ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم " سورة الحشر آية ٧ .

ثلاثة عشر - مبدأ فرضية الجزية على الأشخاص الذميين .

قال تعالى : " قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله وباليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون " سورة التوبة ٢٩ .

أربعة عشر - مبدأ فرضية ضريبة الخراج على أراضي الذميين .

أجمع جمهور علماء المسلمين على فرضيتها استنادا إلى أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان أول من فرضها على أراضي يهود خيبر ، وأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان أول من فرضها على أراضي سواد العراق ، والشام .

خمسة عشر - مبدأ فرضية ضريبة العشور على تجارة الحربيين .

روى أبو عبيد في كتابه الأموال عن عاصم بن سليمان عن الشعبي قوله :
(أول من وضع العشر في الإسلام عمر) .^{٧٣}

وروى أبو عبيد أيضا عن إبراهيم بن مهاجر قال : سمعت زياد بن حدير يقول : أنا أول عاشر عشر في الإسلام . قلت : من كنتم تعشرون ؟ قال ما كنا نعشر مسلما ، ولا معاهدا . كنا نعشر تجار الحرب كما كانوا يعشروننا إذا أتيناهم.^{٧٤}

سنة عشر - مبدأ عدم الاعتماد على الضريبة بصفة رئيسية لتوفير الأموال لخزينة الدولة .

أجمع علماء المسلمين على عدم جواز فرض الضريبة على أموال المسلمين استنادا إلى أن الحق الواجب في المال هو الزكاة فقط ؛ فمن أداها من المسلمين فقد برئت ذمته أمام الله ، والناس أجمعين .

ولكن العلماء المسلمين يجيزون في بعض الأحوال ومن ، قبيل الاستثناء جواز فرض الضرائب أي التوظيف في أموال الأغنياء فقط عند الضرورة ، وبقدرها عملا بالقاعدة الشرعية في تحقيق المصالح العامة ، ودرء المفسد : كإصلاح ما

^{٧٣} الإمام أبو عبيد . كتاب الأموال . بند ١٦٦٥ . ص ٧١٣ .

^{٧٤} الإمام أبو عبيد . كتاب الأموال . ص ٧٠٥ .

نمرته الكوارث الطبيعية، والحروب ، وكتجهيز الجيوش . وفي نفس الوقت يعلقون
فرضية الضرائب على شرط خلو بيت مال المسلمين من المال .

يقول الإمام الغزالي الشافعي المذهب : (إذا خلت الأيدي من الأموال ، ولم
يكن من مال المصالح ما يفي بخراجات العسكر ، وخيف من ذلك دخول العدو بلاد
الإسلام ، أو ثوران الفتنة من قبل أهل الشر ، جاز للإمام أن يوظف على الأغنياء
مقدار كفاية الجند)^{٧٥} .

ويقول الإمام الشافعي المالكي المذهب : (إذا قررنا إماما مطاعا مفتقدا إلى
تكثير الجنود لسد حاجة الثغور ، وخلا بيت المال ، فللإمام إذا كان عد لا أن
يوظف على الأغنياء ما يراه كافيا في الحال)^{٧٦}

ويقرر الإمام ابن عابدين الحنفي المذهب : شرعية الضرائب العادلة في
التوائب فقط : كتجهيز الجيوش، وفداء الأسرى على شرط خلو بيت المال من
المال.^{٧٧}

سبعة عشر - الفصل المطلق بين مالية الدولة، ومالية الحاكم .

يفرق الاقتصاد الإسلامي بين بيت المال العام ، وبين الأموال الخاصة
بالخليفة ، هذا الفصل لم تعرفه الأنظمة الاقتصادية الوضعية إلا مؤخرا نتيجة
تطبيق الدول الرأسمالية لمبدأ الحرية السياسية، والفصل بين السلطات ، وحقوق
الإنسان الصادر في فرنسا سنة ١٧٨٩ م .

ويمنع النظام الاقتصادي الإسلامي الحاكم المسلمين من الاعتداء على أموال
الخزينة العامة، أو الإنفاق منها إلى شؤونهم الخاصة . وقد ذهب إلى أبعد من ذلك

^{٧٥} الإمام الغزالي . كتاب المستغنى . ص ٣٠٣ .

^{٧٦} د . شوقي إسماعيل شحاته . التطبيق المعاصر للزكاة . ص ٤٧ .

^{٧٧} د . يوسف القرضاوي . فقه الزكاة . ص ١١٠٠ .

بعدم تخصيصه مرتبا ماليا أو أجره نقدية رتيبة، ومستمرة ، أو دائمة ، بل خصص لرئيس الدولة الإسلامية مخصصات نقدية، ومالية محددة، ومقطوعة تعطى له مقابل الوقت الذي يمضيه في إدارة شؤون الدولة . وقد نكر آدم منز أن كثيرا من الحكم المسلمين كانوا يساعدون بيت المال العام من أموالهم الخاصة .^{٧٨}

^{٧٨} د . آدم متر . الحضارة الإسلامية . ص ٢١٠ .

الفصل الرابع

الخاصية الرابعة

أمنية الانتداب الإسلامي

حيث تكمن هذه الانتدابية فيما تقرره قواعد الشرع الكلية من أحكام ، وأوامر ، ونواهي تنقيد بها حرية ممارسة النشاط الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية المختلفة ، وسواء في ميادين العمل ، أو التعاقد ، أو الاستهلاك ، أو الإنتاج ، أو الاستثمار ، أو الكسب ، أو الملكية ، أو الإتفاق ، وغيرها ، وبشكل يضمن اتفاق المسار الاقتصادي الكلي ، وفي القطاعين الخاص ، والعام مع أهداف قواعد الشرع الكلية في تحقيق المصالح الفردية ، والجماعية في آن واحد .

فالحرية الاقتصادية في النظام الاقتصادي الإسلامي لا تتعارض البتة مع أهدافه ، أو أهداف الشريعة الإسلامية في تحقيق مصالح الأفراد ، والمجتمع معا ؛ وذلك لأنها حرية اقتصادية منضبطة ، ومقيدة بما تقرر ، وتفرضه تلك الشريعة من أحكام ، وقواعد تتعلق بممارسة النشاطات الاقتصادية سواء من قبل الأفراد ، أو الحكومات .

وهذا على عكس مما هو سائد في المجتمعات الرأسمالية ، والاشتراكية . ففي الأولى تمارس الحرية الاقتصادية للأفراد بشكل مطلق. وفي الثانية تكون حرية ممارسة الدولة للنشاطات الاقتصادية على حساب مصالح الأفراد . وهكذا تتجلى مثالية الانتدابية للحرية الاقتصادية في المجتمع الإسلامي واضحة جلية في أن ممارستها إنما تتم ضمن مفاهيم الوحدة مع أركان الشريعة

الإسلامية الدينية ، والسياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ؛ إذ لا فصل بين السياسة والدين ، أو بين الدولة ، والدين ؛ وفي أن ممارستها إنما يتوافق تماماً مع الجوانب الشرعية الأخرى : كالقيم الروحية ، والشواهد الإيمانية ، والصلاح ، والتقوى ، والإتقان ، والعدل ، والقوامة ، والترشيد ، والاعتدال ، والتوسط ، وحسن الاستغلال ، وأداء الحقوق ... الخ .

وفي أن ممارستها إنما يستهدف في النهاية مصلحة الأفراد ، والمجتمع في أن واحد .

وهكذا تستند انضباطية النظام الاقتصادي الإسلامي إلى مثل هذه المفاهيم ، والمؤشرات التي تصلح أن تكون ضوابط تتقيد ، وتتضبط بها حرية ممارسة النشاطات الاقتصادية في المجتمعات الإسلامية نختار منها أهمها ، ونضمنها أربعة ضوابط نركز على الأول منها فقط^{٧٩}:

الأول - ضابط الصلاح ، والإيمان ، والقيم الروحية .

الثاني - ضابط حسن استغلال الموارد .

الثالث - ضابط صيانة حقوق الأفراد العاملين .

الرابع - ضابط تحقيق المصلحتين الخاصة ، والعامّة .

- ضابط الصلاح ، والإيمان ، والقيم الروحية - تقتضي أحكام الشريعة الإسلامية أن تتم حرية ممارسة النشاطات الاقتصادية ضمن ، ومن خلال مفاهيم العقيدة ، ومؤشرات القيم الروحية ، وضوابط الصلاح ، والإيمان؛ وعلى اعتبار أن ممارسة الحرية الاقتصادية في النظام الاقتصادي الإسلامي

^{٧٩} انظر هذه الضوابط في : دكتور غازي عناية ، كتاب : الأصول العامة للاقتصاد الإسلامي طبعة دار الجليل - بيروت -

سنة ١٩٩١ ص ١٧٧ .

ليس غاية في ذاته ، وليس هدفه جني المادة ، أو تحقيق المصالح الدنيوية البحتة كما هو الحال في الرأسمالية ، والاشتراكية .

ففي الاقتصاد الإسلامي يستهدف غرض ممارسة الحرية الاقتصادية قبل كل شيء رعاية تعاليم العقيدة ، وأحكام الشريعة ؛ تركية لمبادئ الفطرة الإنسانية في حبها ، وممارستها للحرية في العمل ، والكسب في جميع المجالات ، وأهمها الاقتصادية ، والمالية .

فالنظام الاقتصادي الإسلامي إلهي في نشأته ، روعي في مفاهيمه ، وتعاليمه ، وتخضع الحرية الاقتصادية في ظلاله لمؤشرات القيم الروحية ، والإيمانية .

ومن هنا فقد اقترنت شواهد الإيمان بالعمل الصالح في كثير الآيات القرآنية؛ تجسيدا لمؤشرات القيم ، والجوانب الروحية للحرية الاقتصادية في الإسلام .
فقد ربطت الآيات القرآنية بين العمل الصالح ، وبين شواهد العقيدة بالإيمان بالله ، واليوم الآخر .

فقد قال تعالى : " من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلهم أجرهم عند ربهم " سورة البقرة ٦٢ .

وقال تعالى : " من آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون " سورة المائدة آية ٦٩ .

وقد ربطت الآيات القرآنية بين العمل الصالح ، وبين شواهد الإيمان بالله ، ودخول الجنة . قال تعالى : " ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا يكفر عنه سيئاته ويدخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها أبدا ذلك الفوز العظيم " سورة التغابن آية ٩ .

وقال تعالى : " ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها أبدا قد أحسن الله له رزقا " سورة الطلاق آية ١١ .

وقال تعالى : " إلا من آمن وعمل صالحا فأولئك لهم جزاء الضعف بما عملوا وهم في الغرفات آمنون " سورة سبأ آية ٣٧ .

وقال تعالى : " ومن عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فأولئك يدخلون الجنة يرزقون فيها بغير حساب " سورة غافر آية ٤٠ .

وقد ربطت الآيات القرآنية بين العمل الصالح ، وبين شواهد الإيمان ، وحسن الأجر ، والحياة الطيبة .

قال تعالى : " ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا نؤتيها أجرها مرتين وأعتدنا لها رزقا كريما " سورة الأحزاب آية ٣١ .

وقال تعالى : " من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون " سورة النحل آية ٩٧ .

وقد ربطت الآيات القرآنية بين العمل الصالح ، وبين شواهد الإيمان بالتوبة إلى الله تعالى . قال تعالى : " إلا من تاب وآمن وعمل صالحا فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا " سورة مريم آية ٦٠ .

وقال تعالى : " إلا من تاب وآمن وعمل عملا صالحا فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات وكان الله غفورا رحيما " سورة الفرقان آية ٧٠ .

وقد ربطت الآيات القرآنية بين العمل الصالح ، وبين شواهد الإيمان بالغفران ، والفلاح . قال تعالى : " وإني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى " . سورة طه آية ٨٢ .

وقال تعالى : " فأما من تاب وآمن وعمل صالحا فعسى أن يكون من
المفلحين " سورة القصص آية ٦٧ .

وقد ربطت الآيات القرآنية بين العمل للصالح ، وبين شواهد ، وأثار العقيدة ،
بالثواب ، وحسن الجزاء .

قال تعالى : " ويلكم ثواب الله خير لمن آمن وعمل صالحا " سورة القصص
آية ٨٠ .

قال تعالى : " وأما من آمن وعمل صالحا فله جزاء الحسنى وسنقول له من
أمرنا يسرا " سورة الكهف آية ٨٨ .

وقد قرنت الآيات القرآنية بين العمل الصالح ، الكسب الطيب وأكل الحلال .
قال تعالى : " يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا إني بما تعملون
عليم " سورة المؤمنين آية ٥٠ .

وكذلك فقد أرست السنة النبوية مفاهيم القيم الروحية للحرية الاقتصادية في
العمل ، والكسب ، وطلب الرزق . وقد ربطت بين حرية السعي في طلب الرزق ،
وبين شواهد الإيمان ، والعقيدة .

فقد قال صلى الله عليه وسلم : " إن الله يحب المؤمن المحترف " ^{٨٠}

وقال أيضا : " إن من الذنوب ما لا يغفره إلا السعي في طلب الرزق " رواه
البخاري .

وقال أيضا : " من أمسى كالا من عمل يده ، أمسى مغفورا له " . ^{٨١}

وقال أيضا : " من يكفل لي ألا يسأل أحدا شيئا ، أتكفل به بالجنة " . ^{٨٢}

^{٨٠} زكي الدين المنذري - كتاب : الترغيب والترهيب ج ٢ ص ٥٢٤ .

^{٨١} زكي الدين المنذري - كتاب : الترغيب والترهيب ج ١ ص ٥٨١ .

^{٨٢} محمد علي الصابوني - كتاب : صفوة الخواص . مجلد ٣ ص ١١٨ .

ومن هنا فإن ضابط الصلاح ، والإيمان يقيد حرية ممارسة النشاطات الاقتصادية في كل ما هو نافع ، وغير ضار ، وفي كل حلال من غير حرام . فمظاهر الحرية الاقتصادية في الإسلام لا تتعدى ما هو مرسوم ، ومحدد لها ، وإلا أصبحت فوضى اقتصادية تثب مضارها في المجتمع الإسلامي .

فالفرد المسلم يتمتع بحريته في مزاولة نشاطاته المالية ، والاقتصادية دون قيد إلا بقيد الضرر ، والحرام . وهنا تنعدم حريته ، ويمنع من مزاولة نشاطاته بلى قد يعاقب عليها .

فالحرية الاقتصادية مقيدة بمنع الضرر للأفراد ، أو المجتمع الإسلامي ؛ تثبيتا لقوله صلى الله عليه وسلم : " لا ضرر ، ولا ضرار " رواه البخاري .

وتثبيتا للقاعدة الشرعية الكلية : " درء المفسدة أولى من جلب المنفعة " .

والحرية الاقتصادية مقيدة بمنع تعاطي الحرام في كسب ، وتنمية المال ؛ تثبيتا لقوله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون " سورة البقرة آية ١٨٨ .

وقوله تعالى : " ومن يغلل يأت بما غل يوم القيامة ثم توفى كل نفس ما كسبت وهم لا يظلمون " سورة آل عمران آية ١٦١ .

وقوله تعالى : " والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم " سورة المائدة آية ٣٨ .

وقوله تعالى : " ويل للمطففين ، الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون ، وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون " سورة المطففين آية ١ - ٣ .

وقوله تعالى : " وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قَنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بِسَهْتَانَا
وَإِنَّمَا عَظِيمًا " سورة النساء آية ٢٠ .

وقوله تعالى : " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ
مُؤْمِنِينَ " سورة البقرة آية ٢٧٨ .

وتثبيتنا لقوله صلى الله عليه وسلم: " أخرج مال الضعيفين : المرأة ، واليتيم " أي
أوصيكم اجتنابها . رواه ابن مردويه من حديث أبي هريرة :

وتثبيتنا لقوله صلى الله عليه وسلم: " تَخْتَصِمُونَ لَدَيَّ ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ يَكُونُ أَلْحَنَ
بِحَقِّهِ مِنْ بَعْضٍ ، فَأَقْضِي لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ مِنْهُ ، فَمَنْ قَضَيْتَ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ
شَيْئًا ، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ ، فَلْيَأْخُذْهَا ، أَوْ يَتْرُكْهَا " .

وقوله صلى الله عليه وسلم: " مَنْ اشْتَرَى سَرَقَةً ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهَا سَرَقَةٌ ، فَقَدْ
اشْتَرَكَ فِي إِثْمِهَا ، وَعَارَهَا " .

وقوله صلى الله عليه وسلم: " الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ،
والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح مثلا بمثل سواء بسواء يدا بيد ،
فمن زاد ، أو استزاد ، فقد أربى ، فإذا اختلفت الأجناس ، فبيعوا حيث شئتم " رواه
مسلم .

الفصل الخامس

الخاصية الخامسة

مرونة الإقتصاد الإسلامي

وتتمثل بصفة خاصة في مرونة النظام الضريبي ، وذلك من خلال تقرير قواعد شرعية عامة يصلح أن تتبنى عليها قواعد ، وأحكام عديدة في مجالات الحلول للمشكلات المالية ، والاقتصادية سواء بالنسبة للزكاة ، أو الحقوق ، أو الضرائب حيث يتسع لأموال ، وأوعية مستجدة ؛ ضمانا لتغطية الإنفاق المتزايد .

أولا - فبالنسبة للزكاة :- اتسعت شمولية القواعد ، والمبادئ الكلية في التطبيق لأنواع جديدة تصلح أن تكون أوعية جديدة ، تتناولها فرضية الزكاة ، ومن أمثلتها :-

١- النقود الورقية :- والتي حلت محل الذهب ، والفضة في المعاملات ، كوحدات حفظ للقيم ، ووسيط للتبادل .

٢- الأوراق المالية :- كالأسهم ، والسندات ، والتي حلت محل النقد في كثير من الحالات ، كوحدات نقل ، ووسيط للقيم المالية .

٣- الحيوانات :- كالخيل ، والتي تتحقق بالنسبة لها صفة النماء ، وشواهدا مزارع تربية الخيول في هذه الأيام ، لتربيتها ، والاتجار بها ، كمصدر من مصادر الدخل ، واكتساب الثروة .

٤- الأماكن ، والدور المستغلة :- والتي يستخدم بناؤها ، وتأجيرها في تنمية المال ، واكتساب ، وتعاطي الأعمال التجارية .

٥- المزارع الغذائية:- يستخدم إنشاؤها في تنمية المال ، وتعاطي التجارة .

٦- المصانع :- يستخدم إنتاجها في تنمية الثروة ، وتجميع الأموال .

٧- مشروعات التجارة :- لاكتساب الثروة ، وجمع المال ، وتنميته ، وتحقيق الأرباح .

٨- كسب العمل :- بتنوع الحرف ، والمهن ذات المجهود البشري في الكسب ، وزيادة الدخل ، والثروة .

واتسعت مرونة الزكاة النوعية أيضا في تناولها للمال النقدي ، والعيني في آن واحد .

فالسنة النبوية ، والإجماع على التحصيل النقدي ، والعيني في آن واحد . فزكاة النقيدين تمثلها النقدية في التطبيق .

وزكاة الماشية ، وزكاة الزروع والثمار تمثلها النقدية ، والعينية في التطبيق . وزكاة عروض التجارة تمثلها النقدية ، والعينية في التطبيق أيضا .

ثانيا - وبالنسبة لضريبة الجزية :- تمثلها النقدية، والعينية في التطبيق .

فقد حصلت ذهبا ، وحللا ، وثيابا ، وشياها ، وأبقارا ، وغنما ، وإيلا ، ومسانا ، وحبالا ، وإيرا . اتسعت مرونتها للزيادة ، والنقص ، تبعا لأحوال الذميين المالية ، وقدراتهم على الدفع . وقد صالح صلى الله عليه وسلم أهل نجران على جزية تبلغ ألفي حلة ، ومع كل حلة أوقية من الذهب ، وأهل مقنا على ربع أخشابهم، وغزوهم، وكراعهم .^{٨٢}

^{٨٢} أبو عبيد الأموال . المرجع السابق . بند ٣٩١ . ص ٢١١ .

ثالثا - وبالنسبة لضريبة الخراج :- تمثلها النقدية ، والعينية في التطبيق . فقد فرضت نقدا ، وفرضت عينا . فقد فرضها الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه نقدا على كل جريب من الكروم ١٠ دراهم ، وجريب النخيل ٨ دراهم ، والقصب ٦ دراهم ، والرطبة خمسة دراهم ، والبر ٤ دراهم ، وعلى جريب الشعير درهمان . وفرض الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ضريبة الخراج على كل جريب زرع من البر غليظ البذار درهمين ونصف ، وصاعا من طعام . وعلى كل جريب زرع من البر وسط الزرع ، درهمان . وعلى كل جريب زرع من البر رقيق الزرع ، ثلثي درهم ، ومن الشعير نحو ذلك .

رابعا - وبالنسبة لضريبة العشور :- تمثلها النقدية ، والعينية في التطبيق . فالمعشر الإسلامي قيم فرس التغلبي النصراني عند اجتيازه لحدود الدولة الإسلامية بعشرين ألف درهم ، وخيره : إما يدفع ألف درهم كضريبة عشور ، أو يأخذ تسعة عشر ألف درهم ، ويترك الفرس . واختار الحل الأول . وتتأصل تلك المرونة أيضا في تنويع الإنفاق بالنقد ، والعين ، تمثلها بصفة خاصة أعطيات الضمان الاجتماعي ، وأعطيات الولاية ، والحكم .

أ- فاعطيات الضمان الاجتماعي :- تتمثل بالنقدية ، والعينية في إعطاء الدراهم ، أو الكسوة ، أو الطعام ، أو السكن ، أو التعليم ، أو العلاج ، أو النقل ، أو الشراب - السبيل الخ .

ب- واعطيات الولاية ، والحكم :- تتمثل بالنقدية ، والعينية أيضا في الاعطيات والمهايا :-

فقد حدد الفاروق عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) راتب الصحابي عمار بن ياسر واليه على الكوفة بستمائة درهم في الشهر . وراتب قاضية الكوفة

سليمان بن ربيعة الباهلي بخمسمائة درهم في الشهر . وراتب واليه على الشام معاوية بن أبي سفيان بألف دينار بالمسنة.

- وكذلك فقد حدد راتب قاضيه على الكوفة شريح بمائة درهم ، وعشرة أجره شهرية.

- وراتب واليه على حمص عياض بن غنم بدينار وشاة ، ومدة في اليوم الواحد .

- وراتب قاضيه على الكوفة عبد الله بن مسعود بمائة درهم شهريا ، وربيع شاة يوميا .

- وراتب عامله على المساحة عثمان بن حنيف بخمسة آلاف درهم سنويا ، وخمسة دراهم وربيع شاة يوميا .

خامسا _ جواز فرض الحقوق المندوبة في المال _ وذلك تطبيقا ، وإعمالا لقاعدة درء المفسدة ، وجلب المنفعة ، وتحقيق المصالح العامة ،

يقول أبو عبيد: قال ابن جريج : (وسأل المؤمنون رسول الله صلى الله عليه وسلم) ماذا ينفقون ؟ فنزلت (يسألونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فقلوا الدين والأقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل) فتلك التطوع ، والزكاة سوى ذلك (

سادسا - جواز فرض الحقوق الثابتة في المال : وذلك بجانب الزكاة، وعلى اعتبار أن الفرضية في المال تتعدى الزكاة، ولا تنحصر فيها .

يقول أبو عبيد : حدثنا معاذ بن معاذ عن حاتم بن أبي صغيرة عن رباح بن عبيدة عن قزعة قال : قال لي ابن عمر : " في مالك حق سوى الزكاة" ^{٨٤}.

^{٨٤} انظر - دكتور شوقي إسماعيل شحاته - المرجع الآنف الذكر مباشرة ص ٤٣-٤٤.

ويقول أبو عبيد أيضاً: فهذا مذهب ابن عمر ، وأبي هريرة ، وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (أعلم بتأويل القرآن، وأولى بالاتباع ، وهو مذهب طاووس، والشعبي، أن في المال حقاً سوى الزكاة مثل : بر الوالدين ، وصلة الرحم، وقرى الضيف ، مع ما جاء في المواشي من الحقوق)^{٨٥}.

سابعاً- جواز الاقتراض على بيت المال : فقد أجاز الفقهاء الاقتراض على بيت المال بشروط معينة : لسد العجز في موارد بيت المال ، وذلك في حالة عجز ، وقصور حصائل الزكاة، والجزية ، والخراج، وحصائل الضرائب الأخرى التي يفرضها الوالي الإسلامي، وغيرها من حصائل الإيرادات السيادية للدولة، ما دام ذلك يتم بالعدل ، وعدم التعسف .

يقول الماوردي : (إن كل مال استحققه المسلمون، ولم يتعين مالكة منهم ، فهو من حقوق بيت المال ، وكل حق وجب في مصالح المسلمين، فهو حق على بيت المال)^{٨٦}.

ويقول الماوردي أيضاً : (ولو اجتمع على بيت المال حقان ضاق عنهما، واتسع لأحدهما ، صرف فيما يصير عنهما ديناً فيه. فلو ضاق عن كل واحد منهما جاز لولي الأمر إذا خاف الفساد أن يقترض على بيت المال ما يصرفه في الديون دون الارتفاق وكان من حدث بعده من الولاية مأخوذ بقضائه إذا اتسع له بيت المال.^{٨٧} ثامناً- جواز التوظيف : عملاً بالقواعد الشرعية الكلية في تحقيق المصالح العامة بإباحة الضرائب، درءاً للمفاسد ، وجلباً للمنافع .

^{٨٥} انظر - دكتور شوقي إسماعيل شحاته- المرجع الآنف الذكر مباشرة ص ٤٣-٤٤.

^{٨٦} انظر - دكتور شوقي إسماعيل شحاته- المرجع الآنف الذكر مباشرة ص ٤٤.

^{٨٧} انظر - دكتور شوقي إسماعيل شحاته - المرجع الآنف الذكر مباشرة ص ٤٥.

وجرى الفقهاء على الفتوى بإباحة فرض الضرائب في حالة خلو بيت المال، أو لتمويل مشروعات لا يجوز أن تتناولها مصارف الزكاة : كإقامة الجسور، والطرق، وحفر الآبار، والنفقات الحربية... الخ ، وغيرها من نفقات التنمية الاقتصادية.

يقول الإمام الغزالي الشافعي المذهب : (وإذا خلت الأيدي من الأموال، ولم يكن من مال المصالح ما يفي بخراجات العسكر، وخيف من ذلك دخول العدو بلاد الإسلام ، أو ثوران الفتنة من قبل أهل الشر، جاز للإمام أن يوظف على الأغنياء مقدار كفاية الجند، لأننا نعلم أنه إذا تعارض شران، أو ضرران، قصد الشرع دفع أشد الضررين، وأعظم الشرين، وما يؤديه كل واحد منهم، (أي من الأغنياء) قليل بالإضافة إلى ما يخاطر به من نفسه ، وماله، لو خلت الإسلام - أي بلاده - من ذي شوكة يحفظ نظام الأمور ، ويقطع مادة الشرور)^{٨٨}.

ويقول الإمام الشاطبي المالكي المذهب : (إنا إذا قررنا إماماً مطاعاً مفتقداً إلى تكثير الجنود، لسد حاجة الثغور ، وحماية الملك المتسع الاقطار، وخلا بيت المال، وارتفعت حاجة الجند إلى مال يكفيهم ، فللإمام إذا كان عادلاً أن يوظف على الأغنياء ما يراه كافياً في الحال، إلى أن يظهر مال في بيت المال، ثم إليه - أي إلى الإمام - النظر في توظيف ذلك على الغلات، والثمار، وغير ذلك، وإنما لم ينقل مثل هذا عن الأولين ، لاتساع بيت المال في زمانهم، بخلاف زماننا، فإنه لو لم يفعل الإمام ذلك، بطلت شوكة الإمام، وصارت ديارنا عرضة لاستيلاء الكفار؛ وإنما نظام ذلك كله شوكة الإمام، فالذي يفرون من الدواهي - أي الضرائب

^{٨٨} انظر - الإمام أبو حامد الغزالي - المستصفى من علم الأصول - القاهرة - المطبعة الاميرية بولاق ط ١ - سنة

١٣٤٤هـ - ص ٣٠٣-٣٠٤.

المفروضة عليهم - لو تنقطع عنهم الشوكة ، لحقهم عن الاضرار ، ويستحضرون بالإضافة إليها أموالهم كلها فضلاً عن السير منها، فإذا عورض هذا الضرر العظيم بالضرر اللاحق بهم يأخذ البعض من أموالهم، فلا يتمادى في ترجيح الثاني عن الاول، وهو مما يعلم من مقصود الشرع قبل النظر من الشواهد...الخ)^{٨٩}.

ويقول الإمام القرطبي : (اتفق العلماء أنه إذا نزلت بالمسلمين حاجة بعد أداء الزكاة ، فإنه يجب صرف المال إليها)^{٩٠}.

ولا شك أن التوظيف بالاقتطاع من رؤوس أموال الأغنياء بالضريبة هو أمر استثنائي، تحصره القواعد الشرعية الكلية في الحاجة الملحة، وبقدر ما يشبهها فقط. وقد سبق، وجرى الفقهاء على الفتوى بفرض ضرائب عدا الزكاة، ولكن بأسماء مختلفة، كالوظائف عند المالكية ، أو الخراج ، والنوائب عند بعض الاحناف، والكلف السلطانية عند الحنابلة .

ويقرر العلامة ابن عابدين الحنفي المذهب : شرعية الضرائب العادلة، وأن من النوائب ما يكون بالحق مثل كرى النهر المشترك، وأجرة الحارس للمحلة المسمى بديار مصر " الخفير " - وما وُظف للإمام ليجهز به الجيوش ، وفداء الاسارى بلأن احتاج إلى ذلك ، ولم يكن في بيت المال شيء ، فوظف على الناس ذلك^{٩١}.

ويقرر المذهب المالكي ، استناداً إلى المصالح المرسلة : أنه إذا خلا بيت المال وارتفعت حاجات الخيل، وليس فيه ما يكفيهم : فللإمام أن يوظف على الأغنياء ما يراه كافياً لهم في الحال ، إلى أن يظهر مال في بيت المال.

^{٨٩} انظر الشاطبي - الاعتصام - طبعة المنار - سنة ١٩١٤ ج ٢ - ص ٢٩٥ ، ٢٩٦.

^{٩٠} انظر - القرطبي - الجامع لأحكام القرآن الفاهرة - دار الشعب - ط ١ - ج ٨ - طبعة دار الكتب سنة

١٣٥٨هـ.

^{٩١} انظر ، دكتور يوسف القرضاوي - فقه الزكاة - المرجع السابق ص ١١٠٠.

فالمذهب المالكي أيضاً يقرر أن يعجل الأمام العادل بحق التوظيف في أوقات حصاد الغلات، وجني الثمار، لكيلا يؤدي تخصيص الأغنياء إلى إيجاش قلوبهم^{٩٢}. ولنا القول : بأن مرونة النظام الضريبي الإسلامي يستند في احتوائه للضرائب الجديدة، والمستحدثة بصفة خاصة إلى قواعد الشرع الكلية في الإنفاق، تطبيقاً لتلك القواعد في إقامة المصالح المرسله، وتحقيق مصالح الرعية - أفراد المجتمع الإسلامي- وبناء على القاعدة الكلية : الإنفاق في سبيل الله ، بحيث إذا قصرت موارد بيت المال العادية عن الوفاء بحاجات المجتمع ، يتوجب على الأمام فرض الضرائب على الأفراد ، وبقدر يسارهم ، وبقدر الوفاء بالحاجة .

وهذا ما أفتى به الفقهاء السابقون من المذاهب الشافعية ، والحنفية ، والمالكية، وما يفتي به الفقهاء المعاصرون أمثال فقهاء مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة ، ومنهم الدكتور محمد أبو زهرة، والدكتور عبد الوهاب خلاف، والدكتور عبد الرحمن حسن.

وأمثال فقهاء الأزهر الشريف، ومنهم شيخ الجامع الأزهر سابقاً المرحوم عبد الحليم محمود، وغيرهم ممن تجد فتاواهم التطبيق العملي في استحداث ضرائب جديدة تتناول أوعية جديدة : كفرض ضريبة الزكاة على الآلات الصناعية، والاوراق المالية، وكسب العمل، ودخول المهن، والحرف، وإيرادات الأماكن، والمحلات، والدور المستغلة^{٩٣}.

ويقتضينا الحال القول أيضاً : إن مرونة النظام الضريبي الإسلامي تتسع لادخال تعديلات على الضرائب الاجتهادية : كضريبة الخراج. فقد سئل الأمام أبو يوسف

^{٩٢} انظر دكتور شوقي إسماعيل شحاته - التطبيق المعاصر للزكاة ، المرجع السابق ، ص ٤٧ .

^{٩٣} انظر - دكتور شوقي إسماعيل شحاته : المرجع السابق ص ٤٨ .

عن مقادير الخراج التي كانت تفرض في أيامه، ولماذا خرج عن تقديرات الخليفة عمر بن الخطاب؟! فأجاب بجواز زيادة أنصبة الخراج، وانقاصها حسب الأحوال للسائدة^{٩٤}.

ولعل فتاوي الفقهاء في جواز فرض الضرائب الجديدة تستند بصفة أساسية إلى مخرج قرآني هو آية البر في سورة البقرة آية ١٧٧ قال تعالى (ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبين وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة) ، فإجازة هذه الآية للضرائب الجديدة تستفاد من : أن الله سبحانه وتعالى عطف إيتاء الزكاة على إيتاء المال، والعطف يقتضي المغايرة .

تاسعاً - الأخذ بالتعدد والعمومية - أي عمومية الضرائب في التعدد ، فهو يأخذ بنظام الضرائب المتعدد ، وهو يجمع بين الضرائب على الأشخاص، والضرائب على الأموال، وهو يجمع بين الضرائب على الأشخاص الطبيعية ، والضرائب على الأشخاص الاعتبارية - المعنوية.

^{٩٤} انظر أبو يوسف - الخراج : المرجع السابق ص ١٠ وما بعدها .

الفصل السادس

الخاصية السادسة

مبدأ العدالة الضريبية في النظام المالي

فالعدالة الضريبية المؤشر الأول لسلامتها ، وقد بين آدم سميث هذا المبدأ بقوله :
(يجب أن يساهم رعايا الدولة في النفقات الحكومية بحسب مقدرتهم النسبية أي
بنسبة الدخل الذي يتمتع به الممول في ظل حماية حكومته) ^{٩٥}.

فآدم سميث" يقرر أن مساهمة كل فرد من رعايا الدولة في النفقات العامة يجب أن
تكون تبعاً لطاقته، ومقدرته ، وفي نفس الوقت يرى أن خير مقياس لقدرته هو
مقدار دخله، وهذا يعني أن أداء الضريبة يجب أن يتناسب مع المقدرة المالية، ولذا
فهو يرى أن فرضية الضرائب يجب أن تنصب على الدخل لا على رأس المال،
والدخل ينحصر في الربح ، والأرباح ، والأجور، ومع جواز الإعفاء من الضريبة
بالنسبة للفقراء، والمعوزين " وتفسيراً لقاعدة العدالة الضريبية أو "المساواة" يرى
مفكرو المالية العامة الإسلامية ضرورة بنائها على مبادئ معينة نضمنها أربعة
مباحث ^{٩٦}:

المبحث الأول : مبدأ عدالة العمومية في التطبيق ، المبحث الثاني - مبدأ عدالة
الوحدة في التطبيق .

^{٩٥} دكتور عاطف صدقي - كتاب " مبادئ المالية العامة " المرجع السابق ص ١٦٠-١٦١.

^{٩٦} د. غازي عناية - كتاب النظام الضريبي في الفكر المالي الإسلامي وكتاب -الأصول العامة للاقتصاد الإسلامي

المبحث الثالث : مبدأ عدالة الكفاءة في التطبيق ، المبحث الرابع : مبدأ عدالة السياسة الضريبية في التطبيق .

المبحث الأول : مبدأ عدالة العمومية في التطبيق: تقتضي عدالة هذا المبدأ فرض الضريبة على جميع الاشخاص، والأموال التي تمتد إليها سيادة الدولة، ومساواة أكانت هذه الاوعية داخل حدود الدولة، أو خارجها، فمبدأ العمومية يتناول الاشخاص، والأموال معاً.

والعدالة العمومية تقتضي ملاحقة الأشخاص التابعين للدولة، وملاحقتهم ، واخضاعهم للضريبة، دون أن يكون لاقامتهم في الخارج مسوغاً للإعفاء من الضريبة. إلا أن تطبيق مبدأ الإعفاء من الضريبة لا يخل بمبدأ العدالة العمومية، ما دام ذلك الإعفاء مبنياً على مقتضيات المصلحة العامة، ومقتضيات العدالة نفسها. كالإعفاء المقرر لاعتبارات اجتماعية ، أو اقتصادية ، أو سياسية . كاعتبارات الفقر، والعوز ، وعدم الاستطاعة بالنسبة لبعض الأفراد ، وكاعتبارات التشجيع لممارسة بعض المهن ذات الأهمية الحيوية للاقتصاد القومي . وكاعتبارات المعاملة بالمثل . وإعفاء رجال السلك الدبلوماسي من الضرائب . والعدالة العمومية تقتضي أيضاً : ملاحقة الأموال الخاضعة لسيادة الدولة للضريبة ، ودون تمييز. إلا أن هذا لا يتعارض أيضاً مع الإعفاء المقرر بالنسبة للضريبة على بعض الأموال ، أو أسعارها، بناء على مقتضيات معينة ، كالمصلحة العامة ، أو المعاملة بالمثل . فقد تفرق بعض التشريعات الضريبية بين أسعار الضرائب المفروضة على مختلف الإيرادات بحسب مصدرها ، ومدى انتظامها ، واستقرارها . فتقرض ضرائب ذات السعر المنخفض على الإيرادات الناتجة عن العمل ، مراعاة لعدم استقرارها ،

وانتظامها . وأخرى ذات سعر مرتفع على الإيرادات الناتجة عن رأس المال نظروا لأنه أكثر إيرادا ، وانتظاما .

وبالنسبة للتشريع المالي الإسلامي فهو يأخذ بمبدأ العمومية الضريبية سواء بالنسبة للأشخاص ، أو الأموال . وهو أحرص التشريعات على الأخذ بمبدأ العدالة ، وأوضح ما يكون هذا العدل في التكليف المالي الضريبي .

أ- فالزكاة فريضة كلية، وإلزامية على كل مسلم يملك النصاب ، ومهما كان موقعة ، أو منصبه ، أو جنسه . وكما قال ابن حزم : (الزكاة فرض على الرجال ، والنساء ، والكبار ، والصغار ، والعقلاء ، والمجانين) . وكلهم سواسية بالنسبة للتكليف الإلهي المالي ؛ لأنهم بحاجة إلى طهارة الله تعالى وتركيبته لهم ، والعمومية هذه مصداق قوله تعالى : (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها) وهي مصداق حديث الرسول صلى الله عليه وسلم حين بعث معاذاً إلى اليمن : (اعلم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم ، وترد في فقرائهم)^{٩٧} .

ب- وكذلك ضريبة الجزية : فقد روعي فيها مبدأ العمومية في التطبيق بالنسبة لجميع فئات الذميين ، وبغض النظر عن مواقعهم ، أو أجناسهم ، أو بلدانهم . وكانت الضريبة تفرض بسعر واحد يطبق على الجميع، ويراعي في فرضها المقدرة التكليفية لكل ذي .

ومن ذلك تقسيم فئات الذميين إلى أغنياء، ومتوسطين، وفقراء، (كما فعل الحنفية) ومن ثم اشتراكهم في الحد الأدنى للضريبة، وهي دينار لكل حال، وترك تحديد الحد الأعلى للأمام، يفرضه، وبما يتناسب، والقدرات المالية لأفراد

^{٩٧} انظر - دكتور يوسف القرضاوي كتاب " فقه الزكاة " الجزء الثاني، المرجع السابق ص ١٠٣٩-١٠٤٠ .

كل فئة. وهذا كله لا يتنافى مع مبدأ العدالة العمومية في التطبيق بل يعتبر إعمالاً له^{٩٨}

ج- وبالنسبة لضريبة الخراج: فقد روعي فيها أيضاً مبدأ العدالة العمومية في التطبيق. فكانت على كل أرض خراجية، مهما كان موقعها، أو نوعها، أو إقليمها؛ وسواء أكان صاحبها رجلاً، أو امرأة^{٩٩} أو صبي، أو مكاتب، أو عبد. فالجميع سواسية، وهذا ما أقره منشيء هذه الضريبة الخليفة عمر بن الخطاب " رضي الله عنه".

د- وبالنسبة لضريبة العشور: فقد روعي فيها أيضاً مبدأ العدالة العمومية في التطبيق، وبأوضح صورة، وخاصة في مجال علاقات الدولة الإسلامية بالدول الأخرى؛ ومن حيث العدالة في المعاملة بالمثل؛ ومن حيث فرضيتها على الجميع من تجار الدولة المحاربة، أو المعاهدة، لا تفريق بين التجار من هذه الدول، أو تجار الدولة الواحدة؛ ولا تفريق أيضاً بين الأموال العشور التي تجتاز الحدود سواء أكانت نقدية، أو عروض تجارة، أو مواشي ... الخ.

المبحث الثاني : - مبدأ عدالة الوحدة في التطبيق :

تقتضي عدالة هذا المبدأ أن يكون عبء الضريبة واحداً بالنسبة لجميع المكلفين. أي أن يتساوي الجميع بالنسبة للسعر الضريبي، أو مقدار الضريبة بحيث يكون هذا السعر واحداً بالنسبة للجميع، وبنفس المقدار، وبنسبة واحدة من الدخل، كأن يكون ١٠% من الدخل . وهذا ما يعرف بالضريبة النسبية التي تقتضي الاقتطاع

^{٩٨} أوجب الخفية سعراً مختلفاً لكل فئة: ثمان وأربعون درهماً للأغنياء، وأربع وعشرين درهماً للأوساط، وأثنى عشر درهماً للفقراء.

^{٩٩} فقد قال الخليفة عمر بن الخطاب حين أخرج بإسلام دختانه ميرة الملك " : دعوها في أرضها تؤدي عنها الخراج". انظر أبو عبيد المرجع السابق بند ١٨٢ ص ١٠٢.

الموحد من دخل المكلفين، وبنسبة واحدة محددة؛ وعلى اعتبار أن السعر النسبي يحقق المساواة في الأنصبة المدفوعة من قبل المكلفين بالمقارنة بدخولهم. إلا أن تطور مفهوم العدالة ذاتها سرعان ما دفع الفكر المالي التقليدي إلى التخلي عن السعر النسبي للضريبة، إلى السعر التصاعدي للضريبة يتدرج مع تدرج الدخل انخفاضاً، وارتفاعاً. وبعبارة أخرى التخلي عن مبدأ المساواة في الأنصبة إلى المساواة في التضحية. فلقد ثبت لدى علماء المالية أن السعر النسبي لا يحقق العدالة المطلوبة في التكاليف، ولو أنه سعر واحد بالنسبة للجميع، لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار بالقدرات التكليفية، والأحوال المعيشية للمكلفين. فعدالة المساواة في التطبيق للسعر الضريبي الواحد - النسبي - تنتفي بالنسبة للمكلف الأكثر التزاماً كالعائل لأفراد كثيرين بالنسبة للفرد العازب على سبيل المثال. ولذا فالعدالة الضريبية تقتضي الأخذ بعين الاعتبار بالظروف الشخصية، والمعيشية للمكلف، لأنها هي التي تحدد المقدرة التكليفية الحقيقية للممول، وهذا ما لا تحققه الضريبة النسبية باعتبارها تقوم على سعر جامد محدد بالنسبة إلى الدخل، أو رأس مال مما يترتب عليه تحميل الضريبة أصحاب الدخل الصغيرة عبئاً أكبر مما يتحمله أصحاب الدخل الكبيرة. أي أن التضحية التي يتحملها أصحاب الدخل الصغيرة أكبر من نفس التضحية التي يتحملها أصحاب الدخل الكبيرة. ولو أن سعر الضريبة المفروضة عليهم واحد.

ولذا فإن عدالة الوحدة في التطبيق تتحقق مع مبدأ التصاعدية في الضرائب والتي تفرض بنسب تصاعدية، ومتدرجة، تبعاً لتدرج الدخل. وتزداد هذه الأسعار الضريبية كلما ازداد الدخل، وتختلف هذه الأسعار تبعاً لاختلاف

مصادر الدخل. ونرى أنه ، ومع الأخذ بمبدأ الضريبة التصاعدية ، فإن مبدأ الوحدة يظل قاصرا عن تحقيق العدالة الضريبية ؛ نظرا لتباين دخول المكلفين ، وتفاوت، وتطور، وتعدد حاجاتهم^{١٠٠}.

وبالنسبة للتشريع المالي الإسلامي : فنرى انه أسبق ، وأكثر تحقيقا لمبدأ العدالة الضريبية في التطبيق من التشريعات المالية الوضعية . فهو يأخذ بمبدأ الوحدة في الضريبة ، وعدم تكرارها ، وعدم ازدواجها ، وتقرير مبدأ المساواة الفعلية أمامها ، ومراعاة الظروف الشخصية، والقدرة التكاليفية للممول ، وتقرير الإعفاءات منها، وكذلك مصدر الدخل :-

أ- فبالنسبة للزكاة : - تتمثل العدالة التكاليفية في أوضح صورها .

١- يمنع ازدواجية التكليف، أي عدم أخذ الصدقة في عام مرتين^{١٠١}. وقد قرر " ابن قدامة" بناء على هذا الحديث : (أنه لا يجوز إيجاب زكاتين في حول واحد بسبب واحد)^{١٠٢}.

وقرر أبو حنيفة : أنه لا يضم رب المال أثمان الإبل ، أو البقر ، أو الغنم الزكاة إلى ما عنده من نصاب نقدي؛ وعلل ذلك لأن في الضم تحقيق الثني في الصدقة؛ ولأن الثني إيجاب الزكاة مرتين على مالك واحد في مال واحد في حول واحد. وهذا ما نفاه الحديث^{١٠٣}

^{١٠٠} انظر د. . عاطف صدقي - المرجع السابق - الجزء الثاني ص ١٦٨.

وانظر د. شريف رمسيس تكللا - الأسس الحديثة لعلم مالية الدولة ص ١٤١.

^{١٠١} أبو عبيد كتاب " الأموال " المرجع السابق - ص ٣٧٥.

^{١٠٢} ابن قدامة المغني ج ٢ ص ٣٤-٣٥.

^{١٠٣} ابن نجيم - البحر الرائق - ج ٢ - ص ٢٣٩ - ٢٤٠.

ويقرر الأمام الشافعي ، والإمام مالك : أن من اشترى للتجارة نصاباً من الأنعام السائمة " إيل ، أو بقر ، أو غنم " زكاه زكاة السائمة فقط . ومعنى هذا، أنه لا يجوز الجمع بين الزكاتين . وإنما باحداها، حتى لا تكون هناك زكاتان في نصاب واحد، أو مال واحد^{١٠٤}

ويقرر فقهاء الأحناف أيضاً عدم الجمع بين العشر ، وضريبة الخراج على أرض واحدة مفروض على رقبتها ضريبة ستوية محددة^{١٠٥} .

٢- وتتمثل هذه العدالة التكاليفية أيضاً : في مراعاتها للظروف المعيشية للمكلف. أي القدرة التكاليفية له. فهي تقرر الاعفاء من الزكاة بالنسبة لما دون النصاب؛ لأن الزكاة تؤخذ من العفو . أي الزائد عن حاجات الممول، وحاجات أسرته.

وكذلك أعفاء المال المشغول نصابه بالدين ، باعتبار أن المال المدين للغير كالمعدوم، فإن الشخص المدين، والذي لا يبلغ ماله المتبقي بعد الدين النصاب يعتبر فقيراً.

وتبعاً لهذا، يقرر بعض الفقهاء : سقوط الزكاة عن المدين بسبب الدين، وإذا كان الدين عليه يسقط النصاب، أو ينقصه.

ويقرر الفقهاء أيضاً: ضرورة خصم التكاليف، حيث تنصب الزكاة على صافي الدخل ، أو الثروة. وهذا مذهب "عطاء". حيث يقرر بالنسبة لزكاة الأرض من زرع، وثمر تطبيق القول : ارفع نفقتك، وزك الباقي^{١٠٦}

^{١٠٤} ابن قدامة - المغني - المرجع السابق - ص ٣٥.

^{١٠٥} الكسائي : كتاب " بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع - مطبعة شركة المطبوعات العلمية سنة ١٣٢٧ - ج ٢ - ص ٢٧.

^{١٠٦} وهو مذهب عبد الله بن عباس، وابن عمر رضي الله عنهما.

٣- وتتمثل العدالة الضريبية في الوحدة أيضاً في النظر إلى مصدر الدخل، فتبلغ قيمة الزكاة العشر، أو نصفه، بالنسبة للدخل الذي مصدره رأس المال الثابت، وغير متداول، كدخل الأرض الزراعية. وتبلغ ربع العشر بالنسبة للدخل الذي مصدره العمل، كالأجور، والمرتبّات، وأيراد أصحاب المهن الحرة .^{١٠٧}

٤- ولعل أوضح ما تتمثل به العدالة الضريبية في الوحدة في التطبيق بالنسبة للزكاة: هو تبني التشريع المالي الإسلامي نظام التصاعد في سعر الضريبة: فالسعر الإسمي للزكاة بالنسبة لبعض الأموال تتراوح ما بين ٣% إلى ٤% . وفي زكاة الغنم ينزل السعر إلى ٢,٥ إلى ١% .

ويتصاعد السعر الحقيقي في زكاة الإبل من ١,٥ إلى حوالي ٣% . وفي زكاة الغنم من ٨% إلى ١% ثم ينزل إلى ٠,٨% .

وأما زكاة النقدين ففيهما قولان : الأول : "في كل عشرين ديناراً نصف دينار" وفي أربعين ديناراً، دينار وفي كل مائتي درهم خمسة دراهم ، وما زاد فبالحساب.

والقول الثاني : ما رواه الإمام أنس بن مالك مولى الرسول (ع) : من أنه عند ما ولاه الحليفة عمر بن الخطاب الجباية على العراق قال له: " إذا بلغ مال المسلم مائتي درهم فخذ منها خمسة دراهم، وما زاد على المائتين ففي كل أربعين درهماً". وهذه تعتبر ضريبة تصاعدية بمفهوم القول الثاني .^{١٠٨}

ب- وبالنسبة لضريبة الحزبة:- تتمثل عدالة الوحدة في التطبيق في مراعاة التشريع الضريبي الاسلامي لدرجة غنى المكلف وبحيث يتناسب سعر الضريبة

^{١٠٧} الدكتور يوسف القرضاوي - المرجع السابق - ص ١٠٤٦ .

^{١٠٨} انظر د. شوقي شحاته. محاسبة زكاة المال علماً، وعملاً - الطبعة الأولى القاهرة، مطبعة الأنجلو المصرية سنة

١٩٧٠م ص ٤٧-٤٨ . وانظر أيضاً " د. زكريا محمد بيومي - المالية العامة الإسلامية ص ١٠٣ .

المفروضة مع الدرجة هذه. وهذا يعني التطبيق الفعلي لنظام تصاعدية الضريبة من الاعفاء إلى الاقتطاع من العفو الزائد عن الحاجة:-

١- ولا أدل على مراعاة الطاقة المالية للذمي: هو ما أوصى به الرسول صلى الله عليه وسلم بالنسبة لأهل، أو نصارى نجران، حيث قال: ((ولا خراج، ولا جزية إلا على من يكون في يده ميراث الأرض. فمن يجب عليه فيه للسلطان حق، يؤدي ذلك على ما يؤديه مثله، ولا يجاوز عليه، ولا يحصل منه إلا قدر طاقته، وقوته على عمل الأرض، وعمارته، وإقبال ثمرتها. ولا يكلف شططاً، ولا يتجاوز به أحد أصحاب الأرض من نظرائه)).^{١٠٩}

وكذلك ما أوصى به الرسول صلى الله عليه وسلم بالنسبة لأهل الذمة عموماً، حيث قال: ((إلا من ظلم معاهداً، أو كلفه فوق طاقته، أو انتقصه، أو أخذ منه شيئاً، فأنا حججه يوم القيامة)).^{١١٠}

٢- ولا أدل على مراعاة التصاعد في فريضة ضريبة الجزية: ما فعله الخليفة عمر بن الخطاب، حيث رتب سعر الجزية بناء على درجة يسار الذمي، ففرض على الغني: كالصيرفي، والتاجر، وصاحب الصنعة، والطبيب، ضريبة قدرها: ثمان وأربعون درهما سنوياً، وفرض على الغني المتوسط أربعاً وعشرين درهماً، وفرض على الغني الأقل من الوسط، كالخياط، والأساكفي اثني عشر درهماً سنوياً.^{١١١}

^{١٠٩} انظر د. محمد حميد الله ((مجموعة الوثائق السياسية في العهد النبوي، والخلافة الراشدة)) القاهرة سنة ١٩٤١م-

رقم ٩٦-ص ٩٣.

^{١١٠} انظر الأمام أبو يوسف - كتاب الخراج ص ١٥٠.

^{١١١} انظر الأمام أبو يوسف المرحوم السابق ص ١٤٦.

٣- ولا أدل على مراعاة الأعفاء من غير القادرين: ما قرره الخليفة عمر بن الخطاب باعفاء من لا يستطيع دفعها كالأعمى، والذي لا حرفة له، ولا عمل، والذي يتصدق عليه، والمقعّد^{١١٢}. وكذلك النساء، والأطفال، والمرضى، وكبار السن.

وقصة الخليفة عمر بن الخطاب مع الشيخ اليهودي الضرير السائل خير مثال، وأوضح دليل، يرسخ قواعد الاعفاء من ضريبة الجزية بالنسبة للذمي. فقد روي أن الخليفة عمر بن الخطاب ممر بباب قوم، وعليه شيخ كبير ضرير البصر يسأل، فضرب عضده من خلفه، وسأله: من أي أهل الكتاب أنت؟! فقال: يهودي. قال فما ألجأك إلى ما أراه؟ فرد عليه: أنه يسأل الجزية، والحاجة، والسن. فأخذه عمر بيده، وذهب به إلى منزله، وأعطاه شيئاً ليس بالكثير. ثم لأرسب إلى خازن بيت المال، فقال له: "انظر هذا، وضرباءه؛ فوالله ما أنصفناه أن أكلنا شبيبته ثم نخذ له عند الهرم" إنما الصدقات للفقراء والمساكين". والفقراء هم المسلمون وهذا من المساكين من أهل الكتاب. ووضع عنه الجزية، وعن ضربائه^{١١٣}.

ج- وبالنسبة للخراج: تتمثل عدالة الوحدة في التطبيق في مراعاة التشريع المالي الإسلامي لمبدأ الطاقة الأرضية، والتصاعد في نسب الضريبة. ولقد وضع الخليفة عمر بن الخطاب أسس فرضية الضريبة - الخراج - بناء على طاقة الأرض، وأحتمالها بحيث يتحدد السعر الضريبي تبعاً لنوعية الأرض، أو جودتها، أو رداعتها. وتبعاً لنوعية الزروع، والثمار، وتبعاً لنوعية السقي. فطاقة الأرض التي تسقى بمياه الأمطار أقوى من طاقة الأرض التي تسقى بالنضح. ولقد أخذ الخليفة

^{١١٢} انظر الإمام أبو يوسف المرحوم السابق ص ١٤٦.

^{١١٣} انظر الإمام أبو يوسف المرحوم السابق ص ١٤٦.

عمر بن الخطاب بمبدأ التدرج في الضريبة الخراجية، حيث فرض ضريبة على كل جريب قفيزاً، ودرهماً. كما فرض على ناحية أخرى غير هذا القدر مراعياً قدرات الأرض، واحتمالها للضريبة.^{١١٤}

ولقد قرر الخليفة عمر بن الخطاب أيضاً: مبدأ الاعفاء فيما يتعلق بضريبة الأرض الخراجية، حيث يروي يحيى بن آدم عن عمرو بن ميمون أنه قال: ((شهدت عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) قبل أن يطعن بثلاثة أيام، وعنده حذيفة، وعثمان بن حنيف، وكان قد استعمل حذيفة على ما سقى دجلة، واستعمل عثمان على ما سقى الفرات فقال: "لعلكم كلفتما أهل عملكما ما لا يطيقون، فقال حذيفة: "لقد تركت فضلاً". وقال عثمان: "لقد تركت الضعف، ولو شئت لأخذته" : فقال عمر عند ذلك: ((والله لئن بقيت لأراجل أهل العراق، لأدعنهم لا يفتقرون إلى أمر بعدي)).^{١١٥}

ولقد قرر الإمام علي بن أبي طالب: عدم المطالبة بضريبة الخراج على الكروم قبل جنيها. فمنع ربط الضريبة على الكروم قبل أن تتم السنة الثالثة، وتدخل في السنة الرابعة، وتطعم.^{١١٦}

د- والنسبة لضريبة العشور:- تتمثل عدالة الوحدة في التطبيق في مراعاة التشريع الإسلامي طاقة المكلف الحربي، وعدم الازدواجية، والاعفاء، والنوعية. ففرضية ضريبة العشور لا تتناول إلا المال الذي بلغ النصاب؛ قياساً على الزكاة وهو المئتا درهم.

ولا تتناول السلعة الواحدة أكثر من مرة في السنة الواحدة؛ منعاً للازدواجية. كما أنها لا تتناول الحاجات الشخصية، والضرورية، والأموال اللازمة لضمان معيشة

^{١١٤} انظر الماوردي: الأحكام السلطانية ١٩٧٨م - ص ١٦٨. القاهرة حقه محمد فهمي السرجاني - المكتبة الترفيقية.

^{١١٥} انظر يحيى بن آدم: كتاب الخراج بريل لندن سنة ١٨٦٥م ص ٥٦.

^{١١٦} انظر ابن رجب: كتاب "الاستخراج لأحكام الخراج المطبعة الإسلامية الأزهرية سنة ١٩٣٤م - ص ٦٤.

الحربي أو المعاهد، وعائلته. كما أنها تراعي نوعية التجارة، بحيث تخفف، أو تلغى بالنسبة للمواد الضرورية، كالمواد الغذائية كما فعل الخليفة عمر بن الخطاب حيث خفف ضريبة العشور إلى الربع بالنسبة للزيوت، والحبوب، وغيرها، والواردة من النبط.

المبحث الثالث:- مبدأ عدالة الكفاءة في التطبيق: ضماناً لتحقيق العدالة الضريبية، وبصورة أفضل، أضاف التشريع المالي الإسلامي مبدأ عدليا آخر هو مبدأ الكفاءة في التطبيق. ولعله يسبق في هذا التشريع المالي الوضعي. ويقتضي هذا المبدأ- الكفاءة في التطبيق - العناية المطلقة، والحذر الشديد فيما يتعلق بالإجحاف، والظلم الضريبي، والحيلولة دون وقوعها، والاقتصار فقط على تحقيق السياسية الضريبية لما هو ضروري من الأهداف المالية، وبالقدر الذي يكفي الحاجة. فالرسول صلى الله عليه وسلم قال : ((بعثت هادياً، ولم أبعث جابياً)). ونرى أن مبدأ العدالة هذه أكدته الأئمة، بالاختيار الأفضل، والأنسب للعمال، والجباة لدرجة التكليف الخاص لمهمة الجباية، يصرف على هؤلاء الجباة المكلفين من مصارف الزكاة؛ دفعاً وحفزاً لهم لإخلاص النية، والتفرغ لها، والعدل في جبايتها.

أ- فبالنسبة للزكاة : - فقد حض الرسول صلى الله عليه وسلم الجباة، والعاملين عليها بتحري العدل، والتزام أحكام الزكاة ، فقد قال صلى الله عليه وسلم: (العامل على الصدقة كالغازي في سبيل الله) ^{١١٧}. مبيناً فضلهم، وقال صلى الله عليه وسلم لأحد عماله : (اتق الله يا أبا الوليد، لا تأتي يوم القيامة ببيعير تحمله له رغاء، أو بقرة لها

^{١١٧} انظر أبو عبيد المرجع السابق بند ١٠٨١ من ٥٥٠ ورواد : أحمد وأبو داود، والترمذي وابن ماجه وابن خزيمة في صحيحه ، وانظر الترغيب والترهيب ج ١ من ٥٥٩ مطبعة الحلبي بالقاهرة .

خوار، أو شاة لها تقاء)^{١١٨}. وقال صلى الله عليه وسلم: (المعتدي في الصدقة كمانعها)^{١١٩}.^{١٢٠}

ب- وبالنسبة للجزية . فقد روى أبو عبيد عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن أبيه : أن الخليفة عمر بن الخطاب (أتى بمال كثير من الجزية فقال : (أني لأظنكم قد أهلكتم الناس : قالوا : لا ، والله ، ما أخذنا إلا عفواً صفواً، قال: بلا سوط ، ولا نوط ، (ضرب) قالوا : نعم ، قال : الحمد لله الذي لم يجعل ذلك على يدي ، ولا في سلطاني) .

ج- وبالنسبة لضريبة الخراج:- يقرر الإمام أبو يوسف : أنه يشترط فيمن يتولى الخراج الصلاح، والدين، والأمانة، وأن يكون فقيهاً، عالماً، مشاوراً لأهل الرأي عفيفاً لا يطلع الناس منه على عوره، ولا يخاف في الله لومة لائم. تجوز شهادته إن شهد، ولا يخاف منه جوره في حكم أن حكم. فإذا لم يكن عدلاً ثقة أميناً، فلا يؤتمن على الأموال . ومن ثم يجب الاحتياط فيمن ولي شيئاً من أمر الخراج، والبحث عن مذهبهم، والسؤال عن طرائقهم، كما يجب ذلك فيمن أريد للحكم ، والقضاء.

ويرى الإمام أبو يوسف أيضاً :- انه يشترط فيمن يتولى الخراج إلا يكون عسوفاً لأهل عمله، ولا محتقراً لهم، ولا مستخفاً بهم، ولكن يلبس لهم جلباباً من اللين

^{١١٨} انظر د. يوسف القرضاوي المرجع السابق ص ١٠٤٦ وانظر د. زكريا محمد بيومي المرجع السابق ص ١٠٨ .

^{١١٩} انظر : أبو عبيد - المرجع السابق - بند ١٠٣٢ ص ٥٥١ .

^{١٢٠} وبهذا المعنى يكتب الإمام أبو يوسف ، صاحب الإمام أبي حنيفة إلى أمير المؤمنين هارون الرشيد : مر يا أمير المؤمنين باختيار رجل أمين ثقة عفيف ناصح مأمون عليك، وعلى رعيتك، قوله جمع الصدقات في البلدان، ومرد فليوجه، فيها أقواماً يرتضيهم، ويسأل عن مذهبهم، وطرائقهم وأماناتهم يجمعون إليه صدقات البلدان، وقد بلغني أن عمال الخسراج يعثون رجالاً من قبلهم في الصدقات ، فيظلمون ويعثون، ويأتون ما لا يعمل ولا يسع، وإنما ينبغي أن يتخذ للصدقة أهل العفاف، والصلاح .

انظر الإمام أبو يوسف - كتاب الخراج - المرجع السابق - ص ٨٠ .

يشوبه بطرف من الشدة . والاستقصاء من غير أن يظلموا، أو يحملوا ما لا يجب عليهم، واللين للمسلم، والغلظة على الفاجر، والعدل على أهل الذمة، وإنصاف المظلوم، والشدة على الظالم، والعفو عن الناس؛ فإن ذلك يدعوهم إلى الطاعة. وإن تكون جبايته للخراج كما يرسم له، وترك الابتداع فيما يعاملهم به. والمساواة بينهم في مجلسه، ووجهه حتى يكون القريب، والبعيد، والشریف، والوضيع عنده في الحق سواء، وترك اتباع الهوى.

وضمامنا لتطبيق مبدأ الكفاءة العدلية يرى الأئمة: ضرورة مراقبة عمال الخراج. ولذا يوصي الإمام أبو يوسف أمير المؤمنين هرون الرشيد بضرورة مراقبة عمال الخراج: (بأن يرسل خلف عماله قوماً من أهل الصلاح، والعفاف ممن يوثق بدينهم، ويسألون عن سيرة العمال، وما عملوا به في البلاد، وكيف جبوا الخراج على من أمروا به، وعلى ما وظف على أهل الخراج).

ويوضح الإمام أبو يوسف الآثار الطيبة لتطبيق مبدأ العدالة في جباية الخراج بقوله: (إن العدالة، وإنصاف المظلوم، وتجنب الظلم مع ما في ذلك من الأجر يزيد به الخراج، وتكثر به عمارة البلاد، والبركة مع العدل تكون. وهي تفقد مع الجور؛ والخراج المأخوذ مع الجور تنقص البلاد به، وتخرّب).

ويستشهد الإمام أبو يوسف بما فعله الخليفة عمر بن الخطاب حيث أنه : " كان يجبي السواد مع عدله في أهل الخراج. وانصافه لهم، ورفع الظلم عنهم مائة ألف ألف" ^{١٢١}.

ولنا القول : في أن ما قرره الإمام أبو يوسف بشأن العدالة في جباية الخراج يعتبر المثال الحي، والقاعدة المحتدّة، فيما يتعلّق بمبدأ الكفاءة في التطبيق الضريبي.

^{١٢١} أنظر أبو يوسف كتاب الخراج المرجع السابق ص ١٢٦ - ١٣٣.

ووضع ابن أبي الربيع " في الكتاب الذي كتبه، لتهذيب، وتنقيف الخليفة العباسي " المستعصم بالله شروط الكفاءة في ولاية الخراج ^{١٢٢} : (على من ولي الخراج أن يكون ذا دراية تامة بالمقاييس، والمكايل المتعارفة بين أهالي البلاد التي ولي خراجها، وبفصول السنة، وتقلات الشمس في الأبراج، وبالحساب، وفيما يتعلق بالجسور، والنقاط. وأن يكون خبيراً بأساليب الإدارة، وألا يجهل المطلوب على كل أرض. وإن يكون عالماً بما لبيت المال من الحقوق، وما عليه من الواجبات). وتطرق الماوردي إلى صفات من يولي الخراج بقول : (يعتبر في صحة ولايته: الحرية، والأمانة، والكفاءة).

واشترط الماوردي فيمن يولي وضع الخراج أن يكون فقيهاً مجتهداً، في حين يكفي بالنسبة لجابي الخراج الولاية فقط ^{١٢٣}.

ولنا القول أيضاً : إن هؤلاء الأئمة رسخوا مبدأ العدالة الضريبية بتحديد قواعد الكفاءة في التطبيق الضريبي، ويمكن إجمال هذه القواعد في :-

١- الكفاءة الأخلاقية: بأن يكون جباة الخراج من أهل الصلاح، والعفة والحرية، والعدالة، والأمانة.

٢- الكفاءة الفنية العلمية: بأن يكون جباة الخراج على دراية تامة بجوانب الخراج: كمقاييس الأرض، والمكايل، وطرق الحساب، ومساحة الأرض الخراج .. الخ.

٣- الكفاءة المالية: بأن يكون جباة الخراج على علم تام بما لهم، وما عليهم، وحقوق المكلفين، وواجباتهم.

^{١٢٢} انظر. يعقوب آرتين : الاحتكام المرعية في شأن الأرض المصرية تعريب سعيد عمون سنة ١٣٠٦هـ - ص ٢٧.

^{١٢٣} انظر الماوردي : الأحكام السلطانية. المرجع السابق - ١٤٥.

٤- الكفاءة الإدارية: بأن يكون جباة الخراج على علم تام بأساليب الإدارة، وفن المشاورة، وإدارة أعمالهم، ومراقبة عمالهم، وموظفيهم ... الخ.

د- وبالنسبة لضريبة العشور: فالإمام أبو يوسف يقرر نفس العدالة الضريبية في التطبيق، فهو يقول في رسالته إلى أمير المؤمنين هرون الرشيد: (أما العشور فرأيت أن توليها قوما من أهل الصلاح، والدين، وتأمرهم إلا يتعدوا على الناس فيما يعاملونهم، ولا يأخذوا منهم أكثر مما يجب عليهم، وإن يمتثلوا ما رسمناه لهم. ثم تتفقد بعد أمرهم، وما يعاملون به، وهل يجاوزون ما قد أمروا به. فإن كانوا قد فعلوا ذلك، عزلت، وعاقبت، وأخذتهم بما يصح عندك عليهم لمظلوم، أو مأخوذ منه أكثر مما يجب عليه. وإن كانوا قد انتهوا إلى ما أمروا به، وتجنبوا ظلم المسلم، والمعاهد أثبتهم على ذلك الأمر، وأحسنيت إليهم؛ فإنك متى أثبت على حسن السيرة، والأمانة، وعاقبت على الظلم، والتعدي لما تأمر به الرعية، ازداد المحسن في إحسانه، ونصحه، وارتدع الظالم عن معاودة الظلم، والتعدي).

ولنا القول: بأن ما يقرره الإمام أبو يوسف هو أجل قواعد، وأصح مبادئ، لتحقيق مبدأ العدالة، وكفائها في التطبيق، وعلى الأخص فيما يقرره من قواعد الاختيار الأفضل، والأكفاً لعمال الخراج، وقواعد مراقبتهم، وثوابهم، وعقابهم؛ حفزاً لهم، وردعاً لهم.

والإسلام في عدله، وإنصافه في جميع أحكامه يوجب العدل في تطبيق هذه الأحكام، وفي جميع الأمور، والمالية منها على الأخص. فالأحكام الضريبية أمر تطبيقها العادل هو تنظيم عادل سليم لنظام الضرائب بأجمعه، يوفر للخزانة العامة احتياجاتها المالي، ويعين الدولة على تحقيق أهدافها، وتقديم خدماتها، دون إرهاق على أو تهريب من قبل المولين، فالعدل الضريبي في التطبيق هو خير ضمان للتحويل.

-المبحث الرابع -

مبدأ عدالة السياسة الضريبية في التطبيق:-

ويتناول نوعين من قواعد العدالة هي:-

١- قاعدة العدالة في الفرضية.

٢- قاعدة العدالة في الجباية.

القاعدة الأولى :- قاعدة العدالة في الفريضة:- أساسها القواعد الكلية الشرعية في التكليف الإلهي في التشريع، ومناطقها الطاعة التامة، والقناعة المطلقة للمسلم المكلف.

وقد أحاطت قواعد الشرع الكلية عدالة فريضة الضريبة بشروط منها:-

أ- تكون فريضة الضريبة من قبل ولي الأمر - إمام الأمة، أو من يمثله من العمال، والولاة، والذين هم أحرص الناس على التقيد بقواعد الشرع في الفرضية، والتطبيق والتنفيذ. فهم يقرون من السياسات الضريبية، ويفرضون من الضرائب ما هو مناسب لمقتضيات المصلحة العامة للمسلمين، وبالقدر اللازم لإشباع الحاجات العامة، والمطلوبة. وتقتضي عدالة الاقتطاع الضريبي من أموال الناس أتباع قواعد المشورة في الفرضية؛ وعلى اعتبار أن الشورى حكم شرعي، والتقيد به واجب مصداق قوله تعالى : (وشاورهم في الأمر). آل عمران آية ١٥٩.

وقوله تعالى: " وأمرهم شورى بينهم " . سورة الشورى آية ٣٨.

ب- مراعاة عناصر الشخصية في التكليف:- ومن خلال أمرين اثنين:-

الأول :- تقرير الاعفاء لغير القادرين :- تمليه قواعد الشرع الكلية في الرحمة، والهداية لا للكناية، والجبابة.

الثاني :- تقرير العدالة في التوزيع الضريبي :- تساوياً في الشمولية العينية بين أفراد المجتمع الإسلامي الواحد.

ولا يعني هذا المبدأ وحدة التوزيع، وتمائل النسبة. وعلى العكس فقد تؤدي هذه الوحدة، وهذا التماثل إلى ظلم الفئات الأقل قدرة. ولذا فعدالة التوزيع تقر التفاوت في التكليف، وما دام هذا التكليف يستند إلى العفو من المال، وإلى التوزيع الأمثل للثروة بين الأفراد.

قال تعالى : (ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو) [سورة البقرة آية ٢١٩].

وقال تعالى (كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم) [سورة الحشر آية ٧].

ج- حدودية الفرضية بالضرورة:- فالإقتطاع المالي يجب أن يبرر بالضرورة، والحاجة الملحة. يراعيها الوالي، أو الإمام، فلا يفرض من الضرائب إلا بالقدر من الضرورة، والذي تعجز عنه موارد بيت المال العادية، من زكاة، وجزية، وخوارج، وغيرها.

وسند الفرضية الضريبية، إجماع الفقهاء من أصحاب الاجتهاد بضرورة سد الحاجة العامة بالضرائب، وسواء أكان مقتضى الحاجة العامة الإنفاق العادي في البناء، والتنمية : كبناء المدارس، والمستشفيات، وبور العلاج، والملاجيء، والمساجد، والمصحات، والكباري، والإنفاق، والسدود، والخلجان، والأنهار، والترع، أو كتجهيز الأدوات ... الخ.

أو الإنفاق الطارئ لإصلاح مخلفات النوازل، والكوارث الطبيعية، كالزلازل، والفيضانات، أو الإنسانية كالحروب، واشباه ذلك من مصارف الإنفاق التي لا

تتناولها مصارف الزكاة، وتقتصر عنها موارد بيت المال. وكل ذلك تمليه مقتضيات المصلحة العامة في الإنفاق، وتقيد قواعد الشرع الكلية في الإنفاق مثل قاعدة: ما لا يتم الواجب إلا به، فهو واجب". وقاعدة: يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام. وقاعدة: الغرم بالغنم.^{١٢٤}

القاعدة الثانية : قاعدة العدالة في الجباية: وتتناولها أمور كثيرة منها:-

- أ- الفصل بين الجابي، والقائم بالصرف:- وهذا ما تأخذ به التشريعات المالية الحديثة، ويزيد الثقة ما بين إدارات الضرائب، والممولين، وهذه سنة الولاية المسلمين منذ القدم، وفي الحرص على تحقيق العدالة، وعدم التعسف في الجباية، وتطبيقها لمبادئ التخصيص في التكليف الإداري.
- ب- الاستقلالية بين الضرائب في الجباية:- تحقيقاً للعدالة الحق في الجباية؛ ومنعاً للازدواجية في الفرضية. وهذه سنة الولاية المسلمين منذ القدم، وفي أن لكل ضريبة جهازها؛ تطبيقاً لمبدأ تخصيص إيرادات معينة لنفقات معينة؛ وضماناً للتحصيل الفعلي للضريبة، والرقابة عليها.
- ج- العناية في اختيار العاملين على جباية الضرائب:- تأكيداً لتطبيق قواعد العدالة في التكليف الضريبي، سواء المحصلون، أو الموزعون، وأمثالهم، وبأن يكونوا أهلاً لأماناتهم، وأعمالهم. ولذا يقول الإمام ابن قدامة: (لأنه عمل يشترط له الأمانة، فاشترط له الإسلام كالشهادة، فلم يجز أن يتولاها الكافر...).

^{١٢٤} انظر في مثل هذه القواعد: ابن نجيم: الأشباه والنظائر. قسم القواعد. ودكتور يوسف القرضاوي: فقه الزكاة.

المرجع السابق. ص ١٠٧٥، ١٠٧٨.

ولأن الكافر ليس بأمين (...).^{١٢٥} وهذا بالنسبة للعاملين على الزكاة، والوجوب بالقياس عليه.

وكان الرسول "صلى الله عليه وسلم" لا يبعث على الصدقات إلا من كان فقيها أميناً مجتهداً. وبهذا المعنى يخاطب الإمام الحنفي أبو يوسف الخليفة هرون الرشيد: "ومر يا أمير المؤمنين باختيار رجل أمين، ثقة، عفيف، ناصح، مأمون عليك، وعلى رعيتك، فوله جمع الصدقات في البلدان..."^{١٢٦}

وكان الرسول "صلى الله عليه وسلم" يأمر عماله بالعدل قائلاً (العامل على الصدقة بالحق كالغازي في سبيل الله حتى يرجع، والمعتدي في الصدقة كمانعها).^{١٢٧}

^{١٢٥} دكتور يوسف القرضاوي: فقه الزكاة. المرجع السابق. ص ٥٨٦.

^{١٢٦} الإمام أبو يوسف: الخراج. المرجع السابق. ص ٩٥.

^{١٢٧} الإمام أبو عبيد: المرجع السابق. بند ١٠٨١، ١٠٨٢. ص ٥٥٠-٥٥١.

الفصل السابع

-الخاصية السابعة-

- التوفيق بين المصلحة العامة ، والمصلحة الفردية الاقتصادية .

حيث تقتضي روحية النظام الاقتصادي الإسلامي المحافظة على تحقيق المصالح الفردية، والمصالح الجماعية في آن واحد، وفي جميع القطاعات الاقتصادية: الإنتاجية منها، والاستثمارية، والإستهلاكية، وبالنسبة لجميع النشاطات الاقتصادية. وهذا على عكس ما هو سائد في أنظمة المال، والاقتصاد الوضعية. فالرأسمالية تغلب المصلحة الفردية على المصلحة الجماعية. والاشتراكية تغلب المصلحة الجماعية على المصلحة الفردية.

وأما في النظام الاقتصادي الإسلامي فإن روحية التوفيق تقتضي عدم فصل مصلحة الفرد عن مصلحة الجماعة، أو المجتمع؛ وعلى أساس أن الجميع يكوّنون وحدة واحدة، ومصالحها واحدة، وفي جميع اللحظات، وبالنسبة لجميع النشاطات، ومنها الاقتصادية، والمالية. وقد أقتضت روحية التوفيق في الاقتصاد الإسلامي أن تكون مصلحة الفرد من مصلحة الجماعة، وكذلك مصلحة الجماعة من مصلحة الفرد. فأفراد المجتمع الإسلامي كلهم مؤمنون متلاحمون متراحمون تجمعهم في العمل، والتعاون وحدة العقيدة. وقد صدق عليهم قوله تعالى (محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعاً سجداً يبتغون فضلاً من الله ورضواناً سيماهم في وجوههم من أثر السجود ذلك مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل كزرع أخرج شطأه فآزره فاستغلظ فاستوى على سوقه يعجب الزراع ليغيظ بهم

الكفار وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة وأجرًا عظيمًا [سورة الفتح آية ٢٩].

وفي هذا أيضا ما رواه البخاري عن الرسول "صلى الله عليه وسلم" أنه قال _المؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا_.

وفيما روى مسلم عن الرسول "صلى الله عليه وسلم" قوله : (مثل المؤمنين في توادهم، وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو، تداعى له سائر الجسد بالحمى، والسهر).

وفيما روى أيضا عن الرسول "صلى الله عليه وسلم" قوله : " لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه".

وبهذه الروحية التوفيقية بين مصلحة الأفراد، ومصلحة مجتمعهم أوجب المشرع الإسلامي أن يتعاون جميع المسلمين لما فيه مصلحتهم، ومصلحة مجتمعهم؛ وعلى أساس أحكام الشرع بإطاعة الله في أوامره، واجتناب نواهيه. وأن تسود علاقاتهم علامات، ومؤشرات الوحدة، والتعاون، والمحبة، والتفاني، والإخلاص، والصدق، والعدل، والبر، والإحسان، والتراحم، والعطف، والأثرة، وبالنسبة لجميع الأمور، والنشاطات، والمعاملات، ومنها : المالية ، والاقتصادية ، يمارسها الأفراد المسلمون ضمن مؤشرات الاخوة في الإيمان مصداقا لقوله تعالى : {إنما المؤمنون أخوة} سورة الحجرات آية ١٠ .

ومؤشرات تقوية المجتمع، والمحافظة على تماسكه مصداق قوله صلى الله عليه وسلم: ((المسلم أخو المسلم لا يظلمه، ولا يسلمه، من كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته ومن فرج عن مسلم كربة فرج الله بها كربة من كرب يوم القيامة، ومن ستر مسلما ستره الله يوم القيامة)) . رواه البخاري .

وتقتضي روحية التوفيق أيضا أن يمارس الأفراد المسلمون نشاطاتهم المالية والاقتصادية ضمن معايير التساوي في الحقوق، والواجبات، وفي إدارة شئون مجتمعهم الاقتصادي المتعلقة بالإنتاج، أو الاستهلاك، أو الاستثمار، أو التوزيع، أو التسويق غيرها من النشاطات، وضمن مفاهيم التفاني في خدمة مجتمعهم والتوفيق بين مصالحهم، ومصلحته وبالتغليب لمصلحة المجتمع على مصالح أفراد المسلمين.

وتقتضي روحية التوفيق أيضاً أن يمارس الأفراد المسلمون نشاطاتهم المالية، والاقتصادية ضمن معالم الحرية في مجالات العمل، والإنتاج، وتكوين رؤوس الأموال، وإنفاقها، والاستهلاك، والاستثمار، والملكية، وفي نفس الوقت يضمن لهم المجتمع مثل هذه الحقوق، وممارسة مثل هذه النشاطات، بل يوجههم إليها تحت طائلة الترغيب، والترهيب، وبحيث يكون المقصد النهائي هو تحقيق العدالة الاقتصادية، والاجتماعية في المجتمع الإسلامي.

وكل هذا على النقيض مما هو سائد في الأنظمة الوضعية: الرأسمالية، أو الشيوعية، حيث تنعدم فيها شواهد الروحانية التوفيقية، ويبقى التفاوت فيها بين المصلحة الفردية، والمصلحة الجماعية.

فبالنسبة للنظام الرأسمالي : تغلب فيه المصلحة الفردية على المصلحة الجماعية حيث يمارس الأفراد نشاطاتهم المالية، والاقتصادية ضمن معايير المادة، والمصلحة والملكية الفردية المطلقة، وحيث يتمتع الأفراد بحرية مطلقة في مجالات الإنتاج والاستثمار، وتكوين الفوائض المالية، ورؤوس الأموال، والانفاق، والاستهلاك، والملكية والعمل؛ حافزهم على ذلك المصلحة الفردية الخاصة، والشخصية؛ ودافعهم تكوين الأرباح الطائلة حتى ولم تم ذلك كله على حساب مصلحة المجتمع؛ حتى ولو

سبب أضراراً للآخرين؛ مما يقود بالتالي إلى نشوء فوارق بين الطبقات، وأزمات اقتصادية دورية، وعنيفة تعاني منها الإقتصاديات الرأسمالية دوماً؛ وكما نلاحظ تباعاً لهذه الأيام .

وبالنسبة للنظام الإقتصادي الإشتراكي : تغلب فيه مصلحة الدولة على مصلحة الأفراد؛ وحيث تحل الدولة محل الأفراد، ويحرمون من ممارسة نشاطاتهم المالية ، والإقتصادية بكل حرية . وبذلك تلغى الحريات الفردية تماماً، وتبقى الدولة هي المهيمن الفعلي على النشاط الاقتصادي في البلاد سواء فيما يتعلق بالإنتاج ، أو التملك ، أو الاستثمار ، أو الاستهلاك ، أو العمل ، وتحل هيئة التخطيط المركزي محل قوى العرض ، والطلب في الأسواق، فتقوم بتحديد الأثمان، وتوزيع الموارد بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ، وتوزيع العمالة بينهم ، وتحديد الأجور ، ونوعيات السلع المنتجة، والأسعار، وتوزيع السلع على القطاعات ، والأفراد . وكذلك يلغي الاستثمار الفردي ، كما تلغى الملكية الفردية لوسائل الإنتاج تماماً . وحتى الاستهلاك يخطط له من قبل الدولة ، ويحدد حجمه، ونوعه بالنسبة للأفراد المستهلكين ، وتمنع عليهم الحوافز العادية ، وغيرها من النشاطات الأخرى التي يتحكم فيها جهاز التخطيط المركزي في الإقتصاديات الإشتراكية ، مما يقود بالتالي إلى ضعف الإنتاج، وعدم الإخلاص في العمل ، وفقد السلع من الأسواق ، وقيام السوق السوداء ، وسوء التوزيع ، والخيانات ، والسرقات ، وظهور شواهد الفقر ، والتذمر خاصة بين الفلاحين ، والعمال ، وهم الذين ادعت الإشتراكية إنها جاءت لأجلهم.

-الفصل الثامن-

-الخاصية الثامنة-

-تتميز العمل في الاقتصاد الإسلامي-

معلم

قال تعالى : (وقل أعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون) سورة التوبة [آية ١٠٥].

وقال تعالى : (كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون) [سورة الصف آية ٣].

وقال تعالى : (للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن وأسألوا الله من فضله إن الله كان بكل شيء عليما) [سورة النساء آية ٣٢].

وهكذا تقتضي النصوص الإلهية إحاطة العمل، والتكسب، بمعالم روحية، وشواهد العبادة. فالعمل في الإسلام عبادة، وعبادة العمل في الاقتصاد الإسلامي تنأى شواهدا عن كل كسل، أو تقاعد، أو خمول، أو تسبب. فالإقتصاد الإسلامي إقتصاد التشغيل الشامل، والتوظيف الكامل لكافة قوى العمل في المجتمع . فلا بطالة، ولا تقاعد، ولا تواكل. فعبادة العمل تتحقق بها شواهد الاشباع للحاجات، وبها تتحقق مثوبة العفة في الدنيا، والتعرض لرزق الله بالكسب، والنشاط، والطلب، والقدرة، واستخدام المواهب، والاخلاص في العمل، والإخلاص، والتفاني في الإجابة، وكل ذلك مع الاستعانة بالله تعالى، والتوكل عليه. فالمسلم يتقرب إلى الله بعبادة العمل، وطلب الرزق، وكسب المعيشة، والسعي في الأرض بغية رزق الرب.

قال تعالى : (هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه
واليه النشور) [سورة الملك آية ١٥].

وروحية العمل في الاقتصاد الإسلامي تستوجب توقيره، والإقدام عليه صغيراً، أو
كبيراً، فقليله، وكثيره يندرج تحت تناول الأمر التعبدية بطلبه، والحساب عليه خيراً
أم شراً.

قال تعالى : (فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره)
[سورة الزلزلة آية ٧-٨].

وتوضيحاً لخاصة قدسية العمل نشرحها ضمن أربعة معطيات تؤصلها أربعة
مباحث هي :-

المبحث الأول - روحية العمل.

المبحث الثاني - أولويات تعاطي العمل.

المبحث الثالث - الكفاءة الانتاجية للعمل.

المبحث الرابع - التخصص، وتقسيم العمل.

-المبحث الأول-

-روحية العمل-

إن خير العمل في الإسلام عمل الاحتراف، والتقدير؛ حيث يتحقق فيه معالم الخبرة، والجودة، والالتقان.

روى البيهقي، والطبراني في الشرح الكبير أن الرسول " صلى الله عليه وسلم " قال: (إن الله يحب المؤمن المحترف).

وروى الإمام البخاري أن الرسول " صلى الله عليه وسلم " قال: (ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده، وإن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده).
وروى الإمام أحمد أن الرسول " صلى الله عليه وسلم " قال: (إن أشرف الكسب كسب الرجل من يده).

فبالعمل يتحقق التوظيف الكامل، وبالعمل يزداد الإنتاج، وبالعمل يحصل النفع، وبالعمل تحجب المسألة، وبالعمل تنال مغفرة الله.

روى الحافظ المنذري في الترغيب والترهيب أن الرسول " صلى الله عليه وسلم " قال: (من أمسى كالأ من عمل يده، أمسى مغفوراً له).^{١٢٨}

إن روحية العمل تستوجب طلب الرزق، وكسب العيش، وتستوجب المسألة، فهي لا تحل إلا بأسبابها، ولا تستوجب البطالة إلا بعذرها. ومن طلب الرزق، وانتهى عن المسألة، فنأى بنفسه عن البطالة، تحققت له أسباب الفوز بالجنة، وقناعة العيش.

روى أبو داود عن ثوبان أن الرسول " صلى الله عليه وسلم " قال: (من تكفل لي أن لا يسأل الناس شيئاً، أتكفل له بالجنة). فقال ثوبان : أنا. فكان لا يسأل أحد شيئاً).

^{١٢٨} الحافظ المنذري - الترغيب والترهيب : ج ٢. ص ٥٢٤.

وروى مسلم، وأبو داود، والنسائي عن قبيصة بن مخلوق قال : تحملت حمالة فأتيت النبي " صلى الله عليه وسلم " فقال : (أقم يا قبيصة حتى تأتينا الصدقة، فنأمر له بها، ثم قال : يا قبيصة، إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة: رجل تحمل حمالة، فحلت له للمسألة، فسأل حتى يصيبها، ثم يمسك. ورجل أصابته جائحة فجتاح مالها، فحلت له المسألة، فسأل حتى يصيب قواماً من عيش، أو سداداً من عيش. ورجل أصابته فاقة حتى يقول ثلاثة من ذوي الحجة من قومه: قد أصابت فلانة الفاقة، فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش، أو سداداً من عيش، ثم يمسك، وما سواه من المسألة يا قبيصة سحت، يأكلها صاحبها سحتاً)^{١٢٩}

وروى الشوكاني في نيل الأوطار أن الرسول " صلى الله عليه وسلم " قال : (لأن يغدو أحدكم، فيختطب على ظهره، فيتصدق منه، ويستغني به عن الناس، خير له من أن يسأل رجلاً أعطاه، أو منعه)^{١٣٠}.

وتستوجب روحية العمل توفير العمالة، والتشغيل للأفراد، وتوجيههم نحو أفضلها، وأكثرها مردوداً، ورفاهية، ولكن في حدود ما تسمح به إمكانيات المجتمع. فالإمام يوجه الراغبين في العمل، ولا يلزم نفسه بتوظيف كل فرد، خشية التواكل، والانصراف عن العمل إلى عطاءات الإمام، ووظائف الدولة.

روى أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه عن أنس بن مالك قال : إن رجلاً أتى النبي " صلى الله عليه وسلم " يسأله، فقال : (أما في بيتك شيء ؟ قال : بلى، حلس نلبس بعضه، ونبسط بعضه، وقعب نشرب فيه الماء. قال : انتني بهما.

^{١٢٩} أبو عبيد، الأموال. ص ٦٥٦-٦٥٧. ومختصر سنن أبي داود. ج ٢. ص ٢٣٧-٢٤٠.

^{١٣٠} الشوكاني - نيل الأوطار - مجلد ٢. ج ٤. ص ١٦٢.

فأتاهما بهما، فأخذهما رسول الله " صلى الله عليه وسلم"، وقال: من يشتري هذين؟ قال رجل: أنا آخذهما بدرهم. قال: من يزيد على درهم، مرتين، أو ثلاثاً. قال رجل: أنا آخذهما بدرهمين. فأعطاهما إياه، وأخذ الدرهمين، فأعطاهما الأنصاري، وقال: اشتري بأحدهما طعاماً، فانبذه إلى أهلك، واشترِ بالآخر قدوماً، فأنتتني به، فشد فيه رسول الله " صلى الله عليه وسلم" عوداً بيده، ثم قال له: اذهب، فاحتطب، وبع، ولا أرينك خمسة عشر يوماً. فذهب الرجل يحتطب، ويبيع، فجاء، وقد أصاب عشر دراهم، فاشترى ببعضها ثوباً، وببعضها طعاماً، فقال رسول الله " صلى الله عليه وسلم": (هذا خير لك من أن تجيء المسألة نكتة في وجهك يوم القيامة) .

" إن المسألة لا تصلح إلا لثلاثة: لذي فقر مدقع، أو لذي غرم مفظع، أو لذي دم موجع " .

المبحث الثاني-

أولويات تعاطي العمل -

ويندرج تحتها أمور عديدة منها:

- ١- تعاطي العمل تبعاً لأهميته بالنسبة للمجتمع.
- ٢- تعاطي العمل تبعاً لأهميته بالنسبة لدرجة القربى.
- ٣- تعاطي العمل تبعاً للالتزام بدائرة الحلال.
- ٤- تعاطي العمل تبعاً لرفاهيته.

١- تعاطي العمل تبعاً لأهميته بالنسبة للمجتمع:- وهي أصول الأعمال التي لا غنى للمجتمع عنها، والتي تتحقق بها ضرورات بقاء المجتمع، وحمايته، ونهضته، وقوته، وللإمام أن يلزم على تعاطيها، بل ويوفر نشاطاتها: كأعمال إنشاء المشروعات الإنتاجية الصناعية، والزراعية، والتجارية، وتسييرها، وتمويلها، وكأعمال إدارة المرافق العامة، والهيكل البنائي التحتي مثل: مرافق المواصلات، والغاز، والكهرباء، والمياه، والصحة، والتعليم، والأمن، والدفاع، والتسلح، وغيرها من أعمال الإنشاءات المدنية، والحربية، والالزام على تعاطيها واجب حتماً، وسواء تم ذلك من قبل الأفراد، أو الدولة. ويتعين على الدولة القيام بأعمال المصالح العامة بنفسها، وعدم تركها للقطاع الخاص حتى لا تكون مصالح الناس العامة عرضة لمعايير تحقيق الأرباح، وتحقيق المنافع الذاتية الشخصية.

٢- تعاطي العمل بالنسبة لأهميته لدرجة القربى:- وهذا يعني أن تكون أولوية العمل تبعاً، وبدءاً لما يحققه من منافع ذاتية للفرد القائم بالعمل ثم أسرته، ثم أهله وأقاربه، ثم عامة المسلمين.

فإن روحية العمل في الاقتصاد الإسلامي تستوجب تعاطي الأفراد لأكثره منفعة لهم، ولأسرهم، ونويعهم ثم لعامة المسلمين. وكما ورد في الحديث الشريف (كلم راع وكلكم مسؤول عن رعيته).

وكما روى الإمام مسلم عن جابر بن عبد الله قال : أعتق رجل من بني عذرة عبداً له عن دبر، فبلغ ذلك النبي " صلى الله عليه وسلم " فقال: (ألك مال غيره؟ فقال: لا. فقال: من يشتريه مني؟ فاشتراه نعيم بن عبد الله العدوي بثمانمائة درهم، فجاء بها رسول الله " صلى الله عليه وسلم " فدفعها إليه، ثم قال: إبدأ بنفسك، فتصدق عليها؛ فإن فضل شيء، فلاهلك؛ فإن فضل عن أهلك شيء، فلذي قرابتك؛ فإن فضل عن ذي قرابتك شيء، فهكذا، وهكذا، يقول فبين يديك، وعن يمينك، وعن شمالك).^{١٣١}

فالأصل في الإنفاق تعاطي العمل، وإلا فلا يتحقق الإنفاق عن عدم، أو قلة. والأصل في الإنفاق هو على النفس، ثم الأسرة، ثم الأقارب، والأهل، ثم الآخرين، وهكذا.

وهذا ما يؤكد حديث آخر رواه أيضاً الإمام مسلم عن الرسول " صلى الله عليه وسلم " قال: (دينار أنفقته في سبيل الله، ودينار أنفقته في رقبة، ودينار تصدقت به على مسكين، ودينار أنفقته على أهلك، أعظمها أجراً الذي أنفقته على أهلك).

^{١٣١} عن دبر: أي علق عتقه بموته أي يكون العتق يوماً وفاة صاحبه.

وبذلك فإن خير النفقة هي التي على الأهل، وخير العمل ما كان التكسب فيه إخلاصاً لله تعالى في وجوب، ورعاية من تجب رعايته؛ فيتحقق فيه شواهد العبودية لله، وكف الأذى عن الناس.

وفي هذا يقول الإمام الشاطبي في الموافقات^{١٣٢}: (بلى إن التكسب، والعمل المحقق للفتى لنفسه، وأهله ثم غيره من المسلمين فيما يمكنه، ويقدر عليه، يكون بعمله هذا، وقصده فيه الامتثال للأمر، والنهي. فإن هذا ينقل عمله من دائرة العادة إلى العبادة، والاستكثار من الأجر. فبالاكتساب امتثال للأمر، لإحياء النفوس عامة، وإحاطة الشرور عنها، يبدأ بنفسه، وأهله، ومن يحول من أقارب، وخدم، وأيتام، وإن استطاع غيرهم، فعل؛ يتحقق له إخلاص العبودية، ولا يفوته من حظه شيء). وتوصل روحية العمل بتعاطية للإنفاق على الأقارب مضاعفة الأجر، والثواب. وهذا استناداً إلى ما رواه الخمسة إلا أبا داود أن الرسول " صلى الله عليه وسلم " قال: (الصدقة على المسكين صدقة، وهي على ذي الرحم ثنتان: صدقة، وصلة).

وتوصل روحية العمل بتعاطيه أيضاً وجوب بل فرضية الأنفاق على الأهل، والأقارب المستحقين سواء أكان ذلك بالزكاة، أو بصدقة التطوع، وإلى درجة أن العلماء، أجازوا للزوجة أن تدفع زكاة الأموال لزوجها.

قال الإمام أبو عبيد: إن الرجل يجبر على نفقة امرأته، وإن كانت موسرة، وليست تجبر هي على نفقته، وإن كان معسراً.

فالرجل لا يزكي على زوجته، لوجوب إنفاقه عليها، بينما تزكي هي على زوجها؛ لعدم وجوب إنفاقها عليه.

^{١٣٢} الشاطبي - الموافقات. ج ٢. ص ١٩٦-٢٠٦.

وهكذا تربط روحية العمل بين أولوية للكسب، وبين عظم أجر الإنفاق على الأرحام. وكما روى أحمد، والطبراني في الكبير عن أم كلثوم بنت عقبة أن الرسول " صلى الله عليه وسلم " قال: (إن أفضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح) والكاشح هو المضمحل للعداوة. ويعني بالصدقة هنا الزكاة.

وكذلك ما رواه الطبراني، والبزار عن عبد الله بن مسعود أن امرأته قالت لبلال: اقرأ على رسول الله " صلى الله عليه وسلم " السلام من امرأة من المهاجرين، ولا تبين له، وقل له: هل لها من أجر في زوجها من المهاجرين ليس له شيء، وأيتام في حجرها، وهم بنواحيها أن تجعل صدقتها فيهم؟ فأتى بلال النبي " صلى الله عليه وسلم " فقال: نعم لها أجران: أجر القرابة، وأجر الصدقة).^{١٢٢}

٣- تعاطي العمل تبعاً للالتزام بدائرة الحلال - وبهذا الشاهد تسمو روحية العمل في الاقتصاد الإسلامي من غيره من الأنظمة الوضعية حيث لا وجود لقاعدة: الغاية تبرر الوسيلة. فالمسلم يلتزم بعمله بدائرة الحلال رسمها له المشرع الإسلامي لا يجوز له تعديها. وبين له دوائر الحلال فيما يتعاطاه من أعماله، ونشاطات، وعقود، وبيوع. فحرم عليه عقود الربا، وأحل له عقود البيع المستوفية لشروطها.

وحرم عليه أعمال الغش، والغرر، والغبن، والاحتكار، وتلقي الركبان، والسمسرة، الرافعة للسعر، والرشوة، والسرقة، والقتل، والغصب، وأكل الأموال بالباطل، وأحل له ممارسة جميع النشاطات، والأعمال المؤدية إلى الكسب الحلال، ونفع المجتمع.

^{١٢٢} رواد الطبراني في الأوسط، ورواد البزار بنحوه وفيه حجاج بن نصر، وثقه ابن حبان وعبد. انظر - مجمع الزوائد .

ج ٣. ص ١١٦. وهو أيضا في صحيح ابن حبان. انظر . الروض الضم - ج ٢ . ص ٤٢٢.

فقوة العمالة في الاقتصاد الإسلامي تتبع من قوة التمسك بأهداب، الروحانية، وشواهد الحلال، والتزام قواعد الشرعية في تعاطي الكسب، وممارسة النشاط. وبهذا، فإن روحية العمل في الاقتصاد الإسلامي تخضع الكسب للالتزام الروحي، والديني، وألا فلا بركة فيه، ولا فوز بتعاطيه. وبذلك فقد ربط بين الكسب الحلال، وبين الاستجابة للدعوة. وكما ورد في الحديث الشريف إلى سعد بن أبي وقاص (أطب مطعمك، تستجاب دعوتك).

وكما ورد في الحديث الشريف : (اللهم اغني بحلالك عن حرامك، وبطاعتك عن معصيتك، وبفضلك عن سواك).

٤- تعاطي العمل تبعاً لرفاهيته:- فلقد أوسعت روحية العمل في الاقتصاد الإسلامي من وسائل تعاطيه، ودوائر مجالاته ما دام حلالاً، وفي الحلال، فليست هناك قيود على الكسب، أو النفس، وحرمانها من العمل الطيب، والتمتع، والتلذذ بثمراته.

قال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين) [سورة المائدة آية ٨٧] .

وقال تعالى : (وكلوا مما رزقكم الله حلالاً طيباً واتقوا الله الذي أنتم به مؤمنون) [سورة المائدة آية ٨٨].

فإن سماحة الإسلام في روحية العمل - وإن قيده بدائرة الحلال- فهي قد أوسعته إشباعاً، وتعاطياً دون تضيق، أو ظلم، أو بخس بحق العمالة الإنسانية. فالنصوص الإلهية تصون حقوق العمالة بالتمتع بثمرات العمل، والكسب، من زينة الحياة الدنيا، والتمتع بمباهجها، والتلذذ برزق الله فيها، والتتعم برفاهيتها.

قال تعالى : (قل من حرم زينة الله التي أخرج لعبادة والطيبات من الرزق قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة كذلك تفصل الآيات لقوم يعلمون) [سورة الأعراف آية ٣٢].

والنصوص النبوية تؤكد حرية تعاطي العمل بتحقيق رفاهية الإنسان في حياته. فقد روى الإمام البخاري عن أنس في حديثه المشهور، والذي قال فيه " صلى الله عليه وسلم: (أما والله إني لأخشاكم لله، وأتقاكم له. لكني أصوم، وأفطر، وأصلي، وأرقد، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي، فليس مني).

وقد روى الإمام مسلم عن الرسول " صلى الله عليه وسلم" قال: (إن الله جميل يحب الجمال، الكبر بطر الحق، وغيظ الناس).

وفي حديث رواه الإمام القرطبي أن رسول الله " صلى الله عليه وسلم" قال: (سيد إدام الدنيا، والآخرة اللحم).^{١٣٤}

وقد روى الإمام القرطبي أيضا : عن عائشة أن رسول الله " صلى الله عليه وسلم" كان يأكل الطبخ بالرطب، ويقول: (يكسر حر هذا برد هذا، وبرد هذا حر هذا)^{١٣٥}، الطبخ هو البطيخ.

وقد قال القرطبي في تفسيره : (ليس كل ما تهواه النفس يذم، وليس كل ما يتزين به الناس، يكره . فإن الإنسان يحب أن يرى جميلاً، وذلك حظ النفس لا يلام فيه)^٣. وقال القرطبي أيضا : (لا يجوز لأحد من المسلمين تحريم شيء مما أحل الله لعباده المؤمنين من طيبات المطاعم، والملابس، والمناكح، فلا فضل في ترك شيء مما

^{١٣٤} (٢) (٣٩) - الإمام القرطبي - التفسير - ج ٧ - ص ١٩٥ - ٢٠٠.

^{١٣٥} نفس المرجع السابق.

أحله الله لعباده. وأن الفضل، والبر إنما هو في فعل ما ندب عباده إليه. ولذا روى عن عمر: (إذا وسع الله عليكم، فأوسعوا) ٤.

وقال أبو الفرج بن الجوزي: (أكره لبس الغوط، والمرقعات لأربعة أوجه: أحدهما: أنه ليس من لبس السلف، وإنما كانوا يرقعون لضرورة. والثاني: أنه يتضمن إدعاء الفقر، وقد أمر الإنسان أن يظهر أثر نعم الله عليه. والثالث: إظهار التزهّد، وقد أمرنا بستره. والرابع: أنه تشبه بهؤلاء المتزحزحين عن الشريعة، ومن تشبه يقوم فهو منهم) ١٣٦

وعن أنس بن مالك، قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكثر دهن رأسه ويسرح لحيته بالماء. وعن ابن عباس قال: كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم مكحلة يكتحل بها عند النوم ثلاثاً في كل عين. وعن عائشة قالت: ((كان نفر من أصحاب رسول الله ينتظرونه على الباب، فخرج يريدونهم، وفي الدار ركوة فيها ماء فجعل ينظر في الماء، ويسوي لحيته، وشعره. فقلت يا رسول الله، وأنت تفعل هذا! قال: نعم، إذا خرج الرجل إلى إخوانه، فليهيئ من نفسه؛ فإن الله جميل يحب الجمال)) [٢].

لذا ذكر الشاطبي: ((بأن طلب الحظوظ قد يكون مبرراً من الحظوظ إن كان الدافع إليه أولاً أمر الشارع [٣]. وإن تصرفات المسلم تصير عبادات حتى لو كانت عادات؛ لأن المسلم إذا فهم مراد الشارع، وعمل على مقتضى ما فهم، فهو إنما يعمل من حيث طلب منه العمل، ويترك إذا طلب منه الترك)). [٤] وما قاله الشاطبي في ذلك مصداق لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ما كسب رجل كسباً أطيب من عمل يده، وما أنفق الرجل على نفسه، وأهله، وولده، وخادمه، فهو صدقة)). (رواه ابن ماجه، وأبو داود، والترمذي، والنسائي).

^{١٣٦} تفسير القرطبي، ج ٧، ص ١٩٧.

ـ البحث الثالث ـ

ـ الكفاءة الإنتاجية للعمل ـ

وتطلب عدة أمور أهمها: الثقافة، والتعليم، والتمرين، والتدريب، والظروف الصحية والمناخية، والغذاء، والكساء، والسكن، والترفيه، والحوافز، والتخصيص، وغيرها من الأمور التي يؤثر تحققها على قدرات العمال في اتجاهات الإيجابية في الإنتاج، ويرفع قدراتهم وطاقاتهم الإنتاجية .

وكما يقول الأمام محمد باقر الصدر في كتابه اقتصادنا : (فإن الأمور هذه، والعوامل وجدت سبيلها في التطبيق العملي في الدول المتقدمة اقتصادياً بعد أن مرت هذه الدول بظروف غير مواتية إبان الثورة الصناعية، وما بعدها، وما ترتب على ذلك من يؤس، وشقاء الطبقة العاملة، ونذر الشر إلى أبرزها التحليل الماركسي للمجتمعات الرأسمالية آنذاك. وإنها بداية النهاية للرأسمالية لما تقوم بع من استغلال، وما تتسم به من صراع طبقي، وقيام الحركات الإصلاحية؛ لإصلاح أحوال الطبقة العاملة، وتحسين ظروفها المعيشية، والاجتماعية).

وكما يقول ساميلوسون^{١٢٧} : (وعلى الرغم من التقدم العلمي الكبير حالياً، واتباع الأساليب الإنتاجية الحديثة التي تعتمد على الآلات، واقتصار مهمة العامل على مراقبة الآلات، والإشراف عليها خاصة في مجالات الإنتاج الواسع في الصناعة، فإن ذلك لا يقلل من أهمية ثقافة العامل، وتدريبه بدرجة كبيرة. إذ من غير الممكن للعامل غير المتعلم، أو غير المدرب أن يدير هذه الآلات، ويشرف عليها).

^{١٢٧}Samuelson. P.A.Economics. ١٩٧٦.

وهكذا نرى أن روحية العمل في الاقتصاد الإسلامي تشير إلى، بل تتناول عوامل الكفاءة الانتاجية منذ فجر الإسلام، والتي ترفع من كفاءة العمال، وحسن أدائهم، واتقانهم لأعمالهم، وزيادة مهاراتهم.

فقد روى شيخ الإسلام ابن تيمية : أن الرسول " صلى الله عليه وسلم " قال (إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً، أن يتقنه).

وتستوجب روحية العمل أن يعمل كل في مجاله، وتخصصه.

روى الإمام البخاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (من ولي من أمر المسلمين شيئاً، فولى رجلاً، وهو يجد من هو أصح منه، فقد خان الله، ورسوله).

وتتناول الكفاءة الإنتاجية للعمل أيضاً : عوامل الكفاءة المتعلقة براحة العمال، ومواعيد أعمالهم.

فقد روى الإمام البخاري أن الرسول " صلى الله عليه وسلم " قال : (إن لنفسك عليك حقاً، وإن لزوجك عليك حقاً، وإن لعينك عليك حقاً).

وتتناول أيضاً : حسن المعاملة للعمال، وكفالة أسباب معيشتهم، والمحافظة على حياتهم، والعناية بأسباب قوتهم، ومعونتهم.

وفي هذا يقول الرسول " صلى الله عليه وسلم " : (إخوانكم خولكم جعلهم الله قنية تحت أيديكم، فمن كان أخوه تحت يده، فليطعمه من طعامه، وليلبسه من لباسه، ولا يكلفه ما يغلبه؛ فإن كلفه ما يغلبه، فليعنه).

وتتناول أيضاً : العناية بصحتهم، وعلاجهم، والتعويض عليهم في حالة العجز، أو الكبر. فلقد صالح خالد بن الوليد أهل الحيرة على كفالة كل عامل ضعف عن العمل، لكبر، أو مرض، أو كارثة، أو افتقر بطرح الجزية عنه، وإعالتة هو،

وعياله من بيت مال المسلمين. وكذلك العناية بالعامل عند وفاته، ورعاية أسرته، وجعل حق ذلك على المجتمع.

فقد روى ابن ماجه أن الرسول " صلى الله عليه وسلم " قال : (من ترك مالا، فلورثته، ومن ترك ديناً، أو ضياعاً، فعلي، وإليّ، وأنا أولى بالمؤمنين).

وتتناول روحية الكفاءة الإنتاجية للعمال في الاقتصاد الإسلامي: تنظيم ظروف العمل أيضاً، ومن حيث علاقات العمال بين العمال، وأصحاب العمل. وتوجب وضع القوانين، والتنظيمات، واللوائح المنظمة لذلك، وبما يناسب العمال، ويمكنهم من أداء أعمالهم، والحصول على حقوقهم، ويوفر لهم المناخ الملائم؛ لتحقيق الأهداف المرسومة في الخطط التنموية، والمنوط تنفيذها من قبلهم.

ويتناول أيضاً : ضمان توفير مستويات الفن الإنتاجي، والفن التكنولوجي، واستخدام الأساليب الفنية الحديثة في الإنتاج، وتدريب العمال على حسن استعمالها، وتدريبهم عليها؛ مضاعفة لقدراتهم الإنتاجية، وخبراتهم الفنية.

وتتناول تلك الروحية أيضاً : تقرير الحوافز المادية، والمعنوية الثوابية للعمال. فبالنسبة للحوافز المادية: فقد ذكر الأمام أبو يوسف في كتابه الخراج : (أنه لما استخدم عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) أصحاب الرسول " صلى الله عليه وسلم " لجباية الخراج، قال له أبو عبيدة بن الجراح: دنست أصحاب رسول الله " صلى الله عليه وسلم " ، فقال له عمر: يا أبا عبيدة، إذا لم أستعن بأهل الدين على سلامة ديني، فبمن استعين؟! قال : أما إن فعلت، فأغنهم بالعمالة عن الخيانة).

وبالنسبة للحوافز المعنوية الثوابية: فقد قال تعالى : (إنا لا نضيع أجر من أحسن عملاً) [سورة الكهف آية ٢٠].

وقال تعالى : (ولكل درجات مما عملوا وليوفيهم أعمالهم وهم لا يظلمون) [سورة الأحقاف آية ١٩].

وقال تعالى : (ليجزئهم الله أحسن ما عملوا ويزيدهم من فضله والله يرزق من يشاء بغير حساب) [سورة النور آية ٣٨].

-المبحث الرابع-

التخصيص، وتقسيم العمل -

تأخذ به روحية العمل في الاقتصاد الإسلامي؛ على اعتباره وسيلة إيجابية لزيادة الطاقة الإنتاجية، والقدرات النشاطية للعمال، وبالتالي لزيادة الناتج الكلي للمجتمع. ويعني التخصيص: أن يكلف كل عامل بجزء من العمل في وحدته الإنتاجية، يؤديه بالتعاون مع العمال الآخرين؛ لإتمام العملية الإنتاجية للسلعة. وكما يقول الاقتصاديان: " بالدين"، و: "هود": (فإن ظاهرة تقسيم العمل قديمة، ومرت بمراحل متعددة. بدأت في العصور القديمة بالتخصص المهني، وذلك بأن يقوم كل فرد بنشاط إنتاجي معين: كالرعي، أو الزراعة، أو التجارة إلى غير ذلك من مهن مختلفة).

ثم تدرج تقسيم العمل بعد ذلك في القرون الوسطى بتخصيص كل فرد في إنتاج سلعة معينة، ومبادلتها بالسلع التي ينتجها غيره من أفراد المجتمع. وإن تقسيم العمل ظاهرة سابقة للنظام الرأسمالي إلا إنها اتسعت في ظله).

وقد مر التخصص في الرأسمالية بمراحل ثلاث: أولها - التخصص المهني. وثانيها - تجزئة النشاط الإنتاجي - بقيام كل فرد بأحد جوانب، أو مراحل النشاط الإنتاجي المتتالية: كالتخصيص في حليج القطن، أو غزله، أو نسجه في صناعة الملابس أو التخصيص في صهر الحديد، أو طرقه، أو تشكيله في صناعة الحديد.

وثالثها - التقسيم الفني، أو التجزئة الفنية للعمل داخل الوحدة الإنتاجية الواحدة؛ بتقسيم عملية إنتاج السلعة الواحدة إلى عدد من العمليات التي يتخصص في كل

واحد منها عامل مستقل، يختلف عن غيره من العمال المشتركين معه في نفس عملية إنتاج السلعة داخل الوحدة الإنتاجية .

مزايا التخصص – يذكر الاقتصاديون، ومنهم " ساميلسون"، "وسوتز" أن التخصص يؤدي إلى زيادة إنتاجية الموارد الاقتصادية، والنتاج الكلي؛ وذلك للاعتبارات التالية:

- ١- يضيف التخصص على العمال مهارة، وإتقاناً أكبر في أداء أعمالهم.
- ٢- يرفع التخصص من كفاءة العمال.
- ٣- يؤدي التخصص إلى مردود أعلى، وفي وقت أقصر.
- ٤- يمكن التخصص من استخدام الآلات، والأساليب الحديثة المنظورة في الإنتاج.
- ٥- يمكن التخصص العمال من أن يؤدوا الأعمال التي تتفق مع ميولهم، ورغباتهم، واستعداداتهم مما يزيد في الإنتاج المتحقق للمجتمع.

مضار التخصص – وأهمها ١- البطالة في حالة نقص الطلب على المهن التي يتعاطاها العمال. إذ من الصعب في هذه الحالة التحول إلى مهنة أخرى. ويعالج هذا بإقامة مراكز التدريب المهني. ٢- الروتين الممل للعمل – يسببه التكرار المستمر لنفس العمل، إلا أن هذا يعالج بتخفيض ساعات العمل، وإعطاء الحوافز للعمال، وتوفير فرص ممارسة الهوايات الشخصية، والمشاركة في كافة نواحي الحياة العامة.

الفصل التاسع

-الخاصية التاسعة-

تطبيق مبدأ التوزيع في التخصيص المالي

ونضمنه مبحثين اثنين هما : المبحث الأول - تطبيق مبدأ التخصيص المالي
المبحث الثاني - تطبيق مبدأ التوزيع المالي.

- المبحث الأول -

- تطبيق مبدأ التخصيص المالي -

وذلك بتخصيص نوع من الإيراد لنوع معين من النفقات، وضمن الإقليمية، أو النوعية، في التوزيع :-

أولاً - بالنسبة للنوعية في التخصيص :- فإيرادات الزكاة جرى تخصيصها لمصارف الضمان الاجتماعي، والدعوة إلى الله، وضمن ميزانية مستقلة عن الميزانية العامة الإسلامية.

قال تعالى : (إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم" [سورة التوبة آية ٦٠].

كما خصصت إيرادات خمس الغنائم لله، ولرسوله، ولذي القربى، واليتامى، والمساكين، وابن السبيل، والأربعة أخماس الباقية جرى تخصيصها للإنفاق على المحاربين المسلمين.

قال تعالى : (واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن الله خمسته وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل" [سورة الأنفال آية ٤١].

كما خصصت إيرادات الفيء لمصارفها بالإتفاق العام على المرافق العامة، والمصالح العامة للمسلمين.

قال تعالى: (ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم" [سورة الحشر آية ٧].

ثانياً - وبالنسبة للأقليمية في التخصيص:- جرى تخصيص إيرادات كل إقليم للإتفاق على مصالحه. فإيرادات الدولة العامة ترصد في بيت المال المركزي، وتتفق على نطاق الدولة، أو المركز الرئيسي للخليفة. في حين ترصد إيرادات كل إقليم في ميزانيته. أي في بيت المال الإقليمي، وتتفق داخل الإقليم، وعلى نطاقه، ولا يرحل منها إلى بيت المال المركزي إلا الفوائض من الأموال العامة.

ثالثاً - وبالنسبة للطوارئ في التخصيص:- جرى تخصيص بعض الإيرادات العامة غير العادية؛ لتغطية النفقات الطارئة غير العادية: كنفقات الكوارث الطبيعية، والمناخية، أو الحروب. وهذا ما يقرره المذهب الحنفي في جواز الإدخار من فوائض الميزانية العامة؛ للإتفاق على حاجات الطوارئ غير المتوقعة .

ولنا القول: بأسبقية التشريع المالي الإسلامي بالأخذ بقاعدة التخصيص؛ ضماناً لكفاءة استخدام المال العام ، وتحقيق أغراض السياسات المالية الاقتصادية والاجتماعية استهدت بها التشريعات المالية الوضعية في الخروج على مبدأ العمومية في الإتفاق العام حديثاً .

- المبحث الثاني -

- تطبيق مبدأ التوزيع المالي -

تتكون المصادر المالية الرئيسة لبيت المال من ثلاثة - الأول - إيرادات الزكوات: وتشمل زكاة النقدين، والزروع والثمار، والماشية، وعروض التجارة، والأوراق النقدية، والمالية، وكسب العمل، والمهن، والعمائر المستقلة، وغيرها مما يجري توزيعها على الأغلب منها من قبل الدولة.

وجرى العرف منذ عهد الخليفة ذي النورين عثمان بن عفان (رضي الله عنه) لأن يجري جمع، وتوزيع زكوات الأموال الظاهرة: كزكاة الزروع والثمار، والماشية من قبل الدولة.

بينما يجري توزيع زكوات الأموال الباطنة: كزكاة النقدين، والأوراق النقدية والمالية، وعروض التجارة، وكسب العمل، والعمائر المستقلة من قبل أصحابها؛ على اعتبار أن ذلك بتفويض من قبل رئيس الدولة أمير المؤمنين.

الثاني: الصدقات، وضرائب العشور على التجارة الخارجية، والوصايا، والنذور، والكفارات، والوقف للفقراء، وزكاة الفطر، ويجري إنفاقها، وتوزيعها غالباً من قبل الأفراد أنفسهم.

الثالث: الموارد المالية الأخرى للميزانية العامة - موارد بيت المال، أو الخزينة العامة، كضريبتى الخراج، والجزية، والضرائب المستحدثة لمواجهة الطوارئ، والحروب العسكرية، وعشور التجارة على غير المسلمين، وخمس الركاز، وخمس المعادن، وخمس ما يستخرج من قيعان البحار، والانهار، وخمس الغنائم، والقيء. والتركات التي لا وارث لها. وحصائل التعزيزات المالية، والتبرعات إلى الدولة.

وتأصيلاً للفائدة الموجودة نحصر دراستنا لمبدأ التوزيع المالي على الزكاة، والصدقات الواجبة فقط.

توزيع إيرادات الزكاة، والصدقات الواجبة.

حدد القرآن مصارف الزكاة بقوله تعالى : (إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عيها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم) [سورة التوبة: آية ٦٠].

فتصرف الزكاة المفروضة للفقراء، والمساكين الذين لا يجدون ما يكفيهم، والمرضى، والعجزة الذين لا يستطيعون التكسب، وليس لديهم مال، والعاملين على جمعها، وتفريقها، أجرا على عملهم، والذين تؤلف قلوبهم، حتى يحسن إسلامهم، وينتفع بهم في خدمته، ونصرته، والدعوة إليه، وفي عتق رقاب الارقاء، والأسرى، وفي قضاء الدين عن المدينين المعسرين، وعن تحملوا ديونا في إصلاح ذات البين، ودفع الضرر عن المسلمين، وكل ما من شأنه الخير للمسلمين، فلا يدخل فيها المدينين لإثم، أو سفه، أو ظلم، أو حرام. أو في تزويد الغزاة بما يعينهم على الجهاد في سبيل الله، ولو ازم ذلك وما يتصل به (وقد قال أحمد: بدخول الحج ضمن سهم في سبيل الله). وفي إعانة المسافرين الذين انقطعت أسباب اتصالهم بأموالهم، وأهلهم.

وقد اختلف العلماء في تعريف بعض الأصناف الثمانية (يتركز الاختلاف في تعريف الفقير، والمساكين)، وفي تقسيم الزكاة بينهم، وفي مقدار ما يعطى للمحتاج، وفي صرفها في أماكن جمعها، أو نقلها. وفي بعض مسائل أخرى فرعية، على النحو التالي:

المسألة الأولى

—نقل الزكاة من مكان إلى آخر:

— يقرر جمهور العلماء عدم جواز ذلك استناداً إلى ما ورد في هذه المسألة من أحاديث منها :-

أ- حديث معاذ الذي رواه الجماعة، وفيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بعثه إلى اليمن قال له: خذها من أغنيائهم، وضعها في فقرائهم.

ب- حديث إبراهيم بن عطاء الذي فيه أن زياداً أو بعض الأمراء بعث عمران بن حصين على الصدقة، فلما رجع قال لعمران : أين المال، قال : وللمال أرسلتني!! أخذناها من حيث كنا نأخذها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، ووضعناها حيث كنا نضعها على عهد رسول الله (ص) رواه أبو داود، وابن ماجه).

هـ- حديث عبد الله بن هلال الثقفي قال : جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : كدت أقتل بعدك في عناق، أو شاة من الصدقة . فقال صلى الله عليه وسلم: لولا أنها تعطى فقراء المهاجرين، ما أخذتها (رواه النسائي) ^{١٣٨}

د- حديث : المسلم أخو المسلم لا يسلمه ، ولا يظلمه ^{١٣٩}

لذا اختلف العلماء في نقل الصدقة من مكان جمعها إلى مكان آخر تفرق فيه، فقد روى عن مالك، والشافعي، والثوري : عدم جواز صرفها في غير فقراء البلد، وقال غيرهم : يجوز مع الكراهة ^{١٤٠}. وقال سحنون : لو بلغ الإمام أن ببعض البلاد حاجة شديدة، جاز له نقل بعض الصدقة المستحقة لغيره إليه؛ فإن الحاجة إذا

نبيل الأوطار للشوكاني : ج ٣، ص ١٥٢.

^{١٣٩} تفسير القرطبي، ج ٨، ص ١٧٥.

^{١٤٠} نبيل الأوطار، ج ١، ص ١٥٢.

حاجة شديدة، جاز له نقل بعض الصدقة المستحقة لغيره إليه؛ فإن الحاجة إذا نزلت، وجب تقديمها على من ليس بمحتاج^{١٤١}. وقيل بأن سهم الفقراء، والمساكين يقسم في الموضع، أما سائر السهام، فتتقل باجتهاد الإمام ٥. وهل تفرق الزكاة في بلد وجود المال، أو في بلد صاحبه إن كان مقيماً في بلد آخر؟ فقيل: في بلد المال، وقيل بلد المكلف؛ لأنه هو المخاطب، واختار الأخير ابن خويز منداد ٦.

فالأمر إذا وسع، وللدولة أن تختار ما يناسب ظروف المجتمعات المحلية، والمجتمع ككل في إمكان نقل الزكاة، أو جزء منها بين المجتمعات المحلية مع تفضيل أهل الحاجة من موطن استحقاقها في تفريق الزكاة التي جمعت منه، حتى تتحقق العدالة الاجتماعية بين سكان كل إقليم، وبين مختلف أقاليم الدولة، ومن الممكن استكمال هذا التوزيع من العطايا التي قد تفرقها الدولة من موارد أخرى غير الزكاة، أو أي إجراء تعويض آخر من خلال سياستها المالية.

المسألة الثانية:

أولوية توزيع الزكاة بين الأصناف الثمانية:

ذكر الإمام النووي أن الشافعية يرون : أنه إذا أراد الإمام تفريق الزكاة يبدأ بالعاملين على الزكاة أولاً، فيعطوا أجره عملهم، وهم : السعاة، والكتبة، والقسامين، والعشارين، وغيرهم من ثمن ؟ الزكاة، وهي حصتهم، ثم يفرق الباقي بين الأصناف السبعة^{١٤٢}. فإذا لم يكن هناك عمال فيقوم الإمام، أو الساعي إذا فوض إليه ذلك، بضبط المستحق، ومعرفة أعدادهم، وقدر حاجاتهم، واستحقاقهم، ويوزع الزكاة جميعها عليهم حتى لا يبقى منها شيء، ويتعجل في توصيلها إليهم حتى لا

يهلك منه شيء لديه. ولا حق في الزكاة للوالي على المنطقة، ولا للقاضي، وللإمام؛ بل رزقهم من بيت المال. وقال غيرهم يُعطى العاملون (ولا يوظف إلا ما يحتاج إليه العمل فعلا لئلا يكون إسرافا على حساب المحتاجين) قدر أجره مثلهم^{١٤٣}.

ويرى الشافعي إعطاء كل صنف جزءا على حدة؛ لأحقيتهم فيها^٣. وقد ذكر الأمام القرطبي في تفسيره : قال حذيفة : ذكر الله الأصناف الثمانية، لتعرف. فأى صنف منها أعطيت، أجزأتك، وهي رواية عن ابن عباس^{١٤٤}. وقال إبراهيم النخعي: إذا كان المال كثيراً يتحمل الأجزاء، قسم على الأصناف، وإن كان قليلا، جاز وضعه في صنف واحد. وقال أحمد بن حنبل : تقريفاً أولى، ويجزئ في صنف واحد^{١٤٥}. وذكر المنذري : قال مالك يجتهد، ويتحرى موضع الحاجة منهم. ويقدم الأولى، فالأولى من أهل الحاجة، والفاقة، فإن رأى الحاجة في الفقراء في عام أكثر قدمهم، وإن رآها أبناء السبيل في عام آخر ، حولها إليهم.

وقد اختلف العلماء في سهم المؤلفة قلوبهم . فقال أحمد بن حنبل: يعطون إن احتاج المسلمون إلى ذلك . وقال مالك: سهم المؤلفة يرجع إلى أهل السهام الباقية. وقال الشافعي: لا يعطي مشرك من الزكاة يتألف على الإسلام^{١٤٦}. وبالجمله لا يعطي من الزكاة إلا مسلماً، فتؤخذ من أغنياء المسلمين، لترد إلى فقرائهم.

^{١٤٣} الحافظ المنذري : مختصر سنن أبي داود، ج ١، ص ١٣١.

^{١٤٤} تفسير القرطبي، ج ٨، ص ١٦٨.

^{١٤٥} الحافظ المنذري : مختصر سنن أبي داود، ج ٢، ص ٢٣٠.

^{١٤٦} الحافظ المنذري : مختصر سنن أبي داود، ج ١، ص ٢٣١.

ومع ذلك فقد أعطى عمر بن الخطاب نمياً مكفوفاً في المدينة مقدار قوته، وما يصلحه، وقال هذا من الذي قال الله تعالى فيهم : (إنما الصدقات للفقراء والمساكين)
١٤٧

المسألة الثالثة-

-حد الحاجة .

- اختلفت أراء الفقهاء في ذلك لما روي من أحاديث منها :-
- ١- روى أبو داود عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (ولا تحل الصدقة لغني إلا لخمسة: لغاز في سبيل الله عز وجل، أو لعامل عليها، أو لغارم، أو لرجل اشتراها بماله، أو لرجل كان له جار مسكين ، فتصدق على المسكين فأهداها المسكين للغني).
 - ٢- وروى أبو داود عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : المسألة لا تحل إلا لثلاثة : لذي فقر مدقع، أو لذي غرم مظع، أو لذي دم موجه (رواه أحمد).
 - ٣- وروى أبو داود عن عبد الله بن عمرو قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " ولا تحل الصدقة لغني، ولا لذي مرة سوي".
- فذو فقر مدقع : أي شديد يلصق صاحبه بالأرض التي لا نبات بها.
- وذو غرم مظع: أي شديد جاوز الحد، والتزم به بدون عوض مقابلة.
- وذو دم موجه: أي من تحمل دية عن قريبه، أو صديقه، أو نسيبه القاتل، ليدفعها لأولياء المقتول، وإن لم يدفعها، قتل القاتل بدم المقتول، فيتوجع هو لذلك.
- وذو مرة سوي : أي ذو قوة على الكسب، والعمل، وأعضاؤه مستوية، وسليمة^{١٤٨}.

^{١٤٧} تفسير القرطبي ، ج ٨ ، ص ١٧٤.

^{١٤٨} نبيل الأوطار للشوكاني، ج ٤، ص ١٥٨ - ١٦٠.

المسألة الرابعة.

- حد الفقر، والمسكنة.

وقد اختلف الفقهاء في تعريفهم للفقير، والمسكين، وفي حد الغنى الذي يخرج به الإنسان عن استحقاق الزكاة. فمنهم من يرى: أن الفقير أحسن حالا من المسكين؛ فالفقير يجد بعض ما يكفيه، ويقيمه، أما المسكين فلا شيء له ^{١٤٩}.

وقال ابن عباس : أن المسكين هو السائل الطواف، والفقير الذي لا يسأل رغم حاجته، فلا يظن له.

وقال الشافعي: أن الفقير : من لا مال له، ولا حرفة تقيمه، زمناً (مريضاً) كلن، أو غير زمن. والمسكين، من له مال، أو حرفة لا تقيمه، ولا تغنيه سائلاً كان، أو غير سائل. فالمسكين يكون له ملك، وكسب من عمل لكن لا يكفيه ^{١٥٠}.

وقيل : أن الذي يسأل، ولا يعلم له مال، فإن أمره محمول على العدم. وقد يكون من الناس من يكون قوي الجسم لكن لا عمل له، فلا يعد غنياً، ويأخذ من الصدقة ٣.

وقد اختلف الفقهاء في حد الغنى الذي يمتنع معه توجيه الزكاة للشخص لخروجه من حد الفقر، أو المسكنة. فقال أبو عبيد : إن كان عنده أربعين درهماً أو ما يساويها، حرمت عليه الصدقة ^{١٥١}. وقال مالك، والشافعي: لا حد للغنى معلوم، وإنما يعتبر حال الإنسان بوسعه، وطاقته؛ فإذا اكتفى بما عنده، حرمت عليه الصدقة، وإذا احتاج، حلت له ^{١٥٢}. وقال أبو حنيفة : الحد فيه مئتا درهم، وهو النصاب الذي تجب فيه الزكاة، فقد أمرنا بأخذ الزكاة من الأغنياء، وإعطائها للفقراء، فمن عنده

^{١٤٩} تفسير القرطبي، ج ٨، ص ١٦٨-١٦٩.

^{١٥٠} الحافظ المنذري : مختصر سنن أبو داود، ج ٢، ص ٢٣٢-٢٣٣.

^{١٥١} أبو عبيد القاسم بن سلام : الأموال . ص ٦٦١-٦٦٧.

^{١٥٢} الحافظ المنذري: ص ٢٢٧.

النصاب، وجبت عليه الزكاة، ولم يستحقها؛ لأنه يكون قد خرج من حد الفقر. إلا أنه إن كان له داراً، وخادماً لا يستغني عنهما، جاز إعطاؤه طالما لا يفيض من ثمنها شيء عما يحتاج إليه. وهو رأي مالك، والنخعي، والثوري^{١٥٢}، وقد روى ذلك عن عمر بن عبد العزيز أيضاً^{١٥٣}.

ويقدر العلماء : إن هذا الغنى هو ملك النصاب فائضاً عن الحوائج الأصلية. ولا تحل المسألة للغني؛ عملاً بقول رسول الله صلى عليه وسلم السابق ذكره إلا للغازي ليستعين بها في غزوه في سبيل الله، وهو رأي مالك، والشافعي، وأحمد، أما أبو حنيفة فقال: لا يعطي الغازي إلا أن كان منقطعاً به^{١٥٤}. أو الغارم الغني الذي يتحمل الدية، أو الدين، أو غير ذلك؛ لإصلاح ذات البين، فيعطي منها، إن كان ماله يفي، ولا يبقى له شيء، أو يفتقر إن تحملها وحده^{١٥٥}.

المسألة الخامسة

-مقدار العطاء-

أما قدر ما يعطى المحتاج، فقد اختلف فيه الفقهاء أيضاً. فروى عن أبي حنيفة: أن لا يعطي للواحد أكثر من مائتي درهم، إذا لم يكن عليه دين، أوله عيال^{١٥٦}، أما مالك فيرى أن لا حد لذلك، بل الأمر قائم على الاجتهاد، وحسن النظر؛ لأن أحوال الناس تختلف في الكفاية تبعاً لمنازلهم في المجتمع^{١٥٧}.

^{١٥٢} تفسير القرطبي، ج ٨. ص ١٧١.

^{١٥٣} تفسير القرطبي، ج ٨، ص ١٧١.

^{١٥٤} الأموال لأبي عبيد، ص ٦٦٦.

^{١٥٥} الحافظ المنذري: ج ٢، ص ٢٣٤-٢٣٥.

^{١٥٦} الحافظ المنذري مختصر سنن أبي داود. ج ٢، ص ٢٨٦.

^{١٥٧} الأموال لأبي عبيد، ص ١٧٠ - ١٧٧.

وقد قال عمر بن الخطاب : إذا أعطيتم، فأغنوا، وقال عمر أيضا للسعاة : كرروا عليهم الصدقة، وإن راح على أحدهم مائة من الإبل . وقال ابن عباس: أعتق من زكاة مالك، كما كان لا يرى بأسا أن يعطي من زكاة ماله في الحج، وإن يعتق من الرقبة.

ويرى الشافعي : إعطاء الفقير على قدر حاجته بدون تحديد، فيعطي الفقير ما يليق بحاله بدون إسراف، ولا تقتير لنفس الشخص، ولمن هو في نفقته يحسن يكفيه المطعم، والملبس، والمسكن، وسائر ما لا بد منه^{١٥٩}. وقد نص أصحاب الشافعي على إعطاء الفقير الذي عادته الاحتراف ما يشتري به حرفته أو آلات حرفته قلت قيمة ذلك، أو كثرت، ويكون قدره بحيث يحصل له من ربحه ما يفي بكفايته غالباً تقريباً. و يختلف ذلك باختلاف الحرف، والبلاد، والأزمان، والأشخاص.

وقال بعضهم : من يبيع البقل، يُعطى خمسة دراهم، أو عشرة. ومن حرفته بيع الجواهر، يُعطى عشرة آلاف درهم مثلاً، إذا لم يتأت له الكفاية بأقل منها. ومن كان تاجراً، أو خبازاً، أو صرافاً أعطي بنسبة ذلك. ومن كان خياطاً، أو نجاراً، أو قصاراً، أو قصاباً، أو غيرهم من أهل الصنائع، أعطي ما يشتري به الآلات التي تصلح لمثله، وإن كان من أهل الضياع يُعطى ما يشتري به ضيعة، أو حصة في ضيعة تكفيه غلتها على الدوام^{١٦٠}.

وبنفس القول تقريباً قال أبو عبيد، فقد قال^{١٦١}. إن الآثار دالة على أن مبلغ ما يعطاه أهل الحاجة من الزكاة ليس له مقدار محظور على المسلمين أن لا يتعدوه إلى غيره، وإن لم يكن المعطي غارماً بل فيه المحبة، والفضل بلا محاباة. ولا إيثار

^{١٥٩} المجموع شرح المذهب، ج ٦، ص ١٢٦، الترمذي.

^{١٦٠} المجموع شرح المذهب، ج ٦، ص ١٣٩-١٤٠.

^{١٦١} الأموال لأبي عبيد، ص ٦٧٨.

هو إذ يمكن تملك مسكن لأسرة لا تجد لها منزلاً. وكسوتهم بما يستر عوراتهم، وعتق الرقاب، وحمل ابن السبيل إلى بلده مهما تكلف. وعلاوة على علاج الزكاة لمرض المرضى، ومواساتها، للعجزة، والمحتاجين، وتوفير وسيلة عمل للعاطلين، فإنها سبيل علم للمتعلمين. فقد أجاز الفقهاء إعطاء المتفرغين للعلم النافع الذي يعود على المجتمع من الزكاة؛ ليتفرغوا لطلب العلم، واكتسابه، والمهارة فيه، وإتقانه. حتى وإن كانوا أقوياء أصحاب قادرين على الكسب، والعمل، وأن ينفق على تمويل كتبهم، ومراجعتهم التي يحتاجها تعلمهم من الزكاة^{١٦٢}.

وتعد الزكاة مع منع الربا ركيزتين أساسيتين، لنماء الاقتصاد، وعمارة الأرض، وتثمين رؤوس الأموال، وتشغيل العمل، ووفرة الإنتاج، وعدالة توزيع الدخل^{١٦٣}.

^{١٦٢} المجموع شرح المذهب، ح ٦، ص ١٣٩.

^{١٦٣} من د. محمد عبد المنعم عفر - الاقتصاد الإسلامي - وبصرف. من ص ٤٢١، ٤٢٩، ج ١.

- الفصل العاشر -

-الخاصية العاشرة -

العمل، رقابة قواعد وتوجيه الأرباح في النظام المالي.

مقدمة

لقد ضمنت روحية النظام الاقتصادي الإسلامي حرية، الأفراد في المجتمع الإسلامي في العمل، والإنتاج، والتوظيف، واستغلال الموارد المالية، كما ضمنت حقوق التملك، والحصول على الأرباح، وتكوين فوائض الأموال، وتجميع المدخرات، وإنفاقها، ولكن الروحانية تلك أحاطت تلك الحريات، والحقوق، وأخضعت ممارستها لأنظمة، ومبادئ، وقواعد تكون في مجموعها إطار سياسة القوامية والترشيد سواء بالنسبة لكسب الأموال، وتكوين فوائض رؤوس الأموال، والمدخرات، أو بالنسبة لكيفية إنفاقها، وصرفها.

وفي إحاطته لسياسة القوامية، والترشيد بشواهد روحية، فقد جعل المشرع الإسلامي نشاطات الأفراد الاقتصادية، والمالية، وخاصة في مجال كسب الثروة، وإنفاقها تنطلق من عقائدهم، ودلائل إيمانهم، وأحكام شريعتهم، وأنظمة اقتصادهم، وظواهر أخلاقهم؛ وبحيث جعل كسب الأموال، وتجميع المدخرات ليس غاية في حد ذاته؛ وبحيث جعل الإنفاق لها يتعدى غايات التلبية للحاجات الخاصة، أو الأغراض الشخصية ليتناول تحقيق المصلحة الجماعية. ومن هنا فإن روحية القوامية، والترشيد في استخدام الأموال، وإنفاقها تقتضي تغليب غايات الإنفاق الاستثماري على الإنفاق الاستهلاكي. ومن ثم تنظيم الإنفاق الاستهلاكي غير المنتج، وحصوه في القدر الذي يفي بالحاجات الضرورية بعيداً عن كل إنفاق ترفي، أو كمالي لا

ضرورة له؛ وبحيث يمكن السيطرة على فوائض رؤوس الأموال، وتجمعات الادخار، وتوجيهها نحو قنوات الاستثمار المنتج، ونحو حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الاقتصادية، والأزمات التضخمية، أو الأنكماشية بتقليل حجم الإنفاق في أوقات التضخم، وزيادته في أوقاته الكساد.

وبهذا تقتضي حكمة روحية القوام، والترشيد عدم ترك الأفراد يجمعون الأموال، ويحققون الثراء، وينفقون تبعاً لما يحلو لهم، وعلى ما يحقق مصالحهم الذاتية، وأغراضهم الشخصية؛ وإلا عم الفساد، وانتشر الضلال، وسادت الفوضى في مجال المال، والأعمال؛ وذلك لأن رؤوس الناس ثلاثة : العلماء، والعباد، وأصحاب الأموال؛ فإن فسدت أحوال هؤلاء، فسدت أحوال الناس.

ويتناول تطبيق قاعدة القوام، والترشيد الإنفاقي في الاقتصاد الإسلامي مجالات عديدة أهمها :

١- قوام، وترشيد الإنفاق في مجال المشروعية.

٢- قوام، وترشيد الإنفاق في مجال الاستهلاك.

٣- قوام، وترشيد الإنفاق في مجال التكليف.

ونضمها ثلاثة مباحث هي :-

-المبحث الأول -

-قوامة، وترشيد الإنفاق في مجال المشروعية - تعني هذه القوامة ترشيد الإنفاق للأموال في الحلال دون الحرام. أي حصر إنفاق كل مال في مجال الحلال، وتحريم إنفاقه في كل ما حرم، أو نهى عنه شرعاً، أو يسبب إضراراً للجسم، والذهن، والملك، أو يسبب تبذيراً للموارد، والأموال. فروحية قوامة، وترشيد الإنفاق تؤصل شواهد توحيد الألوهية في أن الحلال ما أحل الله، والحرام ما حرمه الله. فأمر التحليل، والإباحة، والتحريم هو إلهي لا يخضع لإرادة الأفراد، أو أهوائهم، والله تعالى حصر الإنفاق المالي في وظائف اقتصادية، واجتماعية، وإنسانية تستهدف تحقيق الرفاهية، والصحة، والسلامة، والنجاة في الدنيا، والآخرة. وهذا كله لا يتحقق إلا بحصر إنفاق المال في الحلال دون الحرام.

فإن الله تعالى يقول في كتابه الكريم : (ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون، متاع قليل ولهم عذاب أليم) [سورة النحل آية ١١٦-١١٧].

وبهذا فإن شواهد الروحية لقاعدة القوامة، والترشيد تجعل أمر التحريم، والإباحة في إنفاق الأموال يخضع للأمر الرباني، وللإرادة الإلهية غير قابل للتعديل، أو التبديل، أو التحويل، أو الإلغاء. ومن ثم لا يخضع لأهواء الناس، وأمزجتهم، وإيراداتهم، وإلا خرج المال عما خلق من أجله، وتعدى وظائفه الاجتماعية، والإنسانية، وبالتالي عم البلاء، ودبت الفوضى في مجالات الإنفاق للأموال، والتصرف بالثروات.

ومن هنا فإن روحية القوامة، والترشيد تقتضي تحليل إنفاق الأموال فقط في الطيب من المأكولات، والمشروعات، وعدم الاعتداء على حكم التحليل الإلهي بتحريمه من قبل الناس.

مصدق قوله تعالى : (يا أيها آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين) [سورة المائدة آية ٨٧].

ومصدق قوله أيضاً: (وكلوا مما رزقكم الله حلالاً طيباً واتقوا الله الذي أنتم به مؤمنون) [سورة المائدة آية ٨٨].

وأيضاً تقتضي روحية القوامة، والترشيد إنفاق المال بإخراج الزكاة، والصدقة من الطيب من الأموال، والثمرات، والخيرات.

مصدق قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم ومما أخرجنا لكم من الأرض ولا تيمموا الخبيث منه تتفقون ولستم بأخذه إلا أن تغمضوا فيه وأعلموا أن الله غني حميد) [سورة البقرة آية ٢٦٧].

وبالمقابل، فإن قوامة الترشيح تقتضي تحريم إنفاق المال في الخبائث الضارة على الجسم، والذهن، والعقل من المطعومات، والمشروبات، والملبوسات، تعاطياً، أو استعمالاً، أو تجارة، وإنتاجها، أو استهلاكها، أو توزيعها.

فالإسلام حرم إنفاق المال على الميتة، والدم، والخنزير، واعتبرها أشياء غير متقومة يحرم على المسلمين إنفاق المال لأكلها، أو التجارة بها.

فالله تعالى يقول في كتابه الكريم : (حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به والمنخنقة والموقوذة والمتريدة والنطيحة وما أكل السبع إلا ما ذكيت وما ذبح على النصب وإن تستقسوا بالازلام ذلكم فسق) [سورة المائدة ٣].

وبالنسبة للتحريم هنا : يتناول الأكل، والتجارة بها في آن واحد.

روى أبو داود في سننه أن الرسول " صلى الله عليه وسلم " قال : " إن الله حرم الخمر، وثمانها، وحرم الميتة، وثمانها، وحرم الخنزير، وثمانه".

وبالنسبة للميتة: فقد ثبت علمياً ضررها على جسم، وذهن، ونفس الإنسان، حيث أنها مرتع خصب لتكاثر العديد من أنواع الفيروسات، والجراثيم، والميكروبات، التي تفرز سموماً، ولا يموت الكثير منها بالغليان الحراري العادي.

بالنسبة للدم: فقد ثبت علمياً أيضاً ضرره على الإنسان. فهو مرتع خصب لتوالد الفيروسات، والجراثيم الضارة. وبحكم وظيفته داخل جسم الإنسان، فهو يحمل الفيروسات، والجراثيم، والفضلات، والسموم التي تولد عن عمليات التأكسد الكيميائية في الجهاز الدموي، والهضمي.

وبالنسبة للخنزير: فقد أثبتت التجارب العلمية التي أجريت على حوالي خمسين في المائة من الخنازير في بعض الولايات الأمريكية أنها مصابة بمرض تركيتاً. وهو نوع من السموم تفرزه ديدان تحمل هذا الاسم، وتسبب أمراضاً تشبه أمراض الكوليرا^{١٦٤}.

ويقول بيتي وديسكون: " إن الإصابة بها تكاد تكون عامة في جهات خاصة من فرنسا، وإيطاليا، وبريطانية، ولكنها تكاد تكون نادرة الوجود في البلاد الشرقية؛ لتحريم دين أهلها أكل لحم الخنزير".

وقد ثبت علمياً أن لحم الخنزير يحتوي على ديدان التريخنيا، وأن الأنثى الواحدة منها تضع نحو ١٥٠٠ جنيناً في الغشاء المبطن للأمعاء المصاب، وتتوزع الملايين المولودة منها بطريق الدورة الدموية إلى جميع أنحاء الجسم، فتتجمع الأجنة في

^{١٦٤} دكترة يوسف السويدي - كتاب : الإسلام والعلم التحريمي - ص ٦٨.

العضلات حيث تسبب آلاماً شديدة، والتهابات عضلية مؤلمة تؤدي إلى انتفاخ النسيج العقلي، وتكوين الأورام.

وقد ثبت علمياً أيضاً، وبالتحليل الكيميائي أن نسبة الدهون في لحم الخنزير أكثر من ضعفها في لحوم الماشية الأخرى؛ حيث تسبب ترسبات دهنية تساعد على انسداد شرايين القلب، فتسبب الجلطة الدموية. وقد ثبت أيضاً أن هذه الترسبات الدهنية تفرز مادة الكولسترول تساعد كثرتها على تصلب الشرايين، ومن ثم الجلطة في القلب^{١٦٥}.

وقد أثبتت التجارب الحديثة التي أجريت على بعض الخنازير في الصين الشعبية أن فيروس مرض انفلونزا يستوطن جسم الخنزير، ويكمل دورة حياته فيه. كما ثبت أن الخنزير فضلاً عن شربه في أكل القاذورات، والأوساخ، فهو الحيوان الوحيد الذي لا يغير على أنثاه، ويخرج أصواتاً عالية فاضحة عندما يريد التزاوج معها.

وكذلك حرم الإسلام أيضاً من الخبائث الخمر، والميسر، والانصباب، والأزلام، حيث يقول الله تعالى " يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصباب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون) [سورة المائدة آية ٩٠].

وبالنسبة لمشروب الخمر: فقد ثبت أضرارها على العقل، والجسم، والنفس، بتعطيلها عن القيام بواجباتها، ويعرف الخمر: بأنه كل شراب مسكر. قال رسول الله " صلى الله عليه وسلم " : (كل مسكر خمر، وكل خمر حرام) أخرجه الأمام أحمد، وأبو داود عن ابن عمر رضي الله عنه.

^{١٦٥} دكتور عبد الرزاق الشهرستاني - كتاب أسس الصحة، والحياة.

وتتناول روحية قوامة الترشييد بالتحريم القاطع، وإنفاق الأموال على جميع أشكال التصرف، والتناول لها، وبغض النظر عن مسمياتها، أو مبررات تعاطيها.

روى الأمام أحمد في مسنده، وأبو داود في سننه عن ابن عمر : رضي الله عنه عن الرسول " صلى الله عليه وسلم " قال : (لعن الله الخمر، وشاربها، وساقها، ومبتاعها، وبائعها، ومعتصرها، وحاملها، والمحمولة إليه).

وروى الأمام أحمد في مسنده، وأبو داود في سننه عن أبي مالك الأشعري عن الرسول " صلى الله عليه وسلم " قال : ليشربن أناس من أمتي الخمر، ويسمونها بغير اسمها.

وروى مسلم، والترمذي عن الرسول " صلى الله عليه وسلم " قال لطارق الجعفي عندما سأله عن الخمر، فنهاه. فقال طارق : إنما أصفها للدواء، فقال رسول الله " صلى الله عليه وسلم " إنه ليس بدواء ، ولكنه داء.

وفي حديث آخر رواه أبو داود في سننه أن الرسول " صلى الله عليه وسلم " قال : " إن الله أنزل الدواء، وجعل لكل داء دواء، فتداووا، ولا تتداووا بالحرام.

ويقول دكتور عبد العزيز إسماعيل : (وتزود بالكحول الانفعالات النفسية، وهذا هو الخطر؛ لأن الشخص يصبح شخصاً آخر، وإدارته غير إرادته الطبيعية، وهو لا يقوى على منع نفسه، وقد يحدث الشيء البسيط منه حركة انتعاش، ولكن ضعف الإرادة يجعل الشخص عبداً لعبادة شرب الخمر) ^{١٦٦}.

ويقول دكتور " أوبري لويس " رئيس قسم الامراض النفسية في جامعة لندن، وفي أشهر مرجع طبي بريطاني، وهو : " مرجع برايس الطبي " : (إن الكحول هو السم الوحيد المرخص بتداوله على نطاق واسع في العالم كله، ويجده تحت يده كل من

^{١٦٦} د. عبد العزيز إسماعيل . كتاب : الإسلام، والطب الحديث.

يريد أن يهرب من مشاكله؛ وبهذا يتناول مضطربو الشخصية بكثرة، ويؤدي هو بذاته إلى اضطراب الشخصية؛ وإن جرعة واحدة من الكحول تسبب التسمم، وتؤدي إلى الهيجان، أو الخمود، وقد تؤدي إلى الغيبوبة. أما شاربو الخمر المدمنون فهم عرضة للانحلال الخلقي الكامل ثم الجنون^{١٦٧}.

ويقول دكتور "لورنس" وهو رئيس قسم الطب العلاجي في جامعة لندن : (إن أول ما يفقد من وظائف المخ بواسطة الكحول هو القدرات الدقيقة على التحكم، والملاحظة، والانتباه. كما أن الكفاءة العقلية، والبدنية تنخفض بتناول الكحول مهما كانت الكمية قليلة، وتقل من دقة النظر، ومن القدرة على السمع الجيد، والشم، والتفوق، كما تؤدي إلى فقدان توازن العضلات)^{١٦٨}.

وقد أثبت العالمان "ستوكار" و "شارات" أن الكحول تنتقل بالوارثة من دم الأم الحامل إلى دم الجنين عن طريق المشيمة داخل الرحم، وكذلك عن طريق حليب الرضاعة.^{١٦٩}

ويؤدي شرب الخمر أيضا إلى سوء التغذية، ونقص الفيتامينات، والمناعة، والتهاب الأعصاب، والضرر الشحمي في الكبد، وترسب المادة الدهنية فيه كما يسبب فقر الدم.

وقد ثبت علميا أن الخمر يسبب ارتفاع ضغط الدم، وانفجار شريان المخ، والإصابة بالشلل.

وقد ثبت حديثا أن حوادث مرور السيارات بسبب شرب الخمر تشكل أكثر من ١٥% من مجمل الحوادث بالسيارات.

^{١٦٧} د. يوسف السويدي - المرجع السابق - ص ٣٧٢.

^{١٦٨} د. عبد الرزاق الشهرستاني - المرجع السابق - ص ٢٨٧.

^{١٦٩} د. عبد الرزاق الشهرستاني - المرجع السابق ص ٢٨٧.

ويعامل معاملة الخمر من خبائث المشروبات ما يسمى بمشروب المخدرات بمختلف أسمائها: أفيون، أو حشيشه، أو مورفين، أو كوكايين، أو مارجوانا، أو الهيروين، أو الكيف. حيث ثبت علمياً أضرارها العنيفة على العقل، والجسم، فضلاً عن النهي الصريح عن مشروبها، لأنها مفترّة، حيث روى أبو داود والنسائي عن أم سلمة " رضي الله عنهما " :

" أن الرسول " صلى الله عليه وسلم " نهى عن كل مسكر، ومفتر " .

تحريم شرب الدخان:-

ويأخذ شرب الدخان حكم الخمر، والمخدرات في التحريم حيث ثبت ضررها على الصحة، والعقل، والجسم، والنفس الإنسانية، فضلاً عما يسببه من تبذير، وإسراف الأموال دون أية فائدة، فضلاً عن النهي الصريح عن شرب الدخان ؛ لأنه مفتر . ويمكننا تأصيل الدلائل الشرعية التي تتناول شرب الدخان بالتحريم في ما يلي:-

١- الدخان من الخبائث - وتعاطي الخبائث محرم شرعاً.

قال تعالى : (ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث) [سورة الأعراف آية ١٥٧].

٢- الدخان مفتر - وتعطيل أعضاء الجسم، وأعصابه، وتفتيرها عن أداء وظائف

بصورة طبيعية، وكما خلقها الله محرم شرعاً.

روى أبو داود، والنسائي عن أم سلمة أن رسول الله " صلى الله عليه وسلم " نهى عن كل مسكر، ومفتر " .

٣- الدخان ضار بالجسم، والعقل، والذهن، والنفس؛ وإضرار الجسم محرم شرعاً،

رواه البخاري.

قال صلى الله عليه وسلم: " لا ضرر ولا ضرار "، ولقد أثبت العلم الحديث العلاقة المباشرة بين شرب الدخان، والأمراض المستعصية التي لم يجد الطب إلى الآن علاجاً لها:

كمريض السرطان بأنواعه: سرطان اللثة، وسرطان الحلق، وسرطان المرئ، وسرطان الرئة، وسرطان المعدة ... الخ.

٤- الدخان سبب الإسراف في المال، وهو محرم شرعا.
قال تعالى : (وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المفسرين) [سورة الأعراف آية ٣١].

٥- الدخان سبب التبذير في المال، وهو محرم شرعا.
قال تعالى : (ولا تبذر تبذيراً، إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين) [سورة الإسراء آية ٢٦-٢٧].

والتبذير غير الإسراف - فالتبذير إنفاق المال في الحرام، ولو كان قليلاً، وشرب الدخان ثبت ضرره، فثبتت حرمة. وأما الإسراف فهو إنفاق المال في الحلال في غير حاجة، وشرب الدخان لا حاجة، ولا ضرورة للجسم، أو العقل له، فثبتت حرمة.

٦- الدخان قتل بطيء للنفس، وهو محرم شرعا.
قال تعالى : (ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً " قد وردت هذه الآية في معرض تحريم أكل الأموال بالباطل) [سورة النساء آية ٢٩].
وقال تعالى : (ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة) [سورة البقرة آية ١٩٥]. وقد وردت هذه الآية في سياق الأمر بالإنفاق في سبيل الله لا في غيره.

٧- الدخان سبب لهلاك، وضياح الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال، وهذه الضروريات الخمس يطالب المسلم المحافظة عليها كما ذكر ذلك العلماء على رأسهم: أبو حامد الغزالي في كتابه : " المتصفي "، والشاطبي في كتابه : " الموافقات ".

ولنا القول : إن إدعاء البعض من شاربى الدخان أنهم لم يصابوا بأمراض، أو أضرار من شربهم الخمر؛ فإن إدعائهم باطل، ومربود عليهم؛ حيث إن الغازات السامة التي تدخل الحلق، والرئتين، والمعدة، لا بد وأن تسبب الأمراض، والأضرار، ولكن أعراضها قد لا تظهر عند البعض، ولكنها موجودة، والضرر حاصل. وهل يعقل أن تدخل السموم إلى داخل الجسم دون أن تسبب له أضراراً؟! ولذا فيكفينا القول: بأن عدم ظهور أعراض المرض، والضرر في بعض أجسام المدخنين لا يعني أبداً أنهم لم يصابوا بها.

وكذلك فقد حرم الإسلام من الخبائث من المعاملات: الميسر أي القمار بجميع أنواعه، ومسمياته: كاليانصيب، وكثير من أنواع الألعاب، والمسابقات؛ لأن فيها اكتساب المال بغير وجه حق لمن يفوز، وإضافة، وإنفاق، وخسارة المال بغير وجه حق لمن يخسر.

وقد حرم الإسلام أيضاً الأضرار، وهي استقسام الأقداح لطلب الغيب. وهو نوع من التطير المتفائل، أو المتشائم كأن يضربوا الأقداح بالسهم، فإن أصابت، تفاءلوا، وإن لم تصب، تشاءموا. أو إطلاق سراح الطائر في الهواء فإن طار جهة اليمين، تفاءلوا، فأقدموا على عمل حاجياتهم كالسفر مثلاً، وإن طار جهة اليسار، تشاءموا، فلم يسافروا، وهكذا، والله أعلم.

ونقتضي روحية القوامة، والترشيد أيضاً تحريم إنفاق المال في اللباس المحرم، أو الاستعمال المحرم.

فقد روى البخاري في صحيحه عن حذيفة " رضي الله عنه " : أن النبي صلى الله عليه وسلم نهانا عن الحرير، والديباج، والشرب في أنية الذهب، والفضة، وقال: هن لهم في الدنيا، وهي لكم في الآخرة.

وروى الترمذي أن الرسول " صلى الله عليه وسلم " : حرم لباس الحرير، والذهب على
ذكور أمتي، وأحل لأنثاهم.

وقد ورد في صحيح الإمام مسلم أن النبي " صلى الله عليه وسلم " رخص لسعد بن أبي
وقاص في لبس الحرير لحكمة به. وبهذا فإن روحية القوامه، والترشيد تقتضي أن
ينفق المسلم ماله في ما هو حلال من هذه الدنيا، وبحقه دون تجاوز، أو تعد لأمر،
أو نهى شرعي في الحلال، أو الحرام.

روى الطبراني في الشرح الكبير عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : " سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (الدنيا حلوة خضرة فمن أخذها بحقها بارك الله له
فيها، ورب متخوض فما اشتهت نفسه ليس له يوم القيامة إلا النار).

ويعني ورب متخوض فيما اشتهت نفسه : أي فيما اشتهت نفسه من المحارم، فيترك
لنفسه العنان بالإتفاق فيها، وعليها.

- المبحث الثاني -

-قوامة وترشيد الإنفاق الاستهلاكي - يستوجب هذا الضابط التوسط، والاعتدال في إنفاق الأموال بعيداً عن أي إسراف، وتبذير، أو شح، و تقتير، وذلك على نطاقي القطاع العام، والخاص؛ وذلك توفيراً لمخزرات الأموال اللازمة للاستثمار بالنسبة للقطاع العام؛ واللازمة للاستهلاك، والاستثمار بالنسبة للقطاع الخاص.

وكذلك توفيراً للأموال اللازمة لمواجهة ظروف الطوارئ: كظروف الحرب، والكوارث الطبيعية، وغيرها من الظروف المستقبلية غير المواتية، وغير المتوقعة. فقوامة الترشيح في الإنفاق المالي تستوجب التوسط فيه بعيداً عن مظاهر أمري الإسراف، والتقتير، وجعله في حدود الوسطية بين الغل، والبسط مصداق قوله تعالى : (ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا) [سورة الإسراء آية ٢٩].

وحد الوسطية في الإنفاق هو ما يطلق عليه خامس الخلفاء الراشدين عمر بن عبد العزيز (رضي الله عنه) : الحسنه بنى السيئتين^{١٧٠}، إذ قيل له : كيف نفقتك؟ فقال: الحسنه بين السيئتين. قيل: وما ذاك؟ قال: والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما [سورة الفرقان آية ٦٧].

أ- فبالنسبة للإسراف، والتبذير - فهذا منهي عنه شرعاً سواء أكان إنفاقاً عاماً، أو خاصاً. فانه تعالى يقول في كتابه الكريم ناهياً عن الإسراف : (ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين) [سورة الأنعام آية ١٤١]. فالإسراف منهي عنه، ولو في القليل إذا كان في غير حاجة، أو ضرورة.

^{١٧٠} دكتور أحمد عبده الشرباصي - كتاب: حامس الخلفاء الراشدين . ص ١٢٧.

وكذلك التبذير، وهو إنفاق في الحرام، ولو كان قليلا منهى عنه أيضا.

فإن الله تعالى يقول في كتابه الكريم : (ولا تبذر تبذيرا، إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين) [سورة الإسراء آية ٢٦ - آية ٢٧].

فالتبذير، والإسراف أمران بغضبان لدى الإسلام، ولها آثار سلبية على الاقتصاد، حيث يقطعان ديمومة مصادر الأموال، ويحولان دون توفر الأموال اللازمة لتحقيق أغراض الإنفاق، وعمليات الاستثمار، فهما يؤديان إلى الحرمان، والفاقة، والتعطل، والتخلف، وهذا ما تنأى عنه سياسات التمويل في الشريعة الإسلامية.

ومن هنا فقد أوجب روحية القوامة والترشيد في الاقتصاد الإسلامي الحجر على اليتامى غير الحالمين، والسفهاء الحالمين الكبار.

فبالنسبة لليتامى غير الحالمين - فقد أوجب المشرع الإسلامي الحجر عليهم، ومنعهم من التصرف بأموالهم قبل سن الرشد؛ خوفاً من أن يسرفوا، أو يبذروا أموالهم؛ لأنهم لا يحسنون التصرف بها. فقد قال تعالى : (وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشدا فادفعوا إليهم أموالهم ولا تأكلوها إسرافا وبدارا أن يكبروا ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف فإذا دفعتم إليهم أموالهم فأشهدوا عليهم وكفى بالله حسيبا) [سورة النساء آية ٦].

وتحرزا عن شواهد إسراف، أو تبذير المال، فقد أوجب المشرع الإسلامي عدم تسليمها لليتامى الراشدين إلا بعد اختبارهم، وثبات حسن تصرفهم بها.

وأما بالنسبة للسفهاء من الكبار - فقد أوجب المشرع الإسلامي الحجر عليهم أيضا، ومنعهم من التصرف بأموالهم؛ خشية تبذيرها.

فقد قال تعالى مشرعا هذا الحكم : (ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما وارزقوهم فيها واكسوهم وقولوا لهم قولا معروفا) [سورة النساء آية ٥].

فإن الله تعالى في هذه الآية يأمر بعدم إعطاء ضعاف العقول ممن لا يحسنون التصرف في المال أموالهم التي هي أموالكم أيضا، وعليكم إصلاحه حتى لا يضيع المال الذي جعله الله قوام، وعصب الحياة، وعليكم إعطاؤهم من غلتها ما يكفي احتياجاتهم المعيشية من أكل، وشرب، ولباس، وكسوة، وسكن . كما عليكم معاملتهم بالحسنى وعدم الاساءة إليهم، ولا تذلوهم، وخاطبوهم بما يرضيهم من الأقوال.

وقد قرر جمهور الفقهاء بما فيهم الإمام مالك ، والإمام الشافعي : الحجر على السفیه الكبير، إذا ثبت سفهه، وأعذر إليه ، فلم يأت بفائدة.

أما الإمام أبو حنيفة: فيرى عدم الحجر على السفیه الكبير إلا إذا كان سفیها من صغره، فيستمر الحجر عليه إلى أن يتم له خمسة وعشرين عاما من عمره، فيعطى ماله أيا كان أمره من تبذير ، أو غيره ^{١٧١}.

وقد قرر جمهور الفقهاء، ومنهم الامامان مالك، والشافعي الحجر أيضا على المفلس.

والمفلس إما أن يكون له مال لكنه لا يفي بما عليه من ديون، وإما أن لا يكون له مال معلوم أصلا. فبالنسبة للحالة الأولى يقرر جمهور العلماء الحجر عليه بمنعه من التصرف بأمواله حتى يبيعها الحاكم، ويقسمها على دائنيه، وغرمائه كل حسب نسبة دينه.

أما الإمام أبو حنيفة فيرى عدم الحجر عليه، ولكن يحبس إلى أن يقوم بسداد ديونه، وإعادته الحقوق لأصحابها الدائنين، أو يموت محبوسا.

^{١٧١} ابن رشد القرطبي - كتاب : بداية المجتهد، ونهاية المقتصد ج - ٢٧٩.

ولا شك أن ما قرره جمهور الفقهاء هو الأظهر، استنادا إلى حديث معاذ بن جبل (رضي الله عنه) أنه كثر دينه في عهد رسول الله " صلى الله عليه وسلم " فلم يزد غرماؤه إلى أن جعله لهم من ماله.

وبالمثل يرى الإمام مالك الحبر على المريض الذي يسيء التصرف بأمواله؛ حفاظا على حقوق ورثته فيها.

ب- وبالنسبة للترف - فهو منهي عنه شرعا. وهو تجاوز الحد المشروع في إنفاق المال، والتتعم به مع الغطرسية، والبطر، والكبر، والخيلاء، ومع ظلم الناس، وأكل حقوقهم وأموالهم. وقد عدّه الإسلام إثما، وأوعد المترفين العذاب، والحميم، وجعلهم من أصحاب الشمال.

قال تعالى: (وأصحاب الشمال ما أصحاب الشمال، في سموم وحميم، وظل من يحموم، لا بارد، ولا كريم، إنهم كانوا قبل ذلك مترفين) [سورة الواقعة آية - ٤١ - ٤٥].

وروى النسائي، وابن ماجه أن الرسول " صلى الله عليه وسلم " قال: (كلوا واشربوا، وتصدقوا ما لم يخالطه إسراف، ولا مخيلة).

ج- وبالنسبة للتصرف بجميع المال - بانفاقه، أو التصدق به، أو الوصية به مع حاجة المنفق أو عياله له، فهذا منهي عنه شرعا. ومن هنا جاء قوله " صلى الله عليه وسلم " لمن أراد التصدق بأكثر ثلث ماله: (إنك إن تذر ورثتك أغنياء، خير من أن تذرهم عالة يتكفون الناس) متفق عليه. وقد اعتبره الرسول صلى الله عليه وسلم " إثما محاسبا عليه. مصداق قوله " صلى الله عليه وسلم " : (كفى بالمرء إثما أن يضيع من يقوت) رواه الإمام أحمد.

د- وبالنسبة لإنفاق المال على العدو - فهذا منهي عنه شرعا؛ ولأن فيه نصرة، وموالة لهم، وتقوية لهم على الإسلام، والمسلمين. وقد وصفه الله بالظلم المحرم شرعا.

مصدق قوله تعالى : (لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أو تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين، إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون) [سورة الممتحنة آية ٨-٩].

هـ- وبالنسبة للشح، والتقتير - فهما منهي عنهما شرعا. وكلاهما يعطل وظيفة المال في استخدامه، وإنفاقه في إشباع الحاجة، وإقالة العثرة، وتحقيق النماء؛ وذلك لعدم تحقق الرصيد الكافي من الأموال، أو اعتمادات رؤوس الأموال اللازمة للإنفاق، والتوظيف، والتمثيل.

ومن أجل من ذلك أنذرت النصوص الإلهية، والنبوية أولئك الذين ييخلون، أو يفترون بالعذاب الشديد، وسوء الخاتمة، ومذكرة لهم بأن الله ميراث السموات، والأرض.

فالله تعالى يقول في كتابه الكريم محذرا البخلاء : (ولا يحسبن الذين ييخلون بما أتاهم الله من فضله هو خيرا لهم بل هو شر لهم سيطوقون ما يخلوا به يوم القيامة والله ميراث السموات والأرض والله بما تعلمون خبير) [سورة آل عمران آية ١٨٠]. وهو يقول أيضا محذرا، ومذكرا أنه في غير حاجة لإنفاقهم، وأنه هو الغني الحميد (الذين ييخلون ويأمرون الناس بالبخل ومن يتول فإن الله هو الغني الحميد) [سورة الحديد آية ٢٤].

ومن ثم فالله تعالى يأمر، وينصح بالإنفاق، والابتعاد عن البخل مبشرا المنفقين بالفلاح. حيث يقول : (وأنفقوا خيرا لأنفسكم ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون) [سورة التباين آية ١٦].

ومن ثم فالله تعالى يذكر الإنسان بأنه مجبول على البخل، والنقتير، ولكن من تخلص منهما، فهو المهتدي المفلح.

ومن حيث يقول : (قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي إذا لأمسكنكم خشية الإنفاق وكان الإنسان قتورا) [سورة الإسراء آية ١٠٠].

والبخل المقصود في هذه الآيات هو عدم إنفاق الأموال في سبيل الله، وعدم أداء الزكوات المفروضة.

وكما يقول الإمام القرطبي في تفسيره: فإن البخل هو أن يمنع الإنسان الحق الواجب عليه^{١٧٢}.

وفيما رواه الإمام مسلم عن الرسول " صلى الله عليه وسلم " قوله : " اتقوا الظلم، فإن الظلم ظلمات يوم القيامة. واتقوا الشح، فإن الشح أهلك من كان قبلكم، حملهم على أن سفكوا دمائهم، واستحلوا محارمهم. "

والشح هو البخل مع الحرص الشديد، وهذا يتنافى مع الإيمان تماما، فلا يجتمع شح، وإيمان في قلب مؤمن. كما لا يجتمع إيمان، وكذب، أو غبار في سبيل الله، ودخان جهنم.

روى الإمام النسائي عن الرسول " صلى الله عليه وسلم " قال : (لا يجتمع غبار في سبيل الله، ودخان جهنم في منخري رجل مسلم أبدا. ولا يجتمع شح، وإيمان في قلب رجل مسلم أبدا).

^{١٧٢} الإمام القرطبي - تفسير الجامع لإحكام القرآن، مجلد ٢، ج ٤، ص ٢٩٣.

وقد مثل العلماء على شواهد البخل بحيث من تحاشاها لا يسمى بخيلاً. فقد ذكر
الأمام أبو عبيد في كتابه الأموال، وابن تيمية في مجموع الفتاوي عن ابن عمر :
(أربع من فعلهن، فقد برئ من البخل: من أتى الزكاة، وقرى الضيف ووصل
الرحم، وأعطى في النائبة).

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية بعد سرده للحديث : (أن من ترك أحد هذه الأربعة،
فهو بخيل، وأن الزكاة فرض كالصلاة، وقرى الضيف أي القيام بواجبات الضيافة
نحوه) واجبة؛ ومثله الجار، ورفيق السفر، أو العمل، أو العلم. وصلة الأرحام
واجبة كنفقة الأقارب، وحمل العاقلة، وعق ذى الرحم المحرم. كما يجب أيضاً
الاعطاء في النائبة مثل : الجهاد في سبيل الله، وإشباع الجائع، وكسوة العاري،
وإعطاء السائل. ومثل ذلك : الأسير، والمسافر الذي انقطعت به السبل، والأرملة،
واليتيم، وغيرهم^{١٧٣}.

مما سبق يتبين أن روحية القوامة، والترشيد تقتضي التوسط، والاعتدال في الإنفاق
في كل شيء، وحتى بالنسبة لكل من استحق النفقة.

فقد ذكر الإمام ابن كثير في تفسيره عن عطاء قال : إن الله نهى عن الإسراف في
كل شيء: في الأكل، والشرب، والإنفاق على الفقير، والمسكين^{١٧٤}.

وبهذا فإن ضابط تنظيم الإنفاق في الاقتصاد الإسلامي يتمثل في حد الاعتدال بين
الإسراف، والتقتير - مصداق قوله تعالى : (ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا
تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسوراً) [سورة الإسراء آية ٢٩].

^{١٧٣} الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية - مجموع الفتاوي - مجلد ٢٩. ص ١٨٥-١٨٦.

^{١٧٤} مختصر ابن كثير - مجلد ١. ص ٦٢٤.

ومصدق قوله تعالى : (والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما)
[سورة الفرقان ٦٧].

-المبحث الثالث-

قوامة وترشيد الإنفاق في مجال التكليف - تتأصل مظاهر هذه القاعدة في الاعتدال، والعدل، والمساواة، والاقتصاد سواء بالنسبة لقوامة التكلفة، أو الجباية، أو الاختيار-

١ - قوامة التكلفة :- بخفض تكاليف الجباية، وحصرها بالضرورة في تحقيق الغرض، والربط بين التكاليف، والعوائد؛ وذلك بتحديد حجم الإنفاق العام، وحصوه في المشروعات ذات العائد الكبير، والذي تتناقص مستويات التكلفة فيه عن النتائج من الغلة، والأرباح، والإشباع، وإزالة الضرر؛ وعلى اعتبار أن الضرر يزال، وإن الضرر لا يزال بالضرر.

وقد وجد أسلوب القوامة في التكلفة تطبيقاً له منذ نشأة الدولة الإسلامية الأولى. فالخليفة الفاروق عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) يربط بين التكلفة، والعائد في اختياره لأحد أسلوبين في الإنفاق العام، ويختار أكثرهما عائداً بالنسبة للتكلفة. وهو يقول للمشرف على الحمى - مرعى عام - ... (ادخل لي رب الصريمة، ورب الغنيمة، ودعني من نعم ابن عفان، وابن عوف؛ فإنهما أن هلك ما شيتهما، رجعا إلى المدينة إلى نخل، وزرع، وإن هذا المسكين إن هلك ماشيته، جاعني بعياله يصيح: يا أمير المؤمنين، أفتركهم لنا ...؟ والماء، والكلاء أهون عليّ من أن أغرم له ذهباً، أو ورقاً) ^{١٧٥}

فالخليفة الفاروق يوازن بين أن يقطع أصحاب الماشية جزءاً من الحمى ترعى فيه ماشيتهم، فيغنيهم الحمى بإنتاجه، وبين أن يقدم مساعدة نقدية لهم. والإنفاق في

^{١٧٥} الإمام الماوردي - الأحكام السلطانية . ص ١٨٥-١٨٦.

والإمام أبو يوسف - الخراج. المطبعة السلفية ص ١٠٥.

الحالتين واحد، وخارج من بيت المال، ولكنه يختار الأسلوب الأول، لتجاوز العائد فيه عن التكلفة.

ويقرر الخليفة العباسي المعتصم " مبدأ التكلفة بقوله لوزيرہ: (إذا رأيت موضعا متى انقفت فيه عشر دراهم جائني بعد سنة أحد عشر درهما، فلا تؤامرني فيه)^{١٧٦}

٢-قوامة الجباية:- يحصر نفقات التحصيل، ويقدر توفير الموارد، بعيدا عن مظاهر الإسراف، والبلذخ، والترف.

أ- فبالنسبة للزكاة:- يقتضي تحصيلها في محلها. يقول الرسول " صلى الله عليه وسلم: (تؤخذ صدقات المسلمين على مياههم).^{١٧٧}

وقال أيضا: لا جنب، ولا جلب، ولا تؤخذ صدقاتهم إلا في ديارهم.^{١٧٨} ويعلق الإمام الشوكاني على الحديث بقوله: " إن المصدق هو الذي يأتي للصدقات، ويأخذها على مياه أهلها؛ لأن ذلك أسهل لهم"^{١٧٩}.

ويقتضي تحصيل الزكاة أيضا صرفها في محلها. يروي عمران بن حصين أن المأثور عن الرسول " صلى الله عليه وسلم: صرف الزكاة لمستحقها في المكان الذي جمعت فيه^{١٨٠}

^{١٧٦} المسعودي - مروج الذهب، جـ ٢ ص ٢٤٤.

^{١٧٧} رواد الإمام أحمد بن عبد الله بن عمرو.

^{١٧٨} رواد أحمد، وأبو داود : انظر في الحديثين " الإمام الشوكاني" نيل الأوطار. المرجع السابق الطبعة العثمانية . جـ ٤. ص ١٥٦.

^{١٧٩} ويفسر البعض : لا حلب : أي لا تجلب الماشية إلى المصدق.

ولا جنب: أي لا يجنب أصحاب الامال عن مواضعهم. أنظر الإمام الشوكاني: نيل الأوطار . المرجع السابق. ص ١٥٦-١٥٧.

^{١٨٠} الإمام ابن قدامة : المغني . المرجع السابق. جـ ٢ . ص ٥٣١.

ويقتضي تحصيل الزكاة أيضا صرف مكافآت العاملين عليها، وبما يساوي الثمن فقط عند الإمام الشافعي.

ويتمثل مبدأ قوامة الجباية أيضا بالنسبة للزكاة في جواز التحصيل النقدي، أو العيني معاً، أو النقدي بدلا من العيني عند الضرورة؛ لخفض تكاليف الجباية في الصيانة، والحفظ.

ب- وبالنسبة لضريبة الخراج: - يقتضي تحصيلها أيضا في محلها، بل وصرفها أيضا في محلها، وجواز الجمع بين جباية الخراج، وجباية الجزية، والصدقة عن بعض الفقهاء. ويقرر الإمام أبو يوسف: جواز انابة الوالي لموظفين يجبون الخراج، بشرط أن يكون ذلك أصلح لأهل الخراج، وأوفر لبيت المال، وأقل نفقة.^{١٨١}

ج- وبالنسبة لضريبة الجزية: - يقتضي تحصيلها أيضا في محلها، بل وصرفها أيضا في محلها. فالصحابي عامر بن سعيد على حمص، والصحابي عمرو بن العاص على مصر كانا يجمعان الضرائب من الذميين، وينفقانها في إصلاح أراضيهم بإقامة السدود، والكبارى، وإصلاح الخلجان، وشق الترع، والانهار... الخ.

ويقتضي تحصيل الجزية أيضا الاقتصاد في التكاليف بعدم اتباع نظام الالتزام في الجباية. والخليفة الفاروق عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) يوصى بعدم الإسراف في نفقات الجباية على العمال المسلمين، وطلبه أهل النمة بإطعام الجباة على الجزية من المسلمين من أكلهم، ولا يزيدون عليه.

^{١٨١} الإمام أبو يوسف - الخراج - المرجع السابق . ص ٨٠.

٣- قِوامة الاختيار:- سنن اختيار القائمين على الإنفاق.

قال تعالى : (ولا تَوَتُوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً) [سورة النساء آية ٥].

وهذا خير قِوامة على المال، وترشيد التصرف فيه، وخير رقابة على المال؛ بحفظه، وإنفاقه في محله دون إسراف، أو تبذير.

وقال تعالى : (ولا تطيعوا أمر المسرفين الذين يفسدون في الأرض ولا يصلحون) [سورة الشعراء آية ١٥١].

وهذا خير أسلوب في الرقابة على المال العام، بعدم إسناده، إلى من لا يصلح له. وقد أرسيت السنة النبوية مبدأ قِوامة الاختيار من الصحابة على الصدقات، ومراقبتهم، ومحاسبتهم، وهذا وفد عبد القيس يشكو إلى الرسول " صلى الله عليه وسلم " عامله على هجر، والبحرين أبا العلاء الحضرمي، فيعزله، الرسول " صلى الله عليه وسلم " ويعين بدله الصحابي إيان بن سعيد..

استهدى الصحابة الخلفاء الراشدين بالسنة النبوية في حسن اختيار العمال، وكان الخليفَتان: الصديق، والفاروق (رضي الله عنهما) يوليان أمور الصدقات، والأموال من الصحابة. حتى أن الصحابي الجليل أبا عبيده الجراح يقول للخليفة الفاروق عمر " رضي الله عنه ": " دنست صحابة رسول الله " صلى الله عليه وسلم " فيجيبه الخليفة الفاروق: إن لم استعن بهم، فبمن أستعين".

ومن مبدأ حسن الاختيار في الإنفاق أيضا مراقبة الجباة، ومحاسبتهم. وكان الخليفة الفاروق يجمع عماله على الصدقات، والأموال كل سنة مرة في موسم الحج يناقشهم، ويقاسمهم. إذا اقتضى الأمر. وقد قسم أموال ابنه عبد الله، والتي جمعها

من العراق، وكذلك أموال عامله على البحرين أبي هريرة، وسعد بن أبي وقاص،
وخالد بن الوليد، وغيرهم.
ويلخص الإمام أبو يوسف في وصيته إلى هرون الرشيد مبدأ حسن الاختيار بقوله
(... وإنما ينبغي أن تتخير للصدقة أهل العفاف، والصلاح، فإذا وليتها رجلاً،
ووجه من قبله من يوثق بدينه، وأمانته أجريت عليهم من الرزق بقدر ما ترى؛ ولا
تجرى عليهم ما يستغرق أكثر الصدقة^{١٨٢}

^{١٨٢} الإمام أبو يوسف : المرجع السابق . ص ٨٠.

-الفصل الحادي عشر-

-الخاصية الحادية عشرة-

-العمل بالسياسة الاقتصادية المتغيرة للدولة في الاقتصاد الإسلامي-

وفيما يعرف بالسياسة الاقتصادية الوظيفية أو المعوضة، والتي لم تعرفها السياسة الوضعية إلا في هذا القرن^{١٨٢}.

فلقد اقتضت السياسة المالية الوضعية عدم تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية، والاجتماعية، وفي أحوال السوق، بل حصرت وظائف الدولة في المهام التقليدية: كالدفاع، والامن، والتعليم، والصحة، والتي يعجز الأفراد عن القيام بها، وجعلت دور المالية العامة محايداً، وينحصر فقط في توفير الإيرادات بالقدر اللازم لتغطية النفقات على المهام، والمرافق التقليدية، ودون أن يكون لها أي غرض اقتصادي، أو اجتماعي، أو سياسي. ومن ثم تركت تحقيق وممارسة تلك النشاطات، والأغراض إلى الأفراد؛ وبحجة أن التوازن العام يجب أن يتحقق تلقائياً، ودون أي تدخل من الدولة.

ولم تتخل المالية العامة الوضعية عن هذه الأفكار إلا مؤخراً، وبعد ثبوت فشلها إزاء تطور الأحداث الاقتصادية، والسياسة، والاجتماعية : كظهور أزمة الكساد العالمية سنة ١٩٢٩-١٩٣٣م، واتساع أعباء الدولة، وظهور نظرية كينز في التوظيف، والفائدة، والنقود سنة ١٩٣٦، وأحداث الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-

^{١٨٢} دكتور غازي عنابة- كتاب الأصول العامة للاقتصاد الإسلامي ص ٣٢٩.

١٩٤٥م... الخ مما أدى إلى تبني نظام المالية الوظيفية، أو المعوضة، والتي عرفتھا المالية العامة الإسلامية منذ أربعة عشر قرنا. والتي تسمح بل تحتم على الدولة أن تتوسع في تدخلها عن طريق استخدام الأدوات، والسياسات المالية من أجل ممارسة النشاطات الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية، ومن ثم التأثير في السوق؛ وتخطي المهام التقليدية كادارة المرافق العامة؛ وكذلك التوسع في دور المالية العامة فيما يتعلق ببند الإيرادات العامة، والنفقات العامة في الميزانية؛ وإنكار مبدأ التخصيص بالنسبة لتلك البنود. وبموجب ذلك لا يقتصر دور الإيرادات العامة على تغطية النفقات التقليدية : كالمرافق، وإنما يتعداه إلى التدخل في الحياة الاقتصادية، والاجتماعية.

فبالنسبة للضرائب: أصبحت تستخدم كوسيلة لإعادة توزيع الدخل، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والقضاء على فوارق الطبقات، وتمويل الإنتاج ... الخ ولم تعد القروض كذلك وسيلة استثنائية لتغطية بعض أنواع النفقات، وإنما أصبحت وسيلة تستخدمها السياسة المالية للتأثير في قوى السوق الاقتصادية، والاجتماعية. وكذلك أصبحت النفقات العامة : تستخدم لإحداث آثار اقتصادية، واجتماعية معينة: كمضاعفتها أوقات الكساد، لحفز الطلب الكلي النقدي الفعلي، وزيادة معدلات الإنتاج، والدخل، وحفز النمو الاقتصادي .. الخ.

ويمكننا بلورة، وتأصيل الوظيفية التدخلية للسياسة الإسلامية من خلال الصور الأربع التالية نضمنها أربعة مباحث:

- المبحث الأول - التدخل الوظيفي الاقتصادي للسياسة الاقتصادية الإسلامية .
- المبحث الثاني - التدخل الوظيفي الاجتماعي للسياسة الاقتصادية الإسلامية .
- المبحث الثالث - التدخل الوظيفي الإيجابي للسياسة الاقتصادية الإسلامية .
- المبحث الرابع - التدخل الوظيفي السبقي للسياسة الاقتصادية الإسلامية .

-المبحث الأول -

-التدخل الوظيفي الاقتصادي للسياسة الاقتصادية الإسلامية :- وفي جميع المجالات الاقتصادية المصرفية، وفي مختلف القطاعات الاقتصادية، والانتاجية، والاستثمارية، والاستهلاكية ... الخ. وبما يستهدف بالتالي حفز الإنتاج الكلي، ورفع معدلات الدخل القومي، واستحداث التنمية الاقتصادية، ومن ثم حفز النمو الاقتصادي، وخفض الأسعار، وتحقيق النمو الاقتصادي المتوازن؛ وذلك باستخدام عناصر الضوابط المالية، والنقدية : كترشيد الإنفاق العام، ومياسة التضخم الامثل للتأثير على حركة الظواهر النقدية، والاقتصادية : كالنقد المتداول، والطلب الكلي، والعرض الكلي، والأسعار؛ وبما يحقق بعث حركة التبادل، والإنتاج، والتوزيع، ويضمن تيسير تدفق السلع في الأسواق؛ تعضدها سياسات منع الاحتكار، والاستغلال، وضبط الأسعار^{١٨٤}

وتتناول أغراض التدخل الحكومي أيضا أوجه النشاط الاقتصادي في القطاع الخاص؛ بإدارة وتنفيذ مشروعات الإنتاج، والاستهلاك، والتوزيع، وبمراقبة وتنظيم النشاط الفردي الخاص؛ وتوجيه مشروعات الاستثمار الفردي؛ بالتمويل والمراقبة، والمصادرة، ونزع الملكية إذا اقتضت الضرورة، وتوزيعه. وغنى عن البيان القول: إن جميع صور التدخل الاقتصادي للمالية العامة الإسلامية؛ سندها تطبيق الأصول، والمبادئ الكلية في التشريع؛ وغرضها تحقيق

^{١٨٤} حتى ولو اقتضى الأمر البيع القسري والملزم، وبضمن المثل، أو التكليف القسري والملزم باجر المثل. انظر : دكتور

محمد مبارك حجير : الدولة ونظام الحسبه عند ابن تيمه . دمشق . ط ١ . ١٩٦٧م . ص ١٣٦ .

النفع العام لأفراد المجتمع الإسلامي. عملاً بالقاعدة الشرعية الكلية ... وكلكم راع
وكلكم مسئول عن رعيته، والحاكم راع، وهو مسئول عن رعيته^{١٨٥}
وقاعدة : التصرف على الرعية منوط بالمصلحة.

^{١٨٥} دكتور محمد عبد الله العربي: محاضرات في الاقتصاد الإسلامي وسياسة الحكم في الإسلام وسياسة الحكم في الإسلام.

القاهرة . جـ ١ . عام ١٩٦٧ م . ص ١٧٦-١٧٨ .

- المبحث الثاني -

- التدخل الوظيفي الاجتماعي للسياسة الاقتصادية الإسلامية :- وفي جميع المجالات الاجتماعية والتكافل الاجتماعي، والتعاون الاجتماعي. قال تعالى :
(انما المؤمنون أخوة) [سورة الحجرات آية ١٠].

وقال تعالى : (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير) [السورة الحجرات آية ١٣].
ولعل منطلق التدخل الاجتماعي أساسه الالتزام المطلق، والقسري لمبادئ الشرع الكلية في التطبيق، وضمن مبادئ العمومية في العدالة، والمساواة بين أفراد المجتمع الواحد، سواسية تتنفي معها ظواهر المجافاة، والظلم، والتعسف، والحرمان. فالمجتمع الإسلامي وحدة واحدة، متكافلة متضامنة، لا فضل لغني على فقير، وحق فقيرها على غنيها. قال تعالى : (وفي أموالهم حق للسائل والمحروم) [الذاريات آية ١٩].

والمال لله وليس للاستخوذ، والفقر والكفر صنوان يساهم به الأغنياء إن لم ينصفوا الفقراء. وحق الفقير في مال الدولة كحقه في مال الغني.

قال تعالى : (كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم) [سورة الحشر آية ٧].

قال تعالى : (وآتوهم من مال الله الذي أتاكم) [سورة النور آية ٣٣].

وقد لمست سياسة التدخل الاجتماعي تطبيقاتها التكافلية منذ نشأة الدولة الإسلامية؛ فاقطاع السنة المحمدية لخمس الفيء، وبذل العطاء للمعوزين حتى الزواج، وتوزيع فيء يهود بني النضير على المهاجرين دون الأنصار - باستثناء اثنين منهم؛ تقيلاً لفوارق الغنى بين الفئات؛ وتكريسها لمبادئ العدالة في توزيع الثروة بين الأفراد؛ هذه المبادئ التي رسختها المالية العامة الإسلامية منذ خمسة عشر قرناً، تتشوق

التشريعات الوضعية بتكريسها هذه الأيام، وقامت على أساسها أنظمة الاشتراكية الملحد، وفيما يعرف بسياسة نضال الطبقات، والتقريب بينهما. وتكفلت سياسة التدخل الاجتماعي للمالية العامة الإسلامية بسد غور الحاجات الاجتماعية، وإلى قيام الساعة، وبشكل جدي، وكافل لتحقيق مستويات الكفاية لا الكفاف في المعيشة فقط.

-المبحث الثالث-

-التدخل الوظيفي الإيجابي للسياسة الاقتصادية الإسلامية:- تؤصله المالية الإسلامية في التدخل بالاستخدام الإيجابي، والامثل للأدوات المالية - إيرادات عامة، ونفقات عامة، وموازنة عامة. في شتى مجالات الحياة الاقتصادية، والاجتماعية ... الخ.

وقد حولت تلك الأصول والمبادئ الشرعية شرعية المسار الحيادي التتموي، والتدخلي للسياسة المالية العامة الإسلامية، بالسيطرة على، والتحكم بأدائها المالية إلى شرعية المسار الإيجابي في التدخل؛ بالتأثير على حركة القطاعات الإنتاجية في المجالين الاقتصادي، والاجتماعي .

وقد انتقلت تلك الأصول، والمبادئ الكلية بالإيرادات العامة - كأحدى وسائل المالية العامة الإسلامية في التدخل - من دورها الحيادي التقليدي في تغطية النفقات العامة، إلى دورها التدخلي الإيجابي في تنمية الإنتاج الاقتصادي، والاجتماعي للأموال، والأفراد؛ وذلك بمضاعفة الانتاج، وتوزيعه، من ثم بإعادة توزيعه. وقد انتقلت الأصول والمبادئ الكلية بأداة النفقات العامة من دورها الحيادي في إشباع الحاجات التقليدية، كخدمات المرافق العامة إلى دور التدخل الإيجابي في التأثير المباشر على حركة الإنتاج، وتمويله، ومعالجة الكساد، ودعمه؛ مستهدفة أغراض الضمان الاجتماعي في الكفاية، والأشباع. وانتقلت أيضا تلك الأصول، والمبادئ الكلية بأداة الموازنة العامة من دورها الحيادي في تغطية بنود الإنفاق من المتحقق في بنود الموارد إلى دور التدخل الإيجابي، والمؤثر في حركة الإنتاج، واستحداث التنمية الاقتصادية، ولو بمفاهيم مستحدثة، وجديدة على القواعد العامة في التمويل والتوازن، كمفهوم العجز المقصود في الميزانية، أو التمويل بالتضخم.

وايجابية الزكاة في التدخل تتمثل في حفز المال على النمو، و الزيادة .
قال تعالى : (يحق الله الربا ويربي للصدقات) [سورة البقرة آية ٢٧٦]. وقال " صلى الله عليه وسلم " : " ثَمَرُوا أَمْوَالَكُمْ؛ فَإِنَّ الزَّكَاةَ تَكَادُ تَقْتُلُهَا " ^{١٨٦}.
وقال أيضا : " أَتَجَرُوا فِي مَالِ الْيَتَمِ حَتَّى لَا تَأْكُلَهُ الصَّدَقَةُ " ^{١٨٧}.
وقال أيضا : " ... فَلْيَتَجَرْ لَهُ، وَلَا يَتْرَكْهُ حَتَّى لَا تَأْكُلَهُ الصَّدَقَةُ " ^{١٨٨}.
وايجابية الزكاة في التدخل بالاستثمار، والمتاجرة سندها الأصول، والمبادئ في تشغيل المال وتوظيفه، في عدم اكتنازه، وحبسه.
وايجابية الزكاة في التدخل بصيانة رأس المال البشري، وكرامته الادمية؛ بسد عوزه، وفك رقبته وفك أسره، وقطع غربته، وتمويل غزوته، واقتضاء حاجته، وغيرها من مظاهر الضمان، والتكافل الاجتماعي؛ سندها الأصول، والمبادئ الكلية الشرعية في الإنفاق، والتمويل الاجتماعي.
وايجابية ضريبتَي الجزية، والخراج سندها الأصول، والمبادئ الكلية الشرعية في التطبيق، والاجتهاد؛ بالإنفاق على مقتضيات المصالح العامة في الإنتاج، والتنمية، والاصلاح، والعمران، والاستثمار؛ تستخدم حصائلها في الاعمار، والاصلاح؛ بشق الترع، والانهار، والكبارى، والطرق، وشق، واصلاح الخلجان، والإنفاق على الثغور ... الخ.
قال " صلى الله عليه وسلم " " مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا، أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا، فَيَأْكُلُ مِنْهُ طَيْرٌ، أَوْ إِنْسَانٌ، أَوْ بِهِيمَةٌ إِلَّا كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ " ^٤.

^{١٨٦} دكتور شوقي إسماعيل شحاته : التطبيق المعاصر للزكاة . المطبعة النبوية . القاهرة ١٩٧٧م . ٥٩ .

^{١٨٧} أبو عبيد : المرجع السابق . بند ١٢٩٩ . ص ٦١٠، ٦١١ .

^{١٨٨} رواد الأمام البخاري : انظر قطب إبراهيم محمد . النظم المالية في الإسلام . الهيئة المصرية العامة للكتاب . القاهرة

١٩٨٠م . ١٥ ص .

وقال الإمام أبو يوسف في كتابه إلى أمير المؤمنين هرون الرشيد : " ... وإنهم إن استخرجوا لهم تلك الأنهار، واحتفروها، وأجري الماء منها؛ عمريت هذه الأرضون الغامرة، وزاد في خراجهم ... وجعل تلك النفقة من بيت المال؛ لأن في ذلك مصلحة لأهل الخراج في أرضهم، وأنهارهم" ^{١٨٩}

^{١٨٩} الإمام أبو يوسف : الخراج . المرجع السابق. القاهرة. المطبعة السلفية . ١٣٤٦هـ . ص ١٣١ وما بعدها.

-المبحث الرابع-

-التدخل الوظيفي السبقي للسياسة الاقتصادية الإسلامية : - تؤصله قواعد

الاجازة المسبقة لتدخل المالية العامة الإسلامية في الجباية، والإنفاق . ويتمثل

هذا في الموافقة المسبقة من قبل مجلس الشورى الإسلامي - وأعضاؤه من أهل

الحل، والعقد على فرض الضرائب وتحديد مصارف الإنفاق . وهذا شبيه بما

هو معروف حاليا، بضرورة الموافقة المسبقة على الميزانية العامة، بينودها .

الايوائية، والائفاقية، من قبل السلطة التشريعية، وذلك بالنسبة للتشريعات المالية

الوضعية .

-ولكن على النقيض مما هو سائد في تلك التشريعات الوضعية، تؤصل الأصول

والمبادئ الشرعية الكلية اسبقية الإجازة الفعلية للسياسات الضريبية، والائفاقية

للدولة الإسلامية، وضمن قواعد، وشروط عدلية، وجامعة، ومحددة، تؤهل

الشرعية المطلقة لأية سياسة مالية يخططها الإمام في مجالات الايراد، والائفاق

العامين :- أ- فالأصول، والمبادئ الكلية الشرعية تؤصل الموافقة الفعلية،

والاجازة الحقيقية من قبل مجلس الشورى، أو أهل الاختصاص من أصحاب

الرأي في الاجتهاد، ومن هم أعلم الناس بالأحكام الشرعية المتعلقة بالمال،

وذلك لأية سياسة مالية في الأئفاق العام، والايوارد العام، يخططها الأمام، أو من

ينوب عنه. وهذا ما تقصر عنه التشريعات المالية الوضعية في شكلية الإجازة

المسبقة من قبل السلطات التشريعية للسياسات المالية المرسومة؛ على اعتبار

أن غالبية أعضاء تلك المجالس الشرعية هم من المؤيدين للسلطة التنفيذية؛

باعتبار أفرادها هم أعضاء تلك المجالس ، ويمثلون الحزب الحاكم، ناهيك عن

قواعد، ومظاهر المحسوبية في الرقابة المالية، والادارية.

ب- وتؤصل تلك الأصول والمبادئ الكلية الشرعية الاطلاع الفعلي، والمناقشة الجادة لبنود السياسات المالية المرسومة، وذلك من قبل أهل الرأي، والاختصاص من العلماء، والفقهاء، والملتزمين بالطاعة الربانية في المناقشة، والاجازة، والافراد. وهم لا يقرون من السياسات الضريبية إلا بما تقتضيه الأصول الشرعية في الفرضية، والتكليف، تطبيقاً للقاعدة الشرعية : " لا مساع للاجتهاد في مورد النص".

وهم لا يقرون من السياسات الضريبية المستحدثة إلا بما تقتضيه الحاجة، والقدرة الذي يسد العجز في الميزانية، وفي باحتياجات الإنفاق العام.

وهم لا يقرون من السياسات الانفاقية، إلا بما تقتضيه الأصول الشرعية في الإنفاق، والصرف المحدود، كمصارف الزكاة الثمانية . وبما تقتضيه الأصول الشرعية في الإنفاق المستحدث على وجوه الخير في اقتصاد المصالح العامة للمسلمين.

وتتناول أسبقية الأصول، والمبادئ الكلية في الإقرار، والتدخل متابعة، ومراقبة السياسات المالية المنفذة، بالضبط، والارشاد، والتقويم، والاجازة، والنقص... الخ وضمن قواعد العمومية في العدالة الضريبية، والانفاق، وقواعد الشرع في التكليف والفرضية، والمشورة، والاقرار.

قال تعالى : (والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون) [الشورى آية ٣٨].

قال تعالى: (وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله) [آل عمران آية ١٥٩]. ومن أهم تطبيقات الاجازة المسبقة في الإنفاق : ١- ما قرره أهل المشورة من أصحاب الرأي ، بتخصيص أعطيات الخلفاء الراشدين؛ نظير تركهم التجارة، والتفرغ لشئون الحكم.

وقد قرر أهل المشورة مبلغ ٦٠٠٠ درهم سنوياً تدفع من بيت مال المسلمين، للخليفة الصديق أبي بكر، ومبلغ ٦٠٠٠ درهم سنوياً للخليفة الفاروق عمر بن الخطاب " رضي الله عنهما".

٢- ما قرره أهل المشورة من أصحاب الرأي ؛ بناء على اجتهد الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) بعدم قسمة سواد العراق، والشام على الفاتحين المسلمين، وفرض ضرائب الخراج عليها.

فالخراج قدره الخليفة الفاروق؛ استناداً إلى القرآن الكريم والسنة النبوية؛ فكان رأيه اجتهداً شرعياً احتاج إلى إجازة، وإقرار أهل المشورة من أصحابه. وتطبيقاً لاعتماد النفقة قبل صرفها شاور أصحابه في أن يفرضوا له ما يكفيه، وأهله من بيت مال المسلمين؛ لإمكانية التفرغ لشئون الحكم، بعد أن فتحت القادسية، ودمشق، وفلسطين، وانتصار المسلمين في معركة اليرموك، وبعد أن اتسعت أقاليم الدولة الإسلامية^{١٩٠}.

^{١٩٠} دكتور بلوي عبد اللطيف : النظام الإسلامي المقارن . ص ١٥٢.

Y.Y

الفصل الثاني عشر-

مفهوم الملكية الفردية في المقام الأول

لقد ضمن الإسلام حق الملكية الفردية لكل مواطن، وضد أي اعتداء عليه بالمصادرة، أو التأميم، أو النزاع أو الحجر، أو الاتلاف طالما تم للفرد اكتسابه بالطرق المشروعة، وتصرف به في حدود الشرع المسموح بها. إلا أن الخروج عن المشروعية يبيح للسلطات الحاكمة في الدولة الإسلامية حق التدخل في الملكية الفردية، وهذا ما نوضحه ضمن البندين التاليين:-

الأول - أسباب التدخل . الثاني - أشكال التدخل.

البند الأول :- أسباب التدخل. وأهمها:

١- عدم مشروعية اكتساب الملكية : كالربا، والاحتكار، والسرقعة، والغصب، والاختلاس، والغش، والرشوة، والكهانة، والشعوذة، والسحر، والقمار، والمراهقات، والزنا، وبيع الخمور، والميتة، والخنزير، ومحرمات المطعومات، والمشروبات، والرقص، والغناء الفاجر، والاتجار بالآت اللهو المفتتة: كأدوات الموسيقى، وأفلام العري، والخلاعة، وغيرها.

٢- الاعتداء على حقوق الغير: كأكل مال اليتيم، وعدم إخراج الزكاة، وغصب الوديعة، والرهن، واللقطة، والعارية، وعدم إخراج الإنفاق الواجب.

٣- إساءة التصرف في الملكية : كحالات السفه، والاسراف، والتبذير، والجنون، والصغر، والاضرار بالغير.

٤- اقتراف الجرائم التي تترتب عليها عقوبات مالية: سواء أكانت جنایات، أو جنح، أو مخالفات، أو تعزيزات مالية.

هـ- الحالات الأخرى التي تقتضيها ظروف المجتمع: كتخصيل الأموال لدرء الاخطار الناجمة بسبب الحروب، أو للكوارث الطبيعية.

البند الثاني : - أشكال التدخل. وأهمها : أولاً : التدخل باستيفاء الحقوق. ثانياً: التدخل بالمصادرة، والنزع، ثالثاً: التدخل بالاتلاف. رابعاً: التدخل بفرض الغرامات المالية. خامساً: التدخل بتغيير الملكية. سادساً : التدخل بالحجر، ومنع التصرف. أولاً :- التدخل باستيفاء الحقوق : وذلك قسراً عند التقصير، أو المماطلة في أدائها. ومن هذه الحقوق :- أ- الأمانة: قال تعالى : (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل أن الله نعماً يعظمكم به إن الله كان سميعاً بصيراً) [سورة النساء آية ٥٨].

ويذكر الإمام القرطبي : أن الآية تتناول كل أمانة، وفيها أمر بردها إلى أصحابها أيا كانوا. ومن أهم الأمانات بين الناس : الوديعة، واللقطة، والرهن، والعارية، وغيرها^{١١}.

وقد روى الترمذي، والدارقطني عن أبي أمامة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في خطبته عام حجة الوداع (العارية مؤداة، والمنحة مردودة، والدين مقتضى، والزعيم غارم . فقال رجل : فعهد الله ؟ قال : عهد الله أحق ما أدى). فالأمانة تتناول حقوق الله على العباد، وحقوق الناس على الناس مادية كانت معنوية.

ب. الزكاة :- قال تعالى: (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم والله سميع عليم) [سورة التوبة آية ١٠٣].

^{١١} الإمام القرطبي - الجامع لأحكام القرآن . ج ٥ . ص ٢٤٧.

ويذكر الإمام الماوردي أنها تشمل جميع أنواع الزكاة المفروضة: كزكاة
الزروع، والماشية، وعروض التجارة، والنقدين، وقد اختلف الفقهاء في قيام
الدولة بجمعها كلها أم زكاة الأموال للظاهرة فقط : كالنقود^{١٩٢}.

وقد كانت تجمع الزكاة بنوعيهما الظاهرة، والباطنة في عهد الرسول " صلى الله عليه
وسلم" وأبي بكر، وعمر (رضي الله عنهما) إلى أن ولي الخلافة عثمان بن عفان
(رضي الله عنه) فجمع زكاة الأموال الظاهرة فقط من الناس: وهي الزروع،
والماشية، وترك إخراج زكاة الأموال الباطنة، وهي زكاة النقود، وعروض التجارة
إلى الأفراد، وضمهم؛ وفيما يعتبره العلماء أنه تفويض من الإمام للناس في إخراج
زكاة أموالهم الباطنة يخرجونها نيابة عنه. ومن هنا يروي الإمام الماوردي في
كتابه : الأحكام السلطانية: أن بعض الفقهاء من الشافعية، والحنابلة يرون أن إخراج
زكاة هذه الأموال أي الباطنية يرجع إلى التصرف الفردي لصاحب الأموال دون أن
يكون للحاكم حق في مطالبتهم بإخراجها^{١٩٣}

أما ابن الحمام فيروي في كتابه فتح القدير : أن المالكية، والحنفية يرون حق
الحاكم في التدخل، وإجبار الناس على إخراج زكاة أموالهم الباطنة، والظاهرة
معاً^{١٩٤}.

وذلك استدلالاً بأن ترك عثمان بن عفان لها إنما للجواز ، وليس للوجوب .
وبذلك يذكر ابن حجر الهيتمي في كتابه : تحفة المحتاج : أنه إذا علم الحاكم أن
الناس امتنعوا عن إخراج زكاة أموالهم الباطنة ، تدخل ، وأخذها منهم عنوة ،
وصرفها للفقراء^{١٩٥}.

^{١٩٢} الإمام الماوردي . الأحكام السلطانية . ص ١١٣ .

^{١٩٣} الإمام الماوردي - الأحكام السلطانية . ص ١١٣ .

^{١٩٤} الإمام ابن الحمام - فتح القدير - ج ١ . ص ٤٨٧ .

ولنا القول : بأنه ، وبسبب فقدان الوازع الديني في هذه الأيام ، وعدم إخراج الزكاة من قبل الكثيرين ، فإننا نؤيد ضرورة وجوب التدخل الفوري من قبل السلطات الحاكمة ، وأخذ الزكاة ، وتحصيلها بنوعها الظاهرة ، والباطنة من الناس ، وتوزيعها على مستحقيها؛ يسعفنا في ذلك أيضا أن هناك مصارف للزكاة يتعذر على الناس الإنفاق عليها من أنفسهم كالجهد في سبيل الله .

ج- حقوق المعاملات :- تستوفيها الدولة من أطراف التعامل ، وتعطيها لأصحابها : كالديون ، والودائع ، والرهن ، والعارية ، واللقطة ، وحق الشفعة في المال ، وسواء ترتبت هذه الحقوق بناء على معاملات شرعية كالبيع ، والعقود السابقة أو بناء على معاملات غير شرعية : كالسرقة ، والغصب ، والغرر ، والاختلاس ، والغش والرشوة ، والتحايل ، والربا ، وغيرها ^{١٩٦} .

د- حقوق الاحتياج :- سواء احتياج الأفراد : كالفقراء ، والعجزة ، والمرضى ، والزوجة ، والأولاد ، والوالدين والأرامل ، واليتامى ، واللقطاء ، وغيرهم . ويكون تدخل الدولة في استيفاء حقوق الاحتياج بطرق عديدة أهمها : تعجيل الصدقة الواجبة ، أو الاقتراض ، أو فرض الضرائب .

فبالنسبة لتعجيل الصدقة الواجبة :- فقد رخص الإسلام في ذلك .

فقد روى أبو داود ، والحاكم عن علي أن العباس سأل الرسول صلى الله عليه وسلم في تعجيل صدقته قبل أن تحل ، فرخص له في ذلك .

وروى أبو داود عن أبي هريرة قال : بعث النبي صلى الله عليه وسلم عمر بن الخطاب رضي الله عنه على الصدقة فمنع ابن جميل ، وخالد بن الوليد ، والعباس فقال

^{١٩٥} الإمام ابن حجر الميمني - نخبة المحتاج مع حاشية الشرداني . ج ٣ . ص ٣٤٤ .

^{١٩٦} شيخ الإسلام ابن تيمية - مجموع الفتاوى . ج ٢٨ .

رسول الله صلى الله عليه وسلم: (ما ينقم من ابن جميل إلا أن كان فقيراً، فأغناه الله، وأما خالد بن الوليد فإنكم تظلمون خالداً؛ فقد احتبس أذنه، وأعتتته في سبيل الله (عز وجل). وأما العباس - عم رسول الله صلى الله عليه وسلم فهي علي، ومثلها . ثم قال : أما شعرت أن عم الرجل صنو الأب، أو صنو أبيه). وهذا يعني أن ابن جميل قد منع الزكاة دون وجه حق، وهذا كفر بالنعمة. وأن خالد فقد حبس ما عنده لله تعالى، فلا يستحق عليه زكاة. وإن العباس، فلأنه قد تسلف منه صدقة سنتين لمهام للمسلمين، فصارت ديناً عليه^{١٩٧}.

وأما بالنسبة للإقتراض: فجائز للدولة من الأغنياء دون فوائد ربويه. وله تطبيقاته العديدة سابقاً، وما أحوجنا إلى تطبيقه حالياً.

وأما بالنسبة للضرائب : فهذا جائز في مجال استيفاء حقوق المحتاجين، والجهاد والعمران، إلا إنه مقيد بشروط أهمها : ١- عدم الاعتماد الكلي، وبصفة أساسية على الضرائب في تغطية النفقات العامة للدولة الإسلامية، وتمويل خطط التنمية الاقتصادية، وتوفير الأموال للخزينة. ٢- خلو بيت مال المسلمين من الأموال.

٣- ظهور ظروف ، طوارئ، وحالات احتياج ضرورية ، ومفاجئة : كالاستعداد الحربي ، والكوارث الطبيعية، والمجاعة، وغيرها.

٤- أن تكون الضرائب بقدر سداد الاحتياج، ودون شطط، أو مبالغة في تحصيلها، وزيادة على المطلوب، والاحتياج.

^{١٩٧} الحافظ المنذري - مختصر سنن أبي داود . وأبو سليمان الخطابي : معادل السنن.
وابن قيم الجوزية - تمذيب الأمام - تحقيق محمد حامد الفقي - ح ٢. ص ٢٢٢-٢٢٥.

٥- العدالة في فرضيتها، وتحصيلها من المكلفين، وبالتساوي بينهم في تحمل أعبائها.

٦- الموافقة المسبقة عليها من قبل نوي الاختصاص، والمشورة أهل الحل، والعقد. أو ممثلي الأمة من أهل الشورى، والعلماء.

وقد بين الإمام أبو حامد الغزالي أن فرض الضرائب لا يكون إلا في الحالات التي يهدد فيها العدو ديار المسلمين، وبعد خلو بيت مال المسلمين من الأموال، وبعد ترشيد الإنفاق على الاستهلاك^{١٩٨}.

وقد أفتى الإمام عز الدين بن عبد السلام للسلطان " قطز " حينما سأله عن شرعية فرضه للضرائب على الناس، لمحاربة التتار بجواز ذلك ؛ بشرط خلو بيت مال المسلمين؛ وبعد أن يبيع السلطان ما لدى الحاشية، والامراء، والجند من كساء . مذهب، وأمتعته، وآلات فاخره، ونفيسه.

وبهذا أيضا أفتى الإمام للظاهر بيبرس، وقال له (وسمعت أن عندك ألف مملوك، لكل مملوك حياصته من الذهب، وعندك مئتا جارية، لكل جارية حق من الحلي؛ فإن أنفقت ذلك كله، وبقيت ممالكك بالبتون، والصوف بدلا من الحوائص، وبقيت الجواري بثيا بهن دون الحلي، أفتيتك بأخذ المال من الرعية).

وأیضا فقد كتب الإمام النووي إلى السلطان الظاهر بيبرس يوضح له حكم الشروع في أخذ الضرائب من الناس بقوله : (ولا يحل أن يؤخذ من الرعية شيء ما دام في بيت المال شيء من نقد، أو متاع، أو أرض، أو ضياع تباع، أو غير ذلك،

^{١٩٨} حجة الإسلام أبو حامد الغزالي - كتاب شفاء العليل في بيان الشبه، والمخيل، وسالك التعليل. تحقيق حامد الكبيسي - بغداد . سنة ١٩٧١ م . ص ٢٣٦ - ٢٣٧.

وهؤلاء علماء المسلمين في بلاد السلطان - أعز الله أنصاره - متفقون على هذا، وبيت المال بحمد الله معمور زاده الله عمارة ، وسعة، وخيرا، وبركة^{١٩٩}

ثانيا - التدخل بالمصادرة، والنزع - وهذا خروج عن الأصل حيث لا وجود للمصادرة، أو النزع، أو التأميم في الاقتصاد الإسلامي إلا في أضيق الحدود، وعند اقتضاء الضرورة كالمصلحة العامة. ولا يجوز نزع الملكية كعقوبة إلا إذا ثبتت غير مشروعيتهما، أو أنها تستخدم في أغراض الحرام. وبذلك لا يتم نقل الملكية إلا برضا صاحبها، واختياره: وهذا هو الأصل . وبهذا يقول الإمام الشافعي : (ولم أعلم أحدا من المسلمين اختلفوا في أن لا يخرج ملك المالك المسلم من يديه إلا بإخراجه إياه هو بنفسه ببيع، أو هبه، أو غير ذلك، أو عتق، أو دين لزمه، فباع في ماله، وكل هذا فعله غيره)^{٢٠٠}

ولكن يستثنى من ذلك بعض أشياء : كالشفعة ، وبعض حالات انتزاع الملكية للمصلحة العامة مع التعويض العادل: كإنشاء الطرق، أو توسيعها، وكالحاجة للتوسع في المسجد إذا ضاق بالناس، وكبيع السلع المحتكره بسعر السوق^{٢٠١}.

ويعرف شيخ الإسلام ابن قدامة الشفعة: بأنها استحقاق من الشريك إنتزاع حصة شريكه المنتقلة عنه من يد من انتقلت إليه قبل القسمة، ووضع الحدود،^{٢٠٢} وهذا استنادا لما رواه أبو داود، ومسلم، والنسائي عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال:

^{١٩٩} د. يوسف القرضاوي . فقه الزكاة . ج ٢ . ص ١٠٨١-١٠٨٢.

^{٢٠٠} الإمام الشافعي - كتاب : الام . طبعة بولاق . ج ٣ - ص ٢١٨.

^{٢٠١} د. مصطفى الزرقاء - المدخل الفقهي العام . ج ١٢ - ص ٢٢٧.

^{٢٠٢} ابن قدامة - المغني - ج ٥ . ص ٣٩٧.

(الشفعة في كل شرك ربه، أو حائط لا يصلح أن يبيع حتى يؤذن شريكه؛ فإن باع، فهو أحق به حتى يؤذنه)^{٢٠٣}

وقوله صلى الله عليه وسلم: (الشفعة فيما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود، فلا شفعة)^{٢٠٤} ومن المعروف عند العلماء أن الشفعة لا تجب إلا في الأرض، والعقار، ولا تقع في العروض، والأمتعة، والحيوان. والشفعة واجبة لدفع الضرر بسوء المشاركة، والدخول في ملك الشريك.

ثالثاً : -التدخل بالاتلاف: - وهو نوع من العقوبات المالية؛ وذلك دفعا للضرر؛ ومنعا للحرام. ومن أمثلته كما يذكر شيخ الإسلام ابن تيمية : إتلاف الأصنام، وآلات الملاهي، وأوعية الخمر، وذلك بالكسر، أو الحرق، أو التمزيق، أو التفكيك، أو الخرق.

ومنه : إراقة المغشوش من الطعام، أو التصدق به على الفقراء، ومنه المغشوش من الثياب بأن يقطع خرقة، أو يحرق بالنار، أو يعطي للمساكين . ورأى أصحاب الأمام مالك معاقبة الغاش بالضرب، والحبس، والخراج من السوق دون التعرض لماله بشيء .

ومنه هدم مسجد الضرار، وحرق متاع الغال، وإراقة لحم الحمر، وإيابة سلب الذي يصطاد في حرم المدينة لمن وجدته.

وقد أمر عمر بن الخطاب بتحريق قصر سعد بن أبي وقاص الذي بناه ، لما أراد أن يحتجب عن الناس، أمر عمر، وعلي بن أبي طالب بتحريق المكان الذي يبيع منه الخمر، وأخذ شطر مال مانع الزكاة.^{٢٠٥}

^{٢٠٣} المنذري - مختصر سنن أبو داود . ج ٥ . ص ١٦٦ .

^{٢٠٤} المنذري - المرجع السابق . ص ١٦٦ .

^{٢٠٥} شيخ الإسلام بن تيمية - مجموع الفتاوي . ج ٢٨ . ص ١٢٠-١١٧ .

رابعاً - التدخل بفرض الغرامات المالية - وذلك كعقوبات على بعض المخالفات التعزيرية: كارتكاب الغش، والتدليس، والرشوة، وتخويف الناس، ومخالفة أوامر المحتسب عقوبات الحدود، وبعض الجرائم؛ تضعيفاً للعقوبة على المخالف، وفيما يعرف بالعقوبة المركبة . يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : (إن واجبات الشريعة ثلاثة : أولها : العبادات : كالصلاة، والزكاة، والصيام، والحج . والثاني : العقوبات المقدره، أو المفوضه . والثالث : الكفارات، وإن الأقسام الثلاثة كلها تنقسم بدورها إلى تحت أقسام تبعاً لكونها ماليه، أو بدنية، أو مركبة منها معاً . فالعبادات البدنية : كالصلاة، والصيام، والمالية : كالزكاة، والمركبة : كالحج . أما الكفارات البدنية فمنهما : الصيام، والكفارات المالية : كالإطعام، والمركبة : كالهدى بذبح . والعقوبات البدنية : كقتل القاتل، وقطع يد السارق، والمالية : كإتلاف أوعية الخمر . والمركبة : كجلد السارق، وتضعيف الغرامة عليه، وقتل الكفار، وأخذ أموالهم)^{٢٠٦}

خامساً - التدخل بتغيير الملكية - ومنه تغيير الدراهم . فقد روى أبو داود : أن الرسول صلى الله عليه وسلم نهى أن تكسر سكة المسلمين الجائزة بينهم إلا من بأس . وهذا يفيد منع كسر الدراهم المضروبة على السكة لما فيه من إضاعة المال . أما إن كان فيها بأس فتكسر^{٢٠٧} .

ومنه أيضاً : تغيير الصورة المجسمه إذا لم تكن موطوءة . فقد روى أحمد، وأبو داود، والترمذي أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : (أتاني جبريل عليه السلام، فقال : إني أتيتك الليلة، فلم يمنعني أن أدخل عليك البيت إلا أنه كان في البيت تمثال لرجل، وكان في البيت قرام ستر فيه تماثيل، وكان في البيت كلب .

^{٢٠٦} ابن تيمية - مجموع الفتاوى . ج ٢٨ . ص ١١٢ .

^{٢٠٧} المنذري - مختصر أبي داود . ج ٥ . ص ٩١ .

فأمر برأس التمثال الذي في البيت يقطع، فيصير كهيئة الشجرة، وأمر بالستر يقطع، فيجعل في وسادتين منتبذتين يوطآن، وأمر بالكلب يخرج، ففعل رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا الكلب جرو كان للحسن ، والحسين تحت نضيد لهم .

سادسا- التدخل بالحجر، ومنع التصرف - وذلك بسبب فقدان الأهلية بحسن التصرف من الفرد المالك، لعدم بلوغ الحلم، أو السفه بالتبذير، والاسراف، أو الافلاس، فبالنسبة لعدم بلوغ الحلم، فإنه يحجر على اليتامى حيث لا يحسنون التصرف بأموالهم خشية تبذيرها، قال تعالى (وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشدا فادفعوا إليهم أموالهم ولا تأكلوها اسرافا وبدارا أن يكبروا ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف فإذا دفعتم إليهم أموالهم فأشهدوا عليهم وكفى بالله حسيبا) [سورة النساء آية ٦].

ويذكر الأمام القرطبي في تفسيره (٢٠٨) لذا يحجر على اليتامى الذين لم يبلغوا الحلم، فإذا بلغ ، اختبر، فإن وجد رشيدا، دفع إليه ماله، وأطلقت يده في التصرف، وبهذا وقد اتفق العلماء على الحجر على الايتام الذين لم يبلغوا الحلم .

وأما بالنسبة للسفه : فإن الحجر يكون بسبب التبذير، والاسراف للمال، وهذا محرم شرعا، قال تعالى : (ولا تؤثروا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما وارزقوهم فيها واكسوهم وقولوا لهم قولا معروفا) [سورة النساء ٥] ، فالاية تدعو إلى عدم تسليم ضعاف العقول الذين لا يحسنون التصرف في المال أموالهم التي هي أموالكم حتى لا يضيع المال الذي جعله الله قيام الحياة، ولكن أعطوهم من غلة هذه الأموال

٢٠٨ الأمام القرطبي - الجامع لأحكام القرآن ، ج ٥ ص ٣٤ .

ما يكفيهم لطعامهم، وشرابهم، وكسوتهم، وسكنهم مع معاملتهم بالحسنى، والقول الحسن. هذا وقد اختلف العلماء بالنسبة للحجر على الكبير السفية^{٢٠٩}.

فجمهور العلماء، والإمامان مالك، والشافعي يفتون بالحجر على الكبير السفية، إذا ثبت سفهه، وضعف عقله، وعدم حسن التصرف بأمواله، وأعذر إليه، فلم يأت ذلك بفائدة.

أما الإمام أبو حنيفة فيرى عدم الحجر عليه إلا إذا كان سفيها من صغره، فيتم الحجر عليه إلى أن يتم له خمس عشرون عاما من عمره، فيعطى ماله أيا كان أمره من تبذير، أو غيره.

وأما بالنسبة للحجر على المفلس : فإنه يفرق بين أن يكون له مال. ولا يفي بما عليه من ديون، وبين أن لا يكون له مال معلوم أصلا.

فبالنسبة للحالة الأولى : فيرى الإمامان مالك، والشافعي أنه يحجر عليه التصرف في ماله حتى يبيعه الحاكم، ويقسمه على الغرماء الدائنين كل بحسب نسبة دينه. وأما الإمام أبو حنيفة فيرى أن يحبس إلى أن يقوم هو بنفسه بسداد ديونه أو يموت محبوسا. إلا أن الإمام ابن رشد يرى أن الرأي الأول هو الأظهر استنادا إلى حديث معاذ بن جبل : أنه كثر دينه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلم يزد غرماؤه إلى أن جعله لهم من ماله.

وبالمثل أيضا يرى مالك أن يحجر على المريض الذي يسيء التصرف؛ حفاظا لحقوق ورثته.

مما سبق: يتضح أن تدخل الدولة في الملكية إذا يأتي من جانب العدل، وصيانة الحقوق، ومنع الظلم، وإن هذا التدخل له ضوابطه، وأحكامه التي ليس فيها نزع

^{٢٠٩} الإمام ابن رشد القرطبي - بداية المجتهد ونهاية المقتصد - ج ٢، ص ٢٧٩-٢٨٥.

الملكية لصالح المجتمع، أو للدولة، أو لجماعة، أو طائفة ؛ لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (كل مسلم على المسلم حرام : دمه، وماله، وعرضه) ولقوله صلى الله عليه وسلم (أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم، وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله) (رواه مسلم)، ولقوله أيضا : (من ظلم قيد شبر من الأرض طوقه من سبع أراضين) رواه البخاري ، ومسلم.

وللقاعدة الشرعية في عدم جواز اخذ أموال الناس إلا برضاهم، وطيب نفس منهم، قال الله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم في الباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما، ومن يفعل ذلك عدوانا وظلما فسوف نصليه نارا وكان ذلك على الله يسيرا) [سورة النساء : آية : ٢٩-٣٠].

الفصل الثالث عشر

الخاصية الثالثة عشرة

ازدواجية ملكية وسائل الإنتاج الفردية، والإجماعية في النظام الإسلامي

مقدمة :

يأخذ النظام الإسلامي بمبدأ ازدواج ملكية وسائل الإنتاج، وهي الملكية الفردية الخاصة ، والملكية الجماعية العامة .

وأساس الملكية الفردية الخاصة هو أنها تخص فرداً معيناً، أو جماعة معينة على سبيل الاشتراك ، أو الشيوع . بينما أساس الملكية الجماعية العامة هو أنها ملك لجميع الأفراد في المجتمع ، ومنفعتهم لعامة الناس، وتملكها الدولة نيابة عنهم وتتصرف بها كذلك. وهذا محور الدراسة في الفرعين التاليين نضمنها مبحثين اثنين:

- المبحث الأول : الملكية الخاصة الفردية .
- المبحث الثاني : الملكية العامة الجامعية .

المبحث الأول

الملكية الخاصة الفردية

المطلب الأول : التعريف بالملكية الفردية :

تعرف لغة بأنها القدرة على احترام الشيء ، والتصرف به بانفراد .
وتعرف اصطلاحاً : (بأنها حكم شرعي مقدر بالعين ، أو المنفعة يقتضي تمكين من يضاف إليه من انتفاعه بالشيء ، وأخذ العوض عنه) .

ويستفاد من التعريف عدة أمور منها :

١- إن ملكية، أو حيازة الشيء يجب أن تكون شرعية أي مبنية على حكم شرعي ومن ثم جاز الانتفاع به .

٢- إن ملكية، أو حيازة الشيء يجب أن تكون متحققة لصاحبها أي له سلطة على ما يملك، فيجوز له الانتفاع به، أو التصرف به ببيعه، وأخذ العوض عنه .

ويستفاد من هذا أن الشيء الذي حرمة الشارع لا تثبت ملكيته، ولا يجوز الانتفاع به، أو التصرف به : كالخمر، والخنزير. وكذلك الذي حرم اكتسابه بطرق غير شرعية : كالربا، والقمار، والسرقه، والغش، والتزوير، والغصب .. الخ .

ومن أجل ضمان حق الملكية الشرعية جعله الإسلام أمراً مصوناً تشترك الدولة والأفراد في حفظه ، وعدم الاعتداء عليه. ومن هنا فقد وضع التشريع الجنائي الإسلامي عقوبات زاجرة ، وحذرت النصوص القرآنية ، والنبوية من الاعتداء على أموال الناس ، وأكلها بالباطل . قال تعالى: (**وَأَكْلُوا مِمَّا رَزَقَكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَاطِلِ** **وَيُغْلِبُوا عَلَيْهَا الظَّالِمِينَ** **لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ**) سورة البقرة آية ١٨٨ .

وقال صلى الله عليه وسلم : (لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه) رواه البخاري . وقال القرطبي في الجامع : متفق على صحته .
المطلب الثاني : أدلة مشروعية الملكية الفردية الخاصة : وهي من القرآن والسنة .
الأدلة من القرآن :

قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من أموالكم يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من ثمر ما أعطاكم الله من قبله ولا تأكلوا أموالكم التي أطعم الله من فضله) سورة المنافقون آية ٩ .
وقوله تعالى : (إنما أموالكم وأولادكم فتنة والله يفرق بينكم) سورة التغابن آية ١٥ .

وقوله تعالى : (والذين آمنوا فآتوا أموالهم التي أعطاكم الله من قبله ولا تأكلوا أموالكم التي أطعم الله من فضله) سورة المائدة آية ٩٥ .
وقوله تعالى : (وأولوا الألبان الذين آمنوا فآتوا أموالهم التي أعطاكم الله من قبله ولا تأكلوا أموالكم التي أطعم الله من فضله) سورة المائدة آية ٩٥ .
وقوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من ثمر ما أعطاكم الله من قبله ولا تأكلوا أموالكم التي أطعم الله من فضله) سورة المائدة آية ٩٥ .
وقوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من ثمر ما أعطاكم الله من قبله ولا تأكلوا أموالكم التي أطعم الله من فضله) سورة المائدة آية ٩٥ .
الأدلة من السنة :

قوله صلى الله عليه وسلم : (كل المسلم على المسلم حرام : دمه ، وماله ، وعرضه) رواه مسلم . والترمذي ، وأحمد وابن ماجه .
وقوله صلى الله عليه وسلم : (ولا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه) رواه البخاري . وقوله صلى الله عليه وسلم : (حصنوا أموالكم بالزكاة) رواه الشهاب .
فهذه النصوص القرآنية ، والنبوية أضافت الأموال إلى الأفراد كناية عن تملكهم لها ولو ملكية مجازية استخلافية ؛ لأن الملكية الحقيقية لله تعالى . وكذلك فقد أفادت هذه النصوص أيضا مشروعية هذه الملكية ، وحرمت حيازتها بغير المشروعية .

ففي النظام الاقتصادي الإسلامي أباحت الأحكام الشرعية تملك المسلمين للأموال، والثروات وبالوجوه المشروعة أي الوجوه الحلال. فتكون الملكية في هذه الحالة مصانة من قبل الشرع .

وقد نظم الإسلام أحكام، وقواعد الملكية ، والتملك سواء فيما يتعلق بأسبابها وطرقها، وقيودها، والواجبات فيها، والتصرف بها ... الخ وبشكل منظم ، ومضبوط، وبحيث يكفل الحقوق للجميع فيها دون شطط، أو اعتداء، وتحت شواهد العدل والإنصاف، والتوسط، والاعتدال، وبشكل لم ، ولن تعرفه أنظمة الاقتصاد البشرية الوضعية .

المطلب الثالث : وسائل اكتساب الملكية الخاصة الفردية :

لقد أباح المشرع المالي الإسلامي للأفراد اكتساب الملكية بوسائل، وأساليب عديدة سواء أكانت تتعلق بأعمالهم، ونشاطاتهم، أو بأسباب لا دخل لهم بها مثل : الإرث والوصايا، والهدايا، والهبات، والعطايا، والغنائم، والنذور، والزكاة، والصدقات، والكفارات، والضيافات، وعطايا الدولة من المال العام، وأحاطها بالشرعية، والحلال .

ولكنه لم يبيح للأفراد اكتساب الملكية بوسائل وأساليب الحرام وغير المشروعة مثل : الربا، والزنا، والاحتكار، والكهانة، والغرر، والغش، والقمار، والرشوة، والقتل والسرقعة، والغصب، وأنواع البيوع الأخرى المحرمة : كالخمر والخنزير والميتة، والدم، والأصنام، والتمائيل، والرسومات المحرمة لذوات الأرواح، وغيرها.

والمقصود بأسباب التملك الطرق التي توجد الملكية ابتداء وإنشاء وأهم أسباب التملك الخاص.

أولاً : العمل :

وهو أهمها، وسواء أكان عملاً متفرداً خاصاً، أو عند الآخرين . وسواء أكان في
فلاحة، أو زراعة، أو رعي، أو صناعة، أو تجارة. وقد حض الإسلام على العمل،
وبين شرفه .

روى الإمام أحمد عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال : (إن أشرف الكسب كسب الرجل من يده) .

وروی البخاری عنه قال (ما أكل أحد طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده،
وإن نبي الله داود كان يأكل من عمل يديه).

ومن أنواع العمل :

أ - العمل بأجر عند الآخرين : وقد أجازہ الإسلام . قال تعالى : (اَللّٰهُمَّ رَزُقْنَا رِزْقًا يَّرْزُقُنَا بَعْدَ رِزْقِنَا)

وقد أحاط المشرع الإسلامي هذا النوع من العمل بضوابط ، وأحكام تتعلق بواجبات ، وحقوق كل من صاحب العمل والعامل في آن واحد . ومنها وجوب السرعة في إعطاء الأجور لأصحابها دون تسويف ، أو مماطلة . مصداق قوله صلى الله عليه وسلم (أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه) رواه ابن ماجه .

ومنها وجوب إتقان العمال لأعمالهم بعيدا عن كل تهاون، أو تقصير، أو غش
مصدق قوله صلى الله عليه وسلم (إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا ، أن يتقنه) رواه
البيهقي .

ب - وإحياء الأراضي الموات : باستصلاحها وزراعتها وهي التي لا مالك لها وإحياء الشخص لمثل هذه الأراضي يجعلها ملكا له.

روى البخاري، وأحمد أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : (من عمر أرضا ليست لأجد فهو أحق بها).

وروى أحمد، والترمذي أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : (من أحيا أرضا ميتة، فهي له). وروى أحمد، والنسائي، والترمذي، وابن حبان، وسعيد بن منصور في سننه وأبو عبيد في الأموال وأبو يوسف في الخراج عن طاووس أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : (عادي الأرض لله، ولرسوله، ثم لكم من بعد فمن أحيا أرضا ميتة، فهي له، وليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنين).

وقد ذكر الإمام الشوكاني في نيل الأوطار : (أن يعمد شخص إلى أرض لم يتقدم ملك عليها لأحد، فيحييها بالسقي، أو الزرع، والغرس أو البناء، فتصير بذلك ملكه). ويرى الجمهور أنه لا يشترط إذن ولي الأمر. إلا أن الإمام أبا حنيفة يشترط إذنه. ويرى الإمام مالك وجوب إذن ولي الأمر فيما قرب مما لأهل البلد حاجة من مرعى، وغيره.^٢

ج - العمل في الصيد : مصداق قوله تعالى : (الَّذِينَ لَهُمْ فِيهَا مَنَازِلُ مُتَعَلِّقِينَ فِيهَا بِمِغْوَاهِمْ هَاهُنَا رِجَالُ مَذْهَبٍ أُخَرُ) سورة المائدة آية ٩٦.

وقوله تعالى : (وَالَّذِينَ لَهُمْ فِيهَا مَنَازِلُ) سورة المائدة آية ٢.

د - البيوعات : البيع والشراء، والمضاربة، والمساواة، المزارعة، واستخراج ما في بطون الأرض، والبحر، وغيرها من حالات العمل المشروعه.
ثانيا : الإرث :

^١ الإمام الشوكاني، نيل الأوطار. ج ٥. ص ٣٣. والإمام ابن حزم، المحلى. ج ١١. ص ٢٣٨.

^٢ الإمام الشوكاني، نفس المرجع. ص ٣٠٣.

وهو انتقال المال من المورث الميت إلى ورثته المستحقين الأحياء
الوارثين. والإرث من الأسباب المشروعة للحيازة، والملكية للأموال.

مصدق قوله تعالى: (للدَّيْنِ بِمَنْزِلَةِ الْوَالِدِ وَالْأَقْرَبِ وَالْإِخْوَةِ بِمَنْزِلَةِ الْوَالِدِ وَالْأَقْرَبِ) (سورة النساء آية ٧).

وقوله صلى الله عليه وسلم: (من ترك مالا، فلو رثته) رواه البخاري، ومسلم، وأبو
داود، والترمذي، وابن ماجه، والنسائي، وأحمد.

وقد فصل الإسلام نظام، وأحكام الإرث تفصيلا دقيقا سواء بالقرآن، أو السنة.
وقد بناء على مفاهيم العدل، والمساواة بين جميع الورثة من أولاد، وبنات، وأخوات
ووالدين، وأجداد، وبشكل يفوق أقصى ما وصلت إليه أنظمة المال الوضعية.
فالرأسمالية حصرت في الابن الأكبر، والشيوعية ألغته تماما، وهما بذلك يتناقضان
مع ما جلبت عليه الفطرة الإنسانية من حب التملك.

فالإرث في الإسلام محدد القواعد، والأحكام، وبحيث يكفل استفادة أكبر عدد
ممكن من أقارب المتوفي حتى لا يكون دولة بين القليل منهم، وحتى يساهم الجميع
في المنافع العامة. وجمهور الفقهاء (على أن المسلم لا يرث الكافر، والكافر لا
يرث المسلم).

ثالثا: الوصية :

وهي انتقال المال الموصى به من الميت الموصي إلى الحي الموصى له بعد
الممات. والوصية سبب مشروع لحيازة، وتملك الأموال.

مصدق قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا مَاتَ أَحَدُكُمْ فَلْيُوصِ بِمَا رَزَقَهُ مِنَ الْقُرْبَىٰ) (سورة النساء آية ١١).

وقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا مَاتَ أَحَدُكُمْ فَلْيُوصِ بِمَا رَزَقَهُ مِنَ الْقُرْبَىٰ) (سورة النساء آية ١٢).

وكما ورد في الحديث الشريف : (ما حق امرئ مسلم له شيء يوصى به يبيت
ليلتين إلا و وصيته مكتوبة عنده) .

رابعاً: العطايا:

والهبات، والهدايا، والصدقات . والعطايا اسم شامل لها جميعاً . ومعانيها متقاربة
إلا أن هناك فارق بين الصدقات، وهي تقديم المال لمحتاج قرابة إلى الله تعالى،
وبين العطايا، والهبات، والهدايا، وهي تقديم المال لمحتاج، أو غير محتاج تقرباً ،
ومحبه له ^٢ وهذه كلها تملك في الحياة دون عوض .

قال صلى الله عليه وسلم : (تهادوا تحابوا) . ^٣

وروى الإمامان أحمد، والنسائي أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : (العمرى
جائزة لمن أعمرها ، والرقبي جائزة لمن أرقبها) .

وروى أحمد ، والنسائي ، وأبو داود أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : (من
أعمر عمرى فهي لمعمره محياه، ومماته ، ولا ترقبوا من أرقب شيئاً فهو في سبيل
الميراث) . والعمرى : من العمر حيث كان الرجل في الجاهلية يعطي الرجل داراً
مثلاً ، ويقول له : أعمرتك إياها أي أبحتها لك مدة عمرك ، وحياتك .

والرقبي : من المراقبة لأن كلا منهما يرقب الآخر حتى يموت لترجع إليه . وكذا
ورثته يقومون مقامه ، فأصبحت العمرى ، والرقبي كسائر الهبات تملك للموهوب له .
وقد فصل الإسلام أحكام العطايا ، والهبات ، والهدايا ، والصدقات ، وهي بكثرة في
كتب الفقه .

^٢ الشيخ ابن قدامة ، المغني . ج ٥ ، ص ٦٤٩ .

^٣ الشيخ ابن قدامة ، المغني ، ج ٥ ، ص ٦٤٩ .

خامساً : الزكاة :

وهي من أهم وسائل اكتساب المال، ومصرفها خاص بأصحابها الثمانية المحددة بآية المصارف في القرآن . فقال تعالى : (إِنَّمَا الْمَصْرُفُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهِمُ وَالْطُّلُبَةِ طَلِبَتِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِيَةِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ خَبِيرٌ) سورة التوبة آية ٦٠ .

فالإسلام جعل من الزكاة وسيلة لهؤلاء في تملك المال ، حيث جعل تملكها حقاً من حقوقهم واجباً في أموال الأغنياء مصداق قوله تعالى : (وَالْمَالُ يُؤْتِي الْفَقِيرَ) معلوم ، للمعائل والمكروم) سورة المعارج ٢٤ - ٢٥ .

وذلك ترسيخاً لمعالم الأخوة في الله مصداق قوله تعالى : (إِنَّمَا الْإِنسَانُ لِرَبِّهِهِ كَفُورٌ) سورة الحجرات آية ١٠ .

وترسيخاً لمعالم التكافل الاجتماعي، ومبدأ العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع الإسلامي . وتأتي وسيلة الزكاة بعد العمل من حيث الأهمية لملكية المال ، وتوزيع الثروة بانتقال جزء منها من الأغنياء إلى الفقراء، والمحتاجين إغناء لهم، وكفاية لهم عن المسألة، ومدهم بجزء من المال يستخدمونه في الإنفاق الاستهلاكي، والانتلجي ضماناً لاستمرارية أسباب الدخول المالية لهم، ومن ثم تحقيق الغنى لهم ، فيصبحون هم المزكون لا المزكى عليهم .

فالزكاة سبب لتمكنك المال خاص بأصحابها الثمانية المحتاجين، وليس للأغنياء غير المحتاجين .

روى أحمد وأبو داود أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : (إن المسألة لا تحل إلا لثلاثة : لذي فقر مدقع، أو لذي غرم مفظع، أو لذي دم موجع) .

وروى أبو داود ، والترمذي والدارقطني : أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : (لا تحل الصدقة لغني ، ولا لذي مرة سوي) أي ذو قوة سوى في صحته ، ومعافى في جسده قادر على الكسب .

فوسيلة الزكاة لا تصلح أن تكون سبباً لتملك الغني للمال، وإنما للفقير . وحد الغنى هو ملك النصاب فائضاً عن الحوائج الأصلية . فعند نقصها يعطى صاحبها من الزكاة بما في ذلك دار للسكن، ودابة للركوب، وخادما للعمل، وآلة حرفة يعمل عليها وإلى أن يستغني عن الزكاة، وعطايا الآخرين .

وقد فصل الأئمة النووي ، والرملی والماوردي بعضاً من الأمثلة على ذلك : فقد ذكر الإمام النووي في المجموع : (فإن كان عادته الاحتراف أعطي ما يشتري به حرفته، وآلات حرفته قلت قيمة ذلك ، أم كثرت ويكون قدره بحيث يحصل له ربحه ما يفي بكفايته غالباً تقريباً ، ويختلف ذلك باختلاف الحرف، والبلاد، والأزمان والأشخاص^٥ ،

وقال غيره من أصحاب الشافعي : (إن من يبيع البقل يعطي خمسة دراهم أو عشرة . ومن حرفته بيع الجواهر ، يعطي عشرة آلاف درهم مثلاً إذا لم يتأت له الكفاية بأقل منها . وأما من كان تاجراً، أو خبازاً، أو عطاراً، أو صرافاً، فيعطى بنسبة ذلك . ومن كان خياطاً، أو نجاراً، أو قصاراً، أو قصاباً، أو غيرهم من أهل الصنائع أعطي ما يشتري به من الآلات التي تصلح لمثله) .

وإن كان من أهل الضياع، فيعطى ما يشتري به ضيعة، أو حصة في ضيعة تكفيه غلتها على الدوام . فإن لم يكن محترفاً ، ولا يحسن صنعة أصلاً، ولا تجارة

^٥ محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي ، كتاب المجموع شرح المذهب ، ج ٦ . ص ١٢٩-١٤١ .

ولا شيئاً من أنواع المكاسب، أعطي كفاية العمر الغالب لأمثاله في بلاده، ولا يتقدر بكفاية سنه .

وقد بين الإمام الرملي في نهاية المحتاج : أن ولي الأمر هو الذي يقوم بذلك فيشتري الأصل (يعني العين) ، ويملكه الفقير، ويلزمه بعدم إخراجه عن ملكه ^١ .
وقد أورد الإمام الماوردي في الأحكام السلطانية مثل ذلك ^٢ .

سادساً : النذور والكفارات، والوقف، وديات القتلى، وديات الجروح، وضمان التلف وغيرها من أسباب تملك المال التي لا يبذل حائزها على جهد، أو إتفاق مال .
سابعاً : حقوق الحياة - حقوق الضمان الاجتماعي :

حيث جعلها الإسلام أسباباً لتملك المال، وجعل منها حيازة مشروعة للمال .
حيث حرم الشارع الإسلامي أن يبقى إنسان في المجتمع الإسلامي جائعاً، أو عارياً، أو بغير مأوى . وجعل لهؤلاء حقوقهم الاجتماعية في أموال الأمة، والدولة. فإن لم يكن لهم أقارب ينفقون عليهم جعلها الإسلام في بيت مال المسلمين. ولهؤلاء الحق في مقاضاتهم للحصول على حقوقهم. ^٣ وتوصل النصوص الشرعية العديدة مثل هذه الحقوق.

فقد روى الأئمة أحمد، وأبو يعلى، والبزار والحاكم أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال (أيما أهل عرصة بات فيهم امرئ جائعاً، فقد برئت منهم ذمة الله تبارك، وتعالى) .

^١ - شمس الدين أحمد بن أبي العباس الرملي ، كتاب : نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ، طبعه الخلي سنة ١٣٨٦ .

^٢ - علي بن محمد بن حبيب الماوردي ، كتاب : الأحكام السلطانية . طبعه مصطفى الخلي ١٣٨٦ .

^٣ - الإمام أبو يوسف . كتاب : الخراج . ص ١٤٦ . ودكتور علي عبد الرسول : كتاب المبادئ الاقتصادية في الإسلام . ص ٢٠٤ .

وروى الإمامان البخاري، ومسلم أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال (ومن ترك ديناً، أو ضياعاً فإلي، وعلي) وفي رواية أخرى (من ترك كلاً، فليأتني؛ فأنا مولاه) أي من ترك ذرية وأهلاً نوي حاجة فليأتني فأنا كفيل بهم .
ثامناً : منح، وعطايا الدولة :

وهي من أسباب تملك المال المشروع في الاقتصاد الإسلامي، وهي نوعان :
الأول : الأموال الثابتة : وهي مثل الأراضي الصالحة للزراعة للاستغلال الزراعي والأراضي البور، والأراضي المتاحة لاستغلال المعادن، والأراضي المعدة لإقامة المباني السكنية ، والمشروعات الاقتصادية .

الثاني : الأموال المنقولة : وتتعلق بالإيرادات المالية في خزانة الدولة، والتي تنساب من مصادرها المختلفة مثل الذهب، والفضة، والنقود السائلة: كالأوراق النقدية، والنقود المعدنية المتوفرة في الخزينة، وقروض الدولة على الأفراد، والمؤسسات في الداخل وقروضها الخارجية على المؤسسات، والدول الأجنبية، وحصص الدولة من أسهم وسندات في الشركات، والمؤسسات الداخلية، والخارجية، وحصائل الأرباح المتحققة من استثمارها الخاص .

النوع الأول : الأموال الثابتة :

وأهمها الأراضي البور، والأراضي الصالحة للاستغلال الزراعي، والصناعي والتجاري، وكذلك الأراضي الفضاء الممكن الاستفادة بها في بناء المساكن، أو إقامة المشروعات الإنتاجية المختلفة عليها .

وتلك الأراضي الخاصة بمواطن الثروة المعدنية أيضاً في بعض الحالات. أما منح الأراضي الصالحة للاستغلال الزراعي للأفراد فمثاله :

عن أسماء بنت أبي بكر قالت : (كنت أنقل النوى من أرض الزبير التي أقطعه رسول الله صلى الله عليه وسلم على رأسي، وهو مني على ثلثي فرسخ) . متفق عليه .
وعن وائل بن حجر (أن النبي صلى الله عليه وسلم أقطعه أرضا بحضرموت، أو بعث معاوية ليقطعها إياه) رواه الترمذي، وصححه .

حيث يجوز لولي الأمر إقطاع الأراضي ، وتخصيصها لبعض الأفراد إذا كان في ذلك مصلحة بحيث لا يضر بكافة المسلمين^٩ .

كذلك يجوز تخصيص بعض الأراضي الصالحة لإقامة المساكن لبعض الأفراد أيضا على أساس المصلحة .

فعن عمرو بن حريث قال : (خط لي رسول الله صلى الله عليه وسلم دارا بالمدينة بقوس، وقال أزيدك) رواه أبو داود .

وفيما يختص بأراضي المعادن :

فعن ابن عباس قال : (أقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم بلال بن الحارث المزني معادن القبيلة جلسيها، وغوريها وحيث يصلح الزرع من قدس، ولم يعطه حق مسلم) رواه أحمد وأبو داود .

وهو يشير إلى جواز تخصيص بعض الأراضي الغنية بالمعادن، أو المتوقع غناها بذلك لبعض الأفراد لكن بشرط أن لا تكون ملكا لأحد، وأن تخصص لمن يكون أهلا لذلك. وقد قيل بأن ذلك كان من الفياء ولا يقطع من حق مسلم، ولا معاهد^{١٠} .

^٩ نيل الأوطار للشوكاني ، المجلد الثالث . ج ٥ . ص ٣١٣ .

^{١٠} نيل الأوطار للشوكاني ، المجلد الثالث ، ج ٥ ، ص ٣١١ .

النوع الثاني : الأموال المنقولة :

وهي تشمل كافة الإيرادات المالية للدولة حيث تتحقق للدول الإسلامية إيرادات مالية متنوعة منها : الزكاة بمختلف أنواعها ، وهي زكاة النعم ، أو الماشية، وتشمل الإبل، والبقر، والجاموس، والأغنام، والماعز، وزكاة الزروع، والثمار، وزكاة النقود والأوراق المالية، وزكاة عروض التجارة. وهي تمثل حق الفقراء، والمحتاجين على المجتمع. وإلى جانب هذه الزكاة يرد إلى بيت مال المسلمين (الخزينة العامة للدولة) عشور التجارة الخارجية (على الواردات)، والركاز أي المال المستخرج من باطن الأرض من كنوز، ومعادن (وهناك اختلاف بين الفقهاء في تملك الدولة له من عدمه ، والواجبات المالية عليه) الفبيء، والغنائم من الأعداء. ويمثل الفبيء الأموال المنقولة التي تم الحصول عليها من الأعداء بدون قتال ،وتوجه كاملة لميزانية الدولة. أما الغنائم فإنها تمثل الأموال المنقولة التي تم الحصول عليها من حرب العداء، والأموال التي أخذت فداء للأسرى. وهذه الغنائم إما أن يوجه خمسها (بعد خصم الغنائم لتوزيعها على الجنود، ومن عاونهم) إلى اليتامى، والمساكين، وابن السبيل في رأي بعض الفقهاء، أو يوجه إلى مصالح المسلمين التي يراها ولي الأمر، وخراج الأراضي الزراعية، وهي أراضي الدولة التي دخلت كلها في دائرة حكم المسلمين، وتترك لهم لزراعتها، وعمارتها مقابل الخراج المدفوع لبيت مال المسلمين. ومقابل الزكاة التي تؤخذ من أغنياء المسلمين لترد إلى فقرائهم ، فإنه يؤخذ من كل فرد من المقيمين من غير المسلمين في الدولة الإسلامية الجزية ، وهي ضريبة مالية توجه لميزانية الدولة في المصلحة العامة للدولة.

بما فيها من أداء الخدمات، والقيام بالرعاية اللازمة لمن دفعها كما قد تتحقق للدولة إيرادات أيضا من بعض المشروعات العامة التي تقوم بها .
وجميع هذه الموارد عدا الزكاة تمثل إيرادا للميزانية العامة للدولة تتفق منه في كافة المنافع، والمرافق، والخدمات العامة، والاحتياجات المطلوبة للمجتمع. وما يتبقى بعد ذلك يوزع على أفراد المجتمع. ويرى جمهور الفقهاء تقديم الفقراء على الأغنياء في ذلك، فلا يعطى الأغنياء إلا ما يفضل عن الفقراء ^{١١}.
تاسعا : الوقف :

يعني الوقف حبس أصل العين، وإباحة ثمرتها على جهات القربات لله لما ورد (أن عمر أصاب أرضا بخير، وقال: لم أصب مالا قط هو أنفس عندي منه فما تأمرني به يا رسول الله، فقال : إن شئت حبست أصلها، وتصدق بها. قال : فتصدق بها. غير أنه لا يباع أصلها، ولا يوهب، ولا يورث. قال: فتصدق عمر في الفقراء، وفي القربى، وفي الرقاب، وفي سبيل الله، وابن السبيل، والضيف لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف، أو يطعم صديقا غير متمول فيه) أخرجه البخاري، ومسلم .

وهذه المصارف مصارف خيرات اشترطها عمر بن الخطاب. وهي دليل جواز الشروط في الوقف، واتباع هذه الشروط مع التسامح في بعضها حيث علق الأكل على المعروف، وهو غير محدد ^{١٢}. وتصدق بها، أي بمنفعتها، وثمرتها، وغير متمول أي متخذ منها مالا أي ملكا.

^{١١} مجموع فتاوى ابن تيمية ، مجلد ٢٨ . ص ٥٥٨ .

^{١٢} ابن دقيق العيد : إحكام الأحكام . ج ٢ ، ١٦٨ .

وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاثة أشياء: صدقة جارية ، أو علم ينتفع به ، أو ولد صالح يدعو له) رواه الجماعة إلا البخاري وابن ماجه .^{١٣}

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (أما خالد، فقد احتبس أذراعه ، وأعتاده في سبيل الله) متفق عليه .

كما يجوز الوقف على الأقارب لحديث أنس أن أبا طلحة قال : (يا رسول الله إن الله يقول : (لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون) وإن أحب أموالي إلي بئر ماء، وأنها صدقة لله أرجو برها، وذخرها عند الله، فضعتها يا رسول الله حيث أراك الله. بخ بخ ذلك مال رابح مرتين وقد سمعت أرى أن تجعلها في الأقربين. فقال أبو طلحة: أفعل يا رسول الله، فقسمها أبو طلحة في أقاربه، وبني عمه) متفق عليه .

إلا أن العلماء اختلفوا في الأقارب الموقوف عليهم، وهل يعطى منها الفقراء فقط أو يدخل فيها الأغنياء أيضا. ويرى الشافعية أن القريب من اجتماع في النسب سواء قرب أم بعد، مسلما كان أو كافرا، غنيا أو فقيرا، ذكرا أو أنثى، وارثا أو غير وارث محرما أو غير محرم، وفيه جواز تصدق المرء في غير مرض الموت بأكثر من ثلث ماله بعكس الوصية التي تكون في حدود الثلث فقط^{١٤}.

وعن جابر قال: لم يكن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ذا مقدرة إلا وقف^{١٥}. والوقف تبرع يمنع البيع ، والهبة، والميراث فهو للأصل، وتصدق بالمنفعة أي الثمرة أو الغلة على الوقوف عليهم يفيدون منه^{١٦}.

^{١٣} نيل الأوطار ، مجلد ٣ ، ص ٢٠ .

^{١٤} نيل الأوطار ، ج ٦ ، ص ٢٦ ، ٢٩ .

^{١٥} المغني لابن قدامة . ج ٥ ، ص ٥٩٨ - ٦٠٠ .

^{١٦} نيل الأوطار ، ج ٦ ، ص ٢٣ - ٢٤ .

هذا ولا يجوز الرجوع في الوقف بعد فعله، وهو يخرج عن الميراث .
ويجوز للواقف أن يجعل لنفسه نصيبا من الوقف. ويرى المالكية أن ذلك يصح
فقط إن كان شيئا يسيرا ، أما الشافعية فمنعوا من الوقف على النفس^{١٧} .
كما يجوز وقف المشاع سواء أكان حيوانا، أو آلة، أو عروضاً، أو غيرها من
المنقولات. فعن ابن عباس قال: (أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم ،الحج، فقالت
امرأة لزوجها: احجني على جملك فلان ؟ قال: ذلك حبس في سبيل الله. فأتى
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : أما إنك لو أحجبتها عليه كان في سبيل الله)
رواه أبو داود .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من احتبس فرسا في سبيل الله إيمانا،
واحتسابا، فإن شبعه وروثه، وبوله في ميزانه يوم القيامة حسنة) رواه أحمد،
والبخاري .

ولا يجوز الوقف فيما لا يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه : كالنقود، والطعام
والشراب، والشمع، وأشباهه؛ لأن الوقف حبس الأصل، وبذلك الثمرة^{١٨}. لذا لا يوقف
إلا ما كان أصله يبقى كالعقار، والأراضي، والحيوانات، والسلاح، والأثاث،
والنخيل، وقيل: بجواز وقف حصص، وأسهم شركات الأموال المستغلة استغلالا
جائزا شرعا.^{١٩} أي أنه يقتصر إذا على السلع المعمرة التي يمكن الانتفاع بها مرات
عديدة بشرط أين يكون الوقف لأناس معروفين ،أو لعمل البر كبناء المساجد،
والجسور، والتعليم والقرآن، والعلاج، والمقابر، وسبيل الله. ولا يصح على

^{١٧} نيل الأوطار، ج ٦، ص ٢٣-٢٤.

^{١٨} المغني لابن قدامة، ج ٥، ص ٦٤٠.

^{١٩} مرجع سابق رقم ١٩ سنة ٢٠٠٣، نقلا عن القانون المصري رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦.

معصية. إلا أنه كما يصح على المسلمين يصح أيضا على أهل الذمة^{٢٠}. فالوقف إذا صدقه جاريه لنفع أناس مخصوصين، أو أهداف معينة اقتصادية، أو اجتماعية لعامة الناس. وهي إن كانت حبسا لأصل العين عن التعامل فيها بالبيع، والشراء إلا أن الناتج منها يتم تبادله بين الناس كغيره من النواتج في المجتمع، وهي عون للفقراء، والمحتاجين، وعلى نشر العلم، والدعوة إلى الله، والجهاد في سبيله. ففيها تعاون على البر، والتقوى، وتخفيف العبء على الدولة في الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية: كبناء المساجد، والمستشفيات، والمدارس، ودور السكن للأضياف، والمسافرين، والتكافل الاجتماعي بكفالة الأيتام، والأرامل، ومساعدة الفقراء، والمحتاجين^{٢١} الذين قد تعجز موارد الدولة من القيام بهم أولا تتمكن الدولة للوصول إليهم، لما قد يتطلبه ذلك من جهاز إداري أكبر من قدراتها الإدارية المتاحة لها. كما لا يخفى ما للوقف من دور في الدعوة إلى الله ببناء المساجد، والإنفاق عليها، وعلى الدعاة قياما بالواجب على المجتمع، ودفعاً للإثم عنه إذا لم يحم به بالقدر الكافي. بل أن مزايا الوقف قد تجاوزت الإنسان وشؤونه إلى رعاية الحيوان أيضا، والعناية به^{٢٢}.

وإن كان هناك مشكله مرتبطة بالوقف، وهي تلك الخاصة بإدارته إذ قد يتوفر الحافز الشخصي لدى من يديرها لصالح الآخرين. إلا أن للمدير أجره من الوقف نفسه. وهناك قواعد اختيار الأكفاء الأمناء من بين الراغبين في العمل. ويسري عليها ما يسري من الأعمال الأخرى في دواوين الدولة، وإدارات الحكومة^{٢٣}. إلا

^{٢٠} المغني لابن قدامة، ج ٥، ص ٦٤٤-٦٤٦.

^{٢١} مصطفى الزرقاء: أحكام الأوقاف.

^{٢٢} محمد أبو زهرة: في المجتمع الإسلامي دار الفكر العربي.

^{٢٣} ابن قدامة. المغني ج ٥ ص ٦٣ وما بعدها.

أنه يختلف بالطبع عنها في أنه لا يتبع إدارة الدولة. وإن كان يحظى باهتمامها كغيره من ميادين العمل الأخرى. كما أن في الحسبة رقابه على أداء العمل، وضمان لضبطه. ولا يخفى ما للوقف من دور في حل مشكلة التمويل اللازم لامتلاك الأصول الإنتاجية لدى الفقراء، والمحتاجين، ومن توفيره لمستوى معيشي مناسب، أو مساعدته في ذلك. فهو في ذلك بديل للاستثمار الخاص من قبل هؤلاء، والذين قد يعجزون عن القيام به قبل انقضاء فترة طويلة لتكوين مدخرات وقد لا يستطيعون تحقيقها طوال حياتهم .

هذا ويختلف الوقف عن الملكية العامة : في أن الوقف لا تعود ملكيته للدولة فلا يعد ملكية عامة لجميع أفراد المجتمع بل لا ملك فيه لأحد في رأي أكثر الفقهاء. ويرى بعضهم رأي لأحمد، ورأي الشافعي في أحد قوليهما أن ملكيته تعود على الموقوف لهم بقيود، فليست ملكيتهم عليه مطلقة، كما أن استغلاله، ومصارف العائد منه تخضع لإرادة واقفه وليس المنتفعين منه أو الدولة إلا إذا تعرض الوقف للتلغ، أو خشي من ذلك، فيمكن بيعه، واستبداله بغيره مما يمكن أن يقوم مقامه،^{٢٤} أو أن يستبدل بأصلح منه في أداء الغرض. كما أن يتبقى من العائد منه فاضلا عن الغرض المخصص له فإنه يصرف في أشباهه^{٢٥}.

^{٢٤} ابن تيمية مجموع الفتاوى ج ٣١ ص ٢١٢ - ٢٥١.

^{٢٥} د. محمد عبد المنعم عفر . الاقتصاد الإسلامي بتصرف . ج ١ ص ١٣٦ - ١٤١.

المبحث الثاني الملكية العامة الجماعية

المطلب الأول : التعريف بالملكية العامة الجماعية :

يحدد الإسلام مجالات معينة للملكية العامة لوسائل الإنتاج، وما عداها يخضع للملكية الفردية. والملكية العامة هي التي يكون المالك لها المجتمع ككل دون اختصاصها بفرد، أو أفراد معينين، وتكون منفعتها للجميع.^{٢٦} وأساس الملكية العامة هو منفعة عامة الناس؛ لأن تملك أناس مخصوصين لها فيه ضرر بالمسلمين، وتضييق عليهم.^{٢٧ ٢٨}

المطلب الثاني : أدلة مشروعية الملكية العامة الجماعية :

أولا : الأدلة من القرآن :

- (١) قوله تعالى : (وما آتاه الله من فضل فلا يحددهم إلا الله العزيز الحكيم) الحشر آية ٧.
- (٢) وقال تعالى : (وانزلوا أنهارا من بين يديهم من شجرة ماء لهم خضراء قائمة لا يمتلكها ولا يملكها الغرباء والذين آمنوا) الأنفال آية ٤١.
- قوله تعالى : (وزيروهم أي الماء فصبوا بزيروهم) سورة القمر آية ٢٨.

^{٢٦} عبد الله مصلح . ص ٥٧ .

^{٢٧} ابن قدامة . المغني . ج ٥ ص ٢٧١ .

^{٢٨} الشوكاني . نيل الأوطار . مجلد ٣ ج ٥ ص ٣٠٦ .

ثانيا : الأدلة من السنة :

(١) روى أحمد، وأبو داود عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال : (المسلمون شركاء في ثلاثة الماء، والكلاء، والنار) وفي رواية الملح.

(٢) عن الصعب بن جثامة : (أن النبي صلى الله عليه وسلم حمى النقيع، وقال : لا حمى إلا لله ولرسوله) رواه أحمد ، وأبو داود . وروى البخاري : ولا حمى إلا لله، ولرسوله، وقال: بلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم حمى النقيع، وأن عمر حمى شرق الريدة.^{٢٩}

والحمى : أي المكان المحمي ، أي غير المباح.

(٣) عن أبيض بن جمال أنه وفد إلى النبي صلى الله عليه وسلم واستقطعه الملح، فقطع له. فلما ولى قال رجل : أتدري ما أقطعت لها! إنما أقطعت الماء العد، فانتزعه منه. قال : وسأله عما يحمى من الأراك، فقال: ما لم تتله خفاف الإبل ، رواه الترمذي، وأبو داود.

والماء العد الذي له مادة لا تتقطع كالعين .

وما لم تتله خفاف الإبل أي تأكل حتى منتهى رؤوسها ، ويحمى ما فوقه للسائل دون غيره من المسلمين .

(٤) عن بهيسه قالت : استأذن أبي النبي صلى الله عليه وسلم ، فجعل يدنو منه، ويلتزمه ثم قال : يا نبي الله، ما الشيء الذي لا يحل منعه! قال الماء. قال يا نبي الله، ما الشيء الذي لا يحل منعه! قال: الملح. قال: يا نبي الله، ما الشيء الذي لا يحل منعه! قال : أن تفعل الخير خير لك "رواه أحمد ، وأبو داود "

^{٢٩} نيل الأوطار ، المجلد الثالث ، ج ٥ ، ص ٣٠٨ ، النقيع مساحته ١ ميل في ثمانية أميال في منطقة تبعد عشرين فرسخا عن المدينة مشرف موضع بقرب مكة الريدة موضع بين مكة والمدينة .

(٥) عن ابن عباس قال: أقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم بلال الحارث المزني معاون القبيلة جلسيها ، وغوريها ، وحيث يصلح الزرع ومن قدس، ولم يعطه حق مسلم^{٢٠}

"رواه أحمد ، وأبو داود ."

(٦) عن أسماء بنت أبي بكر: كنت أنقل النوى من أرض الزبير التي أقطعها رسول الله صلى الله عليه وسلم على رأسي، وهو مني على ثلثي فرسخ . "متفق عليه".

(٧) عن عمر بن حريث قال: خط لي رسول الله صلى الله عليه وسلم دارا بالمدينة بقوس ، وقال أزيدك "رواه داود ."

(٨) عن وائل بن حجر : أن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع أرضا بحضرموت، وبعث معاوية ليقطعها إياه . "رواه الترمذي ، وصححه" .

(٩) عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لا تمنعوا فضل الماء؛ لتمنعوا به الكلأ) "متفق عليه" .

فالأحاديث السابقة تدل على إنقسام الملكية إلى ملكية عامة، وملكه خاصة على النحو التالي:

١- إن الملكية العامة تتعلق بالثروات الطبيعية، والمرافق، والمنافع العامة حيث تبين الأحاديث الأول، والثاني، والثالث، والرابع أن ملكية الماء تكون عامة (وهي تشير إلى مصادر الثروة المائية) كذلك الملكية العامة للكلأ. والمقصود به المراعي الطبيعية في الأودية، والجبال، والأراضي التي ليست لأحد . والنار تشير إلى مصادر الطاقة . (وقد عرفت تعريفات مختلفة. فقل: بأنها تشير إلى الشجر الذي

^{٢٠} القبيلة منطقة جهة ساحل البحر تبعد عن المدينة مسافة خمسة أيام بوسايل سفرهم آنذاك أي الدواب جلسيها أي كل مرتفع من الأرض غور بما أي الأماكن المنخفضة منها قلبي أي جبل عظيم بحد .

يحطبه الناس. وقيل: المراد بها الاستصباح منها، والاستضاءة بضوئها. وقيل: المراد بها الحجارة التي توري النار إذا كانت في أرض غير مملوكة لأحد).^{٢١} وكذلك الملح وتشمل كل أنواعه الصالحة للانتفاع لا فرق بين ما كان في معدنه، أو قد انفصل عنه^{٢٢}. هذا ويمثل الملح في حكمه المعادن الأخرى على خلاف بين الفقهاء على النحو التالي :

(أ) إن المعادن الظاهرة، وهي التي لا تحتاج إلى تكلفة كبيرة في استخراجها والانتفاع بها كالمح، والماء، والكبريت، والغاز، والمومياء (الآثار)، والنفط، والكحل والبرام (نوع رخو من الحجارة)، والياقوت، ومقاطع الطين، وأشباه ذلك لا تملك ملكية فردية؛ لأن في ذلك ضرر بالمسلمين، وتضييق عليهم^{٢٣}، فهي تشبه الطرق والكباري، والسدود، وغيرها من المنشآت، والأراضي ذات المنفعة العامة؛ لأنها من حق الناس جميعا .^{٢٤}

(ب) المعادن الباطنة أي التي لا تستخرج إلا بالعمل، والكلفة الكثيرة مثل : الذهب والفضة، والحديد، والنحاس، والرصاص، والبلور، وغيرها: فإذا كانت ظاهرة كسابقتهما لم تملك، وإن كانت غير ظاهرة، وحفرها إنسان، وأظهرها، فروايتان عن أحمد، والشافعي: إحداهما لا تملك، والأخرى تملك ملكية خاصة. وذهب ابن قدامة إلى جواز الملكية الخاصة فيها .

(ج) من ظهرت معادن في أرض يملكها : فإن كانت معادن جامدة ملكها سواء كانت ظاهرة، أو باطنه. أما المعادن الجارية: كالغاز، والنفط، والماء، فرأيان:

^{٢١} نيل الأوطار . مجلد ٢ ، ج ٥ ، ص ٢٠٦ .

^{٢٢} نيل الأوطار ، مجلد ٢ ، ج ٥ ، ص ٣١١ .

^{٢٣} المغني لابن قدامة ، ج ٥ ، ص ٥٧١-٥٧٢ .

^{٢٤} عبد الله مصلح ، ص ٤٢ .

أحدهما جواز الملكية، والآخر - منعه. وأظهر الروايتين عدم الملكية الفردية لحديث الناس شركاء في ثلاثة .

(د) من سبق في الموات (وهي أرضا خراب ليست ملكا لأحد، ولا يوجد فيها أثر عمارة) إلى معادن ظاهرة، أو باطنة فهو أحق بما ينال منه لقول النبي صلى الله عليه وسلم: (من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم، فهو له لكن ليس له منع غيره، وليس له أيضا استمرار الإقامة، والأخذ)^{٢٥}.

وليس المهم من هذه التقسيمات بين أنواع المعادن قيامها على نفس الأسس الحالية في التفرقة بين المعادن أم لا؛ لأنها تفيد فقط في الأحكام، واختلافها هذا. ويلحق بموضوع الملكية العامة أيضا أراض الجزائر التي تتحسر عنها المياه، وما يعرف بطرح النهر. حيث روى فيها عن أحمد بن حنبل روايتان إحداهما أن الجزائر منبت الكلاء، والخطب فيها حكم المعادن الظاهرة، ولقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : (لا حمى في الأراك). وفي رواية أخرى أنها إن كانت مما لا ينتفع بها أحد، فيمكن لمن يسبق إليها لعمارتها أن يملكها؛ لأنه أحق بها من غيره لأنه متحجر لما ليس لمسلم فيه حق .^{٢٦}

٢- إن لولي الأمر أن يخصص من الموارد التي ليست لأحد ما تكون منفعة مباحة لعامة المسلمين دون تخصيص لأحد بعينه مثل ما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بحماية الأرض لترعى فيها من قبل المسلمين، وما فعله عمر لنفس السبب (حديث رقم ٢ السابق) . وللحديث معنيان كما قال الشافعي أحدهما : أنه ليس لأحد أن يحمي للمسلمين إلا ما حماه النبي صلى الله عليه وسلم . والآخر : على مثل ما حماه

^{٢٥} المغني لابن قدامة ، ج ٥ ، ص ٥٧٥ .

^{٢٦} المغني لابن قدامة ، ج ٥ ، ص ٥٧٦ .

النبي صلى الله عليه وسلم، وممن قام مقامه. أي ولي الأمر. والراجح عند أصحاب الشافعي الرأي الثاني ومنهم من ألحق بالخليفة ولاته على الأقاليم إلا أنه يشترط عدم الإضرار بكافة المسلمين .

٣- كما أن لولي الأمر أن يمنح (يقطع) من الأفراد من يراه أهلاً لذلك من الموارد (التي ليست لأحد) لعمارة، والانتفاع بها دون غيره. فتدخل إذا في دائرة الملكية الخاصة، وتشمل هذه الموارد إما أراضي بسور (موات) لإحيائها، أو أراض بناء، أو معادن (أحاديث ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨). وقد ذكر بعض الفقهاء أنه يجوز لولي الأمر أن يقطع الأفراد هذه الموارد إما تملكها، أو انتفاعاً بها فقط دون تملكها. وأن هذه القطائع تكون من الفئء، وليست من حق مسلم، أو معاهد.^{٣٧}

٤- إن ما عدا ذلك مما يخرج عن دائرة الملكية العامة السابقة ، والحماية الملحقة بها والإقطاع من ولي الأمر خاضع للملكية الفردية بشرط اكتسابها بالوسائل المشروعة. والملكية الفردية في ذلك حق ثابت لا ينازع، ولا ينزع (إلا لمصلحة راجحة مع التعويض العادل). وقد أجاز الإسلام تفاوت الثروات المكتسبة بوسائل مشروعة، ولم يضع حدوداً لها أو قيوداً.

٥- إن على الملكية الفردية حقوقاً للمجتمع سبق ذكرها ضمن الحرية المقيدة والتوافق بين مصلحة الفرد، والمجتمع. وهي تمثل الدور الاجتماعي للملكية الخاصة الذي يعد حقاً من حقوق المجتمع بالمحافظة عليها، وتنميتها وإشباع الوسائل المباحة في استخدامها، والانتفاع بها إلى غير ذلك، والتصرف فيها. كما تسري عليها، قواعد الميراث التي حددها الله لانتقال الملكية حال الوفاة. كما يرد على بعض أشكال هذه الملكية الفردية، وهي تلك الملكية المتعلقة بعيون، وآبار

^{٣٧} نيل الأوطار ، مجلد ٣ ، ج ٥ ، ص ٣١١ .

الماء وقنواته الخاصة في أراضي الأفراد بعض القيود الخاصة كما ورد في الحديثين (٤ ، ٩) وهي : يرى الشافعية، والحنفية، وغيرهم أن ماء الآبار، والعيون، والكطائم (أي القنوات المحفورة) حق لا ملك؛ وأنه أشبه بالسيول منه بماء الأوعية، والأواني، والجرار الذي يجمع فيها، فيكون ملكا لصاحبه. فصاحب الحق أحق بمائه حتى يروي هو، وعائلته، وزرعه وماشيته، وما زاد يجب عليه بذله وأما جمهور الفقهاء فيرى أنها ملك لمن هي في أرضه إلا أنه يتعين عليه بذل فضل مائها بلا عوض^{٣٨}.

ويشير ازدواج الملكية في ظل الإسلام إلى انقسام الاقتصاد إلى قسمين متكاملين لكل منها دوره في النشاط الاقتصادي حيث تباشر الدولة من خلال وحدات حكومية قدرا من النشاط لخدمة الاقتصاد ككل، والمجتمع بأسره، ويقدم أفراد المجتمع المنتجون - من خلال المنشآت الخاصة - باقي السلع، والخدمات للناس من خلال الأسواق. وتعمل المنافسة من خلال هذه الأسواق على تنظيم الإنتاج، والأسعار والتوزيع، والاستهلاك، والاستثمار .

وفي ظل الاشتراكية، فإن الدولة تباشر ملكيتها، وإدارتها لكافة وسائل الإنتاج (باستثناء قدر صغير يوكل إلى الأفراد في مجالات محددة)، وتخضعها لخططها المركزية المحددة، والشاملة للاقتصاد ككل تبعا لوجهة نظر الدولة، وأجهزتها المختلفة. ومع ذلك فهناك مشاكل تواجه المجتمعات الاشتراكية تحد من فعالية الإجراءات المتبعة في هذا المجال كصعوبة التخطيط، ومشاكله، وقيامه على وجهات نظر الدولة، والتي لا تتناسب رغبات أفراد المجتمع بصفة عامة، أو دائمة .

^{٣٨} نيل الأوطار ، المجلد ٣ ، ج ٥ ، ص ٣٠٤ .

وفي ظل الرأسمالية فالأصل هو الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. ومع ذلك فمنذ فترة غير قصيرة، والدولة تباشر دورا في النشاط الاقتصادي من خلال السياسات الاقتصادية، وبرامج التأمين الاجتماعي، وقيامها بمشروعات في المرافق العامة وبعض الصناعات على اختلاف في مدى انتشار، وحجم هذه المشروعات، وأهميتها. وقد يباشر القطاع الخاص في هذه المجتمعات مشروعات في المرافق العامة في إطار مفروض عليه، ويحاول تطويع هذا الإطار لمصلحته الخاصة. أما الدولة وهيئاتها المختلفة فتقوم بالتنظيم بدرجات مختلفة من الفعالية، وبقدر قليل من التنسيق. ويتعلق التنظيم في هذه الحالات بتحديد معدل العائد على المشروعات دون العمل على تحديد الأحجام المثلى. ولا يضع النظام الرأسمالي قواعد لاكتساب الملكية، أو توزيعها بين الدولة، والأفراد، أو بين الأفراد، وبعضهم البعض. كما أنه لا تجب على الملكية الخاصة أدوارا اجتماعية، أو أساليب معينة للانتفاع بها. لذا فالتفاوت كبير جدا بين الثروات في المجتمع، ومن ثم الدخول أيضا .

٦- إن الملكية العامة في المجتمع الإسلامي ملك لمجموع الناس، وليست حكرا على طوائف منهم من حكام أو محكومين، فتدار بالأساليب المشروعة في استخدام المال للحفاظ عليها، وتنميتها، وزيادة الإنتاج منها لصالح المجتمع بأسره، فقيرهم، وغنيهم، لا فرق بينهم. وينفق منها على مصالحهم العامة، وما يتبقى يعود عليهم أيضا؛ لأن المال العام للناس لا الدولة، وإدارة الدولة له حتى لا يستأثر به أحد دون أحد، وحتى تتاح للجميع .

الفصل الرابع عشر

الخاصية الرابعة عشرة

العهد بقواعد المنافسة الأربعة في اقتصاد السوق في الاقتصاد الإسلامي

مقدمة :

تشير المنافسة إلى مجموعة من العلاقات بين المنتجين، والمستهلكين، وإلى مجموعة من الأنظمة تحكم أنماط من سلوك المنتجين تتفق مع شواهد الحرية الاقتصادية، وكفاءة استخدام الموارد .

وتقوم المنافسة في الاقتصاد الإسلامي على حرية التعامل في الأسواق، وتفاعل قوى العرض، والطلب لتحديد الأسعار مع وضع كفة الضمانات، والضوابط التي تكفل توفر تلك الحرية، وتمنع أية عراقيل تؤثر في حرية المنافسة. وكذلك ضمانات تحقيق المنافسة الحرة، وعدم الإخلال بها، وعدم تقييدها، أو الانحراف بها. وكذلك ضمانات حل المشاكل الناتجة عنها، أو الناتجة عن عمليات التبادل للسلع في الأسواق حيث يقوم التبادل في الاقتصاد الإسلامي على أساس الجمع بين مصلحة الفرد، ومصلحة المجتمع، وعلى أساس تحقيق المنافع كلها للجميع .

وتقوم قواعد المنافسة في الاقتصاد الإسلامي أيضا على أسس التدخل الفعلي من قبل السلطات الحكومية لتسيير عمليات التبادل، والتنافس في البيع، والشراء،

وتحديد أولويات الإنتاج السلعي في المجتمع، ومباشرة إنتاج السلع الضرورية من قبل الدولة إذا ما قصرت، أو فشلت آلية السوق في تحقيقها .

وأما في الاقتصاد الرأسمالي فتقوم المنافسة أيضا على حرية التعامل في الأسواق، وتفاعل العرض، والطلب، ومن ثم وضع السياسات الاقتصادية الهادفة نحو تحقيق المنافسة التامة، وتقليل الاحتكار، وذلك من خلال بعض القوانين، والإجراءات والتنظيمات التي تتخذ في هذا الشأن، والتي تختلف في مدى شمولها، وفعاليتها. إلا أن هذا يبقى نظريا، وبعيدا عن الواقع؛ وذلك لأن المبادئ الأساسية للرأسمالية، والتي تقوم على الحرية الفردية تتسم بظهور بعض أنواع الاحتكارات في شكل محلي، أو دولي وفيما يعرف على النطاق الدولي باتحادات الكارتل، أو التروست، وفي شكل شركات متعددة الجنسية مما يؤثر على قواعد المنافسة، فيخل بها، وعلى عمليات توجيه الموارد، وكفاءة الإنتاج .

وأما في الاقتصاد الاشتراكي فليست هناك مجالات للمنافسة حيث يقوم على أساس ملكية الدولة لوسائل الإنتاج، ومباشرتها لكافة عمليات الإنتاج، والتسويق وغيرها من خلال التحكم المركزي ليشمل كافة النشاط الاقتصادي في المجتمع. ولذا فإن كميات الإنتاج، ونوعيات السلع، وأسعارها، وعمليات التبادل لا تتم بتفاعل قوى العرض، والطلب بل بقرارات من هيئة التخطيط المركزي، وماله من آثار على الإنتاج، أو الاستهلاك حيث لا تؤخذ رغبات المستهلكين بعين الاعتبار عند الإنتاج أو عقد تزويد السوق بالسلع .

المبحث الأول : مفهوم المنافسة :

ويعني عدم التحكم في كميات السلع المعروضة، وأسعارها، وترك تحديد ذلك إلى تفاعلات العرض، والطلب في السوق. ويعني هذا ترك قوى العرض، والطلب لتتفاعل بحرية تامة لتحديد الأسعار .

وبهذا إذا لم تعبر الأسعار عن التفاعل الحر لقوى العرض، والطلب لأسباب منها تواطؤ البائعين، أو المشتريين، فإن ذلك يخل بمفهوم المنافسة الحرة، ويستوجب التدخل الفوري الحكومي لضمان حرية التفاعل لقوى العرض، والطلب، وضمان حقوق البائعين، والمشتريين، وتوفير السلع، وضبط الشراء، والبيع، وضبط الأسعار، ومنع عمليات التبادل غير المشروع، ومنع الغش، ومنع الاحتكار... الخ وتوضيحا لمفهوم ضوابط، وقواعد المنافسة في اقتصاد السوق الإسلامي نلقي الضوء على أهم هذه الضوابط في، ومن خلال الدراسة القادمة .

المبحث الثاني : ضوابط، وقواعد المنافسة الحرة في اقتصاد السوق الإسلامي :

تستند ضمانات حرية المنافسة في الاقتصاد الإسلامي إلى مجموعة من المبادئ والقواعد الشرعية، والأخلاقية من شأنها أن تضبط حركة التعامل، والتبادل في السوق الإسلامية، وتضمن تحقق التنافس الشريف بين المتعاملين، وبشكل يضمن توفير الحاجيات الضرورية لجميع أفراد المجتمع، وبأسعار هي في متناول الجميع وبعيدا عن شواهد المراهبة، والاحتكار، والغش، والمساومة المحرمة. فإن تشريع المعاملات في الإسلام يقوم على أساس جلب المصالح، وتحقيق المقاصد، ودرء المفاسد، والأضرار، وتحقيق العدل، ومحاربة الظلم في جميع ميادين الاقتصاد، ومنها ميدان التنافس، والتبادل، والتسويق .

ومن هنا فقد كفل الإسلام حرية المنافسة ، وبجملة من الضوابط الروحية والأخلاقية، والتشريعية تضمن سلامة التبادل، وحرية المنافسة، وصحة إجراءات التعامل، وفي جميع ميادين النشاط التبادلي، والتسويقي الإنتاجي، والاستهلاكي، وبشكل لا نظير له في الاقتصاديات الوضعية. وأهم هذه الضوابط على سبيل المثال لا الحصر:

أولا : حرية الاختيار، والتراضي :

وهي أساس التعامل، والتبادل، والبيع، والشراء. فليس لأحد أن يحصل على مال، أو سلعة لا باختياره، ورضاه. ولا يجوز أن تتم المعاملات، أو تترتب آثارها إلا بتحقيق عنصر الاختيار، والتراضي بين جميع الأطراف، وإلا كان أساس التعامل باطلا. قال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) سورة النساء آية ٢٩.

وتستند حرية التراضي، والاختيار إلى وجوب ضمان حقوق الطرفين المتعاملين والذي يتطلب بالتالي تحديد نوعية السلع، وكمياتها، وأسعارها، وصفاتها، وزمن التعامل يكون بعده نافذا. فقد روى الإمام مسلم عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال : (البيعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا إلا بيع الخيار)

وبيع الخيار هو البيع الذي يتفقان فيه على أن يستمر الخيار لفترة بعد ذلك يحددانه وقيل: هي ثلاثة أيام، أو أقل. وقيل: بأنه يجوز زيادتها عن ثلاثة أيام .

وقال العلماء في التراضي، والاختيار أقوالا عديدة، منها: قول الإمام الشافعي: إن تمام التراضي إنما يكون بافتراق الأبدان بعد عقد البيع، أو أن يختار بإيجاب،

وقبول بينهما فينجزم البيع حتى وإن لم يتفرقا. وقول الإمام أحمد بن حنبل: إن لهما الخيار أبدا ما لم يتفرقا بأبدانهما^{٣٩}.

وما دام الخيار لهما حتى تتم الصفقة، فإن ضابط التراضي في المنافسة يستوجب عدم التدخل بينهما، وعدم إجبارهما على إنفاذ الصفقة، أو الالتزام بسعر معين بل يتم كل ذلك بإردائهما .

فالناس مسلطون على أموالهم، وليس لأحد أن يحجر عليهم بل يجب تمكينهم من النظر في مصالحهم، والاجتهاد لأنفسهم. ^{٤٠}وحتى يتسنى الاختيار الحر، ويتوفر الوقت لمعاينة السلعة، والاتفاق عليها، فقد نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن المساومة بين المتبايعين .

روى الإمام مسلم أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال (لا يسم المسلم على سوم أخيه)^{٤١} وروى عنه أيضا قال : (لا يبيع بعضكم على بيع بعض). ^{٤٢}وبيع المرء على بيع أخيه كأن يقول لمن اشترى شيئا أثناء فترة الاختيار: إفسخ هذا البيع، وأنا أبيعك أجود منه، أو أرخص منه، أو ما أشبهه .

وسوم المرء على سوم أخيه كأن يتقدم للبائع في فترة الاختيار ليفسخ البيع عارضا عليه مقابل ذلك ثمنا أعلى لسلعته. وهذا بخلاف المزايدة على السلع في المزايدات قبل استقرار الثمن، والاتفاق عليه^{٤٣}.

^{٣٩} الإمام القرطبي - الجامع لأحكام القرآن - مجلد ٣ - ج ٥ - ص ١٥٥.

^{٤٠} الإمام الشوكاني - نيل الوطار - مجلد ٣ - ج ٥ - ص ٢٥٠.

^{٤١} صحيح مسلم بشرح النووي - مجلد ٥ - ج ١٠ - ص ١٥٩.

^{٤٢} صحيح مسلم بشرح النووي - مجلد ٥ - ج ١٠ - ص ١٥٨.

^{٤٣} صحيح مسلم بشرح النووي - مجلد ٥ - ج ١٠ - ص ١٥٨.

ثانيا : أن تكون مواصفات السلعة معلومة :

هذا يعني عرض السلعة بالكيفية التي تظهر حقيقة مواصفاتها، والتأكد من مطابقتها للأمر التي يجري التعامل بها. ويشمل هذا سلع البائع، ونقود المشتري أيضا إذ يلزم أن تكون حقيقة غير مغشوشة، ونفس القاعدة تنطبق على أساليب الدعاية، والإعلان، وأجهزتها في أن تلتزم الصدق في الإعلان عن مواصفات السلع التي تروج لها .

وقد روى الإمام مسلم أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : (البائع بالخيار ما لم يتفرقا فإن صدق البائع، بورك لهما في بيعهما؛ وإن كتما، وكذبا، فعسى أن يربحا ربحا، ويمحقا بركة بيعهما) .

وقد روى ابن ماجه أن الرسول قال صلى الله عليه وسلم: (من باع عيبا لم يبينه لم يزل في مقت الله، ولم تزل الملائكة تلعنه)

وحتى يكون الاختيار حرا يتعين أن تكون مواصفات السلعة معلومة تماما لدى المتبايعين حتى يتحقق التراضي. لذا نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيعتي الملامسة والمناذة. أما الملامسة فهي أن يلمس كل واحد منهما ثوب صاحبه بغير تأمل. والمناذة أن ينبذ كل واحد منهما ثوبه إلى الآخر، ولم ينظر واحد منهما إلى ثوب صاحبه " رواه مسلم "

ومن هذا المنطلق أيضا يأتي النهي عن بيع الحصاة، وبيع الغرر، وحبل الحبلية. فقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الحصاة، وعن بيع الغرر " رواه مسلم ". وقد نهى أيضا عن بيع حبل الحبلية " رواه مسلم "

وبيع الحصاة كأن يقول البائع للمشتري: بعثك من هذه الأثواب ما وقعت عليه الحصاة التي أرميها، أو من هذه الأرض من هنا إلى ما انتهت إليه هذه الحصاة، أو

يقول له: بعثك على أنك بالخيار إلى أن أرمي بهذه الحصاة. أو أن يجعلها نفس الرمي بالحصاة بيعا. فيقول: إذا رميت هذا الثوب بالحصاة، فهو مبيع منك بكذا. أما بيع الغرر فإنه يختص ببيع الأشياء التي لا يمكن تسليمها، أو تجهل عاقبتها كبيع السمك في الماء الكثير، واللين في الضرع، وبيع الحمل في البطن. إلا أنه يعفى من الغرر ما كان يسيرا^{٤٤}.

أما حبل الحبله فمنه : بيع الناقة بثمن مؤجل إلى أن تلد الناقة ويلد ولدها أو أن يبيع ولد الناقة الحامل في الحال .^{٤٥}

ويشبه ذلك أيضا النهي عن القصريّة. فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ولا يتلقى الركبان، ولا يبيع بعضكم على بيع بعض، ولا تتاجشوا. ولا يبيع حاضر لباد، ولا تصروا الإبل، والغنم؛ فمن ابتاعها بعد ذلك، فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها. فإن رضيها، أمسكها؛ وأن سخطها، ردها، وصاعا من تمر) "رواه مسلم"

ولا تصروا : أي لا تجمعوا اللبن في الضرع لبعض الأيام (٢-٣) عند الرغبة في بيعها ليزداد حجمه ويظن المشتري غزارة إدرارها، وينخدع بذلك، ويدفع ثمنا أكبر .

كما نهى الإسلام عن أشكال أخرى من التعامل التي ينقصها بعض جوانب التعامل السليم. كمعاينة السلعة، والتأكد من مواصفاتها، ومقدارها، ويدفع الغرر، والتحرز من الربا، ومن ذلك النهي عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها .

((فقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها نهى البائع، والمبتاع)) "رواه الجماعة إلا الترمذي" .^{٤٦}

^{٤٤} صحيح مسلم بشرح النووي ، المجلد الخامس ، ج ١٠ ، ص ١٥٦ .

^{٤٥} المرجع السابق ، ص ١٥٨ .

^{٤٦} نيل الأوطار ، المجلد الثالث ، ج ٥ ، ص ١٧٢ - ١٧٣ .

وقد نهى عن بيع النخل حتى ترهق، وعن بيع السنبل حتى يبيض، ويأمن العاهة
" رواه الجماعة إلا البخاري وابن ماجه " .^{٤٧}

وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع للعنب حتى يسود، وعن بيع الحب حتى
يشند " رواه الخمسة إلا النسائي " .^{٤٨}

بدو صلاح الثمار : أي تحمر، وتصفر .

ويبيض السنبل : أي يشند الحب، ويقوى، ويتصلب .

والعاهة : أي الآفة .

ويسود العنب : أي ينجو من الآفة .

أي أن بدو الصلاح هو نجاه الثمار، والحب من الآفات، والأمراض، والحشرات
التي قد تمنع نضجها، واكتمال نموها. فإذا أخذت في التلوين دل ذلك على عدم
إصابتها، أو خلوها من العيوب، والأمراض التي تقسدها. وقد أورد الشوكاني في
نيل الأوطار أن العلماء قد اختلفوا حول بدو الصلاح هذا هل يكفي بدو الصلاح في
بستان من البلاد ليجوز بيع جميع بساتينها أم لا بد من بدو صلاح كل بستان مستقلا
عن غيره أم أنه يتعين بدو صلاح كل جنس (صنف) على حدة، وأنه لا بد من بدو
صلاح كل شجرة على حدة. فقد رأى مالك الرأي الأول، واشترط له أن يكون بدو
الصلاح متلاحقا في البساتين .

ورأى أحمد الرأي الثاني كما روي عنه الرابع أيضا. أما الشافعي فيرى الرأي
الثالث، وهو الخاص ببدا صلاح الجنس (أي الصنف) .^{٤٩} وقد قال ابن القيم :
للقول بجواز بيع الثمار جميعها إذا بدأ صلاح بعضها في حالة بعض المنتجات التي

^{٤٧} نيل الأوطار ، المجلد الثالث ، جزء ٥ ، ص ١٧٢-١٧٣ .

^{٤٨} نيل الأوطار ، المجلد الثالث ، ج ٥ ، ص ١٧٢-١٧٣ .

^{٤٩} نيل الأوطار ، المجلد الثالث ، ص ١٧٣ .

لا تتضج دفعة واحدة: كالبطيخ، والقثاء، والبانجان، والنهي دفعا للغرر، وأكل أموال الناس بالباطل. لذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث: (إن بيعت من أخيك ثمرا، فأصابته جائحة، فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئا، بم تأخذ مال أخيك بغير حق)^{٥٠}. "رواه مسلم"

وتوجيه النهي عن البيع لكل من البائع، والمشتري منعا للخلاف، وتأكيذا للحرية وإتماما للتراضى، ولمسئوليتهما معا عن المخالفة لأحكام الشرع. فالبائع لئلا يأخذ مال أخيه بالباطل، والمشتري لئلا يضيع ماله، ويساعد البائع على الباطل. وعن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع المزايدة. والمحافظة والمزايدة أن يباع ثمر النخل قبل أن يوزن بالتمر. والمحافظة أن يباع الزرع بالقمح "رواه مسلم". أي تباع سنابل القمح على نباتها قبل حصاده بالقمح، وقبل درسه ووزنه.

كما ورد النهي في حديث آخر عن بيع الزبيب بالعنب كيلا، وعن كل ثمر بخرصه^{٥١}

والنهي عن بيع ثمر النخل بالتمر أن بيع الرطب بالتمر لكونه مظنة الربا لعدم التساوي، أو الغرر؛ وسببا في المخاصمة، والاختلاف، وإخلالا بالاختيار الحر، وانعقاد البيع بالتراض. والنهي عن بيع القمح في سنبله بقمح ثم دراسته، وتنقيته من الشوائب ومعرفة مقداره الحقيقي، ومثله بيع العنب بالزبيب.

والعربة: مفرد العرايا، وهي مرخص في بيعها بخرصها من التمر، أو الرطب فيما دون خمسة أوسق، أو في خمسة كما في حديث آخر^{٥٢}

^{٥٠} ابن قيم الجوزية، اعلام الموقعين عن رب العالمين، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ج ٤ ص ٣١.

^{٥١} انظر صحيح مسلم بشرح النووي، المجلد الخامس، الجزء العاشر، ص ١٨٨.

^{٥٢} نفس المرجع، ص ١٨٧.

أما الخرص فهو قائم على التخمين وفقا للخبرة، والدراية من قبل المتخصصين بذلك في خرص الثمار؛ كأن يقول الخارص: بأن الرطب الذي على النخلة إذا ييس ينتج عنه ثلاثة أوسق من التمر، فيبيعه صاحبه لآخر بثلاثة أوسق من التمر ويتقاضيان في المجلس، وهو جائز كما ذكر في حدود خمسة أوسق. والوسق ستون صاعا ،^{٥٣}

ويرى مالك أن النهي يتعلق ببيع كل شيء من الجزاف لا يعلم كيلاه، ولا وزنه ولا عدده بشيء مسمى من الكيل، والوزن، والعدد. أما الشافعي فيرى بالنهي عن كل بيع مجهول، أو معلوم من جنس يجري الربا في نقده .^{٥٤}

وعن حكيم بن حزام قال : قلت: يا رسول الله، يأتيني الرجل، فيسألني عن البيع ليس عندي ما أبيعه منه ثم أبتاعه من السوق. فقال لا تبع ما ليس عندك .رواه الخمسة^{٥٥}

ما ليس عندك أي ما ليس في ملكك ،وقدرتك لما في ذلك من غرر. وعن حكيم أيضا قال قلت : يا رسول الله، إني أشتري ببوعا، فما يحل لي منها، وما يحرم علي؟! قال: إذا اشتريت شيئا، فلا تبعه حتى نقبضه .رواه أحمد".

وعن زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن تباع السلعة حيث تبتاع حتى يجوزها التجار إلى أرحالهم . "رواه أبو داود ،والدارقطني".

ومعنى ذلك في رأي جمهور الفقهاء أن من اشترى طعاما لا يبيعه حتى يتسلمه سواء أكان البيع بالكيل، أو الوزن، أو بالجزاف. ويلحق بالبيع كل التصرفات

^{٥٣} نفس المرجع السابق ، ج ١٨٨-١٨٩ .

^{٥٤} نيل الأوطار ، المجلد الثالث ، ج ٥ ، ص ١٧٦ .

^{٥٥} نيل الأوطار -المجلد الثاني ، ج ٥- ص ١٥٥ .

بعوض. أما التصرف بدون عوض مقابل، فيمكن فيها التصرف قبل قبضها كالهبة^{٥٦}. ويرجع النهي إلى أن المشتري إذا باع السلعة التي اشتراها لمشتري آخر غيره قبل أن يتسلمها الأول، وتأخرت السلعة عند البائع الأول، فكأنما باع المشتري الأول نقودا بنقود أكثر منها^{٥٧}. وحتى يكون الشراء الأول نتيجة حاجة فعلا للسلعة إما لمنفعة المشتري، ألا للاتي فيها، وليس مجرد تحايل للكسب دون عمل. وقوله حتى يحوزها التجار إلى أرحالهم أي حتى ينقلونها إلى مكان آخر قبل بيعها. وبذا يكون فارق الثمن وما حققه هذا المشتري الأول من ربح مقابل خدمة قام بها تزيد من منفعة السلعة من جهة المنفعة المكانية^{٥٨}

ثالثا : منع التلاعب أثناء عمليات التبادل :

فقواعد المنافسة الحرة الشريفة تقتضي عرض السلع، وإتمام عمليات البيع والشراء على أسس الصحة، والصدق، والوضوح، وعدم التلاعب في الأسعار، أو منع التعامل المحرم: كالغرر، والرياء، والغبن، والغش، والنجش، والخديعة... الخ فالرسول صلى الله عليه وسلم " نهى عن النجش" رواه ابن عمر.

والنجش هو الزيادة في ثمن السلعة ممن لا يريد شراءها ليقع غيره فيها. أي أن يزيد المرء في ثمن السلعة لمجرد خداع غيره ليزيد في ثمنها، ويشتريها. وبذلك يسمى الناجش؛ لأنه يثير الرغبة في السلعة بالتواطؤ مع البائع، فيشتركان في الإثم. قال ابن أبي أوفى: الناجش آكل ربا خائن، وهو خداع باطل لا يحل.

وقد روى الإمام مسلم أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: (الخديعة في النار، ومن عمل عملا ليس عليه أمرنا، فهو رد).

^{٥٦} نيل الأوطار - المجلد الثاني، ج ٥ - ص ١٥٩.

^{٥٧} المرجع السابق - ص ١٦٠.

^{٥٨} من دكتور محمد عبد النعم عن - الاقتصاد الإسلامي، ج ١، ص ١٥٨ - ١٦٢.

وروى الإمام مسلم أيضا أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد نهى عن بيع الخديعة. وهو نوع من بيع الغرر. وهو بيع السلعة على غير حقيقتها. فقد روى أن الرسول صلى الله عليه وسلم (مر على صبرة من طعام، فادخل يده، فنالت أصابعه بللا، فقال: ما هذا يا صاحب الطعام؟ قال: أصابته السماء يا رسول الله، قال: أفلا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس؛ من غشنا، فليس منا) وفي رواية من غش أمسي، فليس مني.

روى أبو داود عن علي بن أبي طالب أن الرسول صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع المضطر وبيع الغرر، وبيع الثمرة حتى تدرك . ويشمل النهي بيع الغرر المستند إلى الجهالة في نوعية السلعة، وكميتها، وجودتها ووقت تسليمها. وكذلك تقتضي قواعد المنافسة دفع الثمن وقت الصفقة، وإلا بطل البيع .

روى الإمام مسلم عن ابن عباس قال: قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة، وهم يسلفون في الثمار السنة، والسنتين، فقال : من اسلف في ثمر، فليسلف في كيل معلوم، ووزن إلى أجل معلوم.

ومن هنا وجب تسليم السلعة في موعد التسليم الذي ينص عليه العقد، ولا يجوز سداد قيمتها في ذلك الوقت، وإلا كان هذا نوعا من الربا إذا اختلفت القيمة عند عقد الصفقة عنها وقت استيفاء السلعة.

ويعتبر من بيوع الغرر المنهي عنها بيع ما ليس موجود .

فقد روى الخمسة عن حكيم بن حزام قال: نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع ما ليس عندي. قال حكيم: يا رسول الله، يأتيني الرجل، فيريد مني بيع ما ليس، عندي فأبتاع له من السوق. قال: لا تبع ما ليس عندك .

وهذا ينطبق على أعمال المضاربة في البورصات حيث يقوم المضاربون بشراء وبيع عقود السلع دون تسليم أو استلام لهذه السلع. فيدخل هذا في النهي؛ نظرا لما تحدثه هذه المضاربة من تذبذب في الأسعار، واضطراب في التعامل. فضلا عما تؤدي إليه من ارتفاع الأسعار مقابل الأرباح التي يحصل عليها المضاربون دون تقديم خدمة إنتاجية في مقابلها. ويرى بعض الفقهاء أن النهي في حديث حكيم يقصد به البائع لسلع لا يمكنه الحصول عليها. أو ليس عنده ثقة في الوفاء بهذا البيع أما إذا تحققت الثقة فإنه لا يدخل في النهي؛ لأن السلم مباح. وهو البيع المقدم الذي يحصل بموجبه البائع على الثمن مقدما ثم يعطي السلعة للمشتري بعد ذلك مؤخرا. أي بعد مدة وبعد أن تتضج السلعة .

وكذلك يعتبر من بيع الغرر بيع الثمر قبل أن يبدو صلاحه .

فقد روى الإمام مسلم عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تبتاعوا الثمر قبل أن يبدو صلاحه، وتذهب عنه الآفة . قال : يبدو صلاحه حمرة، وصفرة .

وقيل: بجواز بيع الثمار جميعا إذا بدا صلاح بعضها.ومن أمثلة ذلك: بيع ثمار البطيخ، والقثاء، والباذنجان، والطماطم، والفلفل، وغيرها من الثمار، والخضروات التي تتضج كلها دفعة واحدة.

فإذا اشترى الثمار بعد بدو صلاحها، وأصابته آفة، فإنه لا يتحمل ضرر الإصابة لقوله صلى الله عليه وسلم : (لو بعت من أخيك ثمرا، فأصابته جائحة، فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئا. بم تأخذ مال أخيك بغير حق).

ويفيد هذا الحديث أن البائع لا يأخذ من المشتري ثمن الثمار الهالكة؛ لأن البائع يكون ضامنا للزرع حتى يجنيه المشتري. وهكذا تسود العدالة، والثقة في التعامل والبيع، والشراء، وتحمل الأعباء.

ويقرر الفقهاء: جواز بيع الثمار الأرضية، والسوق الدرنية، وسائر النباتات الأرضية التي تثبت ثمارها تحت الأرض: كالبطاطا، والفاصوليا السودانية، والبصل، والثوم وغيرها، وذلك قبل قلعها؛ لأن قلع المحصول كله في وقت واحد يعرضه للتلف والفساد، فيباع على ما جرت عليه عادة الزراع دون حرج عليهم .

ويقرر العلماء أيضا : أن الترخير في وصف السلعة يجعل للمشتري الحق في فسخ العقد. أما الترخير في السعر فلا ينقض إلا إذا اقترن بغبن فاحش في السعر .
وأما بالنسبة للربا الذي يقتصر على النشاط التسويقي : فالمقصود به هو ربا الفضل. وهو الزيادة المادية المالية في أحد المتبادلين دون وجه حق.

روى الإمام مسلم أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : (الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح مثلاً بمثل سواء بسواء، يدا بيد. فمن زاد أو أستراد، فقد أربى. فإذا اختلفت الأجناس، فبيعوا كيف شئتم).

وروى الإمام مسلم قال جابر نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الصبره (الكومة) من التمر لا يعلم مكيلتها بالكيل المسمى من التمر.

وروى الإمام مسلم أيضا قال سعيد بن المسيب : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع المزابنة، والمحاقله.

والمزابنة تعني بيع ثمر النخل وهو على النخل لم يوزن بالتمر. والمحاقله أن تباع سنابل القمح على نباتها في الحقل قبل حصاد القمح، وقبل درسه، وتقدير

وزنه؛ وذل لأن المساواة بين هذه الأشياء شرط لصحة البيع حتى لا يكون هناك ربا فضل؛ ولأن بيع الأشياء التي على الأشجار، أو في السنايل يكون على أساس تخمين وتقدير قائم على الحدس، والظن لا يؤمن فيه من التفاوت. فلو أبيح البيع ثم ظهر بعد ذلك وجود التفاوت حدث الخلاف، وأراد الذي أخذ فسخ البيع، وأراد الآخر نفاذه فيحصل الخلاف؛ ولذا جاء النهي عن ذلك .

وأما الغبن الذي تمنعه قواعد المناقصة الحرة هو الغبن الفاحش. وهو بيع السلع، أو مبادلتها بأكثر من قيمتها بمقادير تتفاوت بين السلع تبعا لمدى التصرف في هذه السلع. فإذا كان التصرف فيها كثيرا قل مقدار ما يعد غبنا بالنسبة لها. والعكس. ويعد مقدار الغبن نصف العشر من قيمة النقود، والمكيلات، والموزونات، وكافة السلع عدا الحيوانات، والعقارات. ويقدر هذا المقدار بالعشر في حالة الحيوانات، والخمس في حالة العقارات. والغبن الفاحش لا يؤدي إلى نقص البيع إلا إذا اقترن بتغريب. وهذا كله على رأي بعض فقهاء الحنفية. أما شيخ الإسلام ابن تيمية فيرى أن الغبن الفاحش يرجع فيه إلى العرف السائد؛ فما كان يعد غبنا في العرف، فهو غبن، وإلا فلا^{٥٩}.

ويقرر العلماء أن غبن المسترسل ربا مصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم: (غبن المسترسل ربا) . وهو رفع البائعين للسعر على من يجهل السعر السائد في السوق، أو الذي يشتري دون مساومة. وسمي هذا بالمسترسل، أو غير المماكس عكس الذي يعلم السعر، ويساوم فيسمى بالمماكس^{٦٠}

^{٥٩} ابن تيمية ، مجموعة الفتاوى مجلد ٢٨ ، ص ٧٥ .

^{٦٠} ابن تيمية ، مجموعة الفتاوى ، مجلد ٢٨ ، ص ٧٥ .

رابعاً : تنظيم عمليات السمسرة، والوساطة :

نهى الإسلام عن تلقي الجلب، والركاب، وعن بيع الحاضر للبادي. وهي أنواع من السمسرة، والوساطة قد تَقترن بالكنب، والغش، والفسق. وقد تؤدي إلى ظلم، وغبن البدوي (الجالب) في ثمن سلعته، أو من السلعة عن التعامل مما يؤدي إلى ارتفاع سعر السوق (على المستهلكين) دون تقديم خدمة يحتاجها الناس تستحق مقابلها. وبذا يقل عدد الوسطاء الذين يتبادلون السلعة، وتخفض الهوامش التسويقية، وتقتصر على ما يقابل خدمة إنتاجية نافعة للمنتجين، والمستهلكين منعاً من بخس المنتجين سلعهم، وارتفاع الأسعار، واحتكار السلع، ونقص كمياتها في الأسواق .

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا تَلْقُوا الجلب. فمن تلقاه، فاشترى منه، فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار) رواه مسلم .

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (ولا يبيع حاضر لباد، دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض) رواه مسلم .

فيمنع الرسول صلى الله عليه وسلم المسلمين أن يتلقوا قوافل التجارة القادمة على أطراف البلد لأن من تلقاهم قد يكذب عليهم في الأسعار، ويشتري بأقل من سعر السوق، وهو تغرير محرم. فإذا أتى صاحب التجارة السوق بعد ذلك، ووجد السعر مخالفاً لما باع به لمن تلقاه، فله الخيار في استرداد السلعة من المشتري، أو تركها له. وبهذا يسود سعر واحد فقط للسلعة .

كما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم الحضري أن يبيع لبدوي. وفسرها ابن عباس في رواية أخرى للحديث أن يكون له سمسارا. وفي رواية ثالثة. وإن كان أخاه أو أباه .

واختار الشوكاني أن النهي يسري في وقت الغلاء كما يسري في وقت انخفاض الأسعار، وسواء أكانت السلع مما يحتاج إليه أهل البلد أم لا، وقام ببيعها فورا دفعة واحدة، أو مفرقة بالتدريج. ويلحق بالبدوي كل من شاركه في معناه. وهو عدم معرفة سعر السوق. ^{٦١} وربما كان النهي هنا لمنع حجب السلع عن الأسواق لحين ارتفاع الأسعار بعكس ما إذا قام صاحب السلعة ببيعها بسعر السوق في نفس اليوم الذي أحضر فيه هذه السلعة. فإن في ذلك ضمان لتوصيل السلع للمشتريين بدون غلاء يتسبب فيه التخزين، وأجرة السمسار رغم عدم الحاجة لذلك .

وقال أبو عبد الله المازري ((إن النهي في الحديثين مداره مصلحة الناس. والمصلحة تقتضي أن ينظر للجماعة على الواحد لا للواحد على الواحد. فلما كان البادي إذا باع بنفسه انتفع جميع أهل السوق، واشتروا رخيصة، فانتفع به جميع سكان البلد نظرا لشرع أهل البلد. ولما كان في التلقي انتفاع المتلقي خاصة على حساب منفعة الجالب لم يكن في إباحة التلقي مصلحة لا سيما، وأنها تقترن بانفراد المتلقي بالرخص، وقطع المواد عنهم وإلحاق الضرر بهم، فنظر الشارع لهم عليه)) ^{٦٢}.

وهذا القول يتفق مع مراعاة التوافق بين مصلحة الفرد، ومصلحة المجتمع، وتقدمها في حالة التعارض، وتحمل الضرر الخاص في سبيل دفع الضرر العام .

^{٦١} نيل الأوطار ، الجزء الثالث ، ج ٥ ، ص ١٦٤-١٦٥ .

^{٦٢} صحيح مسلم بشرح النووي ، مجلد ٥ ، ج ١٠ ، ص ١٦٣ .

وهكذا تستوجب قواعد المنافسة في النشاط التسويقي عدم السمسرة التي تؤدي إلى رفع الأسعار. وقد روى مسلم عن ابن عباس أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: لا تلقوا الركبان، ولا يبيع حاضر لباد. قلت لابن عباس: ما قوله: لا يبيع حاضر لباد؟ قال: لا يكون له سمسارا، لأن ذلك قد يؤدي إلى حجب السلع عنه لحين ارتفاع الأسعار وهذا لا يكون له سمسارا؛ لأن ذلك قد يؤدي إلى حجب السلع عنه لحين ارتفاع الأسعار. وهذا على عكس ما لو قام الجالب البائع الأصلي ببيعها بسعر السوق في نفس يوم حضوره لتوصيل السلع إلى المشتريين في الحال، وبيعها لهم بأسعار أرخص.

ولا يتناول هذا النهي المزايدات الحقيقية التي ينادي بها على السلع لبيعها في الأسواق. وهكذا تستوجب قواعد المنافسة في الاقتصاد الإسلامي توصيل السلع والمنتجات من قبل المنتجين، والوسطاء الشرفاء إلى المستهلكين في الأسواق وبمواصفاتها المطلوبة، وبأسعارها المقبولة، وبأقل التكاليف، وبعيدا عن السمسرة فيتحقق للمنتجين أصحاب السلع الأرباح المعقولة، والمبارك فيها، فينالون فضلا عنها أرباحا ثوابية من الله تعالى قال صلى الله عليه وسلم: ((ما من جالب يجلب طعاما من بلد، فيبيعه بسعر يومه إلا كانت منزلته عند الله منزلة الشهداء)). ثم قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله تعالى (وَالَّذِينَ يَبِيعُونَ بَعْدَ الرِّفْقِ يَسْتَفْسِدُونَ بِلْهٍ وَالْأَعْرَافِ بِمَا يَكُونُ لَكُمْ أَعْتَابُ) سورة المائدة آية ٢٠ .

خامسا : تنظيم عمليات امتهان الصناعات، والمهن، والحرف :

وهي من أعمال المنافسة الحرة، وتتعلق بها مصالح الناس كافة، وبها تتحقق الضروريات الخمس. ومن هنا تستوجب قواعد المنافسة ضبطها، وتنظيمها،

وتحقيق تعاطيها، وتشجيع، ممتنيتها، وتسهيل تسويق منتجاتها، وخدماتها، وتوزيعها، وتوفير الحوافز لمتعاطيها .

ويقتضي تنظيم عملياتها جعل امتحانها على سبيل الحرية، ودون إجبار. وجعل امتحانها، وتركها حراً؛ لأن الدخول، والخروج من الصناعات، والمهن، والحرف تابع للرغبة، والتخصص من قبل العمال، والصناعيين، والمهنيين. وكل ما هنالك فإن قواعد المنافسة قد تسمح بإعطاء الحوافز للمقصرين، أو الضعفاء مادياً منهم، أو تشجيع منافسيهم .

فإن تعاطي الصناعات، والمهن، والحرف فرض على الكفاية فإذا لم يتم ذلك إلا من قبل واحد، أو جماعة، أو فئة من الناس أصبح فرضا عليهم لتعلقها بمصالح الناس .

ومن هنا قلولي الأمر إجبارهم على تعاطيها إذا امتنعوا عن ذلك؛ ولكن بعوض المثل. أي أجر، أو ثمن السوق. ومن أمثالها: أعمال الفلاحة أي الزراعة، والفساجة أي صناعة الملابس، والبناية أي البناء، والتشييد، والتعليم، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والقضاء، والأمانة، والوزارة، والتجارة، والجهاد، وصناعة السلاح، وغير ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم : ((على المرء المسلم السمع، والطاعة في عسره، ويسره، ومنشطه، ومكرهه وأثره عليه)).^{٦٣} وقوله تعالى (وَأَطِيعُوا أَمْرًا) سورة البقرة آية ٢٨٢.

سادسا : تنظيم عمليات إنشاء وإدارة، وأعمال النقابات المهنية، والمنظمات الاقتصادية :

^{١٢} ابن تيمية ، مجموع الفتاوى ، مجلد ٢٨ ، صفحة ٧٦ - ١٠٥ .

تقتضي قواعد حرية المنافسة في الاقتصاد الإسلامي السماح بإنشاء النقابات المهنية، والمنظمات الاقتصادية التي تدافع عن حقوق المنتسبين إليها سواء أكانوا من المنتجين، أو المستهلكين، أو العمال، أو أصحاب المهن الحرة: كالأطباء، والمحامين، أو أصحاب الحرف كالخياطين، والدباغين، والنقاشين، وغيرهم. فالنظام الاقتصادي الإسلامي لا يضع قيودا على إنشاء مثل تلك المنظمات، والنقابات سواء فيما يتعلق بحجمها، أو عددها، أو أشكالها. فهذه ليست حكرا على الأنظمة الرأسمالية والاشتراكية. بل على العكس من ذلك، فإن النظام الاقتصادي الإسلامي يذهب إلى مدى أبعد فيما يتعلق بحقوق أعضاء هذه المنظمات، والنقابات، فليس هناك تعارض البتة بين السياسات التنظيمية التي تحدد هيكل الوحدات الاقتصادية الفردية، والتي تشتمل على قوانين وإجراءات وقرارات تتعلق بتنظيم وإنشاء المنظمات الاقتصادية وقوانين تعاطي التجارة وتنظيم العمالة وبين سياسات المحافظة على المنافسة الحرة في السوق الإسلامي؛ لأن المشرع الإسلامي لا يشترط أحجاما، ولا أعدادا، ولا أشكالها. معينة للمنظمات، والمنشآت الاقتصادية، والمتعاملين في الأسواق؛ لتحقيق المنافسة وإنتاج ما يحتاجه المجتمع .

فإن كثرة، أو قلة المنشآت، والمنظمات الاقتصادية ليست مقصودة في ذاتها، أو ممنوعة لذاتها بل تخضع لظروف الاقتصاد الإسلامي، وما تسمح به .

وهذا على العكس من الرأسمالية حيث تهدف السياسات التنظيمية فيها إلى تشجيع المنشآت الاقتصادية الكبيرة، وحصرها في عدد أقل تحقيقا لسياسة المحافظة على المنافسة بين أقل عدد من الوحدات الاقتصادية الكبيرة التي تسيطر على النشاط الإنتاجي في المجتمع، وعلى حساب الوحدات الاقتصادية الصغيرة. وبذلك تشجع هذه السياسة على ظهور الاحتكار، فتتعدم شواهد المنافسة العادلة، ومقاومة

الاحتكار وفرص تنظيم السوق، والالتزام بقواعد توفير الحاجيات الأساسية لأفراد المجتمع .

وكذلك فإن النقابات المهنية، والاتحادات العمالية والتي تعتبر الرأسمالية جوا ملائما لها، فإن تلك النقابات، والاتحادات والتي تمارس نشاطاتها بحرية تامة تسمح لها بالدفاع عن حقوق العمال المنتسبين إليها تمارس أعمالها بأساليب احتكارية .

فهي تحقق أهدافها بتحسين أوضاع عمالها بأسلوب احتكاري جماعي حيث تتمتع به كل طائفة من العمال، أو المنتمين لصناعة معينة تجاه أصحاب المشروعات الاقتصادية الفردية، أو اتجاه الدولة مما يلحق أضرارا بهؤلاء، أو بالمجتمع ككل .

وهذا ما يرفضه المشرع الإسلامي حيث أن قاعدة لا ضرر، ولا ضرار تمنع من وجود أي احتكار، أو تجمع طائفي، أو عمالي، ولو بشكل نقابات، أو اتحادات مهنية تلزم الناس بسعر معين لمنتجاتها، أو تحتكر السوق فقط لمنتجاتها .

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أنه يتعين على ولي الأمر منع تواطؤ البائعين على ألا يبيعوا إلا بثمن حدوده لأنفسهم. وكذلك منع المشتريين على أن يشتركوا في الشراء إلا بثمن قدره لأنفسهم، وبأنفسهم .

ويذكر ابن تيمية أيضا أنه يتعين على ولي الأمر أن يجبر أهل الصناعات والحرف على القيام بها إذا احتاج الناس إليها بعوض المثل. أي الأجر، أو الثمن الجاري في السوق، ولا يمكنهم من مطالبة الناس بزيادة عنه، كما لا يمكن الناس من ظلمهم، وإعطائهم أقل من ذلك. كما أن اتفاق البائعين على أن يحتكروا الشراء من الموردين بالسعر الذي يحدونه ليحتكروا البيع في السوق الذي يرونه فساد يتعين مقاومته بالتسعير عليهم بقيمة المثل .^{٦٤}

^{٦٤} ابن تيمية مجموع الفتاوى ، جلد ٢٨ ، ص ٧٧-٨٢ .

سابعاً : مراقبة التعامل في الأسواق :

حيث تقتضي قواعد المنافسة الحرة مراقبة النشاط التبادلي، وكذلك الأسعار في الأسواق المحلية. وهذه وظيفة المحتسب، أو المراقب، أو المفتش يراقب صحة التعامل وضمان عدم الغش في كميات السلع المحددة، ونوعياتها، ومواصفاتها من حيث الجودة. ويراقب أيضاً النشاطات الاحتكارية، ومسير عمليات الوفاء بالعهود، والتسليم للسلع، وقبض الأثمان، وتحقيق الأرباح بالمعدلات المقبولة شرعاً. وغيرها من الأمور التي تدخل ضمن سيادة القواعد الإسلامية للنشاطات الاقتصادية، وفيما يمكن التعبير عنه بالأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر .

ولذا يقتضي على ولي الأمر أن يحسن اختيار المحاسبين، والمراقبين، وأن يكونوا من أهل الصلاح، والتقوى، والالتزام. وأن يحدد صلاحيتهم، ويعاونهم على ممارستها حتى لا يخشون في الله لومة لائم. ومن المعروف بداهة أن الاختصاصات، والأساليب التي يتبعها المحتسب في مراقبة النشاط الاقتصادي تختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة، وظروف الناس. إلا أنها تتفق في وجوب التزامها بأحكام الشريعة، وتحقيق الخير لأفراد المجتمع جميعاً .

ومن أعمال المحتسب أيضاً مراقبة الأسعار، ومنع ارتفاعها فوق سعر المثل، أو السائد في السوق، وفرضه على التجار، ومعاقبتهم إذا اقتضى الأمر. وهو مكلف بإقامة العدل، وعدم الظلم، وخضوع حرية السوق، والمنافسة لقوانين العرض، والطلب بعيداً عن شواهد الاحتكار، والتلاعب بالأسعار .

وكذلك منع تبادل السلع الضارة. وذلك مصداق ما رواه الإمام البخاري عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال : (لا ضرر، ولا ضرار) . وما رواه عنه أنه قال : (إن الله ورسوله حرم بيع الخمر، والميتة، والخنزير، والأصنام) . ومن هذا

المنع أيضا السلع التي لا حاجة إليها كالكلب؛ فلا يحل بيعه، وشرأؤه إلا إذا كان معلما بقصد الصيد، أو الحراسة. وبذلك فإن النشاط التسويقي غالبا ما تنحصر المنافسة بالنسبة إليه فقط في معاملات الإنتاج، والتبادل للسلع النافعة، والتي لا غنى للأفراد عنها، والضرورية لتقدم المجتمع الإسلامي، وعدم ضرره .

ثامنا : تنظيم العمليات، والنشاطات التسويقية :

نتناول العمليات، والنشاطات التسويقية ثلاثة جوانب رئيسية تتعلق بالنشاط التبادلي للسلع، ومراحل انتقالها من أماكن إنتاجها إلى مراكز تسويقها، وانتقال ملكيتها للمستهلكين، وهذه الجوانب النشاطية هي^{١٥} :

الجانب الأول : الانتقال المادي للسلع، والخدمات .

الجانب الثاني : انتقال ملكية السلع، وحيازتها .

الجانب الثالث : إدارة السوق، والمنظمات التسويقية .

الجانب الأول : الانتقال المادي للسلع، والخدمات .

ويشمل خدمات النقل، والتخزين، وما يرتبط به من تجفيف، أو تبريد، أو غيرها من أساليب حفظ المنتجات، ولف السلع، وحزمها، وربطها لتسهيل عمليات نقلها وتخزينها وتجزئة السلعة أو تجميعها في وحدات وكميات تناسب عمليات نقلها

^{١٥} Abbot. J.C Marketing Problems and Improvement Programs , Rome, A ٩٥٩.

- Stanton . Williamm .J. Fandamental of Marketing ٤ taed . NewYork , MC graw rtill ١٩٧٨.

وأنظر د. عبد النعم عفر ، الاقتصاد الإسلامي ج ٢، ص ٣١.

وتبادلها ومعاينة، وفرز، وتدرج السلعة على أساس مواصفات معينة، ومحددة لعدة درجات متميزة معروفة لدى المتعاملين فيها.^{١١}

وتستوجب قواعد المنافسة مثل هذه العمليات في السوق الإسلامية من فرز ومعاينة، ولف، وربط، وتجميع السلع في وحدات محددة تبعا لمواصفاتها، ونوعيتها وجودتها، وحيث تكون تلك الوحدات المتبادلة معروفة الوزن، والمقدار؛ تجنباً للجهالة ومنعاً للاختلاف، وغرساً للثقة بين أفراد المجتمع في معاملاتهم في أسواق المنافسة.

قال تعالى : (وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِذْ عَهِدْنَا إِلَىٰ آبَائِهِمْ دِينًا غَيْرَ مُبَدَّلٍ وَلَا نِجَاسٍ) سورة الإسراء آية ٣٥ .

وقال تعالى : (وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ) سورة الرحمن آية ٩ .

وقال تعالى : (وَلَا تَلْمِزُوا السَّاعِدِينَ فِي مَا يَسْعَوْنَ إِلَىٰ الْهَيْئَةِ لِيُتَزَكَّوْا ، وَلَا تَلْمِزُوا السَّاعِدِينَ فِي مَا يَسْعَوْنَ إِلَىٰ الْهَيْئَةِ لِيُتَزَكَّوْا ، وَلَا تَلْمِزُوا السَّاعِدِينَ فِي مَا يَسْعَوْنَ إِلَىٰ الْهَيْئَةِ لِيُتَزَكَّوْا) سورة المطففين آية ١-٣ .

ومن هنا فإنه يجب ضبط المقاييس، والموازين، والمكاييل حتى يمكن إيفاء الحقوق للمتبايعين؛ فلا يقعوا في الحيف، والجور، والظلم من تطفيف، أو تخسير . ومن قواعد العدالة في الإسلام أن يجري تبادل السلع بشكل واضح في مواصفاتها ومقاديرها، وأوزانها حيث لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفسه، ولا تطيب النفس إذا ما خدعت، أو غشت في صفة، أو وزن، أو مكيال.

وفي هذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : (فمن العدل ما هو ظاهر يعرفه كل أحد بعقله كوجوب تسليم الثمن على المشتري، وتسليم المبيع على البائع للمشتري،

^{١١}Taylol tackl fundamentals of itakrtng iteqzam rlll ١٩٧٨

-wenty waltes b rtarfretinag tlifesg and artications new yoski hascawit bsace of wosfcl

١٩٧٠.

وتحريم تطفيف الكيال، والميزان، ووجوب الصدق، والبيان، وتحريم الكذب، والخيانة، وأن جزاء القرض للوفاء، والحمد)^{٦٧}.

وما تقتضيه قواعد المنافسة الحرة، والشرعية في النظام الاقتصادي الاسلامي من وجوب الصدق، والأمانة، والوضوح، والبيان يتناول جميع مراحل، وخطوات، وعمليات التسويق للسلع، ومن إنتاجها إلى استهلاكها، وفي جميع الأمكنة، والأزمنة، وبحيث لا يكون للعرف المخالف لأحكام الشريعة مجال للتطبيق. فالعادة محكمة إذا كانت غير مخالفه للشريعة. فتحليل الحرام أو تحريم الحلال بحجة العرف وما نشاهده هذه الأيام من تلاعب بالأوزان والمكاييل، والمقادير، والأوصاف تختلف من مرحلة إلى أخرى من مراحل تسويق السلعة .

روى الإمام مسلم عن عياض بن حمار رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (قال الله تعالى إني خلقت عبادي حنفاء، فاجتالهم الشياطين، وحرمت عليهم ما أحللت لهم وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطانا) .

ويذكر شيخ الإسلام هذا المعنى بقوله : (البيع، والهبة، والإجارة، وغيرها من العادات التي يحتاج الناس إليها في معاشهم كالأكل، والشرب، واللباس، فإن الشريعة الإسلامية قد جاءت في هذه العادات بالآداب الحسنة، فحرمت منها ما فيه فساد، وأوجبت ما لا بد منه، وكرهت ما ينبغي، واستحبت ما فيه مصلحة راجحة في أنواع هذه، ومقاديرها، وصفاتها)^{٦٨}.

وأما بالنسبة للخدمات: كالنقل، والتخزين، والتبريد، والحفظ، وغيرها، فقواعدها تستند إلى ظروف المجتمع، والأحوال السائدة في الأسواق، ومدى توافر

^{٦٧} ابن تيمية - مجموع الفتاوى - مجلد ٢٨ - ص ٣٣٨.

^{٦٨} ابن تيمية - مجموع الفتاوى - مجلد ٢٩ - ص ١٦ - ١٨.

الإمكانات. وتعود أيضا إلى أذواق المستهلكين، ونوعية المناخ، وأماكن التخزين، ووسائل النقل، وما جرى العرف عليه في التعامل بين المنتجين، أو بينهم، وبين المستهلكين ما دامت هذه العمليات تتلاءم مع أحكام الشريعة، وتوفر السلع في الأسواق بالأسعار المعقولة وتلبي حاجات المستهلكين منها . ومن هنا فإن قواعد التسويق تستوجب عمل الدراسات اللازمة عن أحوال الأسواق، وأساليب النقل، وكيفية التخزين المناسبة وبحيث تؤدي نتائج تلك الدراسات إلى تنشيط عمليات الإنتاج والتسويق للسلع بمواصفاتها المطلوبة.

الجانب الثاني : انتقال ملكية السلع، وحيازتها :

يذكر دكتور محمد عبد المنعم عفر في كتابه الاقتصاد الإسلامي أن هذا الجانب يتضمن القواعد الإسلامية التالية :

القاعدة الأولى : وجوب دراسة، وجمع المعلومات عن الأسواق.

القاعدة الثانية : وجوب قيام وسائل الدعاية، والإعلان على الصدق.

القاعدة الثالثة : وجوب معاينة السلعة، وتحديد مواصفاتها .

القاعدة الرابعة : وجوب إجراء المساومة، والتفاوض في إطار المنافسة الحرة.

القاعدة الخامسة : وجوب ضمان حقوق المتعاملين، وحماية الملكية.

القاعدة السادسة : وجوب تيسير سبل التعامل.

الجانب الثالث : إدارة السوق، والمنظمات التسويقية :

ويتناول هذا الجانب عدة عمليات، ونشاطات تسويقية أهمها تخطيط السياسات الاقتصادية التسويقية، وتمويل عمليات التسويق المختلفة، وتحمل المخاطر.

أما بالنسبة لتخطيط السياسات الاقتصادية التسويقية، فيشترط أن تستند إلى دراسات عملية، وتستهدف تحقيق احتياجات المجتمع، وتنظيم النشاطات التسويقية

للمنشآت، والقطاعات العاملة في مجال التسويق، وتحديد أنواع السلع، ومواصفاتها وعلاماتها التجارية، وطرق بيعها، والإعلان عنها، وبيان جودتها، وتاريخ إنتاجها وتاريخ انتهاء صلاحيتها. وكذلك يجب أن يقوم على الدراسات العلمية الدقيقة والصحيحة لضبط الأعمال التسويقية، وتحقيق أهداف السوق المخططة.

وأما بالنسبة لتمويل عمليات التسويق المختلفة، فيشترط أن يقوم بناء على الأسس الشرعية المباحة كالمشاركة في الأرباح لا الفوائد، والربا. وأن تقوم على أسس التنظيم، والمحاسبة، وتوفير المعلومات عي سير العمل في القطاعات، والمنشآت الاقتصادية .

وبالنسبة لتخطيط السياسات التسويقية، وتمويل العمليات التسويقية، فيشترط تحقيقها لأهدافها المتضمنة لمصالح المنتجين الذين يرغبون في تحقيق الأرباح الكبيرة ولمصالح المستهلكين الذين يرغبون في الحصول على احتياجاتهم بأقل الأسعار ولمصالح الوسطاء الذين يرغبون في الحصول على أقصى عائد مقابل أدائهم لعمليات التبادل المختلفة بين المنتجين، والمستهلكين^{٦٩}

وحتى لا يقع التعارض بين مصالح هذه الفئات الثلاث وضع الإسلام قواعد للتبادل تكفل تحقيق مصالح أفرادها جميعهم .

وهي تلك القواعد التي أشرنا إليها سابقاً، ومنها عدم التعامل بالسلع الضارة وضرورة المراقبة الحكومية للنشاط التسويقي، وقواعد التعامل في الأسواق بعدم الغش، وعدم التلاعب، ومراقبة الأسعار، والتقيّد بقواعد انتقال الملكية، وتيسير سبل التعامل، ومنع الاحتكار، وغيرها.

^{٦٩} وأنظر دكتور محمد عبد النعم - الاقتصاد الإسلامي ج ٢ - ص ٣٢-٥٦.

ويكفيها القول في هذا المقام: إن قواعد التسويق في الإسلام تختلف تماماً عن نظيرتها في الرأسمالية التي تعتمد على الحرية الفردية المطلقة، وعن نظيرها في الاشتراكية التي تستند إلى التحكم المركزي المطلق .

وأما بالنسبة لتحمل المخاطر التي تتعرض لها المنشآت الاقتصادية، فهي نوعان : الأول المخاطر الطبيعية ، والثاني المخاطر الاقتصادية .

أما المخاطر الطبيعية فمثالها : الحريق، والسرقه، والغرق، والحوادث، وأخطار الهدم، والبناء، وأخطار المهن المختلفة. ويمكن اتقاء مثل هذه المخاطر بوسائل عديدة أهمها وسائل الأمن الصناعي. ومن وجهة النظر الاقتصادية يمكن التأمين ضدها لدى شركات التأمين .

أما المخاطر الاقتصادية فمثالها : تغير الأسعار، وتحول الطلب، والتضخم، والكساد، ونقص العرض، واختلاف أساليب الإنتاج، والبطالة، وغيرها. وهذه لا يمكن التأمين ضدها، ويعالجها أصحاب المشروعات بأنفسهم بالاستعانة بخبراء الاقتصاد مما يتطلب دراسة مستمرة لأحوال العرض، والطلب في الأسواق، وأذواق الناس وتوقعاتهم ... الخ .

وتستند قواعد تحمل المخاطر في الاقتصاد الإسلامي إلى أمور أهمها :
أولاً : اتخاذ كافة الوسائل المشروعة لاتقاء، أو تقليل آثار المخاطر كوسائل الأمن الصناعي من أدوات، ومباني، وتجهيزات، وتصميمات تساعد على منع حدوث المخاطر، أو تقليل آثارها. أي باتباع جميع وسائل الحذر منها .

قال تعالى (يا أيها المؤمنون آمنوا بما نزلناكم) سورة النساء آية ٧١ .

ثانياً : التعاون، والتضامن، والتكافل بين أفراد المجتمع الإسلامي لاتقاء أو تعويض خسائر المخاطر، وذلك بوسائل متعددة أشرنا إليها في دراستنا السابقة، ومنها:-

أ — وسيلة الزكاة، والصدقات.

قال تعالى : (إِنَّمَا الْمَعْرُوفُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْعَاطِيَةِ وَالْأَعْلَانِ عَلَيْهَا الْوَلِيَّةُ لَهُمْ وَفِي الْأَرْقَامِ وَالْخَارِجِ مِنْهُ سِرْلُ الْهَلَالِ وَفِي الْمَعْرُوفِ ذُرِّيَّتُكُمْ وَاللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ ذَكِيمٌ) . سورة التوبة آية ٦٠ .

ب — وسيلة النظرة إلى ميسرة .

وذلك بتأخير تحصيل الحقوق، والديون من المدينين المعسرين ،قال تعالى : (وَإِذَا مَكَاتُ الْيَهُودَ يَهُودَ أَلَيْسَ لَهُمْ بَعْدُ أَفْعَالٌ) البقرة آية ٢٨ .

ج — وسيلة التصدق، والتخلي عن الديون المستحقة على المدينين المعسرين .

قال تعالى : (وَإِذَا تَصَدَّقُوا فَلَا يَسْمَعُوا لَكُمْ) سورة البقرة آية ٢٨ .

وروى الإمام مسلم عن أبي سعيد الخدري قال: أصيب رجل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمار ابتاعها، فكثر دينه، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (تصدقوا عليه) فتصدق الناس عليه فلم يبلغ ذلك وفاء دينه، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لغرمائه : (خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك) .

وروى الإمام مسلم أيضا عن كعب بن مالك (أنه تقاضى ابن أبي حذره ديناً كان عليه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد، فارتفعت أصواتهما حتى سمعها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في بيته فخرج عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى كشف سجف حجرته، ونادى كعب بن مالك، فقال : يا كعب، فقال: لبيك يا رسول الله، فأشار إليه بيده أن ضع الشطر من دينك، فقال كعب: قد فعلت يا رسول الله، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قم فأقضه) .

أما بالنسبة للتأمين : فهو على أنواع أهمها: التأمين على الممتلكات، والتأمين على الحياة، ومنه التأمين التجاري، والتأمين الصناعي، والتأمين الزراعي، والتأمين التعاوني والتأمين الاجتماعي .

ويرى علماء المسلمين أن من التأمين ما هو مباح حلال، ومنه ما هو ممنوع حرام. فأما التأمين المباح فمنه التأمين التعاوني الذي يستند إلى تعاون أفراد، وفئات ومؤسسات المجتمع الإسلامي على دفع الضرر، وانتقاء المخاطر، والتعويض عن الخسائر من قبيل المساعدة، والتطوع، أو من قبيل الصرف من ميزانية الضمان الاجتماعي .

وأما التأمين المحرم فمنه التأمين التجاري الذي يستند إلى نظام المراهبة، ودفع الفوائد، والتصرف بالأموال، وأكل الحقوق دون سند شرعي .

وهكذا نرى أن نظام التسويق في الاقتصاد الإسلامي نظام مرن يكفل أداء عمليات النشاط التسويقي، ويأخذ بكل جديد، ويتناسب مع شواهد التطور في التسويق وبأسر الطرق، وبأقل التكاليف. وكل ذلك استنادا إلى قواعد الشرع الكلية في تحقيق الخير، والنفع لجميع الفئات الاقتصادية في المجتمع من منتجين، ومستهلكين، ووسطاء. واستنادا إلى قواعد الشرع الكلية في وجوب الجمع في التسويق بين النشاطات الاقتصادية والعمليات التبادلية، وبين شواهد الحلال، والحرام، ومكارم الأخلاق، ومعالم العفو، والإحسان، والتصدق، والتيسير، وضمن قواعد التمسك بعقيدتهم الدينية، وما تمليه عليهم من أحكام، وقواعد، ومبادئ، وأوامر، ونواهي يتقيدون بها، وتنفذها الدولة الإسلامية في جميع مجالات، ونوعيات عمليات، ونشاطات التسويق.

تاسعا : منع الاحتكار :

ويقصد بالاحتكار التحكم في الكميات المعروضة من السلع، وفي أسعارها والاحتكار يتعارض مع المنافسة الحرة، ويضر بالأفراد، والمجتمع، ويسبب مساوئ عديدة ولذا فقد نهى عنه الإسلام، وهو محرم شرعا .

روى الإمام مسلم أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : (من احتكر، فهو خاطئ) .
وروى الإمام أحمد عنه قال : (من دخل في شيء من أسعار المسلمين؛ ليغلبه عليهم، كان حقا على الله أن يقعده بعظم من النار يوم القيامة) .
وروى مسلم أيضا عن معمر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
لا يحتكر إلا خاطئ .

وقال صلى الله عليه وسلم : (الجالب مرزوق، والمحتكر ملعون) .^{٧٠}
وروى ابن ماجه قال صلى الله عليه وسلم : (من احتكر طعام المسلمين أربعين يوما أصابه الله بالجذام، والإفلاس) .^{٧١}
وقد اختلف العلماء في الأشياء التي يتناولها الاحتكار . فقد ذهب الإمام أبو يوسف الحنفي إلى عمومته، فقال : كل ما أضر الناس حبسه، فهو احتكار؛ وإن كان ذهباً، أو ثياباً .

وقال الصنعاني في سبل السلام : ولا يخفى أن الأحاديث الواردة في منع الاحتكار وردت مطلقة، ومقيدة بالطعام . وما كان من الأحاديث على هذا الأسلوب فهو عند الجمهور لا يقيد فيه المطلق بالمقيد لعدم التعارض بينهما بل يبقى المطلق على إطلاقه . وهذا يقتضي أن يعمل بالمطلق في منع الاحتكار مطلقاً .^{٧٢}
ويرى علماء هذا الرأي أن الاحتكار شامل لجميع السلع التي يحتاجها الناس من طعام إنسان، أو حيوان، أو ثياب . إذ أن لفظ الطعام في الحديث لا يقيد ببقية الروايات إذ ليس مقصودا للفظه بل هو نص أريد به الإطلاق كما يذكر ذلك الإمام

^{٧٠} مشكاة المصابيح ، ج ٢ ، ص ١١٢ .

^{٧١} مشكاة المصابيح ، ج ٢ ، ص ١١٢ .

^{٧٢} الصنعاني ، سبل السلام ، ج ٢ ، ص ٢٥ .

الشوكاني في نيل الأوطار .^{٧٢} وحيث ينكر أيضا: أن الاحتكار المنهي عنه يتناول كل نشاط احتكاري يؤدي إلى إضرار الناس، ولا يستثنى منه سوى ما يدخره الإنسان لحاجته هو، ومن يعول؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يدخر لأهله قوت سنتهم من تمر، وغيره .^{٧٣} ويخرج منه أيضا ما كان القدر الذي يشتره لا حاجة للناس فيه، ويكون ذلك عند رخص الأسعار، ووفرة العرض .

ويرى الإمام السبكي استحباب إمساك جانب من السلعة حالة استغناء أهل البلد عنه، وادخاره إلى وقت حاجتهم، فيبيعه لهم؛ لأن فيه مصلحة.^{٧٤} وأما في أوقات الأزمات، والشدائد فإن ترصده لشرائه السلع الضرورية من الأسواق، ومنعه غيره من الشراء يعد سلوكا احتكاريًا.

كما يخرج من الاحتكار أيضا ما تجعله الدول احتياطا للطوارئ، والظروف غير المواتية في الإنتاج، أو النقل، وغيرها .

أم العلماء الذين يرون أن الاحتكار الوارد في الحديث الشريف قاصر على الطعام فقط استنادا إلى أن سعيد بن المسيب راوي الحديث: من احتكر فهو خاطئ . كان يحتكر الزيت، وكذلك معمر، وحمل ذلك على أنهما ليسا من الأقوات، وأن المنع يكون عند حاجة الناس إلى السلعة، وقصد إغلاء السعر .^{٧٥}

مساوئ الاحتكار :

١ - ارتفاع أسعار السلع عنها في ظل المنافسة .

^{٧٢} الشوكاني ، نيل الأوطار ، مجلد ٣ ، ج ٥ ، ص ٢٢١-٢٢٢ .

^{٧٣} الشوكاني ، نيل الأوطار ، مجلد ٣ ، ج ٥ ، ص ٢٢١-٢٢٢ .

^{٧٤} الشوكاني نيل الأوطار ، مجلد ٣ ، ج ٥ ، ص ٢٢٢ .

^{٧٥} دكتور محمد عبد المنعم عفر، المرجع السابق، ج ١، ص ١٦٦ .

٢- نقص الإنتاج. وقلة العرض من السلع؛ مما يؤدي إلى عدم تحقيق إشباع احتياجات المجتمع منها؛ وذلك لقلة استجابة المحتكرين لطلبات المستهلكين .

٣- سوء استخدام الموارد الاقتصادية وخاصة المواد الأولية ومن ثم عدم تحقيق التوظيف الكامل للموارد .

٤- عدم إدخال التحسينات، والتجديدات في عمليات الإنتاج لانعدام المنافسة .

٥- ظهور عوائق، وعراقيل أمام التقدم الصناعي، والزراعي، والميكنة الزراعية.

٦- ظهور قوى سياسية، وضغوط كبيرة من قبل الشركات الاحتكارية، وسيطرتها

بنفوذها الكبير على سير السياسة الحكومية مما يؤدي إلى مشاكل عديدة لا

تتناسب مع حرية الأفراد، ومنها المحسوبية، وتوجيه الموارد، والخطط التنموية

لتلبية رغبات المحتكرين بدلا من رغبات المستهلكين.

وعلى كل فإن درجات المساوى تختلف حدتها باختلاف درجة الاحتكار، وكلها

تعاني منها الأنظمة الرأسمالية لسيادة المنافسة الاحتكارية، وكذلك الأنظمة

الاشتراكية لإلغاء حرية الإنتاج، والمنافسة الحرة وسيادة التحكم المركزي مما يؤدي

إلى نقص الإنتاج، وارتفاع تكاليفه، ومن ثم أسعاره .

عاشرا : تحديد الأسعار :

تقتضي قواعد المنافسة في الاقتصاد الإسلامي أن تتحدد أثمان السلع على أساس

التفاعل الحر لقوى العرض، والطلب دون تدخل، أو تأثير على طرفي التعامل.

ويتم تحديد الثمن عادة وفقا لظروف السوق، والسلع كتكاليف إنتاجها، وكمياتها،

ونوعيتها، وجودتها، واستنادا إلى القيمة التبادلية للسلع، والرضا، والاختيار الحر

للمتعاملين ورضا المستهلكين للسلع، ومقدار منفعتها لهم.

وبعبارة أخرى: تتحدد أثمان السلع بناء على ظروف العرض السلعي من قبل المنتجين، وظروف الطلب النقدي من قبل المستهلكين. أي بناء على تفاعل العرض والطلب المبني على الرضا، وحرية الاختيار، وعدم التأثير على إرادة المتبايعين، وفي مثل هذه الحالات لا تتدخل الدولة في تحديد الأسعار، ولا تفرض سعرا محددا للسلع تجبر المتعاملين على التقيد به. وهكذا فإن الأصل بالنسبة للاقتصاد الإسلامي هو عدم تحديد الأسعار. إلا أن الفقهاء بحثوا هذه القضية، وانقسموا على أنفسهم، فمنهم من تمسك بهذا الأصل، وعدم الخروج عنه. ومنهم من جعل هذا الأصل ليس على إطلاقه وأجاز الخروج عنه، ولكن في أحوال، وظروف تسمح بل توجب التدخل بالتسعير .

ويستند الممانعون للتسعير إلى حديث أنس بن مالك، والذي رواه الخمسة إلا النسائي، وصححه الترمذي أن الناس قالوا : يا رسول الله، غلا السعر، فسعر لنا فقال : إن الله تعالى هو الخالق الباسط الرزاق المسعر وإني لأرجو أن ألقى الله ولا يطلبني أحد بمظلمة ظلمته إياها في دم، ولا مال).

وقد ذكر ابن قدامة في كتاب المغني^{٧٧} أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يسعر رغم ارتفاع الأسعار، وسؤال الصحابة رضوان الله عليهم له ذلك. ولو كان جائزا أي التسعير لأجابهم بل ذكر أنه ظلم، وحرام للبائع بإجباره بيع ماله بما لا يرضى، والأصل في البيع هو التراضي .

ويعال ممانعو التسعير سلبيته، ومضاره بأنه يسبب الغلاء، وارتفاع الأسعار. ويحتجون لذلك بأن البائعين يمتنعون عن بيع سلعهم، فيقل عرضها، ويرتفع ثمنها إزاء الطلب المرتفع عليها من قبل المستهلكين، فيصيب الضرر المنتجين؛ لأن

^{٧٧} ابن قدامة — المغني مكتبة الرياض الحديثة — ج ٤ — ص ٢٣٩ — ٢٤١.

أرباحهم نقل، ويصيب المستهلكين؛ لأنهم يدفعون أثمانا أعلى للسلع. وهذا الضرر الذي يصيب الجانبين حرام شرعا.

ويستند الممانعون للتسعير إلى حديث آخر رواه أحمد، وأبو داود عن أبي هريرة قال: (جاء رجل، فقال: يا رسول الله، سعر؟ فقال: بل أدعو الله ثم جاء آخر، فقال: يا رسول الله، سعر؟ فقال: بل الله يخفض، ويرفع)

وقد ذكر الإمام الشوكاني في كتابه نيل الأوطار^{٧٨}: (أن التسعير ممنوع؛ لأنه حجر على الناس، والناس مسيطون على أموالهم، وولي الأمر مأمور برعاية مصلحة المسلمين، وليس نظره في مصلحة المشتري برخص الثمن أولى من نظره في مصلحة البائع بتوفير الثمن. وإذا تقابل الأمران وجب تمكين الفريقين من الاجتهاد لأنفسهم) . وأما المجيزون للتسعير، فيستندون إلى ما رواه سعيد بن المسيب: (أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه " مر بحاطب بن أبي بلتعة، وهو يبيع زبيبا له بالسوق، فقال له عمر بن الخطاب: إما أن تزيد في السعر، وإما أن ترفع من سوقنا)^{٧٩}.

^{٧٨} الإمام الشوكاني - المغني - مكتبة الرياض الحديثة ت ٤ - ص ٢٣٦ - ٢٤١.

^{٧٩} الإمام مالك بن أنس - الموطأ مع شرحه تنوير الخالك - ج ٢ - ص ١٤٨.

الفصل الخامس عشر

الخاصية الخامسة عشرة

التوسع في أغراض المنافع الاجتماعية في الاقتصاد الإسلامي

مقدمة :

تكريسا لتحقيق الأغراض الاجتماعية الرشيدة تسخر السياسة الاقتصادية العامة في الاقتصاد الإسلامي أداة الإنفاق العام في تنمية رأس المال البشري حيث أن أسس التنمية في المجتمع الإسلامي في ميادين الاقتصاد والاجتماع والسياسة والعمران والنهضة تنطلق أساسا من أسس التنمية الإنسانية للفرد الآدمي البشري باعتباره الغرض الاجتماعي الأول والأسمى للتنمية في الإسلام .

فالأغراض الاجتماعية تؤصل مظهرا إنسانيا قبل أن يكون مظهرا تنمويا ماديا ولهذا فقد خصص لكفالتها وتحقيقها ميزانية خاصة بها، ومستقلة عن الميزانية العامة للدولة وذلك لأن الاقتصاد الإسلامي في تحقيقه للأغراض الاجتماعية أوسع شمولا وأعمق دلالة وأدق تناولا من نظيره الوضعي حيث ينبني على شواهد العدالة والمساواة والديمومة في الإشباع وذلك لإشراك الجميع في خيرات الله المستخلفين منها .

قال الله تعالى : (وَأَنْفِقُوا مِنْ أَنْفُسِكُمْ سِرًّا) سورة الحديد آية ٧ .

وقال الله تعالى : (وَأَنْفِقُوا مِنْ مَّا رَزَقْنَاكُمْ) سورة النور آية ٣٣ .

وأيضاً لمظاهر التوسع في أغراض الضمان الاجتماعي في الاقتصاد الإسلامي تؤصل هذه الدراسة ضمن مباحث ثلاثة :

المبحث الأول : النفقات العامة، ومصارف الزكاة .

المبحث الثاني : النفقات العامة، والضمان الاجتماعي .

المبحث الثالث : لضمان الاجتماعي، وشمولية الأغراض .

المبحث الأول

النفقات العامة، ومصارف الزكاة

قال تعالى (إِنَّمَا الْمَرْغُوفَاتُ لِلْعُقَرَاءِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالطُّلَفِ قُلُوبِهِمْ وَفِي الْمَرْغُوفِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي مَرْغُوفِ الْمَالِ وَأَبَى الْعَرِيَّةِ فَرِيضَةً مِنَ الْمَالِ وَالْمَالِ عَلَيْهِمُ الْكَيْفُ) سورة التوبة آية ٦٠ .

فإن التحديد الإلهي لمصارف الزكاة يعتبر مؤشراً على العناية الإلهية بالرفعة الآدمية قبل الرفعة المادية بالتقريب بين المستويات الاجتماعية للأفراد المسلمين وبالرفع لمستويات، ومعدلات التوظيف الكامل للأفراد العاملين، وبالإشباع الشامل للحاجات .

روى أبو داود عن زياد بن الحارث الصدائي قال : أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فبأيعته وذكر حديثاً طويلاً، فأتاه رجل فقال أعطني من الصدقة ؟ فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الله لم يرض بحكم نبي، ولا غيره في الصدقة حتى حكم هو فيها، فجزأها ثمانية أجزاء، فإن كنت من تلك الأجزاء، أعطيتك حقك.^{٨٠}

^{٨٠} المنذري ، مختصر سنن أبي داود ، تحقيق أحمد محمد شاكر ومحمد حامد ، الفقه ، الجزء الثاني ، ص ٢٣٠ .

وقوله صلى الله عليه وسلم يجب أن يتنزه عن مجرد الرد، أو التردد في العطاء إلى سمو التحديد الإلهي في الإنفاق. فغرض الإنفاق على الفقير، والمسكين يرتبط بالتعفف، والترفع عن هدر الكرامة الآدمية بالإحسان قال تعالى : (**لَا يَسْأَلُكَ النَّاسُ**

وغيره الإنفاق على الفقير، والمسكين واجب اجتماعي، ودين في عنق الأمة تحيا بأدائه، وتغني بذكرانه .

والإنفاق على المؤلفة قلوبهم يتعدى غرض الإحسان بسد العوز إلى سمو الهدف في الهداية، والتفكير، وحفز القلب للتقرب للإسلام، والابتعاد عن الكفر. وغرض الإنفاق هنا يستهدف المصلحة الاجتماعية بهداية المؤلفة قلوبهم، وتخليصهم من وهدة الكفر، والهلاك، والعذاب، وإنقاذهم من براثن الضلال، والغواية. وسهم المؤلفة قلوبهم يسمو بمعانيه الاجتماعية بالإنفاق، والفوز في الدنيا، والآخرة. ولهذا يتصف هذا السهم بالديمومة بدوام الخير في الهداية. ولقد استمر عطاء المؤلفة قلوبهم حتى بعد الفتح حتى وبعد أن قويت شوكة المسلمين .

والإنفاق على الغارمين تكريس لأدمية الإنسان، وتثبيته في مضمار الواقع الاجتماعي يقوم بدوره، ويؤتي أكله. ففرض الإنفاق على الغارم ينسج مظلة الوقاية الاجتماعية له من وساوس اليأس، وعوامل الانحلال، والناشئة عن نوازل الكوارث والديون .

وتتسع مظلة الغارمين في الوقاية الاجتماعية لأغراض من الاحتياج تقصر عنها تشريعات المال الوضعية، وإلى المدى الذي تتأصل عنده مبادئ الترشيح الفعلي للضمان الاجتماعي، وهو يتسع لضمان الغارمين بسبب الدين، وضمان الغارمين بسبب إصلاح ذات البين، وضمان الغارمين بسبب المصلحة العامة .

والإنفاق على العاملين عليها تكريس لآدمية الإنسان بالترفع عما باليد، وما تشتهيه النفس. لم تهملهم العناية الإلهية في التخصيص إغناء لهم، ومما يحصلون، وتثبيتنا لأماناتهم بالقيام بأدائها. وهذا ما فطنت إليه تشريعات المال الوضعية الحديثة بإغناء الجبابة، وخزنة المال تنزيها لنفوسهم، وإشباعا لها .

ومصرف العتق من العبودية بفك الرقاب أسمى الأغراض الاجتماعية في الإنفاق والرعاية تقصر عنه مفاهيم الإحسان، والتصدق، والعون، وتؤهله مظلة الضمان الاجتماعي لممارسة دوره كإنسان له حقوقه، وعليه واجباته، خصته الشريعة الإسلامية بعناية الأمر بالإعتاق، وتوسيع مجالاته، وفي أكثر من موقع .

ومصرف ابن السبيل حفظا لآدمية الإنسان من الضياع لأسباب الانقطاع، والغربة ومصدر عيش كريم له. موارد حوائل الزكاة في بيت المال دينا على الأمة، وحقا عليها وقرضا حسنا منها له. ليس فيه منة الاقتراض من الغير، وامتهانه، أو مسه .

ومصرف الزكاة في الإنفاق في سبيل الله دلالة اجتماعية تتسع لجميع أغراض الإنفاق الاجتماعي في تكريس المصلحة العامة للمجتمع كافة، وفيما يشمل كل ما يتقرب بإنفاقه إلى الله تعالى من فرائض ، واجبات، وتطوع ، وخير وجهاد، وغزو وعلم .

وفسير الإمام الطبري في سبيل الله في النفقة في نصرة الله، وطريقته، وشريعته التي شرعها لعباده بقتال أعدائه، وذلك هو غزو الكفار .^{٨١}
ونصرة الإسلام واجب اجتماعي يحفظ على الأمة كرامتها، وعلى الدولة حيضتها وقد تكون بالحرب، أو الفكر، أو العلم، أو السياسة، أو الخدمة... الخ .

^{٨١} الدكتور يوسف القرضاوي ، فقه الزكاة ، ج ٢ ، المرجع السابق ، ص ٦٥٧ .

ولعل ترشيد مصارف الزكاة من الإنفاق الاجتماعي يسمو بأهدافه، وغاياته عن
منة الإحسان، والعون إلى إنسانية الأدمي في البقاء، وتمكينه من أداء أغراض
وجوده وخلقه بالطاعة، وأداء الواجب قال تعالى : (**وَمَا خَلَقَ الذِّكْرَ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْرِفَهُ**) سورة الذاريات آية ٥٦ .

وجاء في الأثر: لو كان الفقر رجلا، لقتلته .
وكذلك أداء أغراض وجوده، وخلقه بممارسة حق العمل، والمشاركة في شؤون
الدنيا، ومصالح المجتمع. قال تعالى : (**وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الْخَيْرَ وَالْآخِرَ وَالْأُولَىٰ**
بِهِمْ) (**الْمُنَافِقِينَ**) ٨٢ .

وإذا كانت آية مصارف الزكاة تشير بحرف اللام إلى أصحاب الصدقات الأربع
الأوائل في قوله تعالى : (**إِنَّمَا الْمَصْرُوفُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْأُولَىٰ**
فِيهِمْ) .

فهي تشير بحرف في إلى أصحاب الصدقات الأربعة الأواخر في قوله تعالى :
(**وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ**) وذلك تأكيدا، وترسيخا لفك
أسرهم من غوائل مصابهم، وتحريراً لأدميتهم من عبودية الرق، أو الأسر، أو الدين،
أو النفاق بعدم الجهاد، أو الانقطاع. ولذا فالزكاة لا تصرف مباشرة، ولكن تؤدي
عنهم دون تمكينهم من التصرف إعانة لهم، وتخليصا لهم . ٨٣

ولعل سمو أغراض الإنفاق الاجتماعي لمصارف الزكاة تتجلى بأبعد معانيها في
جواز استغراق مصرف وفي الرقاب جميع مصارف الزكاة السبعة الأخرى، وفي
حالة كفايتها، واستغنائها. قال يحيى بن سعيد : بعثني عمر بن عبد العزيز على

٨٢ سورة القصص ، آية ٧٧ .

٨٣ الإمام فخر الدين الرازي ، التفسير الكبير المسمى مثابيح الغيب ، المطبعة المصرية ، سنة ١٩٨٨ ج ١٦ ، ص ١١٢ .

صدقات أفريقيا، فأقتضيتها، وطلبت فقراء نعطيها لهم فلم نجد فقيرا، ولم نجد من يأخذها منا؛ فقد أغنى عمر بن عبد العزيز الناس، فاشتريت بها رقابا فأعتقتهم.^{٨٤}

المبحث الثاني

النفقات العامة، والضمان الاجتماعي

يتعدى سمو النفقات العامة في هدف التضامن الاجتماعي أغراض الحياة المادية إلى أغراض الحياة الروحية، والأخلاقية، والاجتماعية ترسيخا لقواعد الأخوة في الإنسانية، والوحدة في العقيدة. ويربط المشرع الإسلامي بين قاعد الإيمان في ممارسة وظائف العبادة، وبين تهاديف الوظائف الاجتماعية في الإنفاق على نطاق الفرد، والمجتمع، وعلى اعتبار الكيان الواحد للفرد، والمجتمع.

والأفراد فيه يعيشون حياة تكافل، وتضامن يعيشون من أجله، ويتحملون وزره يسعدون لسعادته، ويشقون لشقائه، لا تفاوت بينهم. فالسواسية في التكليف، والانتفاع تعمهم. والتصدق، والإنفاق من الغني، والقادر، والنصرة للقاصر من ذوي الاحتياج. قال صلى الله عليه وسلم (لا صدقه إلا عن ظهر غنى).^{٨٥}

وقال أيضا : (لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه)^{٨٦}

وقال أيضا : (المؤمن لمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا) .^{٨٧}

^{٨٤} ابن عبد الحكم — سيرة عمر بن عبد العزيز — دمشق — دار الفكر — ص ٥٩.

^{٨٥} متفق عليه .

^{٨٦} رواد البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه عن أنس أنظر عبد الله بن الصديق — مطبعة السعادة — ط ١

، سنة ١٩٦٨ ، ص ٦٥٦ ، الكثر الثمين في أحاديث سيد المرسلين

وقال أيضا: (مثل المؤمنین فی توادهم، وتراحمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له الجسد بالحمى، والمسر)^{٨٨} .

وقال أيضا : (المسلم أخو المسلم لا يظلمه ، ولا يسلمه)^{٨٩} .

وقال أيضا : (المسلم للمسلم كاليدین تغسل إحداهما الأخرى)^{٩٠} .

وحياة الفرد في المجتمع تؤصلها غاياته في تأدية رسالته، وحقه على أفرادهِ وبتقويم أودهِ. وحقهم عليه بتميتهم عقلانيا، واجتماعيا، وروحيا. والمجتمع، والأفراد مؤهلين للتفرغ لما هو أليق بالكرامة الإنسانية، وأحفظ للأدمية البشرية. نظم لها المشرع الإسلامي مبادئ وقواعد إلهية في التأسيس وروحية في التكليف، وإنسانية في التهذيب. وتستهدي بها الدولة في الجباية، والصرف تكريسا لغرض الصيانة الأدمية لرأس المال البشري في الضمان الاجتماعي .

ومقومات الضمان الاجتماعي تستند إلى ما يليق بحياة الفرد الروحية، والمادية والأخلاقية، والعلمية، والسياسية، والاقتصادية، والحضارية المعيشية، والأدمية، وغيرها من مقومات الضمان الاجتماعي تتسم بالشمولية في الأغراض، والسمو في الغاية واللياقة المعيشية .

^{٨٧} متفق عليه من حديث أبي موسى.

^{٨٨} متفق عليه . من حديث النعمان بن بشير — أنظر صحيح مسلم — ٥ — ص ٤٤٧ .

^{٨٩} متفق عليه عن ابن عمر ومسلم عن عقبة بن عامر وأبو داود عن عمر بن الأحوص — وعن قيلة ابنة مخزومه —

أنظر إسماعيل العجلوني كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على السنة الناس — ج ٢ — ص ٢١٠ ومسند أحمد ، ص ١٩٧ .

^{٩٠} متفق عليه . دكتور السيد سابق كتاب دعوة الإسلام بيروت دار الفكر سنة ١٩٧٣ م ص ٨٩ .

المبحث الثالث

الضمان الاجتماعي، وشمولية الأغراض

يتضح سمو الضمان الاجتماعي في كفالته للرعاية الأدمية في شموليته لجميع أشكال الاحتياج، وتناوله لجميع أغراض الرعاية، والعناية قديمة، ومستحدثة تقصر التشريعات المالية للوضع قديمها، وحديثها عن استغراقها، ورعايتها. ويمكننا إجمال شمولية الضمان الاجتماعي في هذا المقام في الأغراض التالية :

أولا : ضمان الغرم:

تلتزم به ميزانية الضمان الاجتماعي سواء أكان الغرم أي فقد المال بسبب :

(١) استغراق المال بالدين : لكساد، أو لدين نفقه، أو زواج، أو غيره بما يكفل سداد الدين المستغرق .

(٢) الكوارث، والطوارئ : كالزلازل، والبراكين، والفيضانات، ونضوب الماء، والقحط والآفات، والأمراض، والحرائق، والصواعق، والتلف، والتصحر الخ .

قال مجاهد: " ثلاثة من الغارمين: رجل ذهب السيل بماله، ورجل أصابه حريق فذهب بماله، ورجل له عيال وليس له مال ... "

(٣) المصلحة : سواء أكانت خاصة، أو عامة. والمصلحة الخاصة بإحلال الصلح بين الرجل، وزوجته، أو بين متخاصمين . والمصلحة العامة : بما يتعلق بمصلحة المجتمع .

^{١١} ولعل ضمان الغرم شبيه بنظام التأمين حاليا إلا أنه أوسع شمولاً في التشريع المالي الإسلامي حيث لا يشترط شموله من قام بدفع أقساط التأمين مسبقاً ولا يتحدد مقدار الضمان بما دفع من أقساط وإنما على أساس حجم الخسارة والدين والضائقة . دكتور يوسف القرضاوي : المرجع السابق . ص ٦٢٣ - ٦٢٤ .

ودكتور محمد شوقي الفنجري : مذكرات في الاقتصاد الإسلامي — دبلوم الاقتصاد الإسلام بجامعة أم درمان الإسلامية — السودان — سنة ١٩٧٩ م — ص ٥٣

ثانيا : ضمان الضرورة :

تلتزم ميزانية الضمان الاجتماعي كسرا لضائقة الحرمان التي يعيشها المسلمون وتعديا لحد الكفاف إلى حد الكفاية في الإشباع، وبما يكفل تحقيق المستوى المعيشي اللائق للأفراد المعوزين.

والمشرع المالي الإسلامي :

(أ) أباح التوظيف في أموال الأغنياء، وبالقدر الكافي لسد احتياجات الضرورة للأفراد؛ وذلك في حالة عدم كفاية أموال الزكاة. والتوظيف يعني فرض الضرائب.

(ب) حفظ على المغارمين مقومات حياتهم من الضرورات وبما يكفل إقامة أودهم وأسباب بقائهم من مسكن، وأثاث، ودواب، وخدم... الخ .

كتب أمير المؤمنين عمر بن العزيز إلى ولاته (أن اقضوا عن الغارمين فكتب إليه أحد ولاته إنا نجد الرجل له المسكن، وال خادم، والفرس، والأثاث، فكتب عمرو: إنه لا بد للمراء المسلم من مسكن يسكنه، وخادم يكفيه مهنته، وفرس يجاهد عليه عدوه، ومن أن يكون له الأثاث في بيته. نعم فاقضوا عنه فإنه غارم)^{٩٢}

(ج) حفظ على الغارمين حقوقهم، وعلى الغنى حتى لا تكون مروءتهم سببا في فقرهم .

(د) حفظ على الغارمين ترفهم، ورفاهيتهم، وتمتعهم دون شائبة الإسراف. فالضمان الاجتماعي يلتزم بإعطائهم ما يكفل بقاءهم، واستمرارهم، وتناسلهم، ومن زواج، أو تزوج، أو علاج، أو انتقال.

^{٩٢} أبو عبيد الأموال — المكتبة التجارية الكبرى — سنة ١٣٥٣ هـ ص ٥٧٧.

ويروى الإمام أحمد بن حنبل عن النبي صلى الله عليه وسلم : (من ولي لنا عملاً، وليس له منزل، فليتخذ منزلاً؛ أو ليست له زوجة، فليتزوج؛ أو ليست له دابة، فليتخذ له دابة).^{٩٣}

ثالثاً : ضمان الحماله :

وهي ما يتحملة الإنسان من مغرم في سبيل الإصلاح .

ويتلخص ضمان الحماله فيما رواه قبيصة بن مخارق الهلالي من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال قبيصة بن مخارق الهلالي من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال قبيصة: تحملت حمالة، فأنتيت رسول الله "عليه الصلاة والسلام" أسأله فيها. فقال: أقم حتى تأتينا الصدقه فنأمر لك بها. ثم قال: يا قبيصة، إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة: رجل تحمل حمالة بين قومه، فيسأل حتى يؤديها ثم يمسك، ورجل أصابته جائحة فاجتاحت ماله، فيسأل حتى يصيب قواماً من عيش، أو سداداً من عيش ثم يمسك. ورجل أصابته فاقة حتى يشهد ثلاثة من ذوي الحجا من قومه أن قد أصابته فاقة وأن قد حلت له المسألة، فيسأل حتى يصيب قواماً من عيش أو سداداً من عيش ثم يمسك، وما سوى ذلك من المسائل سحت يأكله صاحبه يا قبيصة، سحتاً .^{٩٤}

ويقرر الحديث النبوي الشريف مبدأين اجتماعيين اثنين. المبدأ الأول: سداد الدين المنفق في أداء الخدمة الاجتماعية ولو اتصف بالغنى. فهو وقد أنفق في مصلحة المجتمع فهو أولى بالمعونة المبدأ الثاني: تقريره لمبدأ المعونة بأوسع معانيها، ولكل غارم أنفق على مصلحة ترتب عليها الإصلاح، والخير، والسلام، والوثام. وقد أنفق

^{٩٣} دكتور شوقي إسماعيل شحاته - المرجع السابق - ص ٥٥.

^{٩٤} رواد أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود، انظر الشوكاني نيل الأوطار شرح متنى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار، طبعه مصطفى الحلبي ج ٤، ص ١٦٨ .

في مصلحة فردين، أو فئتين من فئات المجتمع فهو أولى حتى لو اتصف المنفق بالغنى .

وقوله صلى الله عليه وسلم : (فحلت له المسألة حتى يصيبها ثم يمسك) . دليل الغنى لأن الفقير لا يمسك حتى يصيب قواما من عيش .^{٩٥}

رابعا : ضمان القرض :

تلتزم ميزانية الضمان الاجتماعي تكريسا لهدي الإنفاق العام في السداد، وحفظ الحقوق، وفي استمرارية مقومات التنمية، والنماء .

فعجز المدين على السداد تتكفل به ميزانية الضمان الاجتماعي. فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤتى بالميت عليه الدين، فيقول: هل ترك لدينه وفاء؟ فإن حدث، وترك لدينه وفاء صلى عليه. وإلا قال: صلوا على صاحبكم قال : فلما فتح الله عليه الفتوح، قال : أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم، فمن توفي وعليه دين، فعلي قضاؤه) .^{٩٦}

ولعل سمو شمولية الضمان الاجتماعي ينصرف إلى كل الحقوق حفظا لها مما يشيع الاطمئنان في النفوس، ويشجع على الإقراض، والسداد حتى قرر بعض الفقهاء ضرورة قضاء الدين حتى لو أنفقه المقترض في معصية الله تعالى.^{٩٧} ويقررون قضاء ديونه حفظا لحقوق الدائنين .^{٩٨}

^{٩٥} تفسير الطبري ، المرجع السابق ، ج ٨ ، ص ١٨٤ .

^{٩٦} رواد أحمد في مسنده ، البخاري ومسلم والترمذي وابن ماجه والنسائي، انظر الكثر الثمين ، المرجع السابق ، ص ١٨٩ .

^{٩٧} الشيخ الدكتور محمد أبو زهرة ، الزكاة ، المؤتمر الثاني لمجمع السحوت ، مايو سنة ١٩٦٥ ، ص ١٩٦ .

^{٩٨} دكتور محمد أبو زهرة ، المرجع السابق ، ص ١٩٤ .

خامسا ضمان الافتقار، والمسكنة :

تلتزم ميزانية الضمان الاجتماعي على أن يكون الافتقار سببه رضى الله، وليس معصيته؛ وبشرط شهادة من أهل المعرفة من قومه على افتقاره. وله أن يأخذ بقدر ما افتقد من مال، وبما يكفي رجوعه إلى الحالة قبل الافتقار حتى لو بلغ عشرة آلاف درهم إلا إذا خرج عن حد الاعتدال .^{١٩}

سادسا : ضمان المرض، والعجز :

بسبب المرض، أو الهرم، أو العلة، أو الصغر، أو الأثوثة تلتزم بسده ميزانية الضمان الاجتماعي بإغاثة المريض، ورعاية الهرم، وحماية المرأة، وبالقدر الكافي لحفظ الحياة واستمرار البقاء، ونجاعة الدواء .

سابعا : ضمان الأقارب :

تتناولهم شمولية الضمان الاجتماعي بل وعلى سبيل الوجوب عند بعض الفقهاء ويفرق الفقهاء بين نوعين من الأقارب ذوي الاحتياج بالنسبة لزكاة الضمان الاجتماعي :

النوع الأول : أقارب المزكي مستحقو الزكاة من العاملين عليها، وفي الرقاب والغارمين، وفي سبيل الله، وابن السبيل. فهؤلاء تتناولهم مصارف الزكاة من الضمان الاجتماعي، ومهما كانت درجاتهم في القربى بالنسبة للمزكي، وسواء أكان الإنفاق من قبل المزكي نفسه، أو من قبل الدولة .

وأما بالنسبة للمؤلفة قلوبهم تتناولهم زكاة الدولة فقط .

النوع الثاني : أقارب المزكي مستحقو الزكاة من الفقراء، والمساكين. فهؤلاء تتناولهم مصارف الزكاة من الضمان الاجتماعي؛ ولكن من قبل الدولة، ومهما كانت

^{١٩} الغزالي ، إحياء علوم الدين ، القاهرة ، دار الشعب ، ج ٣ ، ص ٤٠٧

درجة قرابتهم للمزكي. فإنفاق الدولة من ميزانية الضمان الاجتماعي على الفقراء والمساكين على سبيل اللجوء، والإلزام حتى ولو كان الفقير والد، أو ولد، أو زوج المزكي. ودفع الزكاة إلى ولي الأمر يبرئ نمة المزكي حيث لم تعد له صلة بماله المزكي، ويصبح مال الله تدفعه الدولة للمستحقين من الرعايا المسلمين .

وأما إذا كانت الزكاة يدفعها المزكي، فهي تتناول جميع أقاربه ما عدا الوالدين والأولاد، والزوجة؛ وذلك بحكم التزامه بالنفقة عليهم أصلاً، وحتى لا يحل الإنفاق من الزكاة محل النفقة الأصلية عليهم، وكأنه يدفع في هذه الحالة الزكاة لنفسه .^{١٠٠} قال صلى الله عليه وسلم : (أنت، ومالك لأبيك) .^{١٠١}

وقال أيضاً : (إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه، وإن ولده من كسبه) .^{١٠٢} وجعل القرآن الكريم بيوت الأبناء بيوتاً للآباء قال تعالى : (**وَالْأَبْنَاؤُكُمْ لِلْآبَاءِ وَالْأُمَّهَاتِ حَرَامٌ**)^{١٠٣} والمقصود هنا بيوت أبنائكم .^{١٠٤}

ويقرر الإمام أحمد شمولية الضمان الاجتماعي لجميع أقارب المزكي حيث يروى عن ابن قدامة قوله : قال في رواية إسحاق بن إبراهيم، وإسحاق بن منصور وقد سأله يعطى الأخ، والأخت، والخالة من الزكاة؟ قال: يعطى كل القرابة إلا الأبوين وهذا قول أكثر أهل العلم .^{١٠٥}

^{١٠٠} القاضي أبو بكر العري ، أحكام القرآن ، طبعه عيسى الحلبي ، تحقيق علي البيجاوي ، القاهرة ، ص ٩٦٥ .

^{١٠١} الحافظ أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي ، تفسير القرآن العظيم ، طبعه عيسى الحلبي ، ج ٣ ، ص ٣٠٥ .

^{١٠٢} رواد الترمذي والنسائي وابن ماجه عند عائشة ، انظر دكتور يوسف القرضاوي ، المرجع السابق ، ص ٧١٧ .

^{١٠٣} سورة النور ، آية ٦١ .

^{١٠٤} تفسير القرطبي ، ج ١ ص ٣١٤ .

^{١٠٥} دكتور يوسف القرضاوي ، المرجع السابق ، ص ٧٢٤ .

ويروي أبو عبيد في الصدقة على الأقارب، هو القول عندي لقول النبي صلى الله عليه وسلم : (الصدقة على المسكين صدقة، وهي على ذي الرحم اثنتان: صدقة، وصلة) .^{١٠٦}

ويروي أبو عبيد عن ابن عباس قوله : ((يعطى الرجل قرابته من زكاته إذا كانوا محتاجين)) .^{١٠٧}

وعن الضحاك قوله : ((إذا كان لك أقارب فقراء فهم أحق بزكاتك من غيرهم)) .^{١٠٨}

ويتناول ضمان الأقارب الاجتماعي نزاري، وأزواج المعيل، وعياله، ومن يعولهم وهم :

١- ضمان النزاري : ويتناول شمولية ضمانهم تربيتهم، وتعليمهم، وكسوتهم، وتوفير المسكن اللازم، واللائق بهم. وهذا ما يتوفر في دور الحضانة، والإصلاح الخاصة بأولاد الفقراء، والمساكين ينفق عليهم فيها .

٢- اليتامى : خصهم الله تعالى بالذكر في آيات الفیء، والخمس مع أنهم يدخلون في مصرف المساكين قال تعالى : (وَاغْلُظْ أَيْدِيَكُمْ عَنْ عَنَاءِ الْمَالَ الْغَرِيمِ وَاللَّذَّةِ الْكُبْرَىٰ وَاللَّذَّةِ الْكُبْرَىٰ) سورة الأنفال آية ٤١ .

وقال تعالى : (مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَاللَّذَّةِ الْكُبْرَىٰ وَاللَّذَّةِ الْكُبْرَىٰ) سورة الحشر آية ٧ .

فاليتامى ذكرهم الله في آيات الفیء فضلا عن آيات الخمس عناية لهم، وعلى اعتبار أن البدء بالأهم، ثم الأهم وهم أولى المساكين بالاهتمام .

^{١٠٦} رواد الخمسة إلا أبو داود ، دكتور يوسف القرضاوي ، المرجع السابق ، ص ٧٢٤ .

^{١٠٧} دكتور يوسف القرضاوي ، المرجع السابق ، ص ٧٢٤ .

^{١٠٨} دكتور يوسف القرضاوي ، المرجع السابق ، ص ٧٢٤ .

٣- الأراامل : بالإنفاق عليهن من أموال أزواجهن، وأقاربهن وإلا ترعاهن نفقات

الضمان الاجتماعي بالإنفاق عليهن في طعامهن، وكسوتهن، ومسكنهن .

٤- المطلقات : بالإنفاق عليهن من أموال مطلقيهن خاصة أثناء العدة، وعدم

إخراجهن خلالها من بيوتهن، وكفائتهن من الطعام، والشراب، والمأوى،

والسكن واللباس، وبإيجاد الدولة العمل لهن .

وفي كل هذا يشترط الفقر، والفاقة، وعدم القدرة على الكسب، والمعاش .

ثامنا : ضمان الحاجات الطارئة :

يلتزم به الضمان الاجتماعي، وبسد غور حاجة المضطر إذا بلغت حد الضرورة

لاستمرار حياته، وبقائه. ويقرر المشرع الإسلامي أن الإنفاق لقضاء الحاجة من

أموال الأغنياء هو من قبيل التطوع، والتدب إلا إذا بلغت الحاجة حد الضرورة في

الإشباع؛ وهنا تصبح من قبيل فرض الكفاية، وعلى الموسرين إشباعها، ولو من

غير الزكاة .

يقول الإمام أبو محمد علي بن حزم الأندلسي الظاهري المذهب في كتابه

المحلى: ((وفرض على الأغنياء من أهل كل بلد أن يقوموا بفقرائهم، ويجبرهم

السلطان على ذلك إن لم تقم الزكوات بهم، ولا في سائر أموال المسلمين بهم، فيعلم

بما يأكلون من القوت الذي لا بد منه، ومن اللباس للشتاء، والصيف بمثل ذلك،

وبمسكن يكنهن من المطر، والصيف، والشمس، وعيون المارة))^{١٠٩}.

^{١٠٩} دكتور شوقي إسماعيل شحاتة ، المرجع السابق ، ص ٤٩ .

ويروي الإمام أبو عبيد: حدثنا حفص عن غياث عن مجمع بن جارية عن فلان عن ابن عمر قال : من أدى الزكاة، وقرى الضيف، وأعطى في النائية، فقد برئ من الشح^{١١٠}

وفي حديث الليث بن سعد عن عقيل بن خالد الزهري أن سالم بن عبد الله بن عمر أخبره أن عبد الله بن عمر أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه) . وقد كفل هذا الحديث جميع المسلمين من ذوي الاحتياج ومنهم:

١- قراء الضيف : عن أبي شريح خويلد بن عمرو رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (من كان يؤمن بالله، واليوم الآخر، فليكرم ضيفه؛ جائزته يوم، وليله؛ والضيافة ثلاثة أيام؛ فما كان بعد ذلك، فهو صدقه) والأمر في الثلاثة أيام على سبيل الوجوب، وما بعدها صدقه. ^{١١١} وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (أيما ضيف نزل بقوم فأصبح الضيف محروما فله أن يأخذ بقدر قراه، ولا حرج عليه) . ^{١١٢}

وعن المقداد بن معد يكرب الكندي أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : (ليلة الضيف حق على كل مسلم، فمن أصبح بفنائهم، فهو عليه دين) . ^{١١٣}

ويروي ابن حزم عن طريق مسلم عن عقبة بن عامر قلنا يا رسول الله : (إنك تبعثنا فننزل بقوم فلا يقروننا، فما ترى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إن نزلتم

^{١١٠} دكتور شوقي إسماعيل شحاتة ، المرجع السابق ، ص ٤٩ .

^{١١١} د. يوسف القرضاوي : المرجع السابق . ص ٩٧٤ . رواد مالك والبخاري ومسلم وابن داود والترمذي وابن ماجه.

^{١١٢} رواد أحمد والحاكم انظر المنذري : الترغيب والترهيب ضبعة مصطلحي اخلي .

^{١١٣} رواد أبو داود وابن ماجه : انظر الحافظ المنذري : الترغيب والترهيب نفس الطبعة ص ٢٤١ — ٢٤٢ .

بقرى قوم فأمرُوا لكم بما ينبغي للضيف، فأقبلوا؟ فإن لم يفعلوا، فخذوا منهم حق
الضيف الذي ينبغي له (^{١١٤})

٢- حق الجار : قال صلى الله عليه وسلم : (ليس بمؤمن من بات شبعان، وجاره إلى
جنبه جائع). ^{١١٥}

وقد أوصى جبريل الرسول "صلى الله عليه" بالجار حتى كاد أن يورثه . وقال
تعالى : { وبالوالدين إحسانا وبذي القربى واليتامى والمساكين والجار ذي القربى
والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت أيمانكم } . ^{١١٦}

٣- حق ذوي العاهات : من المرضى، والزمى، والمقعدين، والمجانين، والبلهاء
والمكفوفين يلزم بهم الضمان الاجتماعي، وهم من المساكين أهل الزكاة .

٤- حق القاصر عن النفقة : كذوي الدخل المحدود، وكثرة عيالهم، وقلة دخولهم
يلتزم بهم الضمان الاجتماعي، وهم من المساكين أهل الزكاة .

تاسعا : ضمان التشرد، واللجوء :

والمعبر عنه بفقدان الوطن، والهجرة، واللجوء إلى غير بلده هربا من تسلط
الكفر وطغيانه؛ وصيانة لدينه، وإيمانه. وهؤلاء من أبناء السبيل يلتزم بهم الضمان
الاجتماعي، وهم من أهل الزكاة يعطون منها حتى لو كان لديهم أموال في أوطانهم
لانعدام تمكنهم منها. ويلخص الإمام ابن حزم ضمان الحاجات الأساسية للمتشرد
كحق في مال الأغنياء للفقراء (ومن ملابس للضيف، والشتاء، ومن مسكن يكتفونهم
من الشمس، والمطر، وعيون المارة) ^{١١٧}

^{١١٤} دكتور يوسف القرضاوي — المرجع السابق ص ٩٧٥ —

^{١١٥} رواد الطبراني والبيهقي واسناده حسن انظر د. يوسف القرضاوي المرجع السابق ص ٩٨٠ .

^{١١٦} سورة النساء آية ٣٦ .

^{١١٧} الإمام ابن حزم المحلى ج ٦ الطبعة المنيرة الطبعة الأولى ج ٦ سنة ١٣٤٩ د ص ١٥٦ .

عاشرا : ضمان اللقيط :

يلحقه الشيخ رشيد رضا بأبناء السبيل باعتباره يتيما فقد أبواه، ويلتزم به الضمان الاجتماعي، فيعطى من الزكاة على اعتبار أنه معرض لغوائل المرض. وهو وإن لم يكن من أبناء السبيل فهو من الفقراء المساكين. ولعل ضمان اللقيط يعد حالة نادرة بالنسبة للتشريعات المالية الوضعية، وسابقة خير في الإسلام أقرها منذ خمسة عشر قرنا كمؤشر على الشمولية الحقة للضمان الاجتماعي في الإسلام حيث الضرورة ملحه لرعاية اللقطاء ولو باعتبارهم فقراء، ومساكين، وأي فقر، وأية مسكنه أشد من فقر، ومسكنه اللقيط.^{١١٨}

أحد عشر : ضمان التسول :

يقرر بعض فقهاء المذهب الحنبلي : أن أبناء السبيل هم السؤال^{١١٩}. أي المتسولين الذين يتكففون الناس، ويسألونهم . ولهم ذكر خاص، ومتميز في القرآن الكريم عن الفقراء، والمساكين. ويلتزم بكفالتهم الضمان الاجتماعي باعتبارهم أبناء سبيل، وبوصفهم فقراء أيضا.

وبالنسبة للاعتبار الأول : يتكفل بهم لضمان الاجتماعي، ومن مصارف الزكاة وبالقدر الذي يخلصهم من غوائل الانقطاع في الطريق، ويوفر لهم المسكن اللائق بهم .

^{١١٨} الشيخ رشيد رضا تفسير المار - ٥ - ط ٢ - ص ٩٤.

^{١١٩} دكتور يوسف القرضاوي المرجع السابق - ص ٦٨٤ - وص ٨٩٥.

وبالنسبة للاعتبار الثاني كان يتكفل بهم الضمان الاجتماعي من مصارف الزكاة وبالقدر الذي يخلصهم من غوائل الفقر، والفاقة، ويوفر لهم معيشة الكفاية لهم ولمن يعولون، وذلك بتهيئة العمل اللائق بهم، والقادرين عليه .

اثنا عشر : ضمان التعفف :

قال تعالى : (للفقراء المساكين الأصغراء السبل) ^{١٢٠} ^{١٢١} ^{١٢٢} ^{١٢٣} ^{١٢٤} ^{١٢٥} ^{١٢٦} ^{١٢٧} ^{١٢٨} ^{١٢٩} ^{١٣٠} ^{١٣١} ^{١٣٢} ^{١٣٣} ^{١٣٤} ^{١٣٥} ^{١٣٦} ^{١٣٧} ^{١٣٨} ^{١٣٩} ^{١٤٠} ^{١٤١} ^{١٤٢} ^{١٤٣} ^{١٤٤} ^{١٤٥} ^{١٤٦} ^{١٤٧} ^{١٤٨} ^{١٤٩} ^{١٥٠} ^{١٥١} ^{١٥٢} ^{١٥٣} ^{١٥٤} ^{١٥٥} ^{١٥٦} ^{١٥٧} ^{١٥٨} ^{١٥٩} ^{١٦٠} ^{١٦١} ^{١٦٢} ^{١٦٣} ^{١٦٤} ^{١٦٥} ^{١٦٦} ^{١٦٧} ^{١٦٨} ^{١٦٩} ^{١٧٠} ^{١٧١} ^{١٧٢} ^{١٧٣} ^{١٧٤} ^{١٧٥} ^{١٧٦} ^{١٧٧} ^{١٧٨} ^{١٧٩} ^{١٨٠} ^{١٨١} ^{١٨٢} ^{١٨٣} ^{١٨٤} ^{١٨٥} ^{١٨٦} ^{١٨٧} ^{١٨٨} ^{١٨٩} ^{١٩٠} ^{١٩١} ^{١٩٢} ^{١٩٣} ^{١٩٤} ^{١٩٥} ^{١٩٦} ^{١٩٧} ^{١٩٨} ^{١٩٩} ^{٢٠٠} ^{٢٠١} ^{٢٠٢} ^{٢٠٣} ^{٢٠٤} ^{٢٠٥} ^{٢٠٦} ^{٢٠٧} ^{٢٠٨} ^{٢٠٩} ^{٢١٠} ^{٢١١} ^{٢١٢} ^{٢١٣} ^{٢١٤} ^{٢١٥} ^{٢١٦} ^{٢١٧} ^{٢١٨} ^{٢١٩} ^{٢٢٠} ^{٢٢١} ^{٢٢٢} ^{٢٢٣} ^{٢٢٤} ^{٢٢٥} ^{٢٢٦} ^{٢٢٧} ^{٢٢٨} ^{٢٢٩} ^{٢٣٠} ^{٢٣١} ^{٢٣٢} ^{٢٣٣} ^{٢٣٤} ^{٢٣٥} ^{٢٣٦} ^{٢٣٧} ^{٢٣٨} ^{٢٣٩} ^{٢٤٠} ^{٢٤١} ^{٢٤٢} ^{٢٤٣} ^{٢٤٤} ^{٢٤٥} ^{٢٤٦} ^{٢٤٧} ^{٢٤٨} ^{٢٤٩} ^{٢٥٠} ^{٢٥١} ^{٢٥٢} ^{٢٥٣} ^{٢٥٤} ^{٢٥٥} ^{٢٥٦} ^{٢٥٧} ^{٢٥٨} ^{٢٥٩} ^{٢٦٠} ^{٢٦١} ^{٢٦٢} ^{٢٦٣} ^{٢٦٤} ^{٢٦٥} ^{٢٦٦} ^{٢٦٧} ^{٢٦٨} ^{٢٦٩} ^{٢٧٠} ^{٢٧١} ^{٢٧٢} ^{٢٧٣} ^{٢٧٤} ^{٢٧٥} ^{٢٧٦} ^{٢٧٧} ^{٢٧٨} ^{٢٧٩} ^{٢٨٠} ^{٢٨١} ^{٢٨٢} ^{٢٨٣} ^{٢٨٤} ^{٢٨٥} ^{٢٨٦} ^{٢٨٧} ^{٢٨٨} ^{٢٨٩} ^{٢٩٠} ^{٢٩١} ^{٢٩٢} ^{٢٩٣} ^{٢٩٤} ^{٢٩٥} ^{٢٩٦} ^{٢٩٧} ^{٢٩٨} ^{٢٩٩} ^{٣٠٠} ^{٣٠١} ^{٣٠٢} ^{٣٠٣} ^{٣٠٤} ^{٣٠٥} ^{٣٠٦} ^{٣٠٧} ^{٣٠٨} ^{٣٠٩} ^{٣١٠} ^{٣١١} ^{٣١٢} ^{٣١٣} ^{٣١٤} ^{٣١٥} ^{٣١٦} ^{٣١٧} ^{٣١٨} ^{٣١٩} ^{٣٢٠} ^{٣٢١} ^{٣٢٢} ^{٣٢٣} ^{٣٢٤} ^{٣٢٥} ^{٣٢٦} ^{٣٢٧} ^{٣٢٨} ^{٣٢٩} ^{٣٣٠} ^{٣٣١} ^{٣٣٢} ^{٣٣٣} ^{٣٣٤} ^{٣٣٥} ^{٣٣٦} ^{٣٣٧} ^{٣٣٨} ^{٣٣٩} ^{٣٤٠} ^{٣٤١} ^{٣٤٢} ^{٣٤٣} ^{٣٤٤} ^{٣٤٥} ^{٣٤٦} ^{٣٤٧} ^{٣٤٨} ^{٣٤٩} ^{٣٥٠} ^{٣٥١} ^{٣٥٢} ^{٣٥٣} ^{٣٥٤} ^{٣٥٥} ^{٣٥٦} ^{٣٥٧} ^{٣٥٨} ^{٣٥٩} ^{٣٦٠} ^{٣٦١} ^{٣٦٢} ^{٣٦٣} ^{٣٦٤} ^{٣٦٥} ^{٣٦٦} ^{٣٦٧} ^{٣٦٨} ^{٣٦٩} ^{٣٧٠} ^{٣٧١} ^{٣٧٢} ^{٣٧٣} ^{٣٧٤} ^{٣٧٥} ^{٣٧٦} ^{٣٧٧} ^{٣٧٨} ^{٣٧٩} ^{٣٨٠} ^{٣٨١} ^{٣٨٢} ^{٣٨٣} ^{٣٨٤} ^{٣٨٥} ^{٣٨٦} ^{٣٨٧} ^{٣٨٨} ^{٣٨٩} ^{٣٩٠} ^{٣٩١} ^{٣٩٢} ^{٣٩٣} ^{٣٩٤} ^{٣٩٥} ^{٣٩٦} ^{٣٩٧} ^{٣٩٨} ^{٣٩٩} ^{٤٠٠} ^{٤٠١} ^{٤٠٢} ^{٤٠٣} ^{٤٠٤} ^{٤٠٥} ^{٤٠٦} ^{٤٠٧} ^{٤٠٨} ^{٤٠٩} ^{٤١٠} ^{٤١١} ^{٤١٢} ^{٤١٣} ^{٤١٤} ^{٤١٥} ^{٤١٦} ^{٤١٧} ^{٤١٨} ^{٤١٩} ^{٤٢٠} ^{٤٢١} ^{٤٢٢} ^{٤٢٣} ^{٤٢٤} ^{٤٢٥} ^{٤٢٦} ^{٤٢٧} ^{٤٢٨} ^{٤٢٩} ^{٤٣٠} ^{٤٣١} ^{٤٣٢} ^{٤٣٣} ^{٤٣٤} ^{٤٣٥} ^{٤٣٦} ^{٤٣٧} ^{٤٣٨} ^{٤٣٩} ^{٤٤٠} ^{٤٤١} ^{٤٤٢} ^{٤٤٣} ^{٤٤٤} ^{٤٤٥} ^{٤٤٦} ^{٤٤٧} ^{٤٤٨} ^{٤٤٩} ^{٤٥٠} ^{٤٥١} ^{٤٥٢} ^{٤٥٣} ^{٤٥٤} ^{٤٥٥} ^{٤٥٦} ^{٤٥٧} ^{٤٥٨} ^{٤٥٩} ^{٤٦٠} ^{٤٦١} ^{٤٦٢} ^{٤٦٣} ^{٤٦٤} ^{٤٦٥} ^{٤٦٦} ^{٤٦٧} ^{٤٦٨} ^{٤٦٩} ^{٤٧٠} ^{٤٧١} ^{٤٧٢} ^{٤٧٣} ^{٤٧٤} ^{٤٧٥} ^{٤٧٦} ^{٤٧٧} ^{٤٧٨} ^{٤٧٩} ^{٤٨٠} ^{٤٨١} ^{٤٨٢} ^{٤٨٣} ^{٤٨٤} ^{٤٨٥} ^{٤٨٦} ^{٤٨٧} ^{٤٨٨} ^{٤٨٩} ^{٤٩٠} ^{٤٩١} ^{٤٩٢} ^{٤٩٣} ^{٤٩٤} ^{٤٩٥} ^{٤٩٦} ^{٤٩٧} ^{٤٩٨} ^{٤٩٩} ^{٥٠٠} ^{٥٠١} ^{٥٠٢} ^{٥٠٣} ^{٥٠٤} ^{٥٠٥} ^{٥٠٦} ^{٥٠٧} ^{٥٠٨} ^{٥٠٩} ^{٥١٠} ^{٥١١} ^{٥١٢} ^{٥١٣} ^{٥١٤} ^{٥١٥} ^{٥١٦} ^{٥١٧} ^{٥١٨} ^{٥١٩} ^{٥٢٠} ^{٥٢١} ^{٥٢٢} ^{٥٢٣} ^{٥٢٤} ^{٥٢٥} ^{٥٢٦} ^{٥٢٧} ^{٥٢٨} ^{٥٢٩} ^{٥٣٠} ^{٥٣١} ^{٥٣٢} ^{٥٣٣} ^{٥٣٤} ^{٥٣٥} ^{٥٣٦} ^{٥٣٧} ^{٥٣٨} ^{٥٣٩} ^{٥٤٠} ^{٥٤١} ^{٥٤٢} ^{٥٤٣} ^{٥٤٤} ^{٥٤٥} ^{٥٤٦} ^{٥٤٧} ^{٥٤٨} ^{٥٤٩} ^{٥٥٠} ^{٥٥١} ^{٥٥٢} ^{٥٥٣} ^{٥٥٤} ^{٥٥٥} ^{٥٥٦} ^{٥٥٧} ^{٥٥٨} ^{٥٥٩} ^{٥٦٠} ^{٥٦١} ^{٥٦٢} ^{٥٦٣} ^{٥٦٤} ^{٥٦٥} ^{٥٦٦} ^{٥٦٧} ^{٥٦٨} ^{٥٦٩} ^{٥٧٠} ^{٥٧١} ^{٥٧٢} ^{٥٧٣} ^{٥٧٤} ^{٥٧٥} ^{٥٧٦} ^{٥٧٧} ^{٥٧٨} ^{٥٧٩} ^{٥٨٠} ^{٥٨١} ^{٥٨٢} ^{٥٨٣} ^{٥٨٤} ^{٥٨٥} ^{٥٨٦} ^{٥٨٧} ^{٥٨٨} ^{٥٨٩} ^{٥٩٠} ^{٥٩١} ^{٥٩٢} ^{٥٩٣} ^{٥٩٤} ^{٥٩٥} ^{٥٩٦} ^{٥٩٧} ^{٥٩٨} ^{٥٩٩} ^{٦٠٠} ^{٦٠١} ^{٦٠٢} ^{٦٠٣} ^{٦٠٤} ^{٦٠٥} ^{٦٠٦} ^{٦٠٧} ^{٦٠٨} ^{٦٠٩} ^{٦١٠} ^{٦١١} ^{٦١٢} ^{٦١٣} ^{٦١٤} ^{٦١٥} ^{٦١٦} ^{٦١٧} ^{٦١٨} ^{٦١٩} ^{٦٢٠} ^{٦٢١} ^{٦٢٢} ^{٦٢٣} ^{٦٢٤} ^{٦٢٥} ^{٦٢٦} ^{٦٢٧} ^{٦٢٨} ^{٦٢٩} ^{٦٣٠} ^{٦٣١} ^{٦٣٢} ^{٦٣٣} ^{٦٣٤} ^{٦٣٥} ^{٦٣٦} ^{٦٣٧} ^{٦٣٨} ^{٦٣٩} ^{٦٤٠} ^{٦٤١} ^{٦٤٢} ^{٦٤٣} ^{٦٤٤} ^{٦٤٥} ^{٦٤٦} ^{٦٤٧} ^{٦٤٨} ^{٦٤٩} ^{٦٥٠} ^{٦٥١} ^{٦٥٢} ^{٦٥٣} ^{٦٥٤} ^{٦٥٥} ^{٦٥٦} ^{٦٥٧} ^{٦٥٨} ^{٦٥٩} ^{٦٦٠} ^{٦٦١} ^{٦٦٢} ^{٦٦٣} ^{٦٦٤} ^{٦٦٥} ^{٦٦٦} ^{٦٦٧} ^{٦٦٨} ^{٦٦٩} ^{٦٧٠} ^{٦٧١} ^{٦٧٢} ^{٦٧٣} ^{٦٧٤} ^{٦٧٥} ^{٦٧٦} ^{٦٧٧} ^{٦٧٨} ^{٦٧٩} ^{٦٨٠} ^{٦٨١} ^{٦٨٢} ^{٦٨٣} ^{٦٨٤} ^{٦٨٥} ^{٦٨٦} ^{٦٨٧} ^{٦٨٨} ^{٦٨٩} ^{٦٩٠} ^{٦٩١} ^{٦٩٢} ^{٦٩٣} ^{٦٩٤} ^{٦٩٥} ^{٦٩٦} ^{٦٩٧} ^{٦٩٨} ^{٦٩٩} ^{٧٠٠} ^{٧٠١} ^{٧٠٢} ^{٧٠٣} ^{٧٠٤} ^{٧٠٥} ^{٧٠٦} ^{٧٠٧} ^{٧٠٨} ^{٧٠٩} ^{٧١٠} ^{٧١١} ^{٧١٢} ^{٧١٣} ^{٧١٤} ^{٧١٥} ^{٧١٦} ^{٧١٧} ^{٧١٨} ^{٧١٩} ^{٧٢٠} ^{٧٢١} ^{٧٢٢} ^{٧٢٣} ^{٧٢٤} ^{٧٢٥} ^{٧٢٦} ^{٧٢٧} ^{٧٢٨} ^{٧٢٩} ^{٧٣٠} ^{٧٣١} ^{٧٣٢} ^{٧٣٣} ^{٧٣٤} ^{٧٣٥} ^{٧٣٦} ^{٧٣٧} ^{٧٣٨} ^{٧٣٩} ^{٧٤٠} ^{٧٤١} ^{٧٤٢} ^{٧٤٣} ^{٧٤٤} ^{٧٤٥} ^{٧٤٦} ^{٧٤٧} ^{٧٤٨} ^{٧٤٩} ^{٧٥٠} ^{٧٥١} ^{٧٥٢} ^{٧٥٣} ^{٧٥٤} ^{٧٥٥} ^{٧٥٦} ^{٧٥٧} ^{٧٥٨} ^{٧٥٩} ^{٧٦٠} ^{٧٦١} ^{٧٦٢} ^{٧٦٣} ^{٧٦٤} ^{٧٦٥} ^{٧٦٦} ^{٧٦٧} ^{٧٦٨} ^{٧٦٩} ^{٧٧٠} ^{٧٧١} ^{٧٧٢} ^{٧٧٣} ^{٧٧٤} ^{٧٧٥} ^{٧٧٦} ^{٧٧٧} ^{٧٧٨} ^{٧٧٩} ^{٧٨٠} ^{٧٨١} ^{٧٨٢} ^{٧٨٣} ^{٧٨٤} ^{٧٨٥} ^{٧٨٦} ^{٧٨٧} ^{٧٨٨} ^{٧٨٩} ^{٧٩٠} ^{٧٩١} ^{٧٩٢} ^{٧٩٣} ^{٧٩٤} ^{٧٩٥} ^{٧٩٦} ^{٧٩٧} ^{٧٩٨} ^{٧٩٩} ^{٨٠٠} ^{٨٠١} ^{٨٠٢} ^{٨٠٣} ^{٨٠٤} ^{٨٠٥} ^{٨٠٦} ^{٨٠٧} ^{٨٠٨} ^{٨٠٩} ^{٨١٠} ^{٨١١} ^{٨١٢} ^{٨١٣} ^{٨١٤} ^{٨١٥} ^{٨١٦} ^{٨١٧} ^{٨١٨} ^{٨١٩} ^{٨٢٠} ^{٨٢١} ^{٨٢٢} ^{٨٢٣} ^{٨٢٤} ^{٨٢٥} ^{٨٢٦} ^{٨٢٧} ^{٨٢٨} ^{٨٢٩} ^{٨٣٠} ^{٨٣١} ^{٨٣٢} ^{٨٣٣} ^{٨٣٤} ^{٨٣٥} ^{٨٣٦} ^{٨٣٧} ^{٨٣٨} ^{٨٣٩} ^{٨٤٠} ^{٨٤١} ^{٨٤٢} ^{٨٤٣} ^{٨٤٤} ^{٨٤٥} ^{٨٤٦} ^{٨٤٧} ^{٨٤٨} ^{٨٤٩} ^{٨٥٠} ^{٨٥١} ^{٨٥٢} ^{٨٥٣} ^{٨٥٤} ^{٨٥٥} ^{٨٥٦} ^{٨٥٧} ^{٨٥٨} ^{٨٥٩} ^{٨٦٠} ^{٨٦١} ^{٨٦٢} ^{٨٦٣} ^{٨٦٤} ^{٨٦٥} ^{٨٦٦} ^{٨٦٧} ^{٨٦٨} ^{٨٦٩} ^{٨٧٠} ^{٨٧١} ^{٨٧٢} ^{٨٧٣} ^{٨٧٤} ^{٨٧٥} ^{٨٧٦} ^{٨٧٧} ^{٨٧٨} ^{٨٧٩} ^{٨٨٠} ^{٨٨١} ^{٨٨٢} ^{٨٨٣} ^{٨٨٤} ^{٨٨٥} ^{٨٨٦} ^{٨٨٧} ^{٨٨٨} ^{٨٨٩} ^{٨٩٠} ^{٨٩١} ^{٨٩٢} ^{٨٩٣} ^{٨٩٤} ^{٨٩٥} ^{٨٩٦} ^{٨٩٧} ^{٨٩٨} ^{٨٩٩} ^{٩٠٠} ^{٩٠١} ^{٩٠٢} ^{٩٠٣} ^{٩٠٤} ^{٩٠٥} ^{٩٠٦} ^{٩٠٧} ^{٩٠٨} ^{٩٠٩} ^{٩١٠} ^{٩١١} ^{٩١٢} ^{٩١٣} ^{٩١٤} ^{٩١٥} ^{٩١٦} ^{٩١٧} ^{٩١٨} ^{٩١٩} ^{٩٢٠} ^{٩٢١} ^{٩٢٢} ^{٩٢٣} ^{٩٢٤} ^{٩٢٥} ^{٩٢٦} ^{٩٢٧} ^{٩٢٨} ^{٩٢٩} ^{٩٣٠} ^{٩٣١} ^{٩٣٢} ^{٩٣٣} ^{٩٣٤} ^{٩٣٥} ^{٩٣٦} ^{٩٣٧} ^{٩٣٨} ^{٩٣٩} ^{٩٤٠} ^{٩٤١} ^{٩٤٢} ^{٩٤٣} ^{٩٤٤} ^{٩٤٥} ^{٩٤٦} ^{٩٤٧} ^{٩٤٨} ^{٩٤٩} ^{٩٥٠} ^{٩٥١} ^{٩٥٢} ^{٩٥٣} ^{٩٥٤} ^{٩٥٥} ^{٩٥٦} ^{٩٥٧} ^{٩٥٨} ^{٩٥٩} ^{٩٦٠} ^{٩٦١} ^{٩٦٢} ^{٩٦٣} ^{٩٦٤} ^{٩٦٥} ^{٩٦٦} ^{٩٦٧} ^{٩٦٨} ^{٩٦٩} ^{٩٧٠} ^{٩٧١} ^{٩٧٢} ^{٩٧٣} ^{٩٧٤} ^{٩٧٥} ^{٩٧٦} ^{٩٧٧} ^{٩٧٨} ^{٩٧٩} ^{٩٨٠} ^{٩٨١} ^{٩٨٢} ^{٩٨٣} ^{٩٨٤} ^{٩٨٥} ^{٩٨٦} ^{٩٨٧} ^{٩٨٨} ^{٩٨٩} ^{٩٩٠} ^{٩٩١} ^{٩٩٢} ^{٩٩٣} ^{٩٩٤} ^{٩٩٥} ^{٩٩٦} ^{٩٩٧} ^{٩٩٨} ^{٩٩٩} ^{١٠٠٠} ^{١٠٠١} ^{١٠٠٢} ^{١٠٠٣} ^{١٠٠٤} ^{١٠٠٥} ^{١٠٠٦} ^{١٠٠٧} ^{١٠٠٨} ^{١٠٠٩} ^{١٠١٠} ^{١٠١١} ^{١٠١٢} ^{١٠١٣} ^{١٠١٤} ^{١٠١٥} ^{١٠١٦} ^{١٠١٧} ^{١٠١٨} ^{١٠١٩} ^{١٠٢٠} ^{١٠٢١} ^{١٠٢٢} ^{١٠٢٣} ^{١٠٢٤} ^{١٠٢٥} ^{١٠٢٦} ^{١٠٢٧} ^{١٠٢٨} ^{١٠٢٩} ^{١٠٣٠} ^{١٠٣١} ^{١٠٣٢} ^{١٠٣٣} ^{١٠٣٤} ^{١٠٣٥} ^{١٠٣٦} ^{١٠٣٧} ^{١٠٣٨} ^{١٠٣٩} ^{١٠٤٠} ^{١٠٤١} ^{١٠٤٢} ^{١٠٤٣} ^{١٠٤٤} ^{١٠٤٥} ^{١٠٤٦} ^{١٠٤٧} ^{١٠٤٨} ^{١٠٤٩} ^{١٠٥٠} ^{١٠٥١} ^{١٠٥٢} ^{١٠٥٣} ^{١٠٥٤} ^{١٠٥٥} ^{١٠٥٦} ^{١٠٥٧} ^{١٠٥٨} ^{١٠٥٩} ^{١٠٦٠} ^{١٠٦١} ^{١٠٦٢} ^{١٠٦٣} ^{١٠٦٤} ^{١٠٦٥} ^{١٠٦٦} ^{١٠٦٧} ^{١٠٦٨} ^{١٠٦٩} ^{١٠٧٠} ^{١٠٧١} ^{١٠٧٢} ^{١٠٧٣} ^{١٠٧٤} ^{١٠٧٥} ^{١٠٧٦} ^{١٠٧٧} ^{١٠٧٨} ^{١٠٧٩} ^{١٠٨٠} ^{١٠٨١} ^{١٠٨٢} ^{١٠٨٣} ^{١٠٨٤} ^{١٠٨٥} ^{١٠٨٦} ^{١٠٨٧} ^{١٠٨٨} ^{١٠٨٩} ^{١٠٩٠} ^{١٠٩١} ^{١٠٩٢} ^{١٠٩٣} ^{١٠٩٤} ^{١٠٩٥} ^{١٠٩٦} ^{١٠٩٧} ^{١٠٩٨} ^{١٠٩٩} ^{١١٠٠} ^{١١٠١} ^{١١٠٢} ^{١١٠٣} ^{١١٠٤} ^{١١٠٥} ^{١١٠٦} ^{١١٠٧} ^{١١٠٨} ^{١١٠٩} ^{١١١٠} ^{١١١١} ^{١١١٢} ^{١١١٣} ^{١١١٤} ^{١١١٥} ^{١١١٦} <

قال تعالى : (**وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ الْمَغْرِبِ أُولَئِكَ يُصْعِقُونَ وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْمَغْرِبِ هُمْ أُولَئِكَ**) الإسراء آية ٢٦ .

وقال أيضا : (**يَعْلَمُونَ مَا يُهْدُوا لَهُمْ مَا يُفْقَهُونَ ذَلِكَ هُمُ الْفَالِقُونَ وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْمَغْرِبِ هُمْ أُولَئِكَ**) سورة البقرة آية ٢١٥ .

وابن السبيل يلتزم به الضمان الاجتماعي كأحد مصارف الزكاة الثمانية وبالقدر الكافي للقضاء على الانقطاع، وتمكين الغريب المنقطع من الدرب السليم لعودته صونا لكرامته، وتمكينه له من العودة لوطنه، والانتفاع بماله .

يقرر المرحوم الدكتور محمد أبو زهرة (أن حق ابن السبيل في مال الزكاة ملزم لولي الأمر حتى لو وجد من يقرضه) ويروي الإمام الطبري عن مجاهد (لابن السبيل حق من الزكاة، وإن كان غنيا إذا كان منقطعا به) وعن أبي زيد قوله (ابن السبيل المسافر كان غنيا، أو فقيرا إذا أصيبت نفقته، أو أصابها شيء، أو لم يكن معه شيء، فحقه واجب) .^{١٢١}

ويعرف الإمام الشافعي ابن السبيل بقوله (هو الغريب المنقطع، والمنشئ للسفر أيضا) أي من يريد سفرا، ولا يجد نفقة .^{١٢٢}

وتتجلى أسبقية، وروعة هذا النوع من الضمان الاجتماعي في تكفله لنوع من الاحتياج فريد في نوعه تعجز التشريعات المالية الوضعية عن استيعابه في تشريعاتها الاجتماعية مع أنه قديم بقدم الإسلام. يروي ابن سعيد : (أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه " اتخذ في عهده دارا خاصة أطلق عليها دار الدقيق وضع فيها الدقيق، والزبيب، والتمر، والسويق، وما يحتاج إليه يعين به المنقطع)

^{١٢١} تفسير الطبري ، جامع البيان ، تحقيق محمود محمد شاكر ، سنة ١٩٧٠ ، ج ١٤ ، ص ٣٢٩ .

^{١٢٢} الإمام النووي ، المجموع شرح المذهب ج ٦ ، ص ٢١٤ .

ووضع عمر "رضي الله عنه" في طريق السبيل ما بين مكة، والمدينة ما يصلح، وما ينقطع به ويحمل من ماء إلى ماء .^{١٢٣}

ويروي أبو عبيد ما ذكره الإمام ابن شهاب الزهري في كتابه إلى أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز : (سهم ابن السبيل يقسم لكل طريق على قدر من يسلكها، ويمر بها من الناس. لكل رجل من ابن السبيل ليس له مأوى، ولا أهل يأوي إليهم، فيطعم حتى يجد منزلاً، أو يقضي حاجته. ويجعل في منازل معلومة على أيدي أمناء لا يمر بهم ابن السبيل له حاجة إلا آووه، وأطعموه، وعلفوا دابته حتى ينفذ ما بأيديهم إن شاء الله) .^{١٢٤}

أربعة عشر : ضمان العلم :

يلتزم به الضمان الاجتماعي في حالة الاحتياج، وعدم القدرة على الكسب للتفرغ لطلب العلم. ويصرف له من الزكاة على اعتبار أنه يساهم في سد منابع الجاهلية، وهو يجمع بين كون الصدقة لمن يحتاج من المسلمين، ومن يحتاج إليه المسلمون، ويشمل في نفس الوقت كل عمل فيه^{١٢٥} تقرب إلى الله ولذا يلحق ضمان العلم بمصرف في سبيل الله .

قال العلامة ابن الأثير : (وسبيل الله عام يقع على كل عمل خالص سلك به طريق التقرب إلى الله عز وجل بأداء الفرائض، والنوافل، وأنواع التطوعات) .^{١٢٦} وهو بهذه المعاني يتناول ضمان العلم سواء لكونه فريضة، أو تطوعاً. ويرى الجمهور أي جمهور الفقهاء في حصر سبيل الله في كل ما يعتبر من الجهاد سواء

^{١٢٣} دكتور يوسف القرضاوي ، المرجع السابق ، ص ٦٧٥ .

^{١٢٤} دكتور يوسف القرضاوي ، المرجع السابق ، ص ٦٧٥ .

^{١٢٥} د . يوسف القرضاوي ، المرجع السابق ، ص ٥٦١ .

^{١٢٦} ابن الأثير ، النهاية في غريب الحديث ، ص ١٥٦ .

بالسيف، أو العلم، أو اللسان، وما دام الغرض إعلاء كلمة الله. ولا شك أن الأخذ بالمدلول الواسع لمصرف في سبيل الله هو الأقرب لأداء الغرض، والأدنى لمصالح الناس كافة. ويقرر الشيخ محمد رشيد رضا صاحب المنار : (إن سبيل الله هنا مصالح المسلمين التي بها قوام أمر الدين، والدولة دون الأفراد. وعليه فبناء المدارس ودور العلم، ونشره، وفي وقت تتكالب فيه سحب الجهالة على المسلمين هو في سبيل الله، ويتناوله الضمان الاجتماعي في الإنفاق. ويقرر الفقهاء أن يعطى من الزكاة المتفرغ للعلم باعتباره فريضة على كل مسلم، ومسلمة؛ وذلك على العكس من العبادة وذلك بالنسبة لجميع العلوم الضرورية لنهضة الأمة) .

خمسة عشر : ضمان المخاطر :

يقرر هذا المبدأ العلامة المودودي بقوله عن الزكاة أي الضمان الاجتماعي: (هذه هي جمعية المسلمين للتعاون الاجتماعي، وهذا هو ما لهم الاحتياطي. هذه هي الثروة الكافلة للعاطلين منهم، وهذه هي الوسيلة إعانة عجزتهم، ومرضاهم، ویتاماهم ومواساتهم، وتعهد أموالهم. وفوق كل ذلك هي الشيء الذي يغني المسلم عن التفكير في غده ... فليس لك أن تشغل بالك بالتفكير في ما يكون عليه حالك إذا أصبحت فقيراً، أو حال زوجك، وأولادك إذا اغتالتك المنية ... وكيف تتجسس من المصائب إذا نزلت بك نازلة، أو أصبت بالحريق، أو الفيضان ... وما تفعل إن كنت على سفر وليس عندك شيء من المال؛ فالزكاة هي التي تتجيك، وتغنيك عن التفكير في مثل هذه الأمور إلى أبد الآباد) وضمان المخاطر في شموله يتناول مخاطر المعيل، وثراريه، وعياله، ومن يعولهم.

ستة عشر : ضمان النكاح :

يقرر الفقهاء إن من تمام الكفاية في الإنفاق الاجتماعي ما يأخذه الفقير ليتزوج به إذا لم تكن له زوجة، واحتاج للنكاح .^{١٢٧}

ويقرر بعضهم بتزويجه أكثر من واحدة إذا كان في ذلك تحقيق للكفاية .
وقد أمر الخليفة عمر بن عبد العزيز من ينادي في الناس أين المساكين ؟ أين الغارمين ؟

أين الناكحون .^{١٢٨}

وفي كل تنظيم لعملية النسل، وإشباع للغريزة من الوقوع في الحرام، وتحقيق حد الكفاية في الإشباع لجميع عناصر الاحتياج، ومنها غريزة الجنس .

قال صلى الله عليه وسلم : ((يا معشر الشباب، من استطاع منكم الباءة فليتزوج؛ فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج)) .^{١٢٩} وقال صلى الله عليه وسلم ((ثلاثة حق على الله عونهم: الناكح الذي يريد العفاف، والكاتب الذي يريد الأداء، والغازي في سبيل الله)) .^{١٣٠}

سبعة عشر : ضمان العمل :

يلتزم به الضمان الاجتماعي لكل قادر، ولم يحصل عليه أي للفقير القادر العاقل قال صلى الله عليه وسلم : ((كلكم راع، وكلكم مسؤول عن رعيته. فالأمر الذي على

^{١٢٧} الشيخ منصور بن يونس البهوتي، الروض المربع ، حاشية عبد العزيز العنقري، مطبعة السنة المحمدية ، ج ١ ، سنة

١٣٧٤ من ص ٤٠٠ .

^{١٢٨} ابن كثير البداية والنهاية ، ج ٩ ص ٢٠٠ ،

^{١٢٩} صحيح البخاري .

^{١٣٠} رواد أحمد والنسائي والترمذي وابن ماجه والحاكم عن أبي هريرة بإسناد صحيح ، انظر د . القرضاوي ص ٩١١ .

الناس راع عليهم وهو مسؤول عنهم)) .^{١٣١} والمسؤولية في الرعاية تشمل كل ما يغني، ويقيم الأود. ومنه توفير العمل للقادر عليه. والاكتساب، ورزق العمل بالاكْتساب هو في عنق الدولة بتوفيرها لأسباب المعيشة لكل رعاياها. وشمولية الضمان الاجتماعي للعاجز عن العمل لعدم القدرة، والمرضى تتيح أولوية رعاية القادر على العمل بتوفيره له. وفي هذا شمول لمنافع اقتصادية، واجتماعية يعود أثرها على المجتمع كافة بتشغيل أهم موارد الإنتاج، وهي العمالة مما يوفر المزيد من الإنتاج، ويقضي على البطالة، ويرفع من مستويات العمالة، وإنتاجيتها مع ما يترتب على ذلك من تحقيق فوائض في الدخول، والثروات، ومما يحقق، ويلبي أغراض الضمان الاجتماعي في الإنفاق .

جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم يسأله ، فباع له متاعا كان يملكه بدرهمين، وقال له (اشتر بأحدهما طعاما فانبذه إلى أهلك، واشتر بالآخر قاذوما فائتني به. فقد أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم عودا بيده ثم قال له : اذهب فاحتطب، وبع ولا أرينك خمسة عشر يوما فذهب الرجل يحتطب، ويبيع ... فجاء وقد اصاب عشرة دراهم. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هذا خير لك من أن تجيء المسألة نكتة في وجهك يوم القيامة .^{١٣٢}

ولنا القول: إن دلالة هذا الحديث فضلا عن وجوب العمل والكسب، فإن الدولة الإسلامية متمثلة في حاكمها مسؤولة عن توفير العمل لكل قادر عليه. وهذا ما يتحقق في مساعدة الفقير العاقل على شراء أداة عمله، وحسب نوع حرفته،

^{١٣١} أبو عبيد ، الأمال ، المرجع السابق ، بند ٤ ، ص ١٠ .

^{١٣٢} أخرجه أبو داود ، انظر المنذري ، مختصر أبي داود ، ج ٢ : ص ٣٣٩-٣٤٠ .

وإرشاده إلى أصلح الأعمال إليه، وسواء أكان على النطاق الفردي، أو النطاق الجماعي بتجنيده في عمل المشروعات المهنية المتعددة .

ثمانية عشر : ضمان الدعوة إلى الله :

يلتزم بها الضمان الاجتماعي من مصارف الزكاة، ومن سهمي في سبيل الله والمؤلفة قلوبهم.^{١٣٣} ومفهوم الدعوة إلى الله يتناول دلالة المعنى الذي سيق إليه مصرف في سبيل الله بحيث يقرر كثير من الفقهاء عدم قصره على الجهاد، والغزو أو رعاية المصالح العامة، ودلالاتهم في ذلك قوله تعالى : (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) الأنفال ٣٦ وقوله أيضا : (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) البقرة آية ٢١٨ .

فيجب عدم قصر مفهوم في سبيل الله على مصالح المجتمع، أو الغزو، والقتال باعتبار أن هدف الكفار في الآية الأولى لم يكن الإنفاق على الغزو، ومصالح المجتمع.

وكذلك فالمؤمنون في الآية الثانية لم يكن هدفهم من الهجرة القتال، والغزو، ولا المصالح العامة، ومحصلة ذلك الدعوة إلى الله .

ومفهوم الدعوة إلى الله كذلك يتناول دلالة المعنى الذي سيق إليه مصرف
والمؤلفة قلوبهم، وهو جذبهم للإسلام، وتجنيدهم للدفاع عنه، ونشر الدعوة الإسلامية
بتأليبهم ضد الكفار، وإلى جانب المسلمين .

^{١٣٢} د. يوسف إبراهيم يوسف ، النفقات العامة في الإسلام ، المرجع السابق ص ٢٩٧-٣٠٢ .

فهذا المصرف وسيلة حافزة للدعوة إلى الله؛ وهدفه التأليف للمسلمين، وليس التأليب عليهم .

يقرر الإمام القرطبي : أن المشركين ثلاثة أصناف: صنف يرجع بإقامة البرهان وصنف يرجع بالقهر، وصنف يرجع بالإحسان. والإمام الناظر للمسلمين يستعمل مع كل صنف ما يراه مناسباً لنجاته، وتخليصه من الكفر .^{١٢٤}

ويقرر بعض فقهاء المالكية : أن العلة من إعطاء المؤلف قلوبهم من الزكاة ليست إعانتة لنا حتى يسقط ذلك بفشو الإسلام، وغلبته بل المقصود من دفعها إليه ترغيبه من أجل إنقاذ مهجته من النار .^{١٢٥}

^{١٢٤} القرطبي ، تفسير الجامع لأحكام القرآن ، طبعة دار الشعب الطبعة الأولى ، ص ٢٠٢ .
^{١٢٥} ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم ، ج ٢ ، ص ٣٦٥ ، طبعة دار إحياء الكتب العربية .

الفصل السادس عشر

الخاصية السادسة عشرة

التوسع في أغراض التكافل الاجتماعي في الاقتصاد

الإسلام

مقدمة :

بعيدا عن مظاهر التعصب في الفكر نفخر نحن المسلمين بأن لنا نظاما هو نظم الاقتصاد الإسلامي يقيم أسس التنمية للمجتمع الإسلامي على شواهد الرقي بالإنسانية، وشواهد الكرامة للبشرية على اعتبار أن الفرد البشري هو محور الأسمى للرعاية الاجتماعية التي جاء بها الإسلام، وسخرها للبشرية .

فمظاهر الإنفاق بالزكاة مثلا يقررها المشرع الإسلامي كأصل ثابت يتناول بالتنمية الاجتماعية المظاهر الأدمية، والإنسانية قبل المظاهر المادية. وهذا على عكس تشريعات المال، والاقتصاد الوضعية رأسمالية كانت أم شيوعية حيث جعلت المادة أصلا للتنمية الاجتماعية على حساب المظاهر الأدمية؛ حيث تقاس قيمة الفرد البشري فيها بعدد من سويغات العمل، ولكنه ضروري للمجتمع يسهل التخلص منه بغيره كقطعة الغيار في الماكينات. ومن هنا فقد أثقلت كاهله بالتبعات، والواجبات والأعمال، والتكاليف المادية، واتخذت من رأسه، وشخصه وعاء للضريبة تتقن في فرضيتها، وتوزيعها، وتحصيلها منه .

وعلى عكس ذلك فإن الشريعة فإن شريعة الإسلام قد أخذت الفرد البشري بالتكريم، والتبجيل تفضيلاً له على سائر مخلوقات الله مصداق قوله تعالى : (وَلَقَدْ فَخَّرْنَا بِرَبِّكَ آلَ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدًا نَبِيَّكُمْ وَإِلَى الْمَسْجِدِ وَإِلَى الْمَكَّةِ وَإِلَى الْمَدِينَةِ وَإِلَى الْيَمِينِ وَإِلَى الشِّمَالِ وَإِلَى الْبَيْتِ الْحَرَامِ) سورة الإسراء آية ٧٠ .

ولم تفرض عليه من التبعات، والتكاليف ما يؤدي به إلى الحرج، أو يتقل كاهله مصداق قوله تعالى : (وَمَا جَعَلْنا عَلَيْكُمْ فِي الْمَدِينَةِ مَعْشَرَ الْيَهُودِ) سورة الحج آية ٧٨ .

ومن هنا فإن شريعة الإسلام لم تجعل من رأس الإنسان وعاء للضريبة وحسرت فرضيتها في أمواله طهرة لها وله وجعلت منه إنساناً يتمتع بكرامته له حقوق على مجتمعه كما لمجتمعه حقوق عليه لا انفصام بينهما. ففوة المجتمع من قوة وتماسك أفراد، وكل ما يقويهم مادياً، ومعنوياً هو في حد ذاته قوة للمجتمع. ومن هنا فقد جعلت شريعة الإسلام حياة الفرد في مجتمعه حياة تكافلية، وشرعت من الأحكام ما يقوي الضعيف، ويقيم أود الفقير، ويساعد المسكين، ويعين المحتاج، ويكسب المعدوم وينقذ المدين، ويقطع غربة منقطع السبيل، ويفك أسر الأسير، ويعتق رقيق العبودية وغيرها من شواهد التكافل الاجتماعي الذي لم تعرفه التشريعات، والأنظمة الوضعية لدرجة أن شواهد، ومظاهر التكافل الاجتماعي في الإسلام امتدت لتشمل جميع جوانب الحياة المادية، والروحية، والمعنوية: كالتكافل الأدبي، والتكافل العلمي، والتكافل السياسي، والتكافل الإنفاقي، والتكافل الدفاعي، والتكافل الجنائي، والتكافل الأخلاقي والتكافل الاقتصادي، والتكافل المالي، والتكافل الحضاري، والتكافل المعيشي، وغيرها^{١٢٦}.

^{١٢٦} دكتور يوسف القرضاوي ، كتاب فقه الزكاة، ج ٢ ص ٨٨٠ .

وقد أحاطت معالم تقوى الله في حياة التكافل الاجتماعي بجميع مظاهر التعاون والتعارف بين أفراد المجتمع الإسلامي، والتي أهمها تكافل التعاون، والإنفاق، والبر والتقوى، وأداء الحقوق، والقيام بالواجبات، وسداد القول، وحسن العشرة، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والعدل، والحرية، والعلم، وصلة الرحم، والمصلحة العامة، وغيرها من مظاهر التكافل التي نلخصها فيما يأتي .

المظهر الأول : تكافل التعاون :

جعلته شريعة الإسلام أساس الحياة، والعلائق بين الأفراد به يكفلون حياتهم الطبية المستقرة، وبه يكفلون حياة، وقوة مجتمعهم، وبالتعاون بين الأفراد في جميع المجالات ومنها مجال الاقتصاد يتقوى المجتمع الإسلامي اقتصاديا، وسواء في مجال الإنتاج، أو الاستهلاك، أو التوزيع، أو التبادل، أو التجارة الداخلية، أو الخارجية، وسواء تم هذا التعاون على شكل مبادرات فردية، أو جماعية .

أ - التعاون على البر :

مصدق قوله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان) سورة المائدة آية ٢ .

والبر شاهد إيماني منبعه العقيدة، وإطاره الإيمان بوحداية الله تعالى، وأحقية اليوم الآخر، والتصديق بحقيقة الوجود، والخلق للملائكة، وصديق النبوات، والرسالات والكتب السماوية مصداق قوله تعالى : (ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل الغرب والشرق ولا بين يديكم ولا بين ظهركم ولا بين أيديكم ولا بين خلفكم ولا بين يمينكم ولا بين شمئكم) سورة البقرة آية ١٧٧ .

والبر أيضا فضيلة عبادية، وفي مجال المال تتناول التصدق به على الفقراء واليتامى، والمساكين من الأقارب، وأبناء السبيل، والأرقاء تحريراً لهم من رق السؤال وعبودية العبودية مصداق قوله تعالى : (وَأَتِمُّوا إِلَهُكُمْ وَأَتِمُّوا إِلَهُكُمْ وَالْإِنْسَانَ) سورة البقرة آية ١٧٧ .

والبر أيضا فريضة تكليفية، وفي مجال العبادة تتناول إقامة شعائر الله في الصلاة، والزكاة مصداق قوله تعالى في نفس الآية (وَأَقِمُّوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ) سورة البقرة آية ١٧٧ .

والبر أيضا مكرمة خلقية، وفي مجال الوفاء بالعهد مصداق قوله تعالى في نفس الآية (وَالْوَفَاءُ بِعَهْدِكُمْ إِذَا عَاهَدْتُمْ) سورة البقرة آية ١٧٧ .

والبر أيضا نفحة أثرية، إيمانية وفي مجال الصبر تتناوله في أحوال السراء والضراء مصداق قوله تعالى في نفس الآية : (وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالْغَنَاءِ وَالْحَبْأِ) سورة البقرة آية ١٧٧ .

والبر بمعانيه السابقة يتناول مظاهره كلها، وبالتقدير، والثناء لكل من فعله من عباد الله واصفا لهم بالصدق، والتقوى . مصداق قوله تعالى في نفس الآية (أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ) سورة البقرة آية ١٧٧ .

ب - التعاون على التقوى :

مصداق قوله تعالى : (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ) (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ) سورة المائدة آية ٢ .

وتعاون التقوى شاهد إيماني أساسه الائتمار بأوامر الله، واجتناب نواهيه، وميادينه الخير، والعمل الصالح يحيا بها الأفراد المسلمون حياة تكافل، وتضامن يبتغون فضلا من الله، ورضوانا مصداق قوله تعالى : (مِمَّا آتَاكُم بِهِ الرَّحْمَنُ)

بِإِلَافِهِمْ أَرْزَاقَهُمْ يُرْسِلُ رِيحَهُمْ بِأَمْرِهِمْ لَعَلَّ هُمْ يَرْجِعُونَ (سورة البقرة آية ٦٢ .
وشواهد القوامه بالقسط، والعدل في التعامل، والشهادة .

مصدق قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا قِوَامًا إِنَّكُمْ تَعْلَمُونَ)
تَعْلَمُونَ (سورة المائدة آية ٨ .

وشواهد التقوى أيضا البر في حسن التعامل، والتصرف، والأخلاق، والفلاح
مصدق قوله تعالى : (وَلَا تَكُونُوا الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ)
تَعْلَمُونَ (سورة البقرة آية ١٨٩ .

ج - التعاون على التعاطف، والتراحم، واللين، والوحدة :

مصدق قوله تعالى (وَمَنْ يُؤْتَ رَحْمَةً مِنَ اللَّهِ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ غَافِقٌ)
سورة الفتح آية ٢٩ .

ومصدق قوله تعالى : (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنُفِخَنَّ فِي أَصْحَابِ الْغَرْابِ نَافِثًا لَّنُرْزِلَ فِيهِمْ
أَلْفُ مِائَةٍ أَوْ مِائَةٌ أَوْ خُمُسُ مِائَةٍ أَوْ نَوَاصِبٌ أَوْ لَخَرِيفَةٌ فَيَرْسِلُ اللَّهُ رِيحَهُمْ)

ومصدق قوله صلى الله عليه وسلم : (مثل المؤمنين في توادهم، وتراحمهم،
وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر،
والحمى) . "متفق عليه"

وقوله صلى الله عليه وسلم : (المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه
بعضا) . "متفق عليه"

المظهر الثاني : تكافل الإنفاق :

جعلته شريعة الإسلام أساس المحبة، والعدالة، والتكاتف بين أفراد المجتمع
الإسلامي، ومستنده حياة التضامن، والتكافل بينهم يقتسمون أرزاق ربهم بحكم

استخلافهم للمال. والمال لله تعالى أوجبته للجميع أغنياء، وفقراء، واستخلفه الأغنياء جعل للفقراء حقوقاً في أموالهم .

مصدق قوله تعالى : (**وَالْمَالُ لِلَّهِ وَالْعِلَّةُ لِلْعَالَمِينَ وَالْكَرِيمُ**) . سورة المعارج آية ٢٤-٢٥ .

ومصدق قوله تعالى : (**وَالْمَالُ لِلَّهِ وَالْعِلَّةُ لِلْعَالَمِينَ وَالْكَرِيمُ**) الذاريات آية ١٩ .
وتكافل الإنفاق أوجبته الله تعالى على سبيل الوجوب بالأمر لا الرخصة بالندب
مصدق قوله تعالى : (**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ**) سورة البقرة آية ٢٥ .
وتكافل الإنفاق شرعه الله تعالى، ومن ماله الذي استخلفه الأغنياء مصداق قوله
تعالى : (**وَأَنفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ**) سورة الحديد ، آية ٧ .

وتكافل الإنفاق فرضه الله تعالى من ميراثه الذي أورثه لعباده. مصداق قوله
تعالى : (**وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ**) سورة الحديد آية ١٠ .
وقد أرست السنة النبوية مبادئ، وأسس التكافل الاجتماعي مشيرة إلى أهمية
التآلف، والتعاون، والتراحم بين أعضاء المجتمع الإسلامي الواحد تحت شواهد
الترغيب، والترهيب .

قال صلى الله عليه وسلم : (**إن الله فرض على أغنياء المسلمين في أموالهم بقدر
الذي يسع فقراءهم، ولن يجهد الفقراء إذا جاعوا أو عروا إلا بما يصنع أغنيائهم.**
ألا وإن الله يحاسبهم حساباً شديداً، ويعذبهم عذاباً أليماً) . " رواه الطبراني في الترغيب،
والترهيب. "١٣٧

وقال صلى الله عليه وسلم : (**أيما أهل عرصة أصبح فيهم امرؤ جائعاً، فقد برئت
منهم ذمة الله**) .

^{١٣٧} رواه الإمام ابن حزم في المحلى موقوفاً على بن طالب ، ج ٦ ، ص ١٥٨ .

وعن أبي سعيد الخدري أن الرسول صلى الله عليه وسلم : (قال من كان معه فضل زاد، فليعد به على من لا زاد له ومن كان معه فضل ظهر، فليعد به على من لا ظهر له . وأخذ بعدد من أصناف الأموال حتى ظننا أننا ليس لنا من أموالنا إلا ما يكفيها) . "رواه مسلم"

وقد توجت السنة النبوية التكافل الاجتماعي بتاج الكمال في العلائق بين أفراد المجتمع الإسلامي .

فقد روى الإمام البخاري أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : (أطعموا الجائع، وعودوا المريض، وفكوا العاني) .^{١٣٨}

وروى الإمام البخاري، وأحمد أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال في حق أهل الصفة الفقراء : (من كان عنده طعام اثنتين فليذهب بثالث؛ ومن كان عنده طعام أربعة، فليذهب بخامس أو سادس) .^{١٣٩}

وروى الإمام البخاري أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : (من لا يرحم الناس لا يرحمه الله، ومن كان على فضله ورأى أخاه المسلم جائعا عريانا ضائعا، فلم يغثه فما رحمه) .^{١٤٠}

وقد أرسى الآثار الصحابية أيضا دعائم التكافل الاجتماعي اقتداء بالسنة النبوية. فقد قال الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه ((لو استقبلت من أمري ما استدبرت لأخذت فضول أموال الأغنياء، فقسمتها على فقراء المهاجرين)) .^{١٤١}

^{١٣٨} ذكره الإمام ابن حزم في المحلى ، ج ٦ ، ص ٢٢٧ . ود . يوسف القرضاوي ، فقه الزكاة ، ص ٩٨٢ .

^{١٣٩} وقد انطلق الرسول صلى الله عليه وسلم بعشرة ، وأبو بكر بثلاثة ، صحيح البخاري ج ٥ ، ص ٥٣٨ .

^{١٤٠} دكتور عبد العزيز علي النعيم ، كتاب نظام الضرائب في الإسلام ، ص ١٦٧ .

^{١٤١} الإمام ابن حزم ، كتاب المحلى ، ج ٦ ، ص ١٥٦-١٥٩ .

وقال الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه : إن الله تعالى فرض على الأغنياء في أموالهم بقدر ما يكفي فقراءهم فإن جاعوا أو عروا أو جهدوا، فبمنع الأغنياء، وحق الله تعالى أن يحاسبهم يوم القيامة، ويعذبهم عليه .^{١٤٢}

وعن ابن عمر أنه قال : في المال حق سوى الزكاة .^{١٤٣}

وعن عائشة أم المؤمنين، والحسن بن علي، وابن عمر أنهم قالوا كلهم لمن سألهم: إن كنت تسأل في دم موجد، أو غرم مفتح، أو فقر مدقع، فقد وجب حقلئضخ عن أبي عبيدة بن الجراح، وثلاثمائة من الصحابة رضوان الله عليهم أن زادهم فني، فأمرهم أبو عبيدة، فجمعوا أزوادهم في مزودين، وجعل يقوتهم إياها على السواء. فهذا إجماع مقطوع به من الصحابة لا مخالف لهم منهم .^{١٤٤}

وصح عن الشعبي، ومجاهد، وطاووس، وغيرهم كلهم يقول : في المال حق سوى الزكاة .^{١٤٥}

المظهر الثالث : تكافل العقيدة :

مصدق قوله تعالى : (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَتْلُوا رِيسَ الْمُؤْمِنِينَ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ) سورة الحجرات آية ١٠ .

^{١٤٢} دكتور يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، ص ٩٨٣ .

^{١٤٣} دكتور يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، ج ٢، ص ٩٨٣ .

^{١٤٤} دكتور يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، ج ٢، ص ٩٨٣ .

^{١٤٥} دكتور يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، ج ٢، ص ٩٨٣ .

^{١٤٦} دكتور يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، ج ٢، ص ٩٨٣ .

فتكافل الأخوة في العقيدة يدعو إلى المسارعة في تنفيذ الأوامر الإلهية، والنبوية المتعلقة بحقوق المال، والاقتصاد سواء أكان ذلك من قبيل الواجب المفروض، أو النذب المرغوب. فالمؤمنون في المجتمع الإسلامي أخوة في العقيدة، أخوة في الله أولياء لبعضهم البعض في جميع الحقوق، والواجبات، وعلى رأسها المالية والاقتصادية. فإله تعالى وصفهم بذلك حين قال : (وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهِمْ وَنَحْوِهِمْ إِذَا خَلَوْا بِكُمْ لَا خَافَ لَبِاسٌ عَلَيْهِمْ) سورة التوبة آية ٧١ .

فالمؤمنون أولياء لبعضهم البعض في الإطعام، والوفاء بالنذور، والإنفاق في أعمال الخير: كفك الرقاب، وفك العاني، والأسير حتى ولو استغرق أموال الأغنياء كلها كما قال الإمام مالك بن أنس.

فتكافل الأخوة في العقيدة، والإيمان شامل لجميع أعمال الخير. وهذه صفات أهل الجنة المؤمنين، وكما وصفهم الله تعالى في كتابه حيث يقول : (يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الْغِنَىٰ وَالْفَقْرُ وَلَا الْأَسْنَانُ وَلَا الْأَعْنَافُ وَالْأَسْوَاقُ وَالْأَسْوَاقُ وَالْأَسْوَاقُ وَالْأَسْوَاقُ وَالْأَسْوَاقُ) سورة الإنسان آية ٧-٨ .

وتكافل الأخوة في العقيدة، والإيمان يستوجب كل إحسان بالخير للقريب حتى الوالدين، وللغريب حتى الجار البعيد، والصاحب بالجنب، والغريب ابن السبيل الذي قطع في دار الغربة لا يجد ما لا يخلصه منها، ويعيده إلى أهله، ومسكنه. وما أعظم قرآنا الكريم حين عبر عن هذا النوع من التكافل الخير الشامل للقريب، والغريب في الإحسان، والإنفاق فإله تعالى يقول : (وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهِمْ وَنَحْوِهِمْ إِذَا خَلَوْا بِكُمْ لَا خَافَ لَبِاسٌ عَلَيْهِمْ) سورة النساء آية ٣٦ .

فالقرآن الكريم يجعل من التكافل بالإحسان عبادة، ويقرنه بتوحيد الله، وعدم الإشراك به. بل وينذر من بخل بماله، وإحسانه بالعذاب المهين حيث يقول الله تعالى بعد الآية السابقة مباشرة : (**الْمَالُ لِلَّهِ وَالْعِلَالُ لِلرِّجَالِ وَالْمَعْرُوفُ لِلْغَنَى**) سورة النساء آية ٣٧ .

وهكذا يدين المسلمين في تكافلهم الاجتماعي هو الإحسان، وتقديم الخير بأنواعه ولأصحابه، ومستحقه بأنواعهم حيث يملئ عليهم إيمانهم وتدعوهم بل توجب عليهم عقيدتهم الإحسان بالمال، وإنفاقه في وجوه الخير من الواجبات، والمندوبات للأقارب وعلى رأسهم الوالدين، وذوي الأرحام، والغرباء، واليتامى، والمساكين، وابن السبيل، وملك اليمين، والجار القريب، والجار البعيد، والجار في السفر. أي الرفيق في السفر والقيام بأمره وجميع المساكين، والسائلين، وبكل أشكال المساعدة والإحسان، والإنفاق إلى جانب الزكاة المفروضة .

وفي تكافل العقيدة يربط الله تعالى بين شواهد الإيمان، والعبادة كإقامة الصلاة وبين شواهد الإيمان بالإتفاق مصداق قوله تعالى في وصفه للمؤمنين (**الَّذِينَ يُؤْتُونَ مَالَهُمْ ذِكْرًا لَّهُمْ وَبِهِمْ يُغْفَرُونَ**) سورة الأنفال آية ٣ .

ولذلك يصفهم بأنهم المؤمنون حقاً، وهم القائمون بحقوق التكافل الاجتماعي. فهو يقول : (**أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ أَفْصَحُ لَهْمُ طَرَجًا يَنْفَعُهُمْ وَيُغْفَرُ لَهُمْ**) سورة الأنفال آية ٤ .

وفي تكافل العقيدة أيضاً يصف الله الإنفاق في سبيل الله بالجهاد. ويربط بينه وبين شواهد الإيمان والهجرة في سبيل الله واصفا أولئك المؤمنين المهاجرين والمجاهدين في سبيل الله بأموالهم، وأنفسهم بأنهم أولياء بعض في التكافل، والإنفاق، والمحبة .

فقد قال تعالى في كتابه الكريم : (لَيْسَ أَمْوَالُكُمْ إِلَّا عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ يَخْتَارُ مَا يُؤْتِيهِ يَكُونُ لِمَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ) (سورة التوبة آية ٨٨) .

وقال تعالى أيضا : (وَبَشِّرِ الصَّالِحِينَ الَّذِينَ إِذَا أُوتُوا أَمْوَالَهُمْ أَنفَقُوا مِنْهَا وَلَمْ يُؤْخَذُوا بِهَا) (سورة النحل آية ٨) .

ويتناول تكافل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أيضا مبادئ الحقوق والواجبات المالية بالابتعاد عن الظلم، والحرام، وكسب المال بغير وجه حق وأكل أموال الناس بالباطل، والتعاون بالربا ... الخ .

فقد قال تعالى : (وَاللَّهُ الْمَنَّانُ الَّذِي يَمُنُّ بِالْعَدْلِ) (سورة البقرة آية ٢٧٥) .

وقال تعالى : (يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ يَشَاءُ وَيُنَزِّلُ الَّذِينَ يَشَاءُ) (سورة البقرة آية ٢٧٦) .

وقال أيضا : (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتَتَّبِعُوا الْأَمْرَ الزَّالِمَ فَتُكْفَرُوا عَنْهَا) (سورة البقرة آية ١٨٨) .

وقال أيضا : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْتُمْ) (سورة النساء آية ٢٩) .

وقال صلى الله عليه وسلم : من غشنا، فليس منا (متفق عليه) .

وقال صلى الله عليه وسلم (لا يجتمع غبار في سبيل الله، ودخان جهنم في منخري رجل مسلم أبدا ولا يجتمع شح، وإيمان في قلب رجل مسلم أبدا) رواه النسائي .

وروى مسلم أيضا أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : (اتقوا الظلم فإن الظلم ظلمات يوم القيامة . واتقوا الشح فإن الشح أهلك من كان قبلكم حملهم على أن سفكوا دماءهم واستحلوا محارمهم) . ويقتضي الحديث النبوي اتقاء الظلم بشئتي أنواعه، ومنها ظلم الناس في أموالهم، والاعتداء على حقوق الغير دون وجه حق .

وبهذا فإن تكافل الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر يستوجب أيضا الانصراف واتخاذ مواقف السلبية، وعدم الفعل، أو التعهد بالنسبة لما هو ضار، ويسبب الأذى للمسلمين. ويقتضي تعاون الأفراد في المجتمع الإسلامي في اتقائه، والأخذ على يد مقترفيه: كالزنا، والسرقه، والغضب، والغش، والربا، والغرر، والاحتكار، والرشوة وغيرها من أعمال السلب، والسلبية التي يعود، ويصيب ضررها المجتمع الإسلامي ككل.

المظهر الخامس : تكافل الحرية :

جعلته شريعة الإسلام أساسا للمساواة، والمحبة، والتآلف بين أفراد المجتمع الإسلامي. وتستند شواهد التفاضل فيه فقط إلى أساس التقوى، وليس إلى أساس الأموال، والأولاد، والجاه، والسلطان مصداق قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا) **اعلموا أن الله لا يفرق بينكم وبينهم بجاه ولا بولادة ولا بجاه** **الله** **عليه السلام** (سورة الحجرات آية ١٣ .

وتعني شواهد تكافل الحرية المساواة التامة بين الأفراد في الحقوق، والواجبات وصيانة هذه الحقوق من أي مس، أو ظلم لها. وكذلك صيانة النفس البشرية من كل ظلم، أو اعتداء، أو إهانة، أو استعباد، أو استعمار، أو إذلال. وكم من دماء أريقَت على مدارج مذابح، وسلخانات الحرية؛ وكم من نفوس، وأجساد قُتلت، وأهدرت دماؤها وديست حرمتها. وكم من نفوس، وأجساد قُتلت وأهدرت دماؤها وديست حرمتها وكرامتها في أخاديد القتل، والإبادة، والخطف، والموت. وغير ذلك من معاني الاستعباد لحرية الإنسان وكرامته، والتي كانت، ولا تزال تمارس من قبل الأمم التي تدعي أنها تقدمية، أو حامية لحقوق الإنسان، وهي تحكم بشريعة الغاب لا بشريعة الحرية، والعدل، والمساواة.

وأما بالنسبة لتكافل الحرية في الإسلام فقد تأصلت قواعده، وشواهد، ومعالمه منذ أكثر من أربعة عشر قرناً، والتي تتناول تحرير الإنسان من أية عبودية، أو أسر والقضاء على أسبابها بل ووجوب تعاون الأفراد في المجتمع الإسلامي حاكمين ومحكومين على تأصيل، وترسيخ أصول، وشواهد هذا النوع من التكافل، والذي يتناول نوعين من التكافل : الأول : تكافل الحرية بفك الرقبة من نير الرق والعبودية والثاني تكافل الحرية بفك الأسر .

النوع الأول : تكافل الحرية بفك الرقبة من نير الرق، والعبودية :

ويعني هذا تحرير الإنسان عبداً كان أو أمة من عبودية الاسترقاق، وغل الرق وفك رقبة من غلها؛ وذلك لأن الرق كالغل في العنق. وقد ضيقت شريعة الإسلام من أسباب، وأبواب الرق، ومداخله. فحرمت الاستعباد عن طريق الاختطاف، والإهانة، أو الإذلال للأحرار كباراً، وصغاراً، وكما قال الخليفة الفاروق "رضي الله عنه" عندما عاقب ابن عمرو بن العاص لضربه أحد الأقباط: (متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً) .

وكذلك حرم الإسلام أن يبيع الإنسان نفسه، أو ولده، أو زوجته. كما حرم تجريم المجرم باستعباده، ورقه. كما حرم اختطاف الأحرار، وبيعهم، والمتاجرة بهم كما فعلت الأمم الكافرة الأوربية، والأمريكية في هذه الأزمان .

وكذلك حرم الإسلام استعباد المدين، ورقه كما كان الحال قديماً في الدولة الرومانية .

ولم تبق شريعة الإسلام إلا باب واحداً للرق، وضيقته كثيراً، وجعلته على سبيل الجواز، والاختيار لا على سبيل الوجوب، والحتم ألا وهو استرقاق الأسر في

حروب إسلامية شرعية بدأها الأعداء بالعدوان؛ وذلك معاملة بالمثل إذا كانوا يأسرون المسلمين، ويسترقونهم .

ومع ذلك وبالمقابل فإن الإسلام وسع من أبواب العتق، والتحرير للأرقاء، فهو يسمو على غيره من شرائع الأمم في أنه لم يستحدث الرق بل استحدث العتق . وقد رغب الإسلام في العتق، وجعله من أحب القربات إلى الله تعالى، وجعله سهما من أسهم مصارف الزكاة، وكفارة لكثير من الذنوب، والأخطاء، والتجاوزات: كالحنث في اليمين، وظهار الزوج لزوجته، وجماع الصائم لزوجته في نهار رمضان، والقتل الخطأ. بل جعل كفارة السيد إذا ضرب عبده بغير حق أن يعتقه . وكذلك أن يعتقه بمكاتبته إذا علم فيه خيرا.

أ - عتق الرقبة بالزكاة :

فإن الله تعالى جعل من العتق للرقاب مصرفا من مصارف الزكاة الثمانية فهو يقول: (إِنَّمَا الْمَصْرُفَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْعَالِينَ وَالْعَامِلِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْأُولَىٰ لَهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغُلَامِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَإِنَّ الْعَبْدَ لِرَبِّهِ لَكَرِيمٌ) التوبة آية ٦٠ .

وتكافل عتق الرقبة يظهر جليا فيما نصت عليه الآية حيث جعلته سهما من سهام الزكاة الثمانية، وتجزئ للمسلم أن يشتري من زكاة ماله عبدا، أو أمة فيعتقها أو يشترك هو وآخرون اشتراكا تكافليا في شرائها، وعتقها. أو يشتري ولي الأمر الحاكم بما عنده من أموال حصائل الزكاة عبيدا، أو إماء فيعتقهم .

وتظهر شواهد عظم تكافل فك الرقاب في الآية المذكورة أيضا جلية واضحة في أن الآية غايرت بين المصارف الأولى حيث جعلت الصدقات لهم (إِنَّمَا الْمَصْرُفَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْعَالِينَ وَالْعَامِلِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْأُولَىٰ لَهُمْ) .

والأربعة المصارف الأخيرة جعلت الصدقات فيهم (وفي الرقاب والغارم وفي العبد
الملك واليه العبد). فالقرآن عبر عن استحقاق الأربعة الأولين للصدقة باللام التي
في الأصل للتمليك بينما عبر عن استحقاق الأربعة الآخرين بحرف في التي هي
للظرفية. قال العلماء: وفي ذلك حكمة، ولم يرد ذلك عبثاً، ويفسر إمام المفسرين
اللغويين الزمخشري الحكمة في ذلك: بأن العدول عن اللام إلى في بالنسبة للأربعة
الأخيرة، ومنهم وفي الرقاب للإيدان بأنهم أرسخ في استحقاق الزكاة من الأربعة
الأولى؛ لأن في اللوعاء فنبه على أنهم أحقأ بأن توضح فيهم الصدقات، ويجعلوا
مظنة لها، ومصبأ. ^{١٤٧}

وعقب ابن المنير في الانتصاف من الكشف على قول الزمخشري بالنتبيه على
معنى، وحكمة أدق، وأعمق، وأظهر حيث قال : (وثم سر آخر هو أظهر، وأقرب
وذلك أن الأصناف الأربعة الأوائل ملاك لما عساه يدفع إليهم، وإنما يأخذونه ملكاً
فكان دخول اللام لائقاً بهم. وأما الأربعة الأواخر، فلا يملكون ما يصرف نحوهم بل
ولا يصرف إليهم، ولكن في مصالح تتعلق بهم. فالمال الذي يصرف في الرقاب
إنما يتناوله السادة المكاتبون، والبائعون، فليس نصيبهم مصروفاً إلى أيديهم حتى
يعبر عن ذلك باللام المشعرة بتملكهم لما يصرف نحوهم... وإنما هم محال لهذا
الصرف والمصلحة المتعلقة به) . ^{١٤٨}

وأيضاً يفسر الإمام الرازي تلك الحكمة بقوله : (أنه تعالى أثبت الصدقات
للأصناف الأربعة الأوائل بلام التمليك ، وهو قوله : (إنما المصنفات للفقراء) .

^{١٤٧} الإمام الزمخشري — الكشف — ٢٨ ص ٤٥ — ٤٦ — طبعة مصطفى الحلبي ١٣٦٧ د.

^{١٤٨} الإمام ابن المنير — الانتصاف من الكشف — وهو على هامش المصدر السابق.

ولما ذكر الرقاب أبدل حرف اللام بحرف في فقال : وفي الرقاب، فلا بد لهذا الفرق من فائدة :

وتلك الفائدة: هي أن تلك الأصناف الأربعة يدفع إليهم نصيبهم من الصدقات حتى يتصرفوا فيها كما شاؤا. وأما وفي الرقاب، فيوضع نصيبهم في تخلص رقبتهم من الرق، ولا يدفع إليهم، ولا يمكنون من التصرف في ذلك النصيب كيف شاؤا بل يوضع في الرقاب بأن يؤدي عنهم .

وكذلك القول في الغارمين يصرف المال في قضاء ديونهم. وفي الغزاة يصرف المال إلى ما يحتاجون إليه في الغزو. وابن السبيل كذلك. والحاصل أن الأصناف الأربعة الأولى يصرف المال إليهم حتى يتصرفوا فيه كما شاؤا، وفي الأربعة الأخيرة لا يصرف المال إليهم، وإنما إلى جهات الحاجات المعتبرة في الصفات التي لأجلها استحقوا الزكاة^{١٤٩}.

وقد أيد شيخ الإسلام ابن قدامة صاحب المغني ما ذكره الإمام الرازي في التفريق بين الأربعة الأولى، والأربعة الآخرة بقوله : (أربعة أصناف يأخذون أخذًا مستقرًا ولا يراعي حالهم بعد الدفع، وهم: الفقراء، والمساكين، والعاملون، والمؤلفة. فمتى أخذوها ملكوها ملكًا دائمًا مستقرًا لا يجب عليهم ردها بحال. وأربعة منهم، وهم: الغارمون، وفي الرقاب، وفي سبيل الله، وابن السبيل، فإنهم يأخذون أخذًا مراعيًا فإن صرفوه في الجهة التي استحقوا الأخذ لأجلها، وإلا استرجع منهم) .

والفرق بين هذه الأصناف، والتي قبلها : (أن هؤلاء أخذوا المعنى لم يحصل بأخذهم الزكاة، والأولون حصل المقصود بأخذهم، وهو غنى الفقراء، والمساكين

^{١٤٩} الإمام الرازي : التفسير الكبير ج ١٦ ، ص ١١٢ —

وتأليف المؤلفين، وأداء أجر العاملين، وإن قضى هؤلاء) يعني الأربعة الآخرين حاجتهم، وفضل معهم فضل، ردوا الفضل إلا الغازي، فإن ما فضل له بعد غزوة فهو له ...^{١٥٠} وهذا في غير الأشياء التي تبقى، وتستمر زمنا كالسلاح، والخيـل، فينبغي أن ترد بعد الغزو إلى بيت المال.

وقد نبه شارح غاية المنتهى، وهو من الحنابلة أيضا إلى أن الفرق الذي ذكره الشيخ ابن قدامه هنا صحيح، ولكن كان عليه أن يؤيده بتفرقة القرآن بين الأربعة الأولى والأربعة الأخيرة بمغايرة التعبير بين أولئك ، وهؤلاء.^{١٥١}

وتبعا للمغايرة في آية مصارف الزكاة بين المستحقين الأربعة الأولى، والأربعة الأخرى قسم العلامة رشيد رضا، وشيخ الأزهر الشيخ شلتوت المصارف إلى قسمين: أشخاص، ومصالح. فالأشخاص تشمل الأربعة الأولى مع الغارمين، وابن السبيل. والمصالح تشمل مصرفين في الرقاب، وفي سبيل الله. وهما المصرفان اللذان دخلت عليهما في مباشرة. ولم يعتبروا الغارمين، وابن السبيل من جملة المصالح بالعطف على ما جاورها بل جعلوا الوصفين معطوفين على الأصناف الأولى المجرورة باللام. وذلك لاشتراك الأصناف الأولى المجرورة باللام. وذلك لاشتراك الأصناف الستة في أنهم أشخاص ذوو أوصاف. والفقراء أشخاص اتصفوا بالفقر. والغارمون اتصفوا بالغرم... الخ ولكن قد يعكر على هذا أن عطف كل صنف على جاره القريب أولى من عطفه على البعيد. والأليق ببلاغة القرآن أن تكون الأصناف التي يعطى لها الزكاة متجاوزة متعاضمة، والجهات التي تصرف

^{١٥٠} ابن قدامة المغني ج ٢ ، ص ٦٧٠.

^{١٥١} مطالب أولي النهي ج ٢ - ص ١٥١.

فيها الزكاة متجاوزة أيضا كما هو اختيار الزمخشري اللغوي، وابن المنير، والرازي، وغيرهم.^{١٥٢}

وهكذا تقتضي سماحة الإسلام، وعفوه في تكافل الحرية بفك الرقاب من نير الرق، والعبودية من أموال الزكاة سواء من قبل المزكي المسلم بأن يشتري بالزكاة عبدا، أو أمة فيعتقها، أو يتكافل بالاشتراك مع غيره في شرائها، وعتقها، أو يشتري ولي الأمر مما يجبيه من أموال الزكاة عبدا، وإماء، فيعتقهم. وهذا هو المشهور عن الإمام مالك بن أنس والإمام أحمد بن حنبل واسحق. وقال ابن العربي: إن ذلك هو الصحيح وأيده بأنه هو ظاهر القرآن؛ فإن الله حيث ذكر الرقبة في كتابه إنما هو العتق، ولو أراد المكاتبين لذكرهم باسمهم الأخص ... فلما عدل إلى الرقبة دل على أنه أراد العتق وتحقيقه أن المكاتب قد دخل في جملة الغلرمين بما دل عليه من دين الكتابة فلا يدخل في الرقاب، وربما دخل فيه المكاتب بالعموم.^{١٥٣}

وقد ذكر الإمام أبو عبيد صاحب كتاب الأموال : (أن آية مصارف الزكاة تشمل عتق الرقاب، ومعونة المكاتبين) وذكر أنه جاء عن إبراهيم النخعي، وسعيد بن جبير من التابعين إنهما كرها شراء الرقاب، وعتقها من الزكاة؛ لأن ذلك يجر إلى المزكي منفعة، وهي ولاء المعتق، وميراثه إن لم يكن له وارث. كما تقرر أحكام الإسلام: ومن هنا جاء عن الإمام مالك أن الرقبة التي يعتقها من زكاة ماله يكون ولاؤها وميراثها لجميع المسلمين يعني لبيت المال.^{١٥٤}

^{١٥٢} محمد رشيد رضا تفسير المنار ج ١٠ ، ص ٥٨٦ — ٥٩٠ والشيخ محمود شلتوت الإسلام عقيدة وشريعة .

ص ١١١ — ١١٣ .

^{١٥٣} ابن العربي أحكام القرآن ج ٢ ص ٩٥٥ .

^{١٥٤}

ولكن الإمام أبو عبيد روى عن ابن عباس أنه لم ير بأسا أن يعتق المسلم رقبة من زكاة ماله. وقال بعد ذكر النخعي، وابن جبير : وقول ابن عباس أعلى ما جاءنا في هذا الباب، وهو أولى بالإتباع، وأعلم بالتأويل. وقد وافقه الحسن البصري على ذلك، وعليه كثير من أهل العلم قال : (ومما يقوى هذا المذهب أن المعتق، وإن خيف عليه أن يصير إليه ميراث عتيقة بالولاء، فإنه لا يؤمن أن يجنسي جنائيات يلحقه، وقومه عقلها أي بينها فيكون أحدهما بالآخر) .

ويذكر الإمام أبو عبيد أيضا: أن هذا كله إذا تولى الشخص توزيع الزكاة بنفسه، أو وكيله. أما إذا تولاها الحاكم المسلم كما شأن الزكاة في الإسلام فلا وجه لهذا الخلاف وله أن يشتري، ويعتق من الرقيق ما يتسع له مال الزكاة بدون جور على المصارف الأخرى.

والإمام الشافعي يوجب تسوية الأصناف المستحقين للزكاة فلا يقل نصيب في الرقاب عن الثمن. والأولى لولي الأمر أن يجمع بين الأمرين، فيعين المكاتبين ويشتري العبيد، والإماء. وهذا ما كتبه الإمام الزهري لل خليفة عمر بن عبد العزيز قال: (سهم الرقاب نصفان: نصف للمكاتبين من المسلمين، ونصف يشتري به رقاب ممن صلوا، وصاموا، وقدم إسلامهم، فيعتقون من الزكاة. وهنا لا يقيد الحاكم في ذلك بنصف، ولا نسبة بل حسب ما تقتضيه المصلحة، ويشير به أهل الحل، والعقد) .

ويكفينا القول في هذا المجال : أن عظمة تكافل الحرية بفك الرقبة من العبودية تتجلى في أن الله تعالى جعل منها مصرفا من مصارف الزكاة الثمانية يقوم بها الفرد المسلم بزكاة ماله، أو بتكافله مع الآخرين، أو يقوم بها أيضا الحاكم المسلم، فيعتق الرقاب من أموال الزكاة جميعها في حالة ما إذا استغنت المصارف الأخرى

عن أموالها، وكما حدث في عهد الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز. وكما ورد في سيرة عمر بن عبد العزيز لابن عبد الحكم : ((قال يحيى بن سعيد: بعثني عمر بن عبد العزيز على صدقات إفريقية، فافتضيتها، وطلبت فقراء نعطيها لهم فلم نجد فقيرا، ولم نجد من يأخذها منا. فقد أغنى عمر بن عبد العزيز الناس، فاشتريت بها رقابا، فأعتقهم))^{١٥٥}.

ب - عتق الرقبة بالمكاتبة :

وقد جعل الله عتق الرقبة من العبودية بطريق المكاتبة أيضا مصداق قوله تعالى: (وَالَّذِينَ يَبْتَغُوا الْكِتَابَ مِنْكُمْ فَاعْتَبِرُوا بِآيَاتِهِمْ فِيهِمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ مِمَّا كَسَبُوا) (سورة النور آية ٢٣).

وإلى هذا ذهب الأئمة أبو حنيفة، والشافعي، وأصحابهما، والليث بن سعد فقيه مصر زمن الإمام مالك. واحتجوا بما رواه الرازي عن ابن عباس أنه قال قوله : وفي الرقاب يريد المكاتب وتأكد هذا بقوله تعالى : (وَأُولَئِكَ مَالُهُ لِلَّهِ) (آل عمران: ٧٥).

وهكذا تقتضي عظمة تكافل الحرية بفك الرقبة عن طريق عون العبد، ومكاتبة سيده له، وبإعطائه الفرصة لجمع المال، وتقديمه لسيده مقابل عتق رقبته، فإن أداه حصل على حريته .

وقد ورد في الآية السابقة الأمر الإلهي بمكاتبة المسلمين لعبيدهم، ومساعدهم على عتق رقابهم، والحصول على حريتهم إن علموا فيهم خيرا. ويكون شاهد

^{١٥٥} ابن عبد الحكم - كتاب - سيرة عمر بن عبد العزيز ص ٥٩.

^{١٥٦} الفخر الرازي - التفسير الكبير - ج ١٦ - ص ١١٢. وأنظر اخلدابة وفتح الخدير - ج ٢ - ص ١٧.

التكافل هنا بصورة فردية، أو تكافلية بين المسلمين، يعاونون العبيد بالأموال ليحصلوا على حرياتهم .

ج — عتق الرقبة بكفارات الذنوب ، منها :

١ — كفارة القتل الخطأ: مصداق قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا إياكم حرام قتل أنفسكم قتلًا مباحًا) (سورة النساء آية ٩٢).

٢ — كفارة اليمين : مصداق قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا إياكم حرام ما نذرتم من يمينكم) (سورة النساء آية ٨٩).

٣ — كفارة الظهار : مصداق قوله تعالى : (والذين يظاهرون نساءهم فلا يتعدون ما نذروا) (سورة النساء آية ٣٤).

٤ — كفارة جماع الزوج لزوجته في رمضان : مصداق ما رواه الجماعة عن أبي هريرة قال : (جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : هلكت يا رسول الله ، قال : وما أهلكك؟! قال وقعت على امرأتي في رمضان . فقال : هل تجد ما يعتق رقبة؟ قال : لا . قال : فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين؟ قال : لا . قال : فهل تجد ما تطعم ستين مسكيناً؟ قال : لا . قال : ثم جلس ، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فيه تمر ، فقال تصدق بهذا . قال : فهل على أفقر منا بين لابتيها أهل بيت أحوج إليه منا . فضحك النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت نواجذه وقال اذهب ، فأطعمه أهلك) .

النوع الثاني : تكافل الحرية بفك الأسر :

ويعني هذا تحرير المسلم من عبودية الأسر، وبأن يتكافل المسلمون بشأن ذلك ولو استغرق أموال الأغنياء منهم كما يقرر الإمام مالك، تصديقاً لقوله صلى الله عليه وسلم وفيما يرويه الإمام البخاري في صحيحه : (أطعموا الجائع، وفكوا العاني) أي الأسير.

وقد اختلف العلماء في مسألة فك الأسارى المسلمين من حصائل الزكاة، فالمرورى عن الإمام أحمد بن حنبل أن ذلك جائز ويصح أن يفك من الزكاة الأسير المسلم؛ لأن فيه فك رقبة من الأسر^{١٥٧}.

وقال القاضي ابن العربي المالكي : (اختلف العلماء في فك الأسارى منها فقد قال أصبغ: لا يجوز ذلك. وقال ابن حبيب: يجوز ذلك. وإذا كان فك المسلم عن رق المسلم عبادة، وجائزا من الصدقة، فأولى، وأحرى أن يكون ذلك في فكه عن رق الكافر، ونله)^{١٥٨}.

ولا شك أنا العدالة تقتضي عدم الممانعة في فك الأسارى من الزكاة نظرا لاستمرار الحروب، واستمرارية الأسر. وقد ذهب شيخ الجامع الزهر محمود شلتوت إلى أبعد من ذلك حين قرر ضرورة تخصيص جزء من مزاينة الزكاة لتحرير الشعوب، وحماية الأقليات الإسلامية في الدول الكافرة^{١٥٩}.

^{١٥٧} البهوتي الروض المربع — ج ١ ص ٤٠٢ —

^{١٥٨} ابن العربي — أحكام القرآن ، ج ٢ ، ص ٩٥٦.

^{١٥٩} الدكتور شوقي اسماعيل شحاته — التطبيق المعاصر — الزكاة — ص ٥٧.

المظهر السادس : تكافل الحياة :

جعلته شريعة الإسلام أساساً لحفظ، واستمرارية الحياة الكريمة، والعيش الهني للأفراد المسلمين وبنقاذهم من ذلك المسألة وريقة الدين، ووحشة الغربة، وأسر الانقطاع .

ويتناول نوعين من التكافل، وهما : تكافل حياة الغارمين . و تكافل حياة المنقطعين .

النوع الأول: تكافل حياة الغارمين :

ويقتضي تعاون المسلمين، وتكافلهم في إسداء المعونة، وتقديم الإعانة لإخوانهم المدينين تخليصاً لهم من هم الدين، وتل الاحتياج .

والغارم في مذهب أبي حنيفة: من عليه دين، ولا يملك نصاباً فاضلاً عن دينه.^{١٦٠} والغارمون عند الأئمة مالك، والشافعي، وأحمد نوعان غارم لمصلحة نفسه، وغارم لمصلحة المجتمع .

أولاً : الغارمون لمصلحة أنفسهم : وهم المدينون في مصلحة أنفسهم كأن يستدينون في نفقة، أو كسوه، أو زواج، أو بناء مسكن، أو مرض، أو أتلّف شيئاً على غيره خطأ أو سهواً. فهو لاء كما يروى الإمام الطبري عن أبي جعفر، ونحوه عن قتادة: المستدينون في غير سرف ينبغي للإمام أن يقضي عنهم من بين المال^{١٦١}

ويلحق بهم الغارمون بسبب الكوارث، والجوائح، والذين اضطروا إلى الاستدانة لأنفسهم، ولأهليهم. فعن مجاهد قال : ثلاثة من الغارمين : رجل ذهب السيل بماله

^{١٦٠} انظر البحر الرائق ج ٢ - ص ٢٦٠ . والدر المختار وحاشية رد المختار ج ٢ - ص ٦٣ .

^{١٦١} الإمام الطبري - تفسير - تحقيق محمود شاكر - ج ١٤ ت ص ٣٣٨ .

ورجل أصابه حريق فذهب بماله، ورجل له عيال، وليس له مال، فهو يبدن وينفق على عياله.^{١١٢} وقد اشترط العلماء لمعاونتهم أن يكون سبب دينهم أمرا مباح، أو في طاعة وألا يكون أمرا فيه معصية : كشرب الخمر، أو القمار، أو الفجور، وألا يكون إسرافا لأنه حرام، ولو كان في حاجات محلله. فالغارم لا يساعد في المعصية؛ لأن ذلك إعانة له على معصية الله، والإسراف معصية.

وتقتضي شواهد تكافل الحياة مساعدة الغارم لمصلحة نفسه إلى القدر الكافي لقضاء دينه وتفرغ نمته منه. والأصل أن يقضى الدين من مال الزكاة. ولكن لو قضي بمعاونة الأفراد يكتفى بذلك، ويسقط حقه في قضاء دينه من مال الزكاة . ويستوجب تكافل الحياة أيضا لمساعدة الغارمين هؤلاء أن يصاحب استدانته العزم على التعجيل بوفاء الدين دون نية المماطلة، أو التسويف حتى يحاسبه الله على نيته، ويجزيه عليها، ويعينه على سداد دينه. فقد روى البخاري، وأحمد، وابن ماجه عن أبي هريرة أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : (من أخذ أموال الناس وهو يريد أداها أدى عنه الله؛ ومن أخذها يريد إتلافها أتلفه الله) . وتتأصل روعة تكافل الحياة في أنها تستوجب تعاون المسلمين، وعلى سبيل التكافل، والتضامن في تخليص إخوانهم الغارمين من نير الدين، ونل الاحتياج. ومن هنا كان النبي صلى الله عليه وسلم يستعيز منه، ويقول : (اللهم إني أعوذ بك من غلبة الدين، وغلبة العدو، وشماتة الأعداء) ^{١١٣} . رواه النسائي، وصححه الحاكم عن عبد الله بن عمر مرفوعا .

^{١١٢} مصنف ابن أبي شيبة - ج ٣ - ص ٢٠٧ - حيدر أباد . وتفسير الطبري السابق .

^{١١٣} بلوغ المرام - ص ١٧٧ أ ١٨٠ - باب التفليس والحجر .

وكذلك يساعدهم على صون أخلاقهم، وعدم فسادهم. وهذا ما نبه إليه الحديث النبوي الشريف، والذي رواه الإمام البخاري عن النبي صلى الله عليه وسلم : (أنه كثيرا ما يستعيز بالله من المغرم، فسأله عن سر ذلك، ولماذا يكثر من الاستعاذة من ذلك، ويقرنه بالاستعاذة من عذاب القبر، وفتنة المحيا، والممات، وفتنة المسيح الدجال. فقال لهم: إن الرجل إذا غرم حدث فكذب، ووعد فأخلف) .

ومن هنا فقد كان الرسول صلى الله عليه وسلم ينفر أصحابه من الدين بل، ويزجرهم عنه لدرجة أنه لم يكن يصلي على من مات وعليه دين لم يترك وفاءه إلى أن من الله عليه وأفاء عليه، فصار يقوم بسداد ديون المسلمين. فعن أبي هريرة أن الرسول صلى الله عليه وسلم : (كان يؤتى بالرجل المتوفى عليه دين، فيسأل ... هل ترك لدينه من قضاء ؟ فإن حدث أنه ترك وفاء صلى الله عليه وسلم، وإلا قال : صلوا على صاحبكم. فلما فتح الله عليه الفتوح قال : أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم، فمن توفي، وعليه دين، فعلي قضاؤه).^{١٦٤} متفق عليه .

وتقتضي شواهد تكافل الحياة فضلا عن التصديق على المدين الغارم إعداره ومسامحته، والتنازل عن ديونه. فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : (أصيب رجل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمار ابتاعها فكثر دينه، فأفلس، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : تصدقوا عليه ... فتصدق عليه الناس، ولم يبلغ ذلك وفاء دينه. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لغرمائه : خذوا ما وجدتم، وليس لكم إلا هذا)^{١٦٥}

^{١٦٤} بلوغ المرام ، ص ١٧٧ وص ١٨٠ ، باب التخليص ، والحجر .

^{١٦٥} بلوغ المرام ، ص ١٧٧ وص ١٨٠ ، باب التخليص والحجر .

وهكذا يتعدى سمو تكافل الحياة معاني الصدقة، وإسداء العون المالي للغارم لمصلحة نفسه، وإلى معاني الحياة الكريمة، والعيش الهنيء له بحيث لا يكلف بيع أمتعته، وأثاثه، وحاجاته الأساسية، أو أن يحرم من مقومات حياته الأساسية .

وفي هذه يروي الإمام أبو عبيد في كتابه الأموال : أن عمر بن عبد العزيز كتب في خلافته إلى ولاته أن اقضوا عن الغارمين. فكتب إليه من يقول: إنا نجد الرجل له المسكن... والخادم والفرس والأثاث فكتب عمر أنه لا بد للمرء المسلم من مسكن يمكنه وخادم يكفيه مهنته، وفرس يجاهد عليه عدوه؛ ومن أن يكون له الأثاث في بيته. نعم فاقضوا عنه دينه؛ فإنه غارم .^{١٦٦}

وهكذا تقتضي شواهد السمو لتكافل الحياة في الإسلام الأخذ بيد الغارم، والإنفاق على الحد الأدنى لمستوى المعيشة اللائق به، والتمهل عليه، وإنظاره إلى أن ييسر عليه، أو التصديق، والتسامح عنه مصداقا لقوله تعالى : (**وَإِذَا هَلَكَ مِثْرُ الْفَاسِقِ إِلَى مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ غَيْرِهِ وَهُوَ مُخْلِطٌ** **إِلَى مِثْرِهِ**) سورة البقرة آية ٢٨٠ .

وقوله تعالى : (**وَإِذَا تِمَمْتُمْ الْخَيْرَ لَكُمْ إِهْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ**) سورة البقرة ٢٨٠ . إنها معالم في غاية السمو، وشواهد في غاية الرفعة تتمثل بها مبادئ التكافل الاجتماعي في حفظ حياة الأفراد، ويسمو بها نظام الاقتصاد، والاجتماع في الإسلام تتأى به تماما عما هو سائد في شرائع الاقتصاد، والاجتماع الوضعية الماضية، والحالية من استعباد المدين الغارم بسبب دينه، وباسترقاقه، أو سجنه، أو اعتقاله، وتعذيبه .

^{١٦٦} الإمام أبو عبيد ، الأموال ، ص ٥٥٦ .

ومما هو معروف أن القانون الروماني كان يبيح للدائن أن يسترق مدينه حيث جاء في قانون الألواح الاثني عشر أن المدين الذي يعجز عن دفع دينه يحكم عليه بالرق إذا كان حرا، ويحكم عليه بالحبس، أو بالقتل إذا كان رقيقا .^{١٦٧} وكذلك ما يرويه الإمام القرطبي أن المدين في المجتمع العربي الجاهلي كان يباع في حالة إعساره لحساب الدائن .^{١٦٨}

ثانيا : الغارمون لمصلحة المجتمع : وهم الغارمون لإصلاح ذات البين. وهؤلاء كما يقول علماؤنا أولى بإعطائهم، وحمل الغرم عنهم من الصدقة أي الزكاة، أو من أموال المسلمين العامة؛ فهؤلاء يعطون ولو مع الغنى؛ لأنهم استدانوا لمصلحة الغير، وليس لمصلحتهم، وبهذا جعلوا مصرفا من مصارف الصدقات .

روى أبو داود عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم (لا تحل الصدقة لغني إلا لخمسة : لغار في سبيل الله، ولعامل عليها، أو الغارم، أو الرجل اشتراها بماله، أو لرجل كان له جار مسكين، فتصدق على المسكين، فأهداها المسكين للغني) .

ويقاس على هؤلاء الغارمين من يقوم بأعمال الخير العام، وكما يقول الدكتور يوسف القرضاوي في كتابه فقه الزكاة يجب أن يساعد هؤلاء من المال العام . ومن هؤلاء الغارمون في إنشاء المؤسسات الاجتماعية الخيرة كالملاجئ للأيتام واللقطاء، والمدارس، والمستشفيات، والمساجد، ودور رعاية ذوي العاهات، والعجزة ودور إصلاح المنحرفين، وغيرها .

^{١٦٧} روح الدين الإسلامي ، ص ٢٢٨ .

^{١٦٨} تفسير القرطبي ، ج ٣، ص ٢٧١ .

النوع الثاني : تكافل حياة المنقطعين : وهم أبناء السبيل المسافرون .

روى الإمام الطبري عن مجاهد قال : (لابن السبيل حق من الزكاة وإن كان غنيا إذا كان منقطعا به) .

وروى أيضا عن ابن زيد قال (المسافر ابن السبيل كان غنيا أو فقيرا إذا أصيبت نفقته، أو فقدت، أو أصابها شيء، أو لم يكن معه شيء، فحقه واجب)^{١٦٩} وقد عني القرآن الكريم بابن السبيل عناية فائقة، وذكره الله في كتابه ثماني مرات فقد ذكره في مجال العطف، والنفقة، والإحسان مقرونا بذوي القربى، والمسكين.

فقد قال تعالى في سورة الإسراء، وهي مكية : (وَأَدِّ الْفِرْلَ الْفَرْلَ وَالْمَكْرَ وَالْمَكْرَ الْعَبْدَ وَالْمَكْرَ الْفَرْلَ) آية ٢٦ .

وقال تعالى في سورة الروم، وهي مكية أيضا (فَأَدِّ الْفَرْلَ الْفَرْلَ وَالْمَكْرَ وَالْمَكْرَ الْعَبْدَ وَالْمَكْرَ الْفَرْلَ) آية ٣٨ .

وفي القرآن المدني جعله الله من مصارف الإنفاق فرضا كان، أو تطوعا . قال تعالى في سورة البقرة (وَالْمَكْرَ وَالْمَكْرَ الْعَبْدَ وَالْمَكْرَ الْفَرْلَ) آية ٢١٥ .

وقد ذكره أيضا في مجال الإحسان مقرونا بذوي القربى، واليتامى، والمساكين والجيران، وفي الآية التي سميت آية الحقوق العشرة، وذلك في سورة النساء، وهي مدنية : (وَالْمَكْرَ وَالْمَكْرَ الْعَبْدَ وَالْمَكْرَ الْفَرْلَ) آية ١٢٥ .

^{١٦٩} تفسير الطبري ، تحقيق محمود شاكر ، ج ١٤ ، ص ٣٢٠ .

والعائق، والجار مثلاً القريب، والجار البعيد، والمساكين، والأيتام، وأهل العيول، وأهل البيت
المساكين (آية ٣٦).

وجعل له حظاً في بيت مال المسلمين من خمس الغنائم، ومقرونا بذوي القربى
واليتامى، والمساكين، وذلك في سورة الأنفال، وهي مدنية : (وأعلموا أنباء غيبتهم من
الله، فإنا أنزلناه بالرسول، وإنا أنزلناه القريب، واليتامى، والعائق، وأهل العيول) آية ٤١.

وجعل له حظاً من الفئ أيضاً مقرونا بذوي القربى، واليتامى، والمساكين كما
ورد في سورة الحشر، وهي مدنية (ما أنزل الله على رسول من الله القريب، واليتامى، والمساكين،
والجار البعيد، والعائق، وأهل العيول، وأهل البيت، وأهل الغنى، منكم) آية ٧.
وجعل له مصرفاً أي سهماً من سهام الزكاة مقرونا بأصحاب المصارف السبعة
وذلك في سورة التوبة، وهي مدنية (إنما المصارف للفقراء، والعائق، وأهل البيت،
واليتامى، وأهل العيول، وأهل الغنى، منكم) آية ٦٠.

وجعل له أيضاً حظاً آخر بعد الزكاة، وجعله من عناصر البر، والتقوى كما ورد
في سورة البقرة، وهي مدنية (وأنزل الله على نبيه وإنا أنزلناه القريب، واليتامى، والعائق، وأهل
العيول، والعائق، وأهل الغنى، وأهل البيت، وأهل العيول) آية ١٧٧.

وقد تجلت شواهد هذا النوع من التكافل جلية في حرص شريعة الإسلام على
إعادة المنقطعين أبناء السبيل إلى حياتهم الأولى، وتمكينهم من ممارسة أعمالهم
وأدوارهم، ووظائفهم الإيجابية، والمشروعة مساهمة منهم في بناء المجتمع
الإسلامي وألا يكون انقطاعهم في أسفارهم، وغربتهم عن أقاربهم، وبعدهم عن
أموالهم سبباً في هلاكهم، أو هدراً لكرامتهم؛ فيعطون من مال الزكاة، ومن أموال
الأفراد، ومن أموال بيت المسلمين؛ تمكيناً لهم، ولغيرهم من تدبير شؤون حياتهم،

وإشباع حاجاتهم الطارئة في الأسفار، وخاصة في وقت لم تعرف فيه الفنادق، والمطاعم، والمحطات في طرق المسافرين .

ويروى ابن سعد في طبقاته : (أن عمر بن الخطاب "رضي الله عنه" اتخذ في عهده داراً خاصة أطلق عليها دار الدقيق. وذلك أنه جعل فيها الدقيق، والسويق، والتمر، والزبيب، وما يحتاج إليه يعين به المنقطع به، والضيف ينزل بعمر. ووضع عمر في طريق السبيل ما بين مكة، والمدينة ما يصلح من ينقطع به، ويحمل من ماء إلى ماء) .^{١٧٠}

ويروي الإمام أبو عبيد : أن خامس الخلفاء الراشدين عمر بن عبد العزيز أمر الإمام ابن شهاب الزهري أن يكتب له السنة في مواضع الصدقة. أي ما يحفظه من سنة الرسول صلى الله عليه وسلم . أو سنة الخلفاء الراشدين في المواضع التي تصرف فيها الصدقة فكتب له كتاباً مطولاً قسمها فيه سهماً سهماً. ومما جاء في كتاب ابن السبيل قوله : (وسهم ابن السبيل يقسم لكل طريق على قدر من يسلكها، ويمر بها من الناس لكل رجل راحل من ابن السبيل ليس له مأوى، ولا أهل يأوي إليهم، فيطعم حتى يجد منزلاً، أو يقضي حاجته، ويجعل في منازل معلومة على أيدي أمناء لا يمر بهم ابن السبيل له حاجة إلا آووه، وأطعموه، وعلفوا دابته حتى ينفذ ما بأيديهم إن شاء الله).^{١٧١}

ويعلق العلماء شمولية التكافل الاجتماعي لأبناء السبيل على تحقيق شروط أهمها: الاحتياج في موضع الغربة، والانقطاع إلى ما يوصل إلى البلد، أو الأموال. وأن يكون السفر في غير معصية كابتغاء الرزق، والعلم، والجهاد في سبيل الله،

^{١٧٠} ابن سعد - الطبقات - ج ٢ - ص ٢٨٢ - طبعة بيروت .

^{١٧١} أبو عبيد - الأموال - ص ٥٨٠ .

والطاعات كالحج إلى بيت الله الحرام. وأن يتحقق الانتفاع، والغربة، فيعطى له من مال الزكاة ولو كان له مال في بلده لأنه عاجز عن الوصول إليه والانتفاع منه؛ فهو كالمعدوم في حقه. فإن كان ابن السبيل فقيرا في بلده أعطي للأميرين لفقره؛ ولأنه ابن سبيل. ويعطى لكونه ابن سبيل قدر ما يوصله إلى بلده؛ لأن الدفع إليه لهذه الحاجة، فيقدر بقدرها .

ويتناول تكافل الحياة لأبناء السبيل المنقطعين إعطاءهم نفقة، وكسوة تكفيهم إلى وصولهم لمالهم، أو مقصودهم، أو بلادهم .

ويعطى لهم أيضا ركوبا إذا كان سفرا طويلا، وقدره بما تقصر فيه الصلاة، وهو نحو ٨٠ كيلو متر. أو كان ضعيفا لا يقدر على المشي، وإن كان قويا، وسفره دون مسافة القصر لم يعط المركوب ويعطى ما ينقل عليه زاده إلا كان قدرا يعتاد على حمله بنفسه .

وقال العلماء : إذا اتسع المال تشتري له وسيلة الركوب، وإلا تؤجر له. وكان هذا في الماضي عندما كانت وسائل الركوب الدواب، أما الآن وبعد تطورها، وانتشار السيارات، والقطارات، والطائرات، فالأليق أن تؤجر له .

وقال العلماء أيضا أنه يعطى لهم ما يكفيهم ذهابا، وإيابا، وسواء كان قادرا على الكسب أم لا .

ولعل ما يسمو بتكافل الحياة في الإسلام في هذه الأزمان أنه يشمل جميع من هم في حكم أبناء السبيل: كاللاجئين، والمشردين، والهاربين بأنفسهم، ودينهم من الأعداء، أو الحكام الطغاة، وأصبحوا منقطعين عن ديارهم وأموالهم لا يستطيعون الوصول إليها.

ولقد أضاف الشافعية إلى أبناء السبيل المسافرين للعلم من الطلبة الأذكىاء والفنيين، وأصحاب الحرف. وأضاف الحنابلة إليهم أيضا المتسولين الذين يتكفون الناس، والذين حرموا المأوى، والمسكن، والعيش الهنيء .

وقد أضاف العلامة محمد رشيد رضا إلى أبناء السبيل اللقطاء. وذكر أن اللفظ يوشك أن يتسع له. وقال: وإنما غفل جميع المفسرين عن ذكره لندرة اللقطاء في زمن المتقدمين منهم .

ولنا القول : بأن هذا النوع من التكافل الاجتماعي لا نظير له في الشرائع الوضعية سواء من حيث دلالاته، وعنايته بأهل الاحتياج؛ أو من حيث شموليته لجميع من هم في حكم أبناء السبيل: كاللاجئين، والمشردين، والهاربين، والمضطهدين، واللقطاء، والمتسولين، والمتسكعين، وطلبة العلم، وغيرهم ممن يعيشون عيشة الضنك، والغربة، والانقطاع، والحاجة، والفاقة الحقيقية حتى ولو لم يكونوا في سفر طويل جدا .

المظهر السابع : تكافل في سبيل الله :

عرف ابن الأثير السبيل في الأصل: بأنه الطريق. وسبيل الله عام يقع على كل عمل خالص سلك له طريق التقرب إلى الله "عز وجل" بأداء الفرائض، والنوافل وأنواع التطوعات. وإذا أطلق فهو في الغالب واقع على الجهاد حتى صار لكثرة الاستعمال كأنه مقصور عليه .^{١٧٢}

فالمعنى الغالب عند الفقهاء هو الجهاد. ولكنهم اختلفوا فيما إذا كانت سبيل الله تتناول جميع أنواع الطاعات، والبر الأخرى .

فالمذهب الحنفي : يختلف علماؤه في تعيين المراد من سبيل الله .

^{١٧٢} ابن الأثير ، النهاية ، ج ٢ ، ص ١٥٦ ، المطبعة الخيرية .

فأبو يوسف صاحب أبي حنيفة يطلقها على منقطع الغزاة. وهم الذين عجزوا عن
اللقوى بجيش المسلمين بهلاك النفقة، أو الدابة، أو غيرها، فتحل لهم الصدقة، وإن
كانوا قادرين على الكسب إذ الكسب يقعدهم من الجهاد .

وأما محمد بن يزيد الشيباني الصاحب الآخر لأبي حنيفة يطلقها على منقطع
الحجاج. لما روى أن رجلاً جعل بعيراً له في سبيل الله، فأمره رسول الله صلى الله
عليه وسلم أن يحمل عليه الحاج؛ ولأنه في سبيل الله تعالى لما فيه من امتثال لأوامر
الله، ومجاهدة النفس التي هي عدو لله تعالى .

وأما الفتاوى الظهيرية فسبيل الله يطلق على طلبة العلم .

أما الإمام الكاساني فقد أطلقه على جميع القرب، والطاعات بشرط الإجماع.
وقال الإمام ابن نجيم في البحر الرائق: لا يخفى أن قيد الفقر لا بد منه على الوجوه
كلها.^{١٧٣}

ويلاحظ أن أئمة المذهب الحنفي، وإن اختلفوا في معنى سبيل الله إلا أنهم اتفقوا
على تحقق شرط الفقر .

وكذلك اشترطوا جميعاً أن تملك الزكاة لشخص. فلا يجوز صرفها في بناء
المساجد، والمصالح العامة: كبناء المدارس، والمستشفيات، والملاجئ، والسدود،
والقناطر، وإصلاح الطرقات، وحفر الأنهار. وكل ما لا تملك فيه كفن الميت،
وقضاء دينه.^{١٧٤}

^{١٧٣} ابن نجيم، البحر الرائق، ج ٢، ص ٢٦٠، والدر المختار وحاشية رد المحتار عليه، ج ٢، ص ٨٣، طبعة

استانبول .

^{١٧٤} حاشية رد المحتار، المرجع السابق، ج ٢، ص ٣٥ .

المذهب المالكي : نقل القاضي ابن العربي في كتابه أحكام القرآن عن الإمام مالك قال: سبيل الله كثيرة، ولكني لا أعلم خلافا في أن المراد بسبيل الله ها هنا الغزو من جملة سبيل الله .

ونقل عن محمد بن عبد الحكم قال ((يعطى من الصدقة في الكراع، والسلاح، وما يحتاج إليه من آلات الحرب، وكف العدو عن الحوزة؛ لأنه كله في سبيل الغزو ومنفعته. وقد أعطى النبي صلى الله عليه وسلم من الصدقة مئة ناقة في نازلة سهل بن أبي حثمة إطفاء للنائرة)) .^{١٧٥}

وقد ورد في شرح الدردير على متن خليل أن الزكاة يعطى منها المجاهد والمرابط، وما يلزمها من آلة الحرب بأن يشتري منها سلاح، أو خيل لينازل عليها. ويأخذ المجاهد من الزكاة ولو كان غنيا؛ لأن أخذه بوصف الجهاد لا بوصف الفقر. ويعطى منها جاسوس يرسل للاطلاع على عورات العدو، ويعلمنا بها، ولو كان كافرا. ولكنه تبعا لخليل لم يجز صرف الزكاة لبناء سور حول البلد ليحتفظ به من الكفار ولا عمل مركب يقاتل فيها العدو .^{١٧٦}

ويلاحظ بالنسبة للمذهب المالكي أن فقهاءه اتفقوا جميعا على أن المراد بسبيل الله هو الغزو، والجهاد، وما في معناه: كالرباط، والسلاح، والخيل، والأسوار، والسفن الحربية. وهم بذلك لم يقصروا صرف سهم في سبيل الله على المجاهدين فقط، وهم كذلك يرون إعطاء المجاهد، ولو كان غنيا .

ومذهب المالكية أقرب في تفسير سبيل الله إلى ظاهر القرآن، والسنة النبوية. حيث أن القرآن الكريم جعل في سبيل الله مصرفا مسقلا عن الفقراء، والمساكين. وأما

^{١٧٥} ابن العربي ، أحكام القرآن ، ج ٢ ، ص ٩٧٥ .

^{١٧٦} الشرح الصغير وحاشية الصاوي عليه ، ص ٢٣٣-٢٣٤ .

السنة النبوية فلم تشترط الفقر حيث ورد في الحديث الشريف (لا تحل الصدقة لغني إلا لخمسة : لغاز في سبيل الله، أو لعامل عليها، أو لغارم، أو لرجل اشتراها بماله، أو لرجل كان له جار مسكين، فتصدق على المسكين، فأهداها المسكين للغني) " رواه ابن داود"

وقد ضعف القاضي ابن العربي رأي الأحناف في اشتراطهم الفقر في الغازي وقال: هذه زيادة على النص. وعندهم أن الزيادة على النص نسخ، ولا نسخ في القرآن إلا بقرآن مثله، أو بخبر متواتر .^{١٧٧}

ولا شك أن رأي المالكية هنا أليق بتعبير القرآن عن هذا المصرف بحرف (في) لا (بلام) التمليك؛ لأن الظاهر أن يكون الصرف في مصلحة الجهاد بمعانيه لا أن يكون فقط لأشخاص المجاهدين .

المذهب الشافعي : لقد فسر الإمام النووي، والإمام ابن حجر الهيتمي في سبيل الله بأنهم الغزاة المتطوعون الذين لا يتقاضون راتبا من الحكومة. أي لا سهم لهم في ديوان المرتزقة بل هم متطوعة يغزون إذا نشطوا، وإلا فهم في حرفهم، وصنائعهم. قال ابن حجر : وسبيل الله وضعا: الطريق الموصلة إليه تعالى ثم وضع على هؤلاء لأنهم جاهدوا لا في مقابل، فكانوا أفضل من غيرهم؛ فيعطى هؤلاء ما يعينهم على الغزو، ولو كانوا أغنياء .^{١٧٨}

^{١٧٧} ابن العربي ، أحكام القرآن ، ج ٢ ، ص ٦٥٧ .

^{١٧٨} تحفة المحتاج بشرح المنهاج ، ج ٢ ، ص ٩٦ ، ونهاية المحتاج ، ج ٦ ، ص ١٥٥-١٥٦ .

وقال الإمام الشافعي في كتابه الأم: ويعطى من سهم سبيل الله من غزا من جيران الصدقة فقيرا كان، أو غنيا، ولا يعطى منه غيرهم إلا أن يحتاج إلى الدفع عنهم فيعطاه من دفع عنهم المشركين .^{١٧٩}

ويلاحظ أن الشافعية يوافقون المالكية في قصر مصرف في سبيل على الجهاد والغزو، وفي جواز إعطاء المجاهد ما يعينه على الجهاد، ولو كان غنيا. وكذلك الصرف في شراء السلاح، والمعدات .

ولكن الشافعية يخالفون المالكية في أنهم يشترطون أن يكون المجاهدون متطوعة وليس لهم رواتب عند الحكومة، وبأنهم يشترطون التسوية بين المصارف الثمانية فلا يصرف من سهم في سبيل الله أكثر مما يصرف على الفقراء، والمساكين .

المذهب الحنبلي : فأئتمته يوافقون الشافعية في أن في سبيل الله تتناول الغزو والجهاد، وأن يكون المجاهدون متطوعة ليس لهم رواتب عند الحكومة، فيعطون ما يكفيهم للغزو، ولو كانوا أغنياء، ولكن إن لم يغزو يرد ما أخذوه .

وجاء في غاية المنتهى، وشرحه : (أنه يجوز للإمام أن يشتري من مال الزكاة فرسا، ويدفعها لمن يغزو عليها، ولو أن الغازي هو صاحب الزكاة نفسه؛ لأنه برىء منها بدفعها للإمام. كما يجوز له أن يشتري منها أيضا سفنا، ونحوها لجهاد؛ لأنها من حاجة الغازي، ومصلحته. وكل ما فيه مصلحة للمسلمين يجوز له أن يشتري بزكاته فرسا يحبسها في سبيل الله، أو عقارا يقفه على الغزاة لعدم الإيتاء المأمور به).^{١٨٠}

^{١٧٩} الإمام الشافعي ، الأم ، ج ٢ ، ص ٦٠ ، طبعة بولاق مصر .

^{١٨٠} مصطفى السيوطي الرحباني — مطلب أولي النهى ج ٢ — ١٤٧ — ١٤٨ .

وبلاحظ أن أئمة المذاهب الأربعة اتفقوا على أن الجهاد داخل في سبيل الله قطعاً ولكنهم اختلفوا في الصرف، والتملك على الأشخاص، وشراء المعدات، والأدوات. وكذلك الفقر الذي اشترطه الحنفية فقط. واتفقوا جميعاً على عدم جواز شمولية التكافل بالصرف من الزكاة على المصالح العامة، وجهات الخير: كإنشاء المساجد، والمدارس، والمستشفيات، والسدود، والطرق، والمرافق الأخرى؛ وحجتهم في ذلك عدم شمولية النص القرآني الذي يحدد مصارف الزكاة الثمانية في سورة التوبة .

المظهر الثامن :

— تكافل العلم : جعلته شريعة الإسلام واجبا على المسلمين حكما ، ومحكومين متعاونين، متكافلين في تعلمه، وتعليمه، ونشره ببناء المدارس، والمعاهد، والجامعات، والمساجد، ودور العلم، والإنفاق على تأثيثها، وتزويدها بالمدرسين، والأدوات، والإنفاق على طلبة العلم حتى جعله بعض الأحناف مصرفاً في سبيل الله، وانبعثاً للمتفوقين من الطلاب إلى الخارج. والاستفادة من علوم، وتجارب، وتكنولوجيا الأمم الأخرى. فبالعلم تنهض الأمة، وتناول العلوم، واكتسابها فريضة شرعية على كل مسلم ومسلمة؛ سواء أكانت علوم فقه، أو شريعة، أو علوماً زمنية: كالهندسة، والطب، والكيمياء، والفيزياء، والرياضيات، والذرة، وغيرها. فبالفقه وحده لا تنهض الأمة الإسلامية ولا يستقيم أمرها .

ولا شك أن تكافل المسلمين في طلب العلم أساسه النصوص القرآنية التي تحض على العلم، والإنفاق عليه. والعلم دعوة الإسلام الأولى تلفظت به أولى آيات القرآن الكريم نزولاً، وهي الخمس آيات الأولى من سورة العلق مصداق قوله تعالى :

(اقرأ باسم ربك العلم ملك الأسماء، اقرأ وربك الأكرم، العلم علم بالعلم، علم
الإنماء ما لا يعلم) سورة العلق - الآيات ١ - ٥.

ولعل تكافل العلم يوجب على المسلمين التعاون على نشره حيث الإحاطة
بالأمور الدنيوية، والدينية لا يتم إلا بتناول العلم. فضلا من أنه يؤصل شواهد
الإيمان بالمعرفة الحقة للألوهية طاعة، وخشوعا. فالقرآن الكريم يربط بين العلم،
والخشية لله تعالى مصداق قوله : (إنما آتاكم العلم من ربكم) فاطر آية ٢٨ .
وهو يربط بين العلم ، وبين النظر في مخلوقات الله تعالى مصداق قوله تعالى :
(قل اهدونا الصراط المستقيم) سورة يونس آية ١٠١ .

وهو يرفع من شأن أصحاب العلم تكريما، وتفضيلا لهم .
مصداق قوله تعالى : (يرفع الله الذين آمنوا بآياته وأولئك هم المرسلون)
سورة المجادلة آية ١١ .

وقوله تعالى : (قل لا يعلم الغيب الا الله) الزمر آية ٩ وهو
يربط بين العلم، والدعوة إلى الله مصداق قوله تعالى : (قل لا اله الا الله)
الله لا يعلم الا ما يشاء الله وما ايات الله الا في الكتاب والقرآن) يوسف آية ١٠٨ وهو
يربط بين العلم، والحكمة مصداق قوله تعالى : (ويعلم الغيب) والقرآن والكتاب
والإنجيل) سورة آل عمران آية ٤٨ .

وكذلك السنة النبوية تدعو إلى العلم، وطلبه، وتعلمه .
أخرج ابن ماجه عن أنس أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : (طلب العلم
فريضة على كل مسلم) ، وأخرج الإمام أحمد في مسنده أن الرسول صلى الله عليه
وسلم قال : (تعلموا الفرائض وعلومها؛ فإنها نصف العلم) .

وقال صلى الله عليه وسلم : (طلب العلم فريضة على كل مؤمن أن يعرف الصوم،
والصلاة والحرام، والحدود، والأحكام) .

وقد جعلت السنة النبوية من تكافل العلم حق التفقه في الدين على كل مسلم قال
صلى الله عليه وسلم : (التفقه في الدين حق على كل مسلم) .

وقد جعلت السنة النبوية من تكافل العلم حق التعاون بين المسلمين فسي تعليم
بعضهم البعض فقد أخرج الترمذي، وابن ماجه أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال :
(إنه سيأتي بعدى قوم يسألونكم الحديث عني فإذا جاؤكم، فالطفوا بهم، وحدثوهم) .
وأخرج الترمذي، وابن ماجه أيضا أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال (سيأتوكم
من أقطار الأرض يتفقهون في الدين، فإذا جاؤكم فاستوصوا بهم خيرا) .

فقد أسبغت السنة النبوية على تكافل العلم شواهد التكريم، والتفضيل، والتبجيل
للعلماء، وقد أشادت بأفضلية العلماء مصداق قوله صلى الله عليه وسلم (العلماء ورثة
الأنبياء) وقوله أيضا : (فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم) وقوله أيضا
: (فقيه واحد أشد على الشيطان من ألف عابد) .

وقد ربطت السنة النبوية بين تبادل العلم، وبين شواهد الثواب، والرحمة،
والسكينة. فقد روى الإمام أحمد بن حنبل أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : (من
سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له به طريقا إلى الجنة. وما اجتمع قوم في
بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله ويتدارسونه بينهم إلا نزلت عليهم السكينة،
وغشيتهم الرحمة، وحفتهم الملائكة، وذكرهم الله عز وجل فيمن عنده، ومن أبطأ به
عمله لم يسرع به نسبه) .

المظهر التاسع :

— تكافل المصلحة العامة : جعلته شريعة الإسلام أساس العمل الجاد، والمشترك بين أفراد المجتمع الإسلامي لما فيه مصلحتهم، ومصلحة مجتمعهم يغلبونها على مصالحهم، ويدافعون، ويعملون جادين مخلصين لما هو نفع له؛ فحياة الأفراد من حياة مجتمعهم .

ويقول الإمام محمد أبو زهرة أحد علماء الأزهر المعاصرين عن التكافل الاجتماعي: (بأن يكون آحاد الشعب في كفالة جماعتهم، وأن يكون كل قادر، أو ذي سلطان كفيلا في مجتمعه يمدّه بالخير، وأن تكون كل القوى الإنسانية في المجتمع متلاقية في المحافظة على مصالح الآحاد، ودفع الأضرار، ثم في المحافظة على دفع الأضرار عن البناء الاجتماعي، وإقامته على أسس سليمة) .^{١٨١}

ويقتضي التكافل الاجتماعي في ميدان تحقيق المصلحة العامة التعاون، والتكافل التام بين الأفراد، وعلى أسس من المحبة، والتآلف، والتعارف مصداق قوله تعالى (يا أيها الناس إنا خلقناكم من طين، وطهر، وأبنا، وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا، إنا أنعمنا بكم بغير حساب) سورة الحجرات آية ١٣ .

وتقتضي أيضا التعاون على أساس البر، والتقوى .

مصداق قوله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان) . سورة المائدة آية ٢ .

وقد أرست السنة النبوية معالم التكافل الاجتماعي للمصلحة العامة مشيرة إلى أهمية تعاون الأفراد في رعاية مصالح بعضهم، والتضامن، والتكافل فيما بينهم كوحدة واحدة وفي جميع مجالات الخير . فقد روى الإمام البخاري أن الرسول صلى

^{١٨١} الإمام محمد أبو زهرة — التكافل الاجتماعي في الإسلام — سنة ١٩٦٤ م — ص ٧

الله عليه وسلم قال: (المسلم أخو المسلم لا يظلمه، ولا يسلمه. فمن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته؛ ومن فرج عن مسلم كربة، فرج الله عنه كربة من كرب يوم القيامة؛ ومن ستر مسلماً، ستره الله يوم القيامة) .

وروى الإمام أحمد أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : (أيما أهل عرصة أصبح فيهم امرؤ جائع فقد برئت منهم ذمة الله تبارك وتعالى) .

وروى البزار أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : (الدال على الخير كفاعله، والله يحب إغاثة اللهفان) .

ومن هنا تستوجب شواهد التكافل للمصلحة العامة أن يهتم المسلم بأمر المسلمين ومصالحهم، ويعمل بما هو خير له، ولهم، ويتجنب الأضرار، أو غشهم، أو خيانتهم.

وروى الطبراني أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال (من أصبح لا يهتم بأمر المسلمين، فليس منهم) .

وكما ورد في الحديث الشريف : أن الرسول صلى الله عليه وسلم (مر بأحد أسواق المدينة فرأى طعاماً أي قمحاً: فأدخل يده فنالت إصبعه بللاً، فقال: ما هذا يا صاحب الطعام؟ قال: أصابته السماء يا رسول الله، قال: أفلا جعلته فوق الطعام حتى يراه الناس؛ من غشنا، ليس منا) ، أي ليس على طريقتنا التي توجب الإخلاص لعامة المسلمين، وحب الخير لهم وتحقيق المصلحة للجميع .

ومن هنا فقد أوجبت شريعة الإسلام الإخلاص في الحياة مع الأفراد في المجتمع الإسلام يرفع شؤونهم، ويعطف على فقرائهم، ومساكينهم، ويكسي عاريهم، ويشبع جائعهم، وترعى الأرملة فيهم، ويفك الأسير منهم، ويعاون المسافر عنهم .

روى أحمد، وأبو داود أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: (اللسائل حق، وإن جاء على فرس) .

وروى أحمد، وأبو داود أيضا أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: (المساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله، وأحسبه قال: وكالقائم لا يفتر، وكالصائم لا يفتر) .

وقال صلى الله عليه وسلم: (من لا يرحم الناس لا يرحمه الله، ومن كان على فضله، ورأى أخاه المسلم جائعا، عريانا، ضائعا، فلم يغثه فما رحمه) .^{١٨٢}
وزوى الحاكم أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : (لأن يمشي أحدكم مع أخيه في قضاء حاجته أفضل من أن يعتكف في مسجدي هذا شهرين) .

وقد بينت السنة النبوية أن مجال التكافل، والتعاون في مبادي، ومجالات المصلحة العامة واسع جدا، ويتناول كل أعمال الخير، والبر، والنفع للآخرين، والمجتمع الإسلامي .

روى البزار، والبيهقي، وأبو نعيم أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : (سبع يجري للعبد أجرهن، وهو في قبره بعد موته من علم علما، أو كرى نهرا، أو حفو بئرا، أو غرس نخلا، أو بنى مسجدا، أو ورث مصحفا، أو ترك ولدا يستغفر له بعد موته) .

وروى البخاري أن الرسول صلى الله عليه وسلم : (قال ما من مسلم يغرس غرسا، أو يزرع زرعاً، فيأكل منه طير، أو إنسان إلا كان له به صدقة) .

^{١٨٢} دكتور عبد العزيز علي النعيم — نظام الضرائب في الإسلام — ص ١٦٧ .

دور الدولة الإسلامية في تحقيق تكافل المصلحة العامة :

يتعدى أمر تحقيق التكافل الاجتماعي للمصلحة العامة الأفراد إلى الدولة التي يتحتم عليها أن تقوم بتحقيق التكافل الاجتماعي بتخصيص موارده، وصرفها على مستحقيها من أصحاب الحاجات، وسواء أكانت هذه الموارد محددة القيمة، والمقدار كالزكاة، والضريبة، والغنائم، والفيء، والكفارات، أو غير محددة القيمة كصدقات التطوع، والقروض. وتعمل جاهدة على تحقيق مصالح الناس العامة بدءاً بالضروريات ثم الحاجيات ثم التحسينات، وبدءاً بما يحفظ الضرورات الخمس، وهي: الدين، والعقل، والنسل، والمال، والعرض، وانتهاء بتحقيق كل ما هو خير، وصالح للناس كافة، وتجنب كل ما هو ضار، وخبيث. ولهذا فقد وجدت وظيفة المحتسب في النظام الاقتصادي الإسلامي من أجل تحقيق كل ذلك. ولقد أشار شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموعة فتاويه إلى هذا حيث قال : ((يتعين على المحتسب الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، ويلزم الناس بذلك. فيأمر بالطاعات، وأهمها الصلاة، وبالجمعة، والجماعات وبصدق الحديث، وأداء الأمانات، وينهى عن الكذب، والخيانة، وتطفيف المكيال والميزان، والغش في الصناعات من المطعومات، والملبوسات، والبياعات، والديانات، ونحو ذلك ... وينهى أيضاً عن العقود المحرمة مثل عقود الربا، والميسر، ومثل بيع الغرر، والملامسة، والمنابذة. وكذلك النجش، وتصرية الدابة اللبون وسائر أنواع التدليس. كما ينهى عن تلقي السلع قبل وصولها إلى السوق، والاحتكار، وأن يجبر الممتنع عن البيع بالبيع بسعر المثل عند ضرورة الناس إليه، ويمنع البائعين الذين تواطئوا على الاشتراك فيما يشير فيه أحدهم، ليخفضوا الثمن عن ثمن المثل)).^{١٨٢}

^{١٨٢} ابن تيمية ، مجموعة الفتاوى ، مجلد ٢٨ ، ص ٦٩ ، ٧٧ .

ويتعدى دور الدولة الإسلامية في مجال تحقيق التكافل للمصلحة الاجتماعية العامة أمر مراقبة النشاطات الفردية التي يجب أن تتم ممارستها ضمن مفاهيم المقاصد وأهداف المصلحة العامة للجميع في المجتمع الإسلامي إلى إدارة النشاطات الاقتصادية العامة. أي إدارة اقتصاد المجتمع ككل وفقا لمتطلبات التنمية الاقتصادية المنشودة، ومتطلبات توفير لوازم حفظ الضرورات الخمس: العقل، والدين، والنسل، والعرض، والمال. وبالتالي تعمل الدولة الإسلامية على إصدار القوانين، واللوائح، والأنظمة، والمراسيم التي تكفل تحقيق سياسات الإنتاج السلي في كل من القطاعين الإنتاجي، والاستهلاكي، وتنمية الخدمات، وتحسين المرافق، وتمويل المشروعات ذات الطابع الاقتصادي، والاجتماعي، وأهمها: تنمية الإنسان ذاتيا، وتدريبه، وتعليمه، وتوفير خدماته الأساسية من مسكن، وعلاج، وتعليم، ورياضة، ورفاهية اقتصادية، واجتماعية ضمن شواهد الكرامة البشرية الآدمية، والإنسانية، ولجميع أفراد المجتمع الإسلامي ونميه .

وكذلك يستوجب تحقيق المصلحة الاجتماعية تدخل الدولة الإسلامية في شؤون وأعمال الهياكل المصرفية، والنقدية؛ وتديرها ضمن مفاهيم التوازن بين العرض والطلب بعيدا عن سياسات التضخم المالي، أو الانكماش. ومن ثم إدارة أموال الزكاة وإنفاقها. وكذلك المساعدات، والصدقات ضمن الإشباع الكامل لرغبات المحتاجين، والفقراء، والمساكين، واليتامى، والأرامل، والغارمين المعسرين .

وكذلك إدارة، ومراقبة عمليات التبادل، والتجارة الخارجية، وتنظيم المنافسة بين المشروعات، والقيام، ومراقبة وسائل الدعاية، والإعلان، والتبليغ، والدعوة الإسلامية ومواجهة التقلبات الاقتصادية، ورصد الأموال لها، وتنظيم الإنفاق

الحكومي، وضبطه، وترشيده، وغيرها من الأعمال، والنشاطات التي تحقق أغراض الخطط التنموية، والاقتصادية، والاجتماعية المرسومة .

وتقتضي شواهد تحقيق أغراض التكافل للمصلحة العامة التعاون التام بين الأفراد وبين الدولة الإسلامية على اعتبار أن المصلحة واحدة، ومصلحة الفرد من مصلحة الجماعة. وعلى أن يتم التعاون الأغراض الاقتصادية، والاجتماعية ضمن مفاهيم الحلال، والحرام، وبعيدا عن كل معصية للإله في هذا الميدان؛ لأن التعاون من أجل المصلحة العامة يجب أن يكون ضمن مفاهيم الأخوة في الله مصداق لقوله تعالى : (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَتْلُوا بِرَءِ الْخَوِصِّ وَأَتْلُوا لِلَّهِ لَعَلَّكُمْ تَرْجُونَ) . سورة الحجرات آية ١٠ .

وكذلك يجب أن يتم التعاون من أجل المصلحة العامة ضمن مفاهيم البر والتقوى لا الإثم، والعدوان مصداق قوله تعالى : (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَآتُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ) . سورة المائدة آية ٢ . وكذلك ضمن مفاهيم الطاعة لا المعصية .

مصداق قوله صلى الله عليه وسلم : (على المرء السمع، والطاعة فيما أحب، وكره إلا أن يؤمر بمعصية فلا سمع، وطاعة) .

وكما ورد في الحديث الشريف : (أنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق) . وهكذا تتبنى شواهد المصلحة العامة في التكافل الاجتماعي على أساس التعاون والتآلف والتسابق إلى الطاعات، والابتعاد عن المعاصي. وكذلك على أساس التفاني والإخلاص في العمل، والإتقان للعمل مصداق قوله صلى الله عليه وسلم : (إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا، أن يتقنه) .

وكذلك على أسس إنكار الذات، والتصارع في أعمال الخير، وتقديم المعونات لذوي الاحتياج. وخاصة في مجالات الإنفاق، والإشباع لحاجات الآخرين الضرورية وعدم الاكتفاء بإشباع الحاجات الذاتية. وكل هذا ضمن النصوص القرآنية، والنبوية التي توجب للفقراء، وذوي الاحتياج حقوقاً في أموال الأغنياء، فتخرج هذه الحقوق من حيز المنّة، والتطوع في الصدقة في كثير من الحالات إلى حيز الوجوب مصداق قوله تعالى : (والذين في أموالهم حق معلوم، للسائل والمحروم) سورة المعارج آية ٢٤-٢٥ .

ومصداق قوله صلى الله عليه وسلم : (ليس المؤمن الذي يشبع، وجاره جائع) .
الجامع الصغير .

وهكذا يستوجب تكافل المصلحة العامة أن يحيا المسلمون حياة أخوة، وتعاون في تحقيق مصالحهم، ومتفانين في خدمة مجتمعهم مغلبين المصلحة العامة على المصلحة الخاصة؛ هدفهم هو تحقيق المصلحة العامة للجميع بعيداً عن معالم الأناية الذاتية، ومظاهر المصلحة الخاصة. فالمسلمون كما وصفهم الرسول صلى الله عليه وسلم مسؤولون عن مصلحة مجتمعهم متساوون في حقوقهم يد واحدة على أعدائهم . قال صلى الله عليه وسلم : (المسلمون تتكافأ دماؤهم، ويسعى بذمتهم أدناهم، وهم يد على من سواهم) .

وقال صلى الله عليه وسلم : (إنك على ثغرة من ثغور الإسلام، فلا يؤتین من قبلك) .
المظهر العاشر : تكافل صلة الأرحام :

انفردت به شريعة الإسلام، وأوجبته، وحذرت من إهماله، أو تجاوزه، وجعلته من معالم التقوى مصداق قوله تعالى : (واتقوا الله عسى أن تكونوا رءى) سورة النساء آية ١ .

وقد فسر الإمام القرطبي معنى الآية بأنه اتقوا الله أن تعصوه، واتقوا الأرحام أن تقطعوها، وصلة الرحم واجبة وقطعها محرمة. والرحم اسم لكافة الأقارب من غير فرق بين المحرم، وغيره .^{١٨٤}

وقال الإمام النووي : (صلة الرحم درجات بعضها أرفع من بعض. ويختلف ذلك باختلاف القدرة، والحاجة. فمنها واجب، ومنها مستحب، ولو وصل بعض الصلة، ولم يصل غايتها لا يسمى قاطعا. ولو قصر عما يقدر عليه، وينبغي له لا يسمى واصلًا^{١٨٥} .

وينبني تكافل صلة الرحم على أسس النصرة، والمعونة، والصدقة، والخدمة والإنفاق، وبذل المال، والمساعدة. وخير الصدقة ما كان على ذوي الرحم .
وكما روى الأئمة أحمد، وابن ماجه، والترمذي عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال : (الصدقة على المسكين صدقة، وهي على ذي الرحم اثنتان صدقة وصله) .
وكما روى الإمام أحمد عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال : (إن أفضل الصدقة الصدقة على ذي الرحم، والكاشح) والكاشح هو المضمحل للعداوة .
وبهذا فصلة الرحم لا تعني الإحسان على القريب الذي يزور، ويصل رحمه فقط لأن هذه مكافأة. ولكن صلة الرحم تعني أيضا الإحسان على القريب المقاطع، أو المؤذي .

فقد روى الإمام مسلم عن الرسول صلى الله عليه وسلم : (أن رجلا قال: يا رسول الله، إن لي قرابة أصلهم، ويقطعونني، وأحسن إليهم، ويسينئون إلي وأحلم عنهم،

^{١٨٤} القرطبي ، تفسير الجامع لأحكام القرآن ، مجلد ٣ ، ج ٥ ، ص ٧ .

^{١٨٥} شرح النووي ، صحيح مسلم ، مجلد ٨ ، ج ١٦ ، ص ١١٣ .

ويجهلون علي. فقال: لئن كنت كما قلت، فكأنما تسفهم المل. ولا يزال معك من الله ظهير عليهم ما دمت على ذلك^{١٨٦}.

ولعل روعة ما انفردت به شريعة الإسلام في تكافل صلة الأرحام أنها تربط بين شواهد المادة ببذل المال، والعطف بالإحسان على الأقارب، وبين شواهد الروح في الثواب، والأجر العظيم. وهذا ما لا يوجد نظير له في شرائع الكفر شرقية كانت أو غربية، رأسمالية كانت، أو اشتراكية .

قال صلى الله عليه وسلم : (من كان يؤمن بالله، واليوم الآخر، فليصل رحمه) رواه أبو هريرة.

وقال صلى الله عليه وسلم : (من أحب أن يبسط في رزقه، وينسأ له في أثره،
فليصل رحمه).^{١٨٧} رواه مسلم عن أنس .

[illegible]

فقد روى الإمام القرطبي عن ابن عباس أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : (من ضم يتيما من بين مسلمين إلى طعامه، وشرابه حتى يغنيه الله عز وجل، غفرت له ذنوبه البتة إلا أن يعمل عملا لا يغفر. ومن أذهب الله كريمته فصبر، واحتسب، غفرت له ذنوبه. قالوا: وما كريمتاه؟ قال عيناها ومن كانت له ثلاث بنات، أو ثلاث

^{١٨٦} تفسير المل: أي تطعمهم الرماد الحار كناية عن الإثم العظيم.

^{١٨٧} ينسأ له في أثره : يؤخر له في أجله وعمره .

أخوات، فأنفق عليهن، وأحسن إليهن حتى يبين. أي يتزوجن، أو يمتن غفرت له
ذنوبه البتة إلا أن يعمل عملا لا يغفر. فناداه رجل من الأعراب ممن هاجر، فقال:
يا رسول الله، أو اثنتين؟ فقال: رسول الله صلى الله عليه وسلم : أو اثنتين) .^{١٨٨}
ولعل مثالية تكافل صلة الأرحام تتأتى أيضا في أن الإسلام أوجب بل أحق أن
تعطى الزكاة لهم .

روى أبو عبيد عن ابن عباس قال : (يعطى الرجل قرابته من زكاته إذا كانوا
محتاجين) .

ويروى أبو عبيد أيضا عن الضحاك قوله : (إن كان لك أقارب فقراء، فهم أحق
بزكائك من غيرهم) .

وروى ابن قدامة عن الإمام أحمد أنه سئل : يعطى الأخ، والأخت، والخالة من
الزكاة ؟ قال : يعطى كل القرابة إلا الأبوين، والولد. وهذا قول أكثر أهل العلم .
ولعل روعة تكافل صلة الأرحام تتجلى واضحة في حكمة وجوب الإنفاق على
الوالدين، وجوبا يمنعهما من أحقية الزكاة لهما مما يكفل بالتالي الإشباع الكافي
لحاجات الوالدين على تعددها. وإلى درجة أن السنة النبوية جعلت من الولد، وماله
ملكا للأب دون تفريق .

فقد روى الحافظ ابن كثير في تفسيره عن الرسول صلى الله عليه وسلم : (أنه قال
للرجل الذي سأله من نفقة أبيه قال : أنت، ومالك لأبيك) .
ولنا أن نختم هذا البحث في تكافل صلة الأرحام بقول الإمام أبي عبيد ((هو
القول عندي)) .

^{١٨٨} الإمام القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، مجلد ١ ، ج ٢ ، ص ١٤-١٥ ، وقال بأن الحديث أخرجه الحافظ أبو
محمد عبد الغني بن سعيد .

وبما أخرجه الإمام أحمد عن المقدم بن معد يكرب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ما أطعمت نفسك، فهو لك صدقة ، وما أطعمت ولدك، فهو لك صدقة، وما أطعمت زوجتك، فهو لك صدقة، وما أطعمت خادمك، فهو لك صدقة) رواه النسائي وإسناده صحيح .

المظهر الحادي عشر : تكافل الجار :

انفردت به شريعة الإسلام، وأوجبته النصوص الإلهية، والنبوية على المسلمين يكفل الجار جاره بالإحسان إليه، والعطف على عياله، وتفقد أحواله، وعيادته في مرضه بل ومساعدته في نوائبه، وغير ذلك من مفاهيم التكافل الاجتماعي الحق .

قال تعالى : (وَأَعِظُوا الْبَنِينَ وَالنَّسَاءَ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْجَارَ الْمَلِيًّا وَالْجَارَ الْقَرِيبَ وَالْجَارَ الْمَلِيًّا وَالْجَارَ الْقَرِيبَ وَالْجَارَ الْمَلِيًّا وَالْجَارَ الْقَرِيبَ) سورة النساء آية ٣٦ .

فالآية القرآنية أوسعت من دائرة التكافل ليشمل أنواعا عديدة من الجيران، وأولهم الجار القريب؛ فله حق القرابة، وحق الجيرة. وثانيهم الجار الجنب، أي الأجنبي الذي ليس بينه وبين جاره قرابة. وثالثهم صاحب الجنب وهو كما قال ابن عباس هو الرفيق في السفر. وكما قال الزمخشري في الكتاب: هو الذي صحبتك إما رفقا في سفر، أو جارا ملاصقا، أو شريكا في تعلم علم، أو قاعدا إلى جنبك في مجلس، أو غير ذلك من له أدنى صحبة التآمن بينك، وبينه. فعليك أن ترعى ذلك، ولا تتساه. وقيل: هي المرأة .^{١٨٩}

^{١٨٩} الزمخشري ، الكشاف ، ج ١ ، ص ٢٩٣ .

ومنه صحبة السجن، والتي ذكرها القرآن الكريم عن النبي يوسف عليه السلام وصاحبيه قال (يا صالح ائتني اربابك مرفوعة هدى ام الله الى الامم القهار) . سورة يوسف آية ٣٩ .

وقد أرست السنة النبوية أسس تكافل الجار في الحقوق، والواجبات الاجتماعية وأوجبت الإحسان إلى الجار القريب، والبعيد، ومن ذوي القربى، أو ذوي النسب، أو من غير المسلمين .

فقد ورد في الصحيحين عن أبي شريح الخزاعي مرفوعا : (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فليحسن إلى جاره) وقال الإمام أحمد عن عبد الله بن عمر أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : (ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه) .

وروى الإمامان أحمد، والترمذي عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (خير الأصحاب عند الله خيرهم لصاحبه، وخير الجيران عند الله خيرهم لجاره) .

وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحسن إلى جيرانه من غير المسلمين كعيادته لولد جاره اليهودي كما ورد في الصحيح. وكما قال أبو يعلى في سنده : (من لم يحسن إلى جاره فلا خير فيه لغيره من الناس. فالخلق كلهم عيال الله، وأحبهم إلى الله أنفعهم لعياله) .

وقد وسع الإسلام من حدود التكافل الاجتماعي لحقوق الجيران، والإحسان إليهم فأشمله الجار القريب، والبعيد. وكما قال الإمامان الأوزاعي، وابن شهاب: بأن حد الجيرة أربعين دارا من كل ناحية^{١١٠}.

^{١١٠} الإمام القرطبي - الجامع لأحكام القرآن - مجلد ١ - ص ١٤ - ١٥.

وقال الإمام علي بن أبي طالب: من سمع النداء، فهو جار^{١١١}.
وقيل: بأن من ساكن غيره في محلة، أو مدينة، فهو جار. والجيرة مراتب،
ودرجات أقربها للزوجة .

وقد اعتبر الإسلام الجار أخا، أو كالأخ، فقد روى الإمام النووي عن الرسول
صلى الله عليه وسلم أنه قال : (لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه، أو قال لجاره ما
يحب لنفسه)^{١١٢}.

وقد اصل الإسلام صفات الإيمان في أداء حقوق الجيرة، ولذلك قال صلى الله عليه
وسلم (ليس المؤمن الذي يشبع، وجاره جائع) الجامع الصغير .

وقال صلى الله عليه وسلم : (أيما أهل عرصة بات فيهم أمرؤ جائع، فقد برئت منهم
ذمة الله) . وقال أيضا : (ما امن بي من بات شعبان وجاره جائع إلى جنبه، وهو
يعلم) . وعن أبي هريرة (رضي الله عنه) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: والله، لا
يؤمن، والله، لا يؤمن والله، لا يؤمن والله، لا يؤمن، قيل: من يا رسول الله؟ قال :
الذي لا يأمن جاره بوائقه) . "متفق عليه" . وبوائقه يعني شروره، وغوائله .

المظهر الثاني عشر : تكافل ملك اليمين :

انفردت به شريعة الإسلام بتكافل الإحسان إليه، والكرامة أقرنته النصوص
الإلهية والنبوية مع تكافل الإحسان مع الوالدين، وذوي القربى، واليتامى، والمساكين،
والجيران وأبناء السبيل .

^{١١١} دكتور محمد عبد المنعم عن كتاب : الاقتصاد الإسلام يـج ١ ص ٣٦٨.

^{١١٢} شرح النووي لصحيح مسلم - مجلد ١ - ج ٢ - ص ١٦.

[illegible]

ويتناول تكافل الإحسان إلى ملك اليمين إياحة الزواج منه، وجعلته من شواهد الإيمان: كالصلاة، والزكاة. يكفل إيمان المسلم بتحقيقه مصداق قوله تعالى : (قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ، الَّذِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيُخْرِجَهُمْ مِنَ الْبُيُوتِ، قَالُوا لَا تَنْفِرُوا فِي الْحَرِّ وَالْبُرْءِ، وَلَئِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوا أَمْرَ رَسُولِهِ، أَفْجَعُ لِمِمْ لَوْ أَنَّهُمْ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لَخَرُجُوا تَخْرُجًا، فَسَلَّ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْغُيُوبَ، لَئِنْ أَقْبَلْتُمْ زِينَتَهُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ زِينَةً، وَلَئِنْ أَبْرَأْتُمْ إِلَيْهِمْ لَأَنْزِلَنَّ اللَّهُ الْخِزْيَ عَلَيْهِمْ، أَلَمْ تَجْعَلْ لِنَفْسِكَ أَفْعَالًا، لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا يَفْتَرِ الْبَاطِلُ، كَانَ عَلِيمًا، حَكِيمًا، قَدْ جَاءَكُمْ مِنْ اللَّهِ الْفَتْحُ، وَأَنْزَلَ اللَّهُ الرِّيحَ فَاصْطَبَقُوا، وَجَاءَهُمْ مِنَ اللَّهِ السَّكِينَةُ، وَأَخْرَجُوا بِأَوَّلِ يُوسُفَ وَإِلَى أَهْلِ الْيَمِينِ، قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ، الَّذِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيُخْرِجَهُمْ مِنَ الْبُيُوتِ، قَالُوا لَا تَنْفِرُوا فِي الْحَرِّ وَالْبُرْءِ، وَلَئِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوا أَمْرَ رَسُولِهِ، أَفْجَعُ لِمِمْ لَوْ أَنَّهُمْ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لَخَرُجُوا تَخْرُجًا، فَسَلَّ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْغُيُوبَ، لَئِنْ أَقْبَلْتُمْ زِينَتَهُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ زِينَةً، وَلَئِنْ أَبْرَأْتُمْ إِلَيْهِمْ لَأَنْزِلَنَّ اللَّهُ الْخِزْيَ عَلَيْهِمْ، أَلَمْ تَجْعَلْ لِنَفْسِكَ أَفْعَالًا، لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا يَفْتَرِ الْبَاطِلُ، كَانَ عَلِيمًا، حَكِيمًا، قَدْ جَاءَكُمْ مِنْ اللَّهِ الْفَتْحُ، وَأَنْزَلَ اللَّهُ الرِّيحَ فَاصْطَبَقُوا، وَجَاءَهُمْ مِنَ اللَّهِ السَّكِينَةُ، وَأَخْرَجُوا بِأَوَّلِ يُوسُفَ وَإِلَى أَهْلِ الْيَمِينِ، قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ) سورة المؤمنون الآيات ١-٦ .

وقوله تعالى : (وَاللَّهُ يَهْدِي لِمَنْ يَشَاءُ سَبِيلًا) !! علة ادوائهم او ما ملكت ايمانهم
 فيهم غير ملوم) سورة المعارج آية ٢٩ - ٣٠ .

وقد أقرنته السنة النبوية مع ذوي الأرحام في الإحسان، والإطعام، والإكرام؛ وذلك لأن في ذلك تخليص ملك اليمين من عبودية الذل، ومهانة العيش. وهذا ما تحرص عليه شريعة الإسلام فيما يتعلق بالأرقاء العبيد، والأرقاء، والأسارى، ومساواتهم بالأحرار في حسن المعاملة، والتلطف بهم .

روى الشيخان، وأبو داود، والترمذي من حديث أبي ذر الغفاري مرفوعاً :
(هم اخوانكم، وخولكم جعلهم الله تحت أيديكم؛ فمن كان أخوه تحت يده، فليطعمه
مما يأكل، وليلبسه مما يلبس؛ ولا تكلفوهم من العمل ما يغلبهم؛ فإن كلفوهم،
فأعينوهم عليه) .

وروى أحمد، والبيهقي من حديث أنس رضي الله قال : (كانت عامة وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم حين حضره الموت : (الصلاة وما ملكت أيمانكم حتى جعل يغرغرها في صدره، وما يفيض بها لسانه) .

وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إذا أتى أحدكم خادمه بطعامه، فإن لم يجلسه معه فليناول له لقمة، أو أكلة، أو أكلتين، فإنه ولي حره، وعلاجـه) .
وأخرج البخاري ومسلم عن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: (فليقـده معه، فليأكل، فإن كان الطعام مشفوها قليلا، فليضع في يده أكلة، أو أكلتين) .
ولنا القول: بأن هذا التكافل يجب أن يشمل من كان في حكم ملك اليمين: كالعمال والخدم، والمعاونين، والمهنيين في القطاعات التجارية، والصناعية، والزراعية وغيرها.

المظهر الثالث عشر : تكافل حق الزرع عند الحصاد :
استدللا بقوله تعالى : (وَأَنذَرُوكُمُ الْيَوْمَ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ الْمَوْتُ) (البقرة) سورة النعام آية ١٤١ .

وقد قرر العلماء : أن الحق المأمور به في الآية هو غير الزكاة؛ وذلك استنادا إلى الأمور التالية :

١- إن الآية مكية نزلت قبل فرض العشر في المدينة. أي قبل فرض زكاة العشر ودليل مكيتها أن سورة الأنعام نزلت كلها جملة واحدة في مكة يشيعها سبعون ألف ملك كما ورد في الحديث الشريف.
وبهذا فإن اعتبار أن هذه الآية وحدها مدنية هو تخصيص لعموم لسورة بلا دليل.

٢- إن الحق في الآية هو إيتاء حق الثمر وقت حصاده، وقبل تنقيته وتصفيته. وهذا لا يتناول فرض زكاة العشر؛ لأنه يخرج بعد تنقيته، وتصفيته .

٣- قوله في الآية : (وَأَنذَرُوكُمُ الْيَوْمَ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ الْمَوْتُ) يدل على أن حق الثمر في الآية ليس هو الزكاة؛ لأنه لا إسراف في إخراج الزكاة؛ لأنها محددة من قبل المشرع وليس لأحد أن يزيد أو أن ينقص عنها .

وأما القول بأن الحق في الآية كان شيئاً واجباً ثم نسخ، فإنه يرد عليه بأن النسخ لا يثبت بمجرد الاحتمال، والإدعاء .

وأما القول بأن الحق في الآية كان شيئاً واجباً ثم نسخ، فإنه يرد عليه بأن النسخ لا يثبت بمجرد الاحتمال، والإدعاء .

قال الإمام ابن حزم في المحلى : (من ادعى أنه نسخ لم يصدق إلا بنص يتصل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإلا فما يعجز أحد أن يدعى في أي آية شاء، وفي أي حديث شاء أنه منسوخ. ودعوى النسخ إسقاط لطاعة الله تعالى فيما أمر به من ذلك النص. وهذا لا يجوز إلا بنص مسند صحيح)^{١٩٣}.

وقال ابن حزم أيضاً (فإن قيل: فما هذا الحق المفترض في الآية ؟ قلنا نعم هو حق غير الزكاة. وهو أن يعطي الحاصد ما طابت به نفسه. ولا بد لأحد في ذلك هذا ظاهر الآية، وهو قول طائفة من السلف)^{١٩٤}.

وقال ابن حزم أيضاً : (ولهذا جاء عن ابن عمر في تفسير هذا الحق : (كانوا يعطون شيئاً سوى الزكاة) . وقال ابن حزم أيضاً أن عطاء قال (يعطى من حضره يومئذ ما تيسر، وليس بالزكاة) . وقال ابن حزم عن مجاهد قوله : (إذا حضرت المساكين، طرحت لهم منه) .

وقال ابن حزم عن مجاهد أيضاً قوله : (عند الزرع يعطى القبضة، وعند الصرام يعطى القبضة، ويتركهم يتبعون آثار الصرام)^{١٩٥}.

وروى ابن حزم عن إبراهيم قوله : (يعطى مثل الضعف) والضعف هو الحزمة^{١٩٦}.

^{١٩٣} الإمام ابن حزم - المحلى - ج ٥. ص ١٢٦ - ٢١٧.

^{١٩٤} الإمام ابن حزم - المحلى - ج ٥. ص ٢١٦ - ٢١٧.

^{١٩٥} الإمام ابن حزم - نفس المرجع .

وروى ابن حزم عن أبي العالية، وسعيد بن جبير وعلي بن الحسين، والربيع بن أنس نحو قول هؤلاء .^{١٩٧}

وقال الحافظ ابن كثير في تفسيره : (وقد نم الله سبحانه الذين يصرمون، ولا يتصدقون كما ذكر عن أصحاب الجنة في سورة ن) .^{١٩٨}

ولنا القول : ورغم الخلاف حول المقصود بإيتاء حقه يوم حصاده، فإننا نؤكد استقراء أنه غير الزكاة تطبيقاً لقاعدة : إن في المال حق سوى الزكاة، والتي يأخذ بها الكثير من الفقهاء من الصحابة، والتابعين، وتابعي التابعين، ومن جاء بعدهم أمثال: ابن عمر، وعطاء، ومجاهد، والنخعي، وغيرهم .

المظهر الرابع عشر: تكافل حق الضيف:

استدلّالا بالأحاديث الشريفة التي توجب حق الضيافة على المضيف، ومنها :

١- ما رواه الإمام مالك، والبخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه والمنذري في الترغيب، والترهيب عن أبي شريح خويلد بن عمرو "رضي الله عنه" أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (من كان يؤمن بالله، واليوم الآخر، فليكرم ضيفه؛ جائزته يوم وليله، والضيافة ثلاثة أيام، فما كان بعد ذلك، فهو صدقة)^{١٩٩}.
والأمر النبوي في الحديث بإكرام الضيف على سبيل الوجوب؛ بدليل تعلق الأيمان به، وبديل أن حق الضيافة بعد الثلاثة أيام صدقه .

^{١٩٧} الإمام ابن حزم - المحلى - نفس المرجع .

^{١٩٨} الإمام ابن حزم - المحلى - نفس المرجع .

^{١٩٩} الحافظ ابن كثير كتاب : التفسير ج ٢ - ص ١٨١ - ١٨٢ .

^{٢٠٠} المنذري - الترغيب والترهيب - ج ٣ - ص ٢٤١ .

٢- ما رواه الإمام البخاري، واللفظ له، ومسلم، وغيرهما، والمنذري في الترغيب والترهيب عن عبد الله بن عمرو بن العاص "رضي الله عنهما" أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال له : (إن لجسدك عليك حقا، وإن لعينك عليك حقا، وإن لزورك عليك حقا، وإن لزوجك عليك حقا) .^{٢٠٠}

٣- ما رواه الإمام أحمد والحاكم، وقال صحيح الإسناد، والمنذري في الترغيب والترهيب عن أبي هريرة "رضي الله عنه" أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال (أيما ضيف نزل بقوم، فأصبح الضيف محروما، فله أن يأخذ بقدر قراه، ولا حرج عليه) .^{٢٠١}

٤- ما رواه أبو داود، والحاكم، وقال: صحيح الإسناد. والمنذري في الترغيب والترهيب عن المقدم بن معد يكرب الكندي أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : (أيما رجل أضاف قوما فأصبح الضيف محروما، فإن نصره حق على كل مسلم حتى يأخذ بقري ليلته من زرعه، وماله) .^{٢٠٢}

٥- ما رواه أبو داود، وابن ماجه، والمنذري في الترغيب، والترهيب عن المقدم بن معد يكرب الكندي أيضا أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : (ليلة الضيف حق على كل مسلم فمن أصبح بفنائها، فهو عليه دين) . الحديث^{٢٠٣} .

٦- ما رواه الإمام مسلم من عقبه بن عامر قلنا: يا رسول الله، إنك تبعثنا فننزل بقوم فلا يقروننا، فما ترى! قال، رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إن نزلتم بقري قوم

^{٢٠٠} المنذري - الترغيب - نفس المرجع .

^{٢٠١} المنذري - الترغيب والترهيب - نفس المخرج .

^{٢٠٢} المنذري : الترغيب والترهيب - ج ٣ ص ٢٤١ - ٢٤٢ .

^{٢٠٣} المنذري : الترغيب والترهيب - ج ٣ ص ٢٤١ - ٢٤٢ .

فأمرُوا لكم بما ينبغي للضيف، فاقبلُوا، وإن لم يفعلُوا، فخذُوا منهم حق الضيف الذي ينبغي لهم).^{٢٠٤}

٧- ما رواه الإمام البخاري بسنده إلى عبد الرحمن بن أبي بكر أن أصحاب الصفة كانوا أناسا فقراء. وإن النبي صلى الله عليه و سلم قال: (من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث؛ ومن كان عنده طعام أربعة، فليذهب بخامس؛ ومن كان عنده طعام خمسة، فليذهب بسادس؛ أو كما قال. وإن أبا بكر جاء بثلاثة، وانطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم بعشرة) .^{٢٠٥}

وتدل هذه الأحاديث على أحقية وجوب الضيافة على المضيف، وحتى على جماعة المسلمين أن تعاون الضيف، وتتصره حتى يأخذ حق ضيافته. وهذا الحق هو غير الزكاة؛ لأن الزكاة إنما تجب في أوقاتها كمرور الحول، ووقت الحصاد، وغير ذلك بينما حق الضيف يستحق في أية لحظة، وأية ساعة. ولهذا قال الإمام ابن حزم في المحلى : (الضيافة فرض على الحضري، والبدوي، والفقيه، والجاهل يوم وليله مبره، و اتحاف. ثم ثلاثة أيام ضيافة. ولا مزيد فإن زاد على ذلك، فليس نراه لازما، وإن تمادى على قرأه فحسن. فإن منع الضيافة الواجبة فله أخذها مغالبة، وكيف أمكنه، ويقضى له بذلك).^{٢٠٦}

وقد اختلف العلماء في حق الضيف هل هو واجب، أو مستحب.

قال الإمام الشوكاني في نيل الأوطار مؤصلا، وشارحا لهذا الاختلاف: (وقد اختلف العلماء في حق الضيف : هل هو واجب، أو مستحب. فالجمهور على أن الضيافة من مكارم الأخلاق، ومحاسن الدين، وليست واجبة خلافا لليث بن سعد فإنه

^{٢٠٤} رواها الإمام ابن حزم في المحلى.

^{٢٠٥} رواها الإمام ابن حزم في المحلى .

^{٢٠٦} الإمام ابن حزم - المحلى - ج ٩ - ج ١٧٤.

أوجبها ليلة واحدة. وحجة الجمهور ما جاء في الحديث المتفق عليه : (من كان يؤمن بالله، واليوم الآخر، فليكرم ضيفه. جائزته قالوا: وما جائزته يا رسول الله، قال : يوم وليلة والضيافة ثلاثة أيام فما كان وراء ذلك، فهو صدقة) الحديث فلفظ جائزته المذكور في الحديث يدل على الاستحباب. فإن الجائزة هي العطية، والصلة التي أصله على الندب، وقلما يستعمل هذا اللفظ في الواجب، ومعنى الحديث الاهتمام، بالضيف فأول يوم، وليلة، وإتحافه بما يستطيع من بر، وإطاف).

(كما استندوا أيضا إلى الأحاديث القاضية بحرمة مال المسلم إلا بطيب نفسه. والأحاديث الدالة على أن ليس في المال حق سوى الزكاة. أما الأحاديث الواردة في حق الضيف فقد كان لهم منها مواقف : قال الخطابي: إنما يلزم ذلك في زمنه صلى الله عليه وسلم حيث لم يكن بيت مال. أما اليوم فأرزاقهم في بيت المال لاحق لهم في أموال الزكاة وحمله بعضهم على أن هذا كان أول الإسلام إذ كانت المواساة واجبة فلما اتسع الإسلام، نسخ ذلك)^{٢٠٧}

وقال الشوكاني : (والحق : وجوب الضيافة لأمر)^{٢٠٨}

الأول : إباحة العقوبة بأخذ المال لمن ترك ذلك، وهذا لا يكون في غير واجب .
والثاني : التأكيد البالغ يجعل ذلك فرع الإيمان بالله، واليوم الآخر. ويفيد أن فعل خلافه فعل من لا يؤمن بالله، واليوم الآخر. ومعلوم أن فروع الإيمان مأمور بها ثم تعليق ذلك بالإكرام. وهو أخص من الضيافة. فهو دال على لزومها بالأولى.
والثالث : قوله (فما وراء ذلك فهو صدقه) فهو صريح أن ما قبل ذلك غير صدقة بل واجب شرعا .

^{٢٠٧} الإمام الشوكاني - نيل الأوطار - ٨ - ص ١٦٢ - ١٦٣.

^{٢٠٨} نيل الأوطار - ج ٨ - ص ١٦٢.

والرابع : قوله (ليلة الضيف حق واجب) فهذا تصريح بالوجوب لم يأت ما يدل على تأويله .

والخامس : قوله صلى الله عليه وسلم : (فإن نصره حق على كل مسلم) فإن ظاهر هذا وجوب النصرة، وذلك فرع وجوب الضيافة.

قال : (إذا تقرر هذا تقرر ضعف ما ذهب إليه الجمهور . وكانت أحاديث الضيافة مخصصة لأحاديث حرمة الأموال إلا بطيبة الأنفس؛ ولحديث : (ليس في المال حق سوى الزكاة) .

(ومن التعسفات حمل أحاديث الضيافة على سد الرمق؛ فإن هذا مما لم يقم عليه دليل، ولا دعت إليه حاجة) .

(وكذلك تخصيص الوجوب بأهل الوبر دون أهل المدن ..).^{٢٠٩}

المظهر الخامس عشر : تكافل حق الماعون :

استدللا بما جاء في القرآن الكريم من الوعيد بشأن الذين يمنعون الماعون قال تعالى : (فويل للمصلين ، الذين هم بصلاتهم هالكون ، الذين هم بصلاتهم هالكون ، ومنعوا)^{٢١٠} وقد روى أبو داود في باب حقوق المال من كتاب الزكاة عن عبد بن مسعود قال : كنا نعد الماعون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم عارية الدلو، والقدر .^{٢١١}

ومعنى هذا أن إعاره هذه الأشياء الصغيرة التي يحتاج إليها الجيران بعضهم من بعض واجبه؛ لأن مانعها مذموم مستحق للويل كالمساوي عن الصلاة المرائي، ولا يستحق المكلف الويل إلا على ترك واجب .

^{٢٠٩} نيل الأوطار ، ج ٨ ، ص ١٦٣ .

^{٢١٠} سورة الماعون الآيات ٤-٧ .

^{٢١١} الحديث سكت عليه أبو داود ثم المنري ، مختصر السنن ، ج ٢ ص ٢٤٧ ، وأخرجه البيهقي ، ج ٤ ، ص ١٨٣ .

وإذا ثبت أن إعاره هذه الأشياء واجبة، وهي غير الزكاة قطعاً، فقد ثبت أن في المال حقاً سوى الزكاة .

وروى ابن حزم بسنده عن ابن مسعود أيضاً الماعون ما تعاوره الناس بينهم الفأس، والقدر، وأشباهه .^{٢١٢} وعن ابن عباس في تفسير الماعون المذكور في الآية أنه متاع البيت. وروى عنه العارية .^{٢١٣} ومثله عن علي بن أبي طالب .^{٢١٤} وعن أم عطية هي المهنة يتعاطاها الناس بينهم .^{٢١٥}

وعن ابن عمر هو المال يمنع حقه. قال ابن حزم : وهو موافق لما ذكرناه، وهو قول عكرمة، وإبراهيم، وغيرهما. وما نعلم عن أحد من الصحابة "رضي الله عنهم" خلافاً لهذا .^{٢١٦}

وعن ابن عمر هو المال يمنع حقه حجة في اللغة. وقد اتفقت أقوالهم على تفسير الماعون بما ذكرناه. قال ابن حزم: (فإن قيل: قد روي عن علي "رضي الله عنه" أنها الزكاة قلنا: نعم، ولم يقل: ليست العارية. ثم قد جاء عنه أنها العارية؛ فوجب جمع قوليه)).^{٢١٧} وإن حديث ابن مسعود عن أبي داود له حكم المرفوع عند المحدثين لنسبته تفسير الماعون إلى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كانوا مخطئين لصحح الوحي خطأهم في فهم كتاب الله .^{٢١٨}

^{٢١٢} ذكره ابن حزم في المحلى ، ج ٩ ، ص ١٦٨ من طريق ابن أبي شبة .

^{٢١٣} نفس المرجع . والبيهقي ج ٤ ، ص ١٨٣-١٨٤ .

^{٢١٤} المحلى المذكور .

^{٢١٥} المحلى المذكور .

^{٢١٦} المحلى المذكور .

^{٢١٧} الإمام ابن حزم ، المحلى ، نفس المرجع .

^{٢١٨} د . يوسف القرضاوي ، فقه الزكاة ، ج ٢ ، ص ٩٧٩ .

المظهر السادس عشر : تكافل حقوق الأنعام، والخيول:

استدلّ لا بما جاءت به الأحاديث الصحاح عن حقوق الإبل، والخيول. ومن هذه الأحاديث ما رواه الإمام البخاري عن أبي هريرة عن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : (تأتي الإبل على صاحبها على خير ما كانت عليه إذا هو لم يعط فيها حقها تطؤه بأظلافها وتتطحه بقرونها. قال : ومن حقها أن تحلب على الماء)^{٢١٩} الحديث .

وقوله : (ومن حقها أن تحلب على الماء) يشمل الإبل، والغنم معا. حيث جاء ذلك صريحا بعد ذكر ذلك صريحا بعد ذكر الإبل في الحديث الذي رواه مسلم، وأبو داود: (ما من صاحب إبل لا يؤدي حقها ومن حقها حلبها يوم وردها...)^{٢٢٠} الحديث.

وهذه الجملة من حديث الرسول نفسه كما يدل على ذلك رواية البخاري لهذه الجملة مرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم في باب الإبل على الماء من كتاب المساقاة؛ فذكر بسنده عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من حق الإبل أن تحلب على الماء .^{٢٢١}

وروى النسائي عن جابر بن عبد الله قلا : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما من صاحب إبل، ولا بقر، ولا غنم لا يؤدي حقها إلا وقف لها يوم القيامة بقاع قرقر (أرض مستوية ملساء) تطؤه ذات الأظلاف بأظلافها، وتتطحه ذات القرون بقرونها، وليس فيها يومئذ جماء (لا قرن لها)، ولا مكسورة القرن. قلنا: يا رسول

^{٢١٩} الإمام البخاري ، فتح الباري ، باب إثم مانع الزكاة ، ج ٣ ، ص ١٧٢-١٧٣ .

^{٢٢٠} الإمام البخاري ، مختصر سنن أبي داود ، ج ٢ ، ص ٢٤٨ .

^{٢٢١} صحيح البخاري بعمامة السند ، ج ٢ ، ص ٣٤ .

الله، وماذا حقها؟ قال: إطراق فحلها، وإعارة دلوها، وحمل عليها في سبيل الله ..
الحديث (٢٢٢)

وروى نحو ذلك مسلم في صحيحه من حديث جابر أيضا .^{٢٢٣}
وعنه أيضا قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما حق الإبل ؟ قال : (أن
يدخر سمينها ويطرق فحلها، ويحلبها يوم وردها) .^{٢٢٤}
وعن الشريد قال : (جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم يسأله عن أمر الإبل،
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : انحر سمينها، واحمل على نجيبها، واحلبها يوم
وردها) .^{٢٢٥}

وكل هذه الروايات صريحة في رفع هذا الكلام إلى النبي صلى الله عليه وسلم لا
يحتمل معها الإبراج. وفيه رد على الحافظ العراقي الذي رجح أنه من كلام أبي
هريرة .

ومعنى إطراق فحلها إعارته للضراب لا يمنعه ممن طلبه ، وإعارة دلوها
لإخراج الماء من البئر لمن يحتاج إليه، ولا دلو معه، والحمل عليها في سبيل الله
إركاب من لا ركوبة معه من المجاهدين .

ووجه دلالة هذه الأحاديث على المراد أنها رتبت الوعيد على منع الحقوق
المذكورة فدللت على أنها حقوق واجبة، وهي حقوق أخرى غير الزكاة .

^{٢٢٢} سنن النسائي ، مع شرح السيوطي وحاشية السندي ج ٥ ، ص ٢٧ .

^{٢٢٣} انظر طرح الشريب ، ج ٤ ، ص ١١-١٢ .

^{٢٢٤} قال في مجمع لزوائد ، ج ٣ ص ١٠٧ ، رواد الطبراني في الأوسط ورجال رجال الصحيح خلا شيخ الطبراني وقد
روى عنه ابن أبي حاتم ولم يضعفه أحد .

^{٢٢٥} رواد الطبراني في الكبير وإسناده حسن ، المصدر السابق .

ولهذا قال ابن حزم^{٢٢٦}: (وفرض على كل ذي إبل، وبقر، وغنم أن يحلبها يوم
وردها على الماء، ويتصدق من لبنها بما طابت نفسه) .

واستدل ابن حزم بحديث أبي هريرة عند البخاري ثم قال : ومن قال : إنه لا حق
في المال غير الزكاة، فقد قال: الباطل، ولا برهان على صحة قوله لا من نص،
ولا إجماع، وكل ما أوجبه رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأموال، فهو واجب .

وأما إعارة الدلو، وإطراق الفحل، فداخل تحت قول الله تعالى: (وسمعوهم
الأناس) وكما صحت الأحاديث في حقوق الإبل، والغنم صحت أيضا في حقوق
الخيول. ومن ذلك ما رواه البخاري عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال : (الخيل لرجل أجر، ولرجل ستر، وعلى رجل وزر. فأما الذي لسه أجر،
فرجل ربطها في سبيل الله أي الجهاد إلى أن قال : ورجل ربطها تغنيا، وتعففا ثم
لم ينس حق الله في رقابها، ولا ظهورها فهي لذلك ستر ... ورجل ربطها فخرا،
ورياء نواء أي مناوأة لأهل الإسلام فهي على ذلك وزر .^{٢٢٨}

المظهر السابع عشر : تكافل حقوق أهل الذمة :

وهم أهل الكتاب، واليهود، والنصارى، والذين دخلوا في ذمة المسلمين، وحكم
الإسلام، وعاشوا كتابعين لدولة الإسلام. فهؤلاء يحيون مع المسلمين داخل المجتمع
الإسلامي حياة تكافل، وتعاون لهم حقوقهم، وعليهم واجباتهم. ويتناول تكافل حقوق
أهل الذمة جواز الإعطاء لهم من الصدقات، والعطاءات. ومن الزكاة عند البعض
من العلماء .

^{٢٢٦} المغلي ، ج ٦ ، ص ٥٠ .

^{٢٢٧} سورة الماعون ، آية ٨ .

^{٢٢٨} رواد البخاري في كتاب المساقاة من صحيحه باب الناس والدواب من الأخبار ، انظر البخاري مع حاشية السني ،

ج ٢ ، ص ٢٣ .

أ - تكافل الإعطاء من صدقات التطوع .

يجمع علماء المسلمين على جواز إعطاء الذميين غير المسلمين من صدقات التطوع حرمة للعهد، ورابطة التبعية للمجتمع الإسلامي ما داموا غير محاربين حيث أن كفرهم لا يمنع البر إليهم؛ وذلك استنادا إلى قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا) الآية ٨ ، وكان سبب نزول هذه الآية هو تخرج بعض المسلمين من الإنفاق، والإحسان إلى أقاربهم المشركين، فرخص بذلك إليهم .

وأيضا استنادا إلى قوله تعالى : (لِيَعْلَمَ الْمُشْرِكُونَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِجِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلهٌ غَيْرُ اللَّهِ)
 تَبَارَكَ الَّذِي فِي يَدَيْهِ الْمَصِيرُ (سورة البقرة آية ٢٧٢) .

وقد فسر الحافظ ابن كثير قوله تعالى : (وما تبهقوه) ! ابتغاء وجه الله ، ولا عليه في نفس المتصدق إذا تصدق ابتغاء وجه الله ، فقد وقع أجره على الله ، وهو مثاب على قصده ، الأمر لمن أصاب البر ، أو الفاجر ، أو المستحق ، أو غيره . وهو مثاب على قصده ، ومستند هذا تمام الآية : (وما تبهقوا به عبد يوم الدين) ! تبهقوا به .^{٢٢٩}

وقد ذكر ابن أبي شيبة في مصنفه أن الله تعالى أثنى على عباده الأبرار الذين يطعمون الطعام للمساكين، والأيتام، والأسارى، وذلك في قوله تعالى : (**وَالَّذِينَ** **يُطْعَمُونَ** **الطَّعَامَ** **الَّذِي** **كُنُوا** **يَكُونُونَ** **عَلَيْهِ** **أَعْيُنُهُمْ** **فِي** **الْغَيْبِ** **لِيُخْبَرُوا**) سورة الإنسان آية ٨ ، وذكر أيضا أن ورد عن الحسن، وغيره القول: بأن الأمرى الذين عندهم الآية كانوا من أهل الشرك.^{٢٣٠}

ب ـ تكافل الإعطاء من زكاة الفطر .

^{۳۲۹} الحافظ ابن کثیر، التفسیر، ج ۱، ص ۳۲۴

^{٢٣٠} ابن أبي شيبة ، المصنف ، ج ٤ ، ص ٣٩ - ٤٠ .

فقد أجاز الإمام أبو حنيفة، وصاحبه محمد بن يزيد الشيباني، وبعض الفقهاء صرفها إلى الذميين؛ وذلك استنادا إلى عموم الأئمة القرآنية مثل قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا اذكروا نعم الله التي لا تعد ولا تحصى التي أنزلت عليكم من السماء ماء فنجيكم من ظلمات الموت) سورة البقرة آية ٢٧١ .

فإعطاء التكافل في الآية ورد على عموم الفقراء مسلمين، وغير مسلمين. وهو من باب البر، والإحسان المطلوب منا لهم ودون تفريق بين فقير، وفقير.

وقد اشترط الإمام أبو حنيفة ألا يكون غير المسلم عدوا محاربا للمسلمين فهنا
يمتنع الإحسان إليهم حتى لا يتقوى به على قتال المسلمين . ٢٣١

وقد نقل الإمام أبو عبيد في كتابه الأموال ، وابن أبي شيبه في المصنف عن بعض التابعين أنهم كانوا يعطون الرهبان من صدقة الفطر . ٢٢٢

ج۔ تکافل الإعطاء من الکفارات، والتذور .

فقد أجاز به بعض العلماء، ومنهم الإمام أبو حنيفة استناداً إلى عموم الآيات القرآنية في الصدقات كقوله تعالى : (فَتُؤْتُونَهُم مِّنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِضِعْفٍ أَكْبَرَ) وقوله تعالى : (وَبِالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ نَجْمٌ) .

سورة المجادلة آية ٤ . وذلك دون تفريق بين مسكين مسلم، ومسكين غير مسلم .

د - تكافل الإعطاء من زكاة الأموال الواجبة .

لم يجر جمهور العلماء إعطاء الذميين من الزكاة المفروضة. فقد ذكر الإمام النووي عن ابن المنذر قوله: أجمعت الأمة أنه لا يجرى دفع زكاة المال إلى الذمي واختلفوا في زكاة الفطر. ^{٢٢٢}

^{٢٤١} الإمام الكاساني ، بدائع الصنائع ، ج ٢ ، ص ٤٩ .

^{١٢١} أبو عبيد، الأموال، ص ٦١٣-٦١٤، وابن أبي شبة، المصنف، ج ٤، ص ٣٩.

^{٢٢٢} الإمام النووي ، المجموع شرح المذهب ، ج ٦ ، ص ٢٢٨ .

ودليل الجمهور في المنع هو حديث معاذ المعروف أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم، وترد في فقرائهم. فالزكاة حسب الحديث تؤخذ من أغنياء المسلمين، وترد على فقرائهم .

ومع هذا نقل الإمام النووي عن ابن سيرين، والزهري أنهما أجازا صرف الزكاة إلى الكفار .^{٢٢٤}

ونكر الإمام السرخي في المبسوط أن زفر صاحب أبي حنيفة أجاز إعطاء الزكاة للذمي. قال السرخي: وهو القياس لأن المقصود إغناء الفقير المحتاج عن طريق التقرب، وقد حصل، ولكنه رد على قول زفر بحديث معاذ .^{٢٢٥}

وروى ابن أبي شيبة في المصنف عن جابر بن زيد أنه سئل عن الصدقة في من توضع؟ فقال: في أهل ملكتم من المسلمين، وأهل ذمتهم. وقال : (وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم في أهل الذمة من الصدقة، والخمس)^{٢٢٦}

وأيضاً روى ابن أبي شيبة مصنفه وبسند عن عمر بن الخطاب في قوله تعالى (إنها لهم صدقات للفقراء) قال : هم زمني أهل الكتاب أي مرضاهم.^{٢٢٧}

وروى البلاذري في تاريخه : أن عمر بن الخطاب مر عند مقدمه الجابية من أرض دمشق بقوم مجذومين من النصارى، فأمر أن يعطوا الصدقات، وأن يجري عليهم القوت. فالظاهر من الصدقات هنا أنها الزكاة المفروضة، وهي التي تكون تحت يد الولاية حتى يجروا منها القوت^{٢٢٨} .

^{٢٢٤} الإمام النووي ، مجموع شرح المذهب ، ج ٦ ، ص ٢٢٨ .

^{٢٢٥} الإمام السرخي ، المبسوط ، ج ٢ ، ص ٢٠٢ .

^{٢٢٦} ابن أبي شيبة المصنف ج ٤ — ص ٤٠ .

^{٢٢٧} ابن أبي شيبة المصنف ج ٤ — ص ٤٠ .

^{٢٢٨} الإمام البلاذري — كتاب التاريخ . ص ١٧٧ .

وقال صاحب الروض النضير بعد ذكر ما رواه ابن أبي شبيه عن عمر : (ففيه دلاله أن مذهب عمر جواز صرفها في أهل الكتاب. وقد نقل صاحب المنار من الزيدية نحوه، وحكاها في البحر الزخار عن الزهري، وابن سيرين قال: وحجتهم عموم لفظ الفقراء في الآية) .^{٢٣٩}

وروى الإمام الطبري عن عكرمة في قوله تعالى : (إِنَّمَا الْمَسْكِينُ الْفُقَرَاءُ لِلْفُقَرَاءِ) (البقرة) قال : لا تقولوا لفقراء المسلمين مساكين؛ إنما المساكين مساكين أهل الكتاب .^{٢٤٠}

وروى الإمام أبو يوسف أن عمر بن الخطاب "رضي الله عنه" في فرضه للشيخ اليهودي من بيت مال المسلمين ما يصلحه دليل على جواز إعطاء الزكاة للذمي. وقد استدل بقوله تعالى : (إِنَّمَا الْمَسْكِينُ الْفُقَرَاءُ وَالْمَسْكِينُ) قال أبو يوسف : وهذا من مساكين أهل الكتاب .^{٢٤١}

وقد علق الأساتذة محمد أبو زهرة، وعبد الرحمن حسن، وخلاف على تفسير الآية وبأن مساكين أهل الكتاب بأنه يفيد فائدتين : الأولى : إن الفقير، والمسكين صنفان متغايران لا يغني ذكر أحدهما عن ذكر الآخر في الآية .

الثانية : إنه يجوز إعطاء الزكاة إلى مساكين أهل الذمة بشرط أن يكونوا عاجزين عجزاً مطلقاً .^{٢٤٢}

^{٢٣٩} الروض النضير ج ٢ ص ٤٢٦ والبحر الزخار ج ٢ ص ١٨٥ .

^{٢٤٠} الإمام الطبري ، التفسير ، تحقيق محمود شاكر ، ج ١٤ ، ص ٢٠٨ .

^{٢٤١} الإمام أبو يوسف ، الخراج ، الطبعة السلفية ، ص ١٢٦ .

^{٢٤٢} حلقة الدراسات الاجتماعية ، ص ٢٥٢ .

وقد قيد بعض العلماء جوازا إعطاء الزكاة إلى الذميين بما إذا لم يوجد المسلم الذي يستحقها كما أورد الجصاص عن عبيد الله بن الحسن، وهو قول بعض الأباضية .^{٢٤٣}

ويرى الدكتور يوسف القرضاوي : أن الأصل أن تعطى الزكاة لفقراء المسلمين أولا ولكن لا مانع من إعطاء الفقير الذمي منها إذا كان في أموالها سعة، ولم يكن في إعطائها للذميين إضرار بفقراء المسلمين .

ولنا القول : بجواز إعطاء الزكاة للذمي استنادا إلى عمومية النص القرآني : (إِنَّمَا الْمَسْكُونُونَ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ) واستنادا إلى فعل عمر بن الخطاب مع الشيخ اليهودي الضرير، ولكن مع قيد سعة الزكاة لفقراء المسلمين، والذميين معا، ومع الأولوية في الإعطاء لفقراء المسلمين .

ولنا القول أيضا : وبما يراه دكتور يوسف القرضاوي : أن منع إعطاء الزكاة للذميين عند بعض العلماء لا يمس جوهر مبدأ حق التكافل للذميين إذ أنهم يعطون أيضا من موارد بيت مال المسلمين الأخرى: كالفيء، وخمس الغنائم، والمعادن والخراج، وغيرها. وقد ذكر الإمام أبو عبيد في الأموال أن خامس الخلفاء الراشدين عمر بن عبد العزيز كتب إلى عامله بالبصرة: وانظر من قبلك من أهل الذمة قد كبرت سنه، وضعفت قوته، وولت عنه المكاسب فأجر عليه من بيت مال المسلمين ما يصلحه .^{٢٤٤}

^{٢٤٣} الجصاص ، أحكام القرآن ، ج ٣ ، ص ٣١٥ .

^{٢٤٤} أبو عبيد ، الأموال ، ص ٤٦ .

عدم تناول التكافل لحقوق الكفار المحاربين :

ذكر صاحب البحر الزخار^{٢٤٥} أن هذا بإجماع علماء المسلمين استنادا إلى قوله تعالى : (إِنَّمَا يَرْثُكَ اللَّهُ ، النَّارُ ، الْغَيْبُ ، فَأُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ ، وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَكَبِّرُونَ) سورة الممتحنة ، آية ٩ . ومثلهم الملاحدة ، والمرتكبون عن الإسلام لما رواه البخاري ، وأحمد عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم قال : (من بدل دينه ، فاقتلوه) .

المظهر الثامن عشر : تكافل حقوق أهل البدع من المسلمين :

وهم أهل الأهواء من الفرق المخالفة لأهل السنة، وهؤلاء نوعان :

الأول : أهل البدع الكفرة، والتي تخرج أصحابها من ملة الإسلام، والإيمان. وهؤلاء لا يتناولهم التكافل الاجتماعي. فلا يعطون من الزكاة، ولا من الصدقة المستحبة؛ لأن في ذلك محاربة لإسلام، وتقوية لفسقهم، وكفرهم .

الثاني : أهل البدع غير الكفرة. وهي التي لا تخرج أصحابها من ملة الإسلام والإيمان إلا أنها تفسق أصحابها

أ- فبالنسبة لأهل السنة : وهم الأكثر تسامحا، فهو لاء يتناولهم مبدأ التكافل سواء بالإعطاء من الزكاة، أو من الصدقات المستحبة. ولعل في ذلك تقويما، ونصحا لهم وأخذا بأيديهم إلى طريق الهداية، والرشاد، ومعاونه لهم إلى التوبة؛ وذلك استنادا إلى عموم النص القرآني بالإنفاق على الفقراء .

فقد ذكر ابن أبي شيبة في مصنفه، وباستناد إلى فضيل قال: سألت إبراهيم النخعي عن أصحاب الأهواء؟ فقال: ما كانوا يسألون إلا عن حاجة .
وقال بهذا أيضا الحنفية، والشافعية، والإمام يحيى، والمؤيد بالله .

^{٢٤٥} البحر الزخار ، ج ٢ ، ص ١٨٥ .

ونقل الإمام الصنعاني في كتابه الروض النضير قول الإمام يحيى، وهو أحد قولي الشافعي (إلا من كان فسقه بما يضر المسلمين: كالبಾಗಿ، والمحاب، ونحوهما. فلا يجوز الصرف إليهم إذ في ذلك إعانة على تخذيل أمر الإمام والحيولة بينه، وبين القيام بأمر المسلمين .^{٢٤٦}

ب- أما بالنسبة للشيعة الجعفرية :

فقد ذكر محمد جواد مغنیه في كتاب فقه الإمام جعفر الصادق: أن الزكاة لا تعطى لهم، وإنما تعطى الصدقات المستحبة؛ لأنه يجوز إعطاؤها لكل محتاج؛ وذلك لأن الزكاة لا تعطى إلا إلى المنتسب للمذهب الجعفري لقول الإمام جعفر الصادق: لا تعط الصدقة، والزكاة إلا لأصحابك^{٢٤٧}

إلا أن هذا النص قد يفيد العموم أيضاً؛ ولأنه لم يرد فيه تقييد إلا بشرطي الإسلام والأخوة في الإيمان. وقد أيدت الروايات عن آل البيت ما يفيد هذا العموم .

وقد ذكر محمد جواد مغنیه في كتاب فقه الإمام جعفر الصادق: أن البحراني ذكر في كتاب الحقائق عن أبي جعفر الباقر رضي الله عنه^{٢٤٨} : (أن رجلاً جاء إليه وقال له: رحمك الله أقبض مني هذه الخمسمائة درهم، فضعها في مواضعها؛ فإنها زكاة مالي، قال الإمام: بل خذها أنت وضعها في جيرانك، والأيتام، والمساكين، وفي أخوتك من المسلمين) .

ج- وأما عند الأباضية فهناك خلاف في جواز إعطائها للمسلم غير المتولي. أي إعطاء الزكاة لغير الملتزم بالمذهب. قال بعضهم : إذا كان فقيراً، ولم

^{٢٤٦} الإمام الصنعاني : الروض النضير مطبعة السعادة ، ج ٢ ، ص ٤٢٣

^{٢٤٧} محمد جواد مغنیه ، فقه الإمام جعفر الصادق ، ج ٢ ، ص ٩٣ .

^{٢٤٨} محمد جواد مغنیه ، فقه الإمام جعفر الصادق ، ج ٢ ، ص ٩٧ .

يعرف أنه موافق، أو مخالف يعطى من الزكاة. وقال بعضهم: يجوز إعطاؤها للمخالف .

قال في شرح النبل : (والصحيح أنها لا تعطى إلا لمتولي؛ ومن لم يوجد فلموقوف فيه، وإلا فالمتبرأ منه. وإلا فلمخالف ورع في مذهبه. ويقدم من لا يطعن في من لا يطعن فينا، وبعده من قل طعنه وبعده الطاعن كثيرا، وإلا فلنصراني وإلا فصابوني أي صائبي، وإلا فليهودي، وإلا لمجوسي، وذلك كله مع عدم الإمكان وخوف فجأة الموت، وعدم وجود سبيل بنحو إرسال^{٢٤٩}

د- - وأما عند الزيدية: فقد ورد في كتاب مجموع الفقه الكبير أن الزكاة، والصدقات لا تعطى إلا للمؤمنين فقط؛ لأن الخطاب في (أغنيائكم) في الحديث الشريف متوجه إلى المؤمنين فقط حتى لا يستعان بها على الفسق، والعصيان .

قال زيد بن علي : (لا تعط من زكاة مالك القدرية، ولا المرجئة، ولا الحرورية ولا من نصب حربا لآل محمد)^{٢٥٠}

وقد أورد الإمام الصنعاني في الروض النضير : أن مذهب الإمام عدم جواز صرف الزكاة إلى فاسق التأويل، وهو قول الهادي، والقاسم، والناصر.^{٢٥١}
كلمة للإمام محمد رشيد رضا

ونختّم هذه المسألة بكلمة نيرة للمصلح لإسلامي السيد رشيد رضا في هذا الموضوع قال في التفسير:^{٢٥٢}

^{٢٤٩} الشيخ طغيث الإياضي شرح النبل ج ٢. ص ١٣٢. ود. يوسف القرضاوي فقه الزكاة ج ٢. ص ٧١٤.

^{٢٥٠} الإمام الصنعاني الروض النضير شرح بمجموع الفقه الكبير ج ٢ ص ٨٩ ٩٠.

^{٢٥١} الإمام الصنعاني - نفس المرجع والصفحة .

^{٢٥٢} المنار ، ١٠ ، ص ٥٩٦-٥٩٧. ود. يوسف القرضاوي ، فقه الزكاة ، ج ٢ ، ص ٧١١ .

((من المعلوم بالاختيار أنه قد كثر الإلحاد، والزندقة في الأمصار التي أفسد التفرنج تربيته الإسلامية، وتعليم مدارسها، ومن المعلوم من الدين بالضرورة أن المرتد عن الإسلام شر من الكافر الأصلي، فلا يجوز أن يعطى شيئاً من الزكاة، ولا من صدقة التطوع. وأما الكافر الأصلي غير الحرفي، فيجوز أن يعطى من صدقة التطوع دون الزكاة المفروضة أي على رأي الجمهور . . .

والملاحظة في أمثال هذه الأمصار أصناف: منهم من يجاهر بالكفر بالله، إما بالتعطيل، وإنكار وجود الخالق، وإما بالشرك بعبادته. ومنهم من يجاهر بإنكار الوحي وبعثه الرسل، أو بالطعن في النبي صلى الله عليه وسلم، أو في القرآن، أو في البعث، والجزاء. ومنهم من يدعي الإسلام بمعنى الجنسية السياسية، ولكنه يستحل شرب الخمر، والزنى، وترك الصلاة، وغيرها من أركان الإسلام، فلا يصلي، ولا يزكي، ولا يصوم، ولا يحج البيت الحرام مع الاستطاعة. وهؤلاء لا اعتداد بإسلامهم الجغرافي؛ فلا يجوز إعطاء لزكاة لأحد ممن ذكر بل يجب على المزكي أن يتحرى بزكاته من يثق بصحة عقيدتهم الإسلامية، وإذعانهم للأمر، والنهي القطعيين في الدين. ولا شرط في هؤلاء عدم اقتراف شيء من الذنوب، فإن المسلم قد يئنب، ولكنه يتوب. ومن أصول أهل السنة لا يكفرون أحداً من أهل القبلة بذنب. ولا ببدعة عملية، أو اعتقادية هو فيها متأول لا جاحد للنص. وإن الفرق عظيم بين المسلم المذعن لأمر الله، ونهيه إذا أئنب، والمستحل لترك الفرائض، واقتراف الفواحش، فهو يصر عليهما بدون شعور ما بأنه مكلف من الله بشيء، ولا بأنه قد عصاه، وأنه يجب عليه أن يتوب إليه، ويستغفره، ولا ينبغي إعطاء الزكاة لمن يشك المسلم في إسلامه .

خاتمة الكتاب

لقد أظهرت لنا هذه الدراسة أهمية الاقتصاد الإسلامي في عالم الحياة الإنسانية وفي مضمار تسيير حركة الحياة الاقتصادية، وفي ميدان معالجة المشكلات الاقتصادية، وضبط، وتنظيم الأمور الاقتصادية .

وقد أبانت هذه الدراسة أيضا السمات، والمعالم الأساسية، والخصائص الرئيسية حيث جعلت منه هذه السمات، والخصائص نظاما إلهيا يعود في نشأته، وأصوله إلى النصوص القرآنية، والنبوية، والاجتهاد المبني عليها

ولقد رسخت تلك المعالم، والأصول الشواهد الإلهية للاقتصاد الإسلامي، وأن الله تعالى خالق هذا الاقتصاد هو المسير المنظم لشؤون الحياة كلها، وعلى رأسها الشؤون الاقتصادية، والاجتماعية، وإلى درجة الكمال، والتمام، والنجاعة، والفاعلية وبحيث يبقى نظام الاقتصاد الإسلامي متفردا بخصائصه، وسماته، وأدواته وإجراءاته، وأساليبه، وشواهد عن غيره من نظم الاقتصاد الوضعيّة، رأسمالية كانت أم اشتراكية؛ وأكثر منها نجاعة، وفاعلية في تدبير شؤون الحياة الاقتصادية، وحل المشكلات الاجتماعية .

وقد أصلت هذه الدراسة أهم سمات، وخصائص الاقتصاد الإسلامي، وهي: الإلوهية، والروحانية، والثوابت، والانضباطية، والمرونة، والعدالة، وتقديس العمل، وتطبيق التخصيص، والتوزيع، والقواعد، والقوام، والترشيد، وحماية الملكية الفردية، وازدواجية الملكية، والعمل بقواعد المنافسة الحرة، والضمان الاجتماعي، والتكافل الاجتماعي .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

ΓΛΥ

ثبت المراجع

كتب التفسير

=====

- ١- ابن كثير : تفسير القرآن العظيم ، ج ١ .
- ٢- ابن الجصاص : أحكام القرآن ، ج ٣ .
- ٣- الزمخشري : الكشاف ، ج ١ ، ج ٢ .
- ٤- الطبري : جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، ج ١٤ .
- ٥- القاضي ابن العربي : أحكام القرآن ، ج ٢ .
- ٦- القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ، ج ٢ ، ج ٣ ، ج ٧ ، ج ٨ ، ج ٩ ، ج ١٢ ، ج ٢٠ .
- ٧- فخر الدين الرازي : مفاتيح الغيب ، ج ١٦ .
- ٨- محمد رشيد رضا : تفسير المنار ج ٥ ، ج ١٦ .
- ٩- محمد علي الصابوني : صفوة التفاسير .

كتب الأحاديث

- ١- ابن الأثير : النهاية في غريب الحديث والأثر ، ج ٢ ، وجامع الأصول .
- ٢- ابن حجر العسقلاني : فتح الباري شرح صحيح البخاري ، ج ٣ ، ج ٤ .
- ٣- أبو داود ، سنن أبي داود ، ج ١ .
- ٤- الإمام أحمد : المسند .

- ٥- إسماعيل العجلوني : كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من لأحاديث على السنة الناس ، ج ٢ .
- ٦- البخاري ، صحيح البخاري .
- ٧- الشوكاني : نيل الأوطار ، ج ١ ، ج ٣ ، ج ٤ ، ج ٦ ، ج ٧ ، ج ٨ .
- ٨- الصنعاني : سبل السلام ، ج ٢ .
- ٩- النووي : روضة الطالبين ، ج ٢ ، تحفة المحتاج ، ج ٣ ، المجموع شرح المذهب ، ج ٦ شرح صحيح مسلم نج ١٠ .
- ١٠- المنذري : الترغيب والترهيب ج ١ ، ج ٢ ، ج ٣ مختصر سنن أبي داود ، ج ٢ .
- ١١- مسلم ، صحيح مسلم .

الكتب القديمة

- ١- ابن أبي شيبة : المصنف .
- ٢- ابن القيم : تهذيب الإمام ، أعلام الموقعين .
- ٣- ابن الهمام : فتح القدير .
- ٤- ابن تيمية : مجموع الفتاوي .
- ٥- ابن حجر الهيتمي : تحفة المحتاج .
- ٦- ابن حزم : المحلى .
- ٧- ابن دقيق العيد : أحكام الأحكام .
- ٨- ابن رجب الحنبلي : الاستخراج لأحكام الخراج .
- ٩- ابن رشد : بداية المجتهد ونهاية المقتصد .

- ١٠- ابن سعد :الطبقات .
- ١١- ابن عابدين : رد المحتار على الدر المختار.
- ١٢- ابن عبد الحكم : مسيرة عمر بن عبد العزيز ..
- ١٣- ابن قدامة : المغني.
- ١٤- ابن نجيم : البحر الرائق ، الأشباه والنظائر .
- ١٥- أبو حامد الغزالي ، إحياء علوم الدين ، المستصفي من علم الأصول.
- ١٦- أبو عبيد ، الأموال .
- ١٧- أبو يوسف ، الخراج.
- ١٨- البلاذري ، فتوح البلدان .
- ١٩- السرخسي : المبسوط .
- ٢٠- الشاطبي : الموافقات ، الإعتصام .
- ٢١- الشافعي : الأم .
- ٢٢- الصنعاني : الروض النضير.
- ٢٣- الكاساني : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع .
- ٢٤- الماوردي : الأحكام السلطانية .
- ٢٥- النووي : تحفة المحتاج ، الروضة ، المجموع شرح المذهب.
- ٢٦- شمس الدين الرملي : نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج.
- ٢٧- طفيش الإباضي : شرح النيل .
- ٢٨- منصور البهوتي : الروض المربع .
- ٢٩- يحيى بن آدم : الخراج .

الكتب الحديثة

- ١- د . إبراهيم أحمد فؤاد علي : الإنفاق العام في الإسلام .
- ٢- أبو الأعلى المودودي : أسس الاقتصاد في الإسلامي .
- ٣- د . أحمد عبد العزيز النجار : النظرية الاقتصادية في الإسلام .
- ٤- د . بدوي عبد اللطيف : الميزانية الأولى في الإسلام - النظام الإسلامي المقارن -

- ٥- د . عاطف صدقي : مبادئ في المالية العامة .
- ٦- د . عبد العزيز إسماعيل : الإسلام والطب الحديث .
- ٧- د . عبد العزيز علي النعيم : نظام الضرائب في الإسلام .
- ٨- د . عبد الرزاق الشهرستاني : أسس الصحة والحياة .
- ٩- عبده سعيد يماني : الضمان الاجتماعي في الإسلام .
- ١٠- د . علي عبد الرسول : المبادئ الاقتصادية في الإسلام .
- ١١- د . غازي عناية : الأصول العامة للاقتصاد الإسلامي - النظام الضريبي في الفكر المالي الإسلامي -

- ١٢- د . شريف رمسيس ت كلا : الأسس الحديثة لعلم مالية الدولة .
- ١٣- د . شوقي إسماعيل شحاتة : التطبيق المعاصر للزكاة .
- ١٤- قطب إبراهيم محمد : النظم المالية في الإسلام .
- ١٥- د . محمد أبو زهرة : في المجتمع الإسلامي .
- ١٦- د . محمد باقر الصدر : اقتصادنا .

- ١٧- د . محمد حميد الله : مجموعة لوثائق السياسية في العهد النبوي والخلافة الراشدة .
- ١٨- د . محمد عبد الله العربي : محاضرات في الاقتصاد الإسلامي .
- ١٩- د . محمد عبد المنعم عفر : الاقتصاد الإسلامي .
- ٢٠- د . محمد شوقي الفنجري : مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي .
- ٢١- د . زكريا محمد بيومي : المالية العامة الإسلامية .
- ٢٢- مصطفى الزرقاء : المدخل الفقهي العام .
- ٢٣- د . مصطفى كامل السعيد : محاضرات في علم الاقتصاد .
- ٢٤- د . يوسف إبراهيم يوسف : النفقات العامة في الإسلام .
- ٢٥- د . يوسف السويدي : الإسلام والعلم التجريبي .
- ٢٦- د . يوسف القرضاوي : فقه الزكاة .

مؤلفات الدكتور غازي عناية

- ١- ألوهية التعامل في الاقتصاد الإسلامي .
- ٢- الأصول العامة للاقتصاد الإسلامي.
- ٣- الاستخدام الوظيفي للزكاة في الاقتصاد الإسلامي .
- ٤- الخصائص العامة للاقتصاد الإسلامي .
- ٥- ضوابط تنظيم الاقتصاد في السوق الإسلامي .
- ٦- موقع الزكاة من الضريبة في الاقتصاد الإسلامي .
- ٧- وظائف السياسة الاقتصادية الإسلامية .
- ٨- أصول المالية العامة الإسلامية .
- ٩- أصول الإيرادات المالية في الفكر المالي الإسلامي .
- ١٠- أصول الإنفاق العام في الفكر المالي الإسلامي .
- ١١- أصول الميزانية العامة في الفكر المالي الإسلامي .
- ١٢- النظام الضريبي في الفكر المالي الإسلامي .
- ١٣- المالية العامة والنظام المالي الإسلامي .
- ١٤- تمويل التنمية الاقتصادية بالتضخم المالي .
- ١٥- التضخم المالي .
- ١٦- الزكاة والضريبة .
- ١٧- هدى الفرقان في علوم القرآن (أربعة أجزاء) .
- ١٨- شبهات حول القرآن وتقنيدها .
- ١٩- أسباب النزول القرآني .
- ٢٠- العناية بالنسخ في القرآن والسنة .

موسوعة
الاقتصاد الإسلامي
الخصائص العامة



الأستاذ الدكتور
غازي عنايه

٢٠٠٢



هذا الكتاب،،،
بالرغم من تقدم الاقتصاد وازدياد نظرياته،
والادعاء بأنه هو الأساس في عالمنا من وجهة نظر الغرب.
وبالرغم من فشل بعض النظريات العالمية الاقتصادية، فاننا
لا زلنا وسنبقى وسيقول الأجيال من بعدنا أن الاسلام
هو دين ودنيا، ولم يترك شاردة ولا واردة إلا أحصاها.
هذا الكتاب يضع منهجا اقتصاديا اسلاميا متكاملًا
ويسلط الضوء على هذه المنهجيات.

الناشر،،،

Bibliotheca Alexandrina



1213217

المتخصصون في الكتاب الجامعي الأكاديمي العربي و

دار زهران للنشر والتوزيع

تلفاكس ٥٣٣١٢٨٩ ص.ب ٢١٢٤٣٧ عمان ١١١٢١ الاردن

www.darzahran.com

Email: zahranco@maktoob.com

